



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر - دراسة قياسية -

إعداد الطالبة:

➤ موسي آسية

تحت اشراف الأستاذة:

د. مباركي سمراء

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د لبيق محمد بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
د. مباركي سمراء	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مشرفة
أ.د طافر زهير	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	ممتحنا
د. قidal زين الدين	أستاذ محاضر -أ-	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. بوسالم أبو بكر	أستاذ محاضر -أ-	المركز الجامعي البيض	ممتحنا
د. دحماني محمد أدريوش	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني وسر الوجود إلى من كان دعائها سر
نجاحي إلى أغلى الحبايب جدتي بمثابة الأم الحنونة "أمي فضيلة رحمها الله" و "أمي العزيزة"

إلى من أحل اسمه بكل افتخار إلى اليد الطاهرة التي أزالَت من أمامنا أشواك الطريق ورسمت المستقبل
بخطوط الأمل و الثقة "أبي الحبيب"

إلى سندي في الحياة بعد أبي... إلى رفيق دربي الذي يضيئ حياتي... إلى توأم روحي الذي
أرتوي منه الحب والحنان... إلى أخي الوحيد والعزيز على قلبي "أخي ميلود"

إلى أعز الصديقات التي أهداني إياهن القدر اللواتي يعرفن المعنى الحقيقي للصدقة والحب:

"عرب زينب، بورحلة زهرة، سي علي نعيمة، بوخشتم نادية، بن وسعد حفصة"

إلى كل من أسعده نجاحي من عائلتي وأصدقائي وزملائي في العمل وأساتذتي الكرام

أسية

الشكر والتقدير

إلهي لا تطيب الليل إلا بشكرك ولا تطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، والحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، و الصلاة و السلام على معلم البشر، و على آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى أخي الذي وقف بجاني والذي يواجه معي صعوبة الحياة أشكرك على مواقفك النبيلة وتطلعاتك لنجاحي، كما يسعدني أن أشكر المشرفة على كل النصائح والتوجيهات والدعم المعنوي التي قدمتهم لي فلها مني جزيل العرفان والتقدير.

ثم الشكر الجزيل لكل من:

- أصدقائي عراب زينب، تومي آمينة وطبي خديجة ومخلوف أحلام ومغربي زين الدين على دعمهم المعنوي وقوفهم بجاني في إتمام هذا العمل؛
- السيد "بلحرززي بغداد" لمساعدتي في طباعة الأطروحة وكذلك التسهيلات الإدارية للمناقشة؛
- جميع زملائي وزميلاتي في العمل وأساتذتي الكرام الذين لم ييخلوا علينا بالمعلومات والمساعدات فلهم منا كل الشكر والتقدير؛
- كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

لقد تم إتمام هذا العمل فضلا وتوفيقا من الله عز وجل

أسف

فهرس

المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

II.....	فهرس المحتويات
XI.....	قائمة الجداول
XVI.....	قائمة الأشكال
XIX.....	قائمة الملاحق
XXII.....	قائمة الاختصارات
-ب-	المقدمة العامة
-ب-	التوطئة
-ه-	إشكالية الدراسة
-و-	فرضيات الدراسة
-و-	أسباب اختيار الموضوع
-ز-	أهمية الدراسة
-ح-	أهداف الدراسة
-ح-	حدود الدراسة
-ط-	المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة
-ي-	الدراسات السابقة
-ي- 1	الدراسات السابقة باللغة العربية
-م- 2	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
-ف-	مساهمة الدراسة
-ص-	هيكل الدراسة

I: المفاهيم النظرية للنفط

تمهيد.....	-02-
I-1: النفط.....	-03-
I-1-1: نشأة ومفهوم وتصنيفات النفط.....	-03-
I-1-1-1: تاريخ ونشأة النفط.....	-03-
I-1-1-2: مفهوم النفط وتصنيفاته.....	-06-
I-2-1: الصناعة النفطية.....	-08-
I-2-1-1: مفهوم ومميزات الصناعة النفطية.....	-08-
I-2-2-1: مراحل الصناعة النفطية.....	-10-
I-3-1: التوزيع الجغرافي للنفط العربي والعالمي وأهميته.....	-11-
I-3-1-1: التوزيع الجغرافي للنفط العربي والعالمي.....	-11-
I-3-1-2: أهمية النفط.....	-24-
I-2: أسعار النفط.....	-27-
I-2-1: مفهوم وأنواع سعر النفط وأهم العوامل المؤثرة فيه.....	-27-
I-2-1-1: مفهوم وأنواع سعر النفط.....	-27-
I-2-1-2: أهم العوامل المؤثرة في سعر النفط.....	-30-
I-2-2: الصدمات النفطية وأهم أسباب حدوثها.....	-37-
I-2-2-1: الصدمات النفطية الموجبة.....	-37-
I-2-2-2: الصدمات النفطية السالبة.....	-42-
I-3-2: آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم.....	-45-
I-3-2-1: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة.....	-45-
I-3-2-2: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة.....	-47-

I-3: الأسواق النفطية.....	-49-
I-3-1: مفهوم وأنواع السوق النفطية.....	-49-
I-3-1-1: مفهوم السوق النفطية.....	-49-
I-3-1-2: أنواع السوق النفطية.....	-50-
I-3-2: خصائص السوق النفطية وأساليب التسعير فيها.....	-53-
I-3-2-1: خصائص السوق النفطية.....	-53-
I-3-2-2: أساليب التسعير في السوق النفطية.....	-55-
I-3-3: الأطراف الفاعلة في الأسواق النفطية.....	-58-
I-3-3-1: الجهات المصدرة والمستوردة للنفط.....	-58-
I-3-3-2: أنواع الشركات العالمية.....	-61-
خلاصة.....	-63-

II: علاقة أسعار النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

تمهيد.....	-65-
II-1: علاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي.....	-66-
II-1-1: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط.....	-67-
II-1-1-1: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط.....	-69-
II-1-1-2: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع.....	-72-
II-1-2: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول الناشئة المستوردة للنفط....	-75-
II-1-2-1: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول الصناعية المستوردة للنفط.....	-76-
II-1-2-2: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة المستوردة للنفط.....	-79-
II-1-3: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للنفط.....	-81-

- 82-.....1-3-1-II سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط ذات الدخل الضعيف
- 84-.....2-3-1-II سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط
- 86-.....2-II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الداخلية
- 86-.....1-2-II سعر النفط وعلاقته بالتوازن النقدي
- 86-.....1-1-2-II علاقة سعر النفط بالتوازن النقدي في الدول المصدرة للنفط
- 89-.....2-1-2-II علاقة سعر النفط بالتوازن النقدي في الدول المستوردة للنفط
- 91-.....2-2-II سعر النفط وعلاقته مع الأسواق المالية وسوق العمل
- 91-.....1-2-2-II علاقة سعر النفط بالسوق المالي
- 95-.....2-2-2-II علاقة سعر النفط بسوق العمل
- 103-.....3-2-II سعر النفط وعلاقته مع الموازنة العامة
- 103-.....1-3-2-II علاقة سعر النفط بالموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط
- 107-.....2-3-2-II علاقة سعر النفط بالموازنة العامة في الدول المستوردة للنفط
- 111-.....3-II: سعر النفط والتوازنات الاقتصادية الخارجية
- 111-.....1-3-II سعر النفط وعلاقته بالميزان التجاري أو ميزان المدفوعات
- 111-.....1-1-3-II علاقة سعر النفط بالميزان التجاري وميزان المدفوعات في الدول المصدرة للنفط
- 114-.....2-1-3-II علاقة سعر النفط بالميزان التجاري وميزان المدفوعات في الدول المستوردة للنفط
- 116-.....2-3-II سعر النفط وعلاقته بسعر الصرف
- 116-.....1-2-3-II علاقة سعر النفط بسعر الصرف في الدول المصدرة للنفط
- 119-.....2-2-3-II علاقة سعر النفط بسعر الصرف في الدول المستوردة للنفط
- 122-.....3-3-II سعر النفط وعلاقته بالمدىونية الخارجية
- 122-.....1-3-3-II علاقة سعر النفط بالمدىونية الخارجية في الدول المصدرة للنفط
- 124-.....2-3-3-II علاقة سعر النفط بالمدىونية الخارجية في الدول المستوردة للنفط
- 126-.....خلاصة

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في

الجزائر

- تمهيد.....-128-
- III-1 دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري....-129-**
- III-1-1 تحليل مدى ارتباط أسعار النفط بالنمو الاقتصادي في الجزائر.....-129-**
- III-1-1-1 تحليل تطور أسعار النفط والنمو الاقتصادي الجزائري.....-129-**
- III-1-1-2 علاقة صدمات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري.....-131-**
- III-2-1 الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....-132-**
- III-2-1-1 مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1980-1989).....-132-**
- III-2-2-1 مسار الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1989.....-140-**
- III-3-1 البرامج التنموية وهيكل النمو الاقتصادي في الجزائر.....-147-**
- III-3-1-1 البرامج التنموية في الجزائر.....-147-**
- III-3-1-2 هيكل النمو الاقتصادي في الجزائر.....-157-**
- III-2: تحليل أثر الصدمات النفطية على التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر...-161-**
- III-2-1 دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على سوق العمل الجزائري.....-161-**
- III-2-1-1 تحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر.....-161-**
- III-2-1-2 علاقة سعر النفط بسوق العمل الجزائري.....-163-**
- III-2-2-1 سعر النفط وعلاقته بالتوازن النقدي الداخلي في الجزائر.....-164-**
- III-2-2-2 تأثير السياسة النقدية على التوازن النقدي في ظل وجود الصدمات النفطية في الجزائر...-164-**
- III-2-2-2-1 علاقة سعر النفط بمتغيرات التوازن النقدي الداخلي في الجزائر.....-166-**

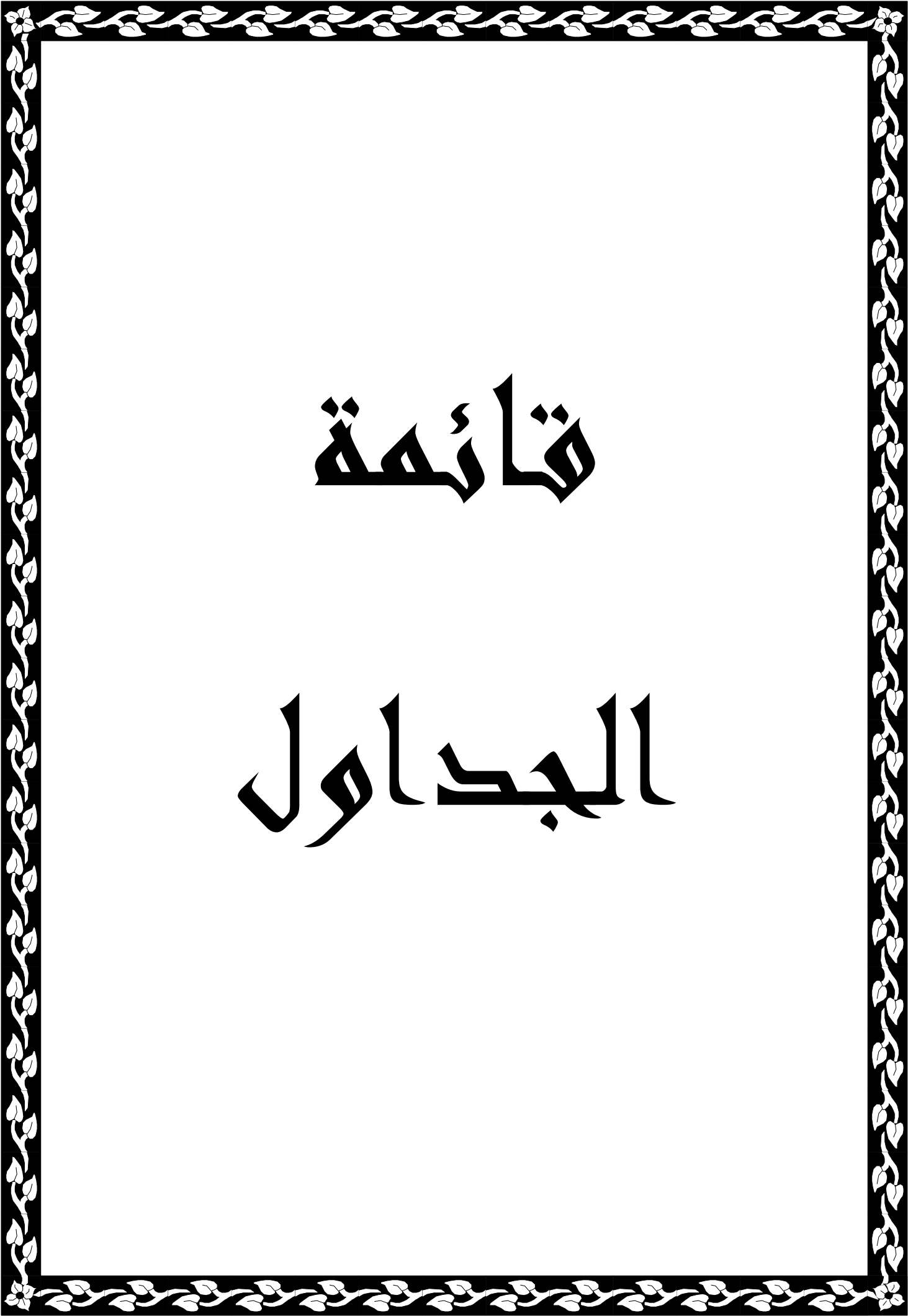
III-2-3	دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.....	167-
III-2-3-1	تطور متغيرات الموازنة العامة في الجزائر.....	167-
III-2-3-2	علاقة أسعار النفط بالموازنة العامة في الجزائر.....	170-
III-3:	دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر..	172-
III-3-1	دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر.....	172-
III-3-1-1	الأثر الإحصائي لصدمات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر.....	172-
III-3-1-2	علاقة سعر النفط مع كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر.....	175-
III-3-2	دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر.....	176-
III-3-2-1	التطور التاريخي لسعر الصرف الجزائري.....	176-
III-3-2-2	علاقة سعر النفط بسعر الصرف في الجزائر.....	179-
III-3-3	العلاقة الإحصائية بين صدمات أسعار النفط والمديونية الخارجية في الجزائر.....	180-
III-3-3-1	التطور التاريخي للديون الخارجية ومدى تأثيرها بصدمات أسعار النفط في الجزائر.....	180-
III-3-3-2	الأسباب الحقيقية لحدوث أزمة المديونية في الجزائر.....	182-
	خلاصة.....	188-

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

	تمهيد.....	190-
IV-1	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار استقرار السلاسل الزمنية.....	191-
IV-1-1	أدوات وطريقة المستخدمة في الدراسة والإحصاء الوصفي للمتغيرات.....	191-
IV-1-1-1	أدوات وطريقة المستخدمة في الدراسة.....	191-
IV-1-1-2	الاحصاء الوصفي للمتغيرات.....	194-

196-	2-1-IV منهجية استقرارية السلاسل الزمنية.....
196-	1-2-1-IV السلاسل الزمنية ومفهوم الاستقرارية.....
197-	2-2-1-IV اختبار الجدر الوجدوي Unit Root Tests.....
201-	3-1-IV نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....
201-	1-3-1-IV دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى.....
202-	2-3-1-IV دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.....
204-	2-IV: نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.....
204-	1-2-IV اختبار التكامل المتزامن.....
204-	1-1-2-IV منهجية التكامل المتزامن.....
208-	2-1-2-IV نتائج اختبار التكامل المتزامن.....
210-	2-2-IV تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM).....
210-	1-2-2-IV منهجية نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.....
211-	2-2-2-IV نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.....
215-	3-2-IV اختبار السببية لـ Granger.....
215-	1-3-2-IV منهجية اختبار السببية.....
216-	2-3-2-IV نتائج اختبار السببية لـ Granger.....
218-	3-IV: نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.....
218-	1-3-IV منهجية svar واختبارات الكشف عن المشاكل القياسية.....
218-	1-1-3-IV منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.....
223-	2-1-3-IV منهجية اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية.....
226-	2-3-IV نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.....
226-	1-2-3-IV التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.....
231-	2-2-3-IV تقدير تأثيرات هيكلية (المرونات) في المدى القصير.....

IV-3-3-3	دوال الاستجابة وتحليل التباين	-235-
IV-3-3-3-1	منهجية دوال الاستجابة وتحليل التباين	-235-
IV-3-3-3-2	نتائج دوال الاستجابة وتحليل التباين	-236-
	خلاصة	-247-
	الخاتمة العامة	-249-
	قائمة المراجع	-263-
	الملاحق	-294-
	الملخص	



قائمة المصادر

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
05	تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	رقم (01-01)
10	مراحل الصناعة النفطية	رقم (02-01)
13	الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام بوحدة (مليار للبرميل) خلال الفترة (2015-2011)	رقم (03-01)
17	نسبة إنتاج النفط الخام العربي من إجمالي العالم خلال الفترة (2015-2011)	رقم (04-01)
21	استهلاك النفط (ألف برميل في اليوم الواحد) خلال الفترة (2015-2011)	رقم (05-01)
25	إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط حسب القطاعات الاقتصادية سنة 2014	رقم (06-01)
66	تصنيف الدول حسب مستوى الدخل	رقم (01-02)
68	قائمة بعض الدول النفطية	رقم (02-02)
75	الدول والاقتصادات الصناعية	رقم (03-02)
83	مقارنة بين تطور كل من نصيب الفرد من الدخل القومي ونسبة واردات الوقود من إجمالي السلع المستوردة للدول ضعيفة الدخل	رقم (04-02)
84	تطور كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي في تونس	رقم (05-02)
85	تطور كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي في المغرب	رقم (06-02)
96	تطور كل من سعر النفط ومعدل البطالة في بعض الدول المصدرة للنفط	رقم (07-02)
101	تطور كل من سعر النفط ومعدل البطالة في أكبر الدول المستوردة للنفط	رقم (08-02)
104	عجز / فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2017-2013)	رقم (09-02)

قائمة الجداول

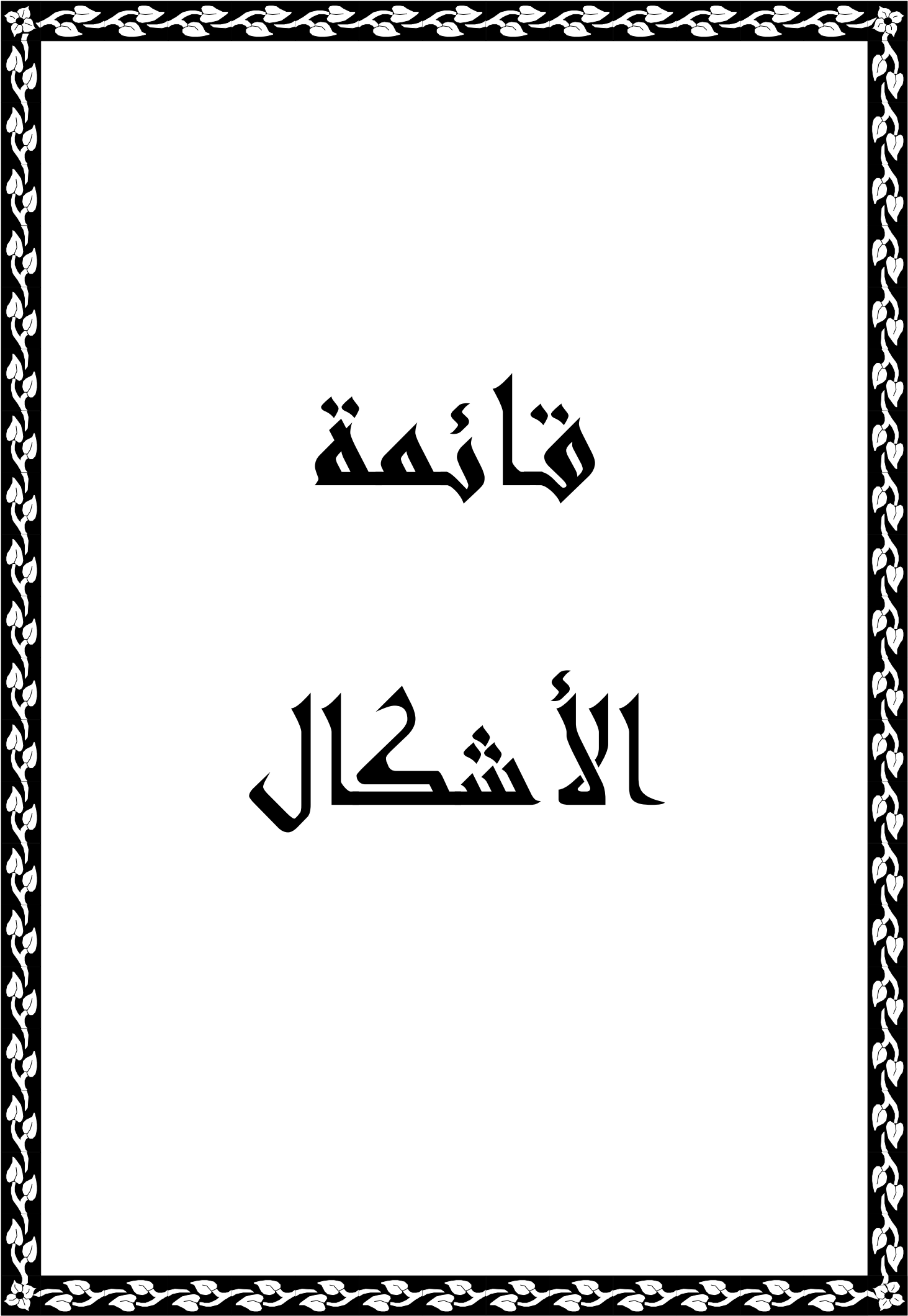
106	تطور متغيرات الموازنة العامة في العراق خلال الفترة (2003-2016)	رقم (10-02)
108	تطور متغيرات الموازنة العامة في الدول الناشئة المستوردة للنفط	رقم (11-02)
110	تطور متغيرات الموازنة العامة في بعض الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للنفط	رقم (12-02)
113	العلاقة الإحصائية بين كل من الصادرات، الواردات، الميزان التجاري وأسعار النفط في بعض الدول المصدرة للنفط	رقم (13-02)
115	العلاقة الإحصائية بين كل من الصادرات، الواردات، الميزان التجاري وأسعار النفط في بعض الدول المستوردة للنفط	رقم (14-02)
118	سعر النفط وسعر الصرف في بعض الدول المصدرة للنفط	رقم (15-02)
121	سعر النفط وسعر الصرف في بعض الدول المستوردة للنفط	رقم (16-02)
123	تطور كل من سعر النفط وإجمالي رصيد الدين الخارجي لبعض الدول المصدرة للنفط	رقم (17-02)
125	تطور كل من سعر النفط وإجمالي رصيد الدين الخارجي لبعض الدول المستوردة للنفط	رقم (18-02)
129	تطور سعر النفط والنمو الاقتصادي الجزائري	رقم (01-03)
148	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية في البرنامج الخماسي الأول	رقم (02-03)
149	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية في البرنامج الخماسي الثاني	رقم (03-03)
150	المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	رقم (04-03)
151	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	رقم (05-03)
152	تطور الناتج الداخلي الخام القطاعي (%)	رقم (06-03)
153	محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	رقم (07-03)

قائمة الجداول

155	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2014-1010)	رقم (08-03)
158	هيكل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-1997	رقم (09-03)
159	هيكل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2017-2009	رقم (10-03)
167	تطور سعر النفط ورصيد الموازنة في الجزائر	رقم (11-03)
182	الانفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1977-1967	رقم (12-03)
185	تطور نسبة المديونية حسب نوع العملات خلال الفترة (2003-1987)	رقم (13-03)
186	هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل خلال الفترة (2004-2017)	رقم (14-03)
193	متغيرات الدراسة	رقم (01-04)
194	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	رقم (02-04)
201	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى	رقم (03-04)
202	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	رقم (04-04)
206	علاقة التكامل المشترك حسب رتبة المصفوفة	رقم (05-04)
208	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير	رقم (06-04)
209	نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen	رقم (07-04)
216	نتائج اختبار السببية لـ Granger	رقم (08-04)
229	نتائج اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	رقم (09-04)
230	نتائج اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية	رقم (10-04)
233	نتائج تقدير تأثيرات هيكلية في المدى القصير	رقم (11-04)
236	نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر النفط	رقم (12-04)

قائمة الجداول

238	نتائج دوال الاستجابة الدفعية في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	رقم (13-04)
239	نتائج دوال الاستجابة الدفعية في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم معدل التضخم	رقم (14-04)
240	نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر الصرف	رقم (15-04)
243	نتائج مكونات التباين للوغاريتم سعر النفط	رقم (16-04)
244	نتائج مكونات التباين للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	رقم (17-04)
245	نتائج مكونات التباين للوغاريتم معدل التضخم	رقم (18-04)



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	توزيع الاحتياطات العالمية المؤكدة في السنوات التالية 1997، 2007، 2017.	رقم (01-01)
19	نسبة الإنتاج العالمي من النفط لسنة 2017	رقم (02-01)
23	نسبة الاستهلاك العالمي من النفط لسنة 2017	رقم (03-01)
66	نسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي للدول ذات الدخل المتوسط والضعيف	رقم (01-02)
70	نسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي في العراق	رقم (02-02)
73	نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي بدول الخليج	رقم (03-02)
78	نسبة واردات الوقود من إجمالي الواردات ونسبة إيرادات الموارد النفطية من الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية المستوردة للنفط.	رقم (04-02)
88	تطور المؤشرات النقدية الداخلية في الدول المصدرة للنفط	رقم (05-02)
98	تطور القوى العاملة في دول الخليج خلال الفترة (2003-2018)	رقم (06-02)
102	تطور إجمالي القوى العاملة في دول المستوردة للنفط	رقم (07-02)
161	تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر	رقم (01-03)
164	تطور مؤشرات السياسة النقدية وسعر النفط في الجزائر	رقم (02-03)
168	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات العادية في الجزائر	رقم (03-03)
169	تطور نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في الجزائر	رقم (04-03)
172	الصادرات من غير المحروقات في الجزائر لسنة 2017	رقم (05-03)

قائمة الأشكال

173	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2017	رقم (06-03)
174	تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر	رقم (07-03)
178	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2018)	رقم (08-03)
180	التطور التاريخي للديون الخارجية في الجزائر	رقم (09-03)
221	خطوات تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	رقم (01-04)

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
رقم 01	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى	294
رقم (01-01)	اختبار ديكي فولر المدعم للسلسلة لوغاريتم سعر النفط (الحد الثابت)	294
رقم (02-01)	اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بدون اتجاه عام وحد ثابت)	294
رقم (03-01)	اختبار ديكي فولر المدعم للسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (الاتجاه العام)	294
رقم (04-01)	اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم سعر الصرف (الحد الثابت)	295
رقم 02	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	295
رقم (01-02)	اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم سعر النفط (الحد الثابت)	295
رقم (02-02)	اختبار kpss للسلسلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (الحد الثابت)	295
رقم (03-02)	اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (الاتجاه العام)	296
رقم (04-02)	اختبار kpss للسلسلة لوغاريتم سعر الصرف (بدون اتجاه عام وحد ثابت)	296
رقم 03	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير	296
رقم 04	نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen	297
رقم 05	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد	298
رقم 06	نتائج اختبار السببية لـ Granger	299
رقم 07	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	300

قائمة الملاحق

301	دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	رقم 08
301	نتائج اختبار استقرار نموذج svar	رقم 01-08
301	مقلوب جذور svar	رقم 02-08
302	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	رقم 09
302	نتائج اختبار عدم ثبات النباين	رقم 10
303	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	رقم 11
304	نتائج تقدير تأثيرات هيكلية في المدى القصير	رقم 12
304	نتائج دوال الاستجابة الدفعية وأشكالها البيانية بالنسبة لنموذج svar	رقم 13
304	نتائج دوال الاستجابة الدفعية بالنسبة لنموذج svar	رقم 01-13
305	الأشكال البيانية للصدمات العشوائية بالنسبة لنموذج svar	رقم 02-13
306	تحليل تباين الخطأ وأشكاله البيانية لنموذج SVAR	رقم 14
306	نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	رقم 01-14
307	أشكال تحليل تباين الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي	رقم 02-14

A decorative border with a repeating floral and leaf pattern in black and white, framing the central text.

قائمة

الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
طريقة (EC)	Empirical Covariance
طريقة (RC)	method, Robust Covariance
طريقة (SVM)	one-class Support Vector Machine
نموذج NRDL	nonlinear autoregressive distributed lags
طريقة OLS	Ordinary Least Squares Method
اختبار ADF	Test Dickey Fuller Augmenté
اختبار PP	Philips- Perron
اختبار KPSS	Kwiatkowski – Phillips –Schmidt – Shin
النموذج TS	Trend Stationnary
النموذج DS	Differency Stationnary
نموذج VECM	the vector error correction model
نموذج SVAR	the structural vector auto-regression model

المقدمة العامة

التوطئة

عند العودة إلى تاريخ نشأة النفط نجد أنه قد تم استخدامه في عدة أغراض قديما ليتم اكتشافه لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859، لتأسس بعد ذلك أول شركات أمريكية في العالم تهتم بحفر آبار النفط، حيث اعتبرت هذه المرحلة بداية الصناعة النفطية في تاريخ النفط. وقد استطاعت هذه الشركات توسيع نشاطها المتمثل في (الأنشطة الإنتاجية كالإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق) عالميا لتصل إلى دول الخليج وبحر الشمال بعد اكتشاف أول آبار النفط ابتداء من سنة 1932، وسيطرت هذه الشركات المتمثلة في (خمسة شركات أمريكية وشركة بريطانية وشركة هولندية) على الأسواق العالمية للنفط ما يزيد عن خمس عقود زمنية وتم تقسيم الحصص السوقية فيما بينهم مع تحكمهم المطلق في الأسعار، وقد وضحت المقولة الشهيرة "المايكل كولون" الأهداف التي تطمح لتحقيقها هذه الشركات في قوله: "إذا أردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط، كل النفط في أي مكان" وهذا راجع لعدددهم القليل المتكفل مع عدم وجود منافسين لهم، وقد أطلق على سوق النفط في هذه المرحلة "بسوق احتكار القلة".

في فترة السبعينات شهدت الأسواق النفطية العالمية تحولات جذرية بسبب ظهور شركات النفطية الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط ومشاركتها في عملية الصناعة النفطية والتي قد ساهمت في تأسيس منظمة الأوبك سنة 1960 من أجل حماية حقوق الدول المصدرة للنفط، مما أدى إلى تحطيم نظام الامتيازات والقضاء على احتكار وسيطرة الشركات العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، وقد تم تغيير أسلوب التسعير فقد كان السعر يتحدد سابقا لصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية (الشركات العالمية) وأصبح يتحدد وفق قانون العرض والطلب، ومع حدوث الصدمة النفطية الموجبة لسنة 1971 أصبحت منظمة الأوبك تفرض سيطرتها في رفع أسعار النفط مما أدى إلى ظهور الأسواق الآجلة سنة 1980 والتي استفادت منها الدول المستوردة للنفط لضمان المنتج النفطي في المستقبل بالسعر الحالي، وفي ظل وجود صراع بين الجهة الطالبة للنفط والجهة العارضة يبقى المجال مفتوح للتغيرات التي تحدث في هذه الأسواق على مستوى العرض والطلب لتحديد أسعار النفط.

وبالرغم من التوجه في السنوات الأخيرة إلى مصادر الطاقة المتجددة مع التطور التكنولوجي الذي يشهده حاضرننا، لا يزال النفط إلى يومنا هذا يتحكم في اقتصاديات دول العالم، فقد اعتاد هذا الأخير على المواد النفطية كمحرك أساسي للحياة اليومية ومن الصعب جدا التخلي عنه، فقد حاولت بعض الدول المستوردة له عند مواجهتها للصدمات النفطية الموجبة استبدال النفط بطاقات أخرى بديلة على المدى القصير فقط، إلا

أنها واجهت مشاكل عديدة فاقت أزمة ارتفاع الأسعار، فحينما تستعمل الفحم كبديل للنفط يسبب لها التلوث البيئي وانتشار الأمراض والأوبئة، أما استعمال الطاقات المتجددة فقد تكون عبئاً على عاتق هذه الدول لأنها تتميز بتكاليف مرتفعة، وهذه النتيجة قد توصلت لها دراسة (Harry Bloch and other, 2015)، ولا يوجد الحل أمامها سوى العودة للموارد النفطية والتي تستعمل كمداخلات (المادة الأولية) للمؤسسات الانتاجية، حيث قدرت نسبة استهلاك القطاع الصناعي 79.8% من إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط، نضيف إلى ذلك وسائل النقل والشحن بشتى أنواعها التي تعتمد في تنقلها على الوقود والزيت (مشتقات النفطية)، ناهيك عن أهميته في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكل هذه الأدلة تثبت للعالم أنه من سيع المستحيلات التحلي عن الطاقة النفطية في ليلة وضحاها.

ويعتبر موضوع أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الكلية من أهم المواضيع التي شهدت رواجاً في النقاش الاقتصادي العالمي، لأن صدمات أسعار النفط يمكنها أن تؤثر ليس على سوق الطاقة فقط وإنما تأثيرها يصل إلى الأداء الاقتصادي الكلي، وقد بدأت الدول المستوردة للنفط اهتمامها بهذا الموضوع خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لتأثرها الكبير بالصدمات النفطية، وقد توصلت العديد من الدراسات في فترة الثمانينات نذكر منها دراسة (Rasche & Tatom, 1981)¹، دراسة (Darby 1982)²، دراسة (Gisser & Goodwin, 1986)³ إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أكد الباحث (James D. Hamilton)⁴ في 1983 مساهمة عملية التنبؤ بأسعار النفط في التحكم في النشاط الاقتصادي قبل حدوث الصدمات النفطية بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة علاقة أسعار النفط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن خلال الفترة 1948-1972 فشلت مختلف عمليات التنبؤ بأسعار النفط خصوصاً بعد حدوث الصدمة النفطية الأولى وكان تأثيرها سلبياً على الاقتصاد الأمريكي، وهذا ما أدى إلى تطور النماذج القياسية الخطية والغير الخطية التي ساهمت في ظهور العديد من الدراسات الأجنبية حول هذا الموضوع، وقد انحصرت هذه الدراسات في الدول المستوردة للنفط، وفي الآونة الأخيرة استخدمت منها بعض النماذج في الدول المصدرة للنفط كدول الخليج ونيجيريا وإيران ويبقى عددها محدوداً مقارنة بالبحوث والنتائج المتوصل إليها في الدول المستهلكة للنفط.

¹ Robert H Rasche, J. Tatom, "Energy Price Shocks", Aggregate Supply and Monetary, 1981.

² Michael R. Darby, "The price of oil and world inflation and recession", The American Economic Review, 1982.

³ Micha Gisser, Thomas H. Goodwin, "Crude oil and the macroeconomy: Tests of some popular notions: Note", Journal of Money, Credit and Banking, N°01, 1986.

⁴ James D. Hamilton, "Oil and the Macroeconomy since World War II", Journal of Political Economy, N° 02, 1983.

والجزائر من بين الدول العربية المصدرة للنفط والتي صنفها البنك الدولي في الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل، حيث قدر نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حوالي 4723,05 دولار أمريكي في 2017، وقد شهدت عدة تطورات وتغيرات هيكلية سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، والسبب يرجع لاستجابتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أحاطت بها من كل جانب، فقد اهتمت بشكل خاص بقطاع المحروقات الذي تم تأميمه في 24 فيفري 1971 وهي أول خطوة قامت بها الجزائر لاسترجاع قطاع النفط من الاستعمار الفرنسي، ثم قامت بالإصلاحات في قانون المحروقات من أجل تشجيع الاستثمار بشتى أنواعه في هذا القطاع، وقد حققت الجزائر نجاحا في هذا المجال ودليل على ذلك مساهمة الإيرادات النفطية في بناء الاقتصاد الجزائري الذي كان شبه مدمرا في حقبة الستينات.

طبقت الجزائر العديد من البرامج التنموية من أجل رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد عرفت المرحلة الأولى (1968-1978) مجموعة من البرامج الرباعية التي كانت تهدف إلى التصنيع السريع والتي لم تنتهي في وقتها المحدد مع ارتفاع تكاليفها التي فاقت مخصصاتها في هذه البرامج بسبب سوء التسيير والمخاطر التشغيلية، وعند الانتقال إلى المرحلة الثانية (1980-1989) التي طبقت بعض البرامج الخماسية التي خصصت للاستثمارات السابقة ما يعادل نسبة 35.13% من إجمالي الاستثمارات الموجهة لغلاف الخماسي الأول، كما أن هذه البرامج جاءت لتطوير القطاع الصناعي وقدرت حصة قطاع النفط 36.70% من مخصصات قطاع الصناعة في برنامج الخماسي الأول. حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة اصلاحات اقتصادية عديدة بسبب وجود تقييم من طرف صانعي السياسة الاقتصادية الكلية للمراحل السابقة خصوصا مع الصدمة النفطية لسنة 1986 التي كانت نتائجها سلبية على متغيرات التوازن الاقتصادي الكلي، مما دفعت بالسلطات الجزائرية للجوء إلى المؤسسات المالية العالمية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات مقابل تنفيذ شروطها المتمثلة في الاصلاحات التي مست مختلف السياسات الاقتصادية الكلية.

ومع مطلع سنوات الألفية الثالثة إلى غاية 2014 شهدت أسعار النفط ارتفاعا حيث بلغت أعلى قيمة في 2012 قدر حوالي 109,45 دولار أمريكي، حيث أطلق على هذه الفترة "بالبحبوحة المالية" وهذا راجع لتوفر الفوائض المالية الضخمة فقد وصل (إجمالي الاحتياطيات مطروحا منها الذهب) إلى أعلى مستوياته في 2013 قدر حوالي 194.71 دولار أمريكي، الأمر الذي أدى إلى تبني حزمة من البرامج التنموية التي تهدف إلى تحسين مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، من خلال إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي ودعم النشاطات في القطاعات الغير النفطية كقطاع الفلاحة والصناعة، الصيد البحري



والسياحة، النقل والبناء. نضيف إلى ذلك توسعاتها في تحسين الهياكل القاعدية والخدمات العمومية وتطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال، كما استقطبت الجزائر خلال هذه الفترة مجموعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت بأعلى مبلغ في 2009 حوالي 2.75 مليار دولار أمريكي.

وبعد حدوث الصدمة النفطية لسنة 2014 واجهت الجزائر صعوبات لانخفاض أسعار النفط وكانت نتائجها سلبية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، وقد أثبتت هذه الصدمة مجددا هشاشة الهيكل الاقتصادي الجزائري وارتباطه الكبير بأسعار النفط. وقد صرح جون فرنسوا دوفان عن الجزائر في تسجيل بثه عبر موقع صندوق النقد الدولي سنة 2017 قائلا "نعتقد فعلا بحكم الإصلاحات الطموحة أنه بإمكاننا تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد متنوع والتقليل من التبعة للمحروقات وإعطاء دور هام للقطاع الخاص". وهذا أكبر دليل على أن كل البرامج التي قامت بها الجزائر إلى يومنا هذا لتحقيق التنمية الاقتصادية لم تحقق أهدافها بفعالية لأنها لم تصل حتى الآن إلى التخلص من تبعيتها لقطاع النفط ولم تحقق التنويع الاقتصادي التي سعت إليه طوال هذه الفترة.

إشكالية الدراسة

وبتسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد كلياً على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل في ظل غياب مداخل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، نجده يواجه تزايد الطلب المحلي التي تلبيه الإيرادات النفطية فقط، هذا ما يجعل مختلف جوانب الاقتصاد الكلي تستجيب مباشرة لصدمات أسعار النفط وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على الشكل التالي:

✓ كيف تؤثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟

ونحن بصدد البحث والتدقيق في موضوع الدراسة صادفنا بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن إضافتها على غرار التساؤل الجوهري والتي يمكن صياغتها كالتالي:

✓ ماهي أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمات النفطية وكيف أثرت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ؟

✓ كيف يتفاعل صناع القرار السياسية الاقتصادية الكلية بما فيها (السياسة النقدية والمالية وكذلك السياسة التجارية الخارجية) اتجاه الصدمات النفطية الموجبة والسالبة ؟



✓ هل توجد علاقة تكاملية في المدى الطويل بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟ وما طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما؟

✓ ما مدى استجابة التوازنات الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار النفط في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

ولمحاولة الإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على أربع فرضيات رئيسية التي سنختبر مدى إثبات صحتها على أرض الواقع:

✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر؛

✓ وجود علاقة سببية واحدة على الأقل بين متغيرات الدراسة في الجزائر على المدى القصير؛

✓ طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتمثل في علاقة طردية؛

✓ تؤثر صدمات أسعار النفط إيجابيا على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع تأثير الصدمات النفطية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، هي عبارة عن مجموعة من الأسباب والدوافع والتي يمكن حصرها في نقطتين المتمثلتين في ما يلي:

✓ الأسباب الذاتية

وجود الميول الذاتي في البحث والتمحيص في مختلف النقاط التي تشغل حيز الاقتصاد النفطي، كما أن وطننا مرتبط به ارتباطا وطيدا هذا ما أثبتته آثار السلبية للصددمات النفطية لسنتي 1986 و2014 على الاقتصاد الجزائري، ويعتبر السبب الأخير أهم دافع الذي جعلنا نحاول الوصول إلى مدى تأثير صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، لتقديم بعض الاقتراحات والحلول التي تخفف من حدة الأزمات التي يقع فيها اقتصادنا بسبب هذه الصدمات.

✓ الأسباب الموضوعية

من بين أهم الأسباب الموضوعية التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- ندرة الدراسات العربية القياسية وكذلك وجود عدد محدود من الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع في الدول المصدرة للنفط، إذ لم يلق حتى الآن نصيبه من البحث من قبل الباحثين العلميين على غرار الدراسات الأجنبية في الدول المستوردة للنفط؛
- هذا الموضوع جد مهم بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، فنتائج البحث في هذا الموضوع تساعد في مواجهة الصدمات النفطية واستخدام السياسة المناسبة لكل صدمة؛
- السعي الدائم للجزائر نحو تحقيق التنوع الاقتصادي وتحسين مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- ظهور دراسات حديثة استخدمت نماذج قياسية جديدة والتي ركزت على الآثار الديناميكية لصدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية خصوصا في الدول المستوردة للنفط، لهذا سيكون من المثير للاهتمام استخدام هذه النماذج على الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة

تجلى أهمية الموضوع محل الدراسة في كون أن التقلبات التي تحدث لأسعار النفط تكون أعلى من التقلبات التي تحدث لباقي الموارد الطبيعية الأخرى، وبالتالي فالصدمات النفطية بإمكانها أن تؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا أصبحت هذه الصدمات موضوع الدراسة لجميع الباحثين لما له من تأثير على الاقتصاد الوطني بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

ولأن الجزائر تعتبر من بين أهم الدول العربية المصدرة للنفط ولانزال حتى الآن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من دخلها الكلي، فإن البحث في مدى تأثير صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية وطبيعة العلاقة التي تجمع بين هذه المتغيرات تعد من بين أهم النقاط التي لها أهمية كبيرة في عملية اتخاذ القرار بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية الكلية.

كما تتميز الأسواق النفطية العالمية بعدم استقرار الأسعار، مع وجود مشكل الاختلال الهيكلي في مؤشرات التوازن الخارجي، حيث يساهم قطاع المحروقات نسبة 95% من إجمالي الصادرات، نضيف إلى ذلك أن أكبر

نسبة في الواردات الجزائرية تعود إلى المنتوجات الغذائية أي الاستهلاك وهذا ما يثبت الضعف الكبير لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي تبقى الإيرادات النفطية هي المصدر الأساسي لتمويل النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر. وتكمن أهمية الدراسة في التعامل مع طبيعة الصدمات النفطية وكيفية رسم السياسة النقدية والمالية والتجارية المناسبة لكل صدمة.

أهداف الدراسة

من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة حددنا مجموعة من الأهداف التي يسعى بحثنا لتحقيقها والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- ✓ التعرف على مختلف الصدمات النفطية التي تعرض لها السوق النفطي العالمي؛
- ✓ إبراز الأطراف الفاعلة في السوق النفطية ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط؛
- ✓ تحليل تطور أسعار النفط مع دراسة الأثر الاحصائي والقياسي على التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- ✓ معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة؛
- ✓ تحديد مدى استجابة التوازنات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط في الجزائر؛
- ✓ معرفة مدى تطابق نتائج النماذج القياسية مع الواقع الاقتصادي المعاش.

حدود الدراسة

بهدف تطبيق منهجية البحث العلمي التي تقترب من الموضوعية، وتوجيه أهداف الدراسة للوصول إلى نتائج منطقية تتطابق مع أرض الواقع، يتوجب علينا تحديد إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، وهذا عن طريق وضع حدود للإشكالية مع ضبط الإطار الذي يساعد على فهم الصحيح للاتجاه المقترح لتحليلها مع دراستنا التطبيقية واختبار صحة الفرضيات، ومن أجل تحقيق ذلك سنقوم بإنجاز هذه الدراسة وفق الحدود التالية:

- ✓ **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لدراستنا في حالة الجزائر؛
- ✓ **الحدود الزمانية:** سنقوم بالبحث في موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى غاية 2018 بالاعتماد على البيانات السنوية للسلاسل الزمنية التالية: سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

ابتداء من تحديد موضوع الدراسة باعتباره أهم نقطة التي ستساعدنا في اختيار أنواع المناهج العلمية التي سنستخدمها في دراستنا والمتمثلة في ما يلي:

✓ **المنهج الوصفي:** تم الاستعانة بالمنهج الوصفي من أجل الإلمام بمختلف المفاهيم الخاصة بالقطاع النفطي من جهة والتعريف بالنماذج والاختبارات المستخدمة في دراستنا من جهة أخرى، ولقد استخدمنا كذلك هذا المنهج بأسلوب تحليلي باعتباره مناسب لاستعراض مختلف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا مع وصف وتحليل مختلف متغيرات الدراسة بما فيها المتغيرات التي تعبر عن التوازنات الاقتصادية الكلية التي لم نقم بإدراجها في النموذج القياسي.

✓ **المنهج التجريبي:** ثم انتقلنا في الفصل الأخير إلى دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بالاعتماد على خطوات المنهج التجريبي والتي تبدأ بمرحلة تحديد موضوع ومشكلة الدراسة لتنتهي باختبار الفرضيات ووضع نتائج البحث، وقد استخدمنا نموذج تصحيح الخطأ المتعدد ونموذج الانحدار الذاتي الهيكلي للمتغيرات التالية: سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف، وهذا من أجل تحقيق أهدافنا المتمثلة في استقرار النتائج والتحقق من فرضيات الدراسة.

كما اعتمدت دراستنا على بعض البرامج الإحصائية لمعالجة بيانات الدراسة المتمثلة في Excel 2010، وEviews 2010، لاحتوائها على الحسابات والبيانات الإحصائية المكثفة.

الدراسات السابقة

سنقوم بالتعرض إلى تحليل مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية ذات الصلة بموضوع بحثنا والتي تبين حقيقة العلاقة التي تربط أسعار النفط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا من أجل تحديد موقع بحثنا مقارنة بهذه الدراسات والمتمثلة في ما يلي:

✓ دراسات باللغة العربية

عند قيامنا بالبحث عن الدراسات السابقة باللغة العربية على موضوع دراستنا وجدنا أن مختلف الدراسات خصوصاً الجزائرية كانت عبارة عن دراسات تحليلية، في حين وجدنا عدد محدود من دراسات قياسية والتي يمكن عرضها كالتالي:

- 1- دراسة (قويدري قوشح بوجمعة، 2009)⁵ : تعنى هذه الورقة البحثية إلى البحث في مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة، الميزان التجاري) في الجزائر خلال الفترة (1986-2007) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وأظهرت النتائج أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بتقلبات أسعار النفط، حيث تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الفوائض المالية فتتحسن مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- 2- دراسة (عبد الكريم & عراب، 2016)⁶ : تمحورت هذه الدراسة حول معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة والصادرات غير النفطية، وتوصلت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى كل من النفقات العامة والصادرات غير النفطية في المدى القصير، أما دوال الاستجابة الدفعية فقد بينت وجود أثر سلبي لصدمات سعر النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

⁵ قويدري قوشح بوجمعة، "أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، الشلف، الجزائر، 2010.

⁶ كريم عبد الكريم، "أثر تغيرات أسعار البترول العالمية على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية بين 1970-2012"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 02، 2016.



3- دراسة (بانافع & الرصاصي، 2016)⁷: اهتمت بالأثار غير المتماثلة لصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعبر عنها (بالنمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي الفعال) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من الربع الأول لسنة 1980 إلى الربع الرابع لسنة 2014، باستخدام طريقة (Mork, 1989)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين صدمات ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي، كما أن أثر صدمات انخفاض أسعار النفط أكبر على النمو الاقتصادي من حيث الحجم وأقل تأثيراً من حيث الفترة الزمنية مقارنة بصدمات ارتفاعه. وأظهرت النتائج كذلك عدم وجود علاقة بين صدمات ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي الفعال، في حين وجدت علاقة طردية في حالة صدمات انخفاض أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، ولكن حجم العلاقة تبقى ضعيفة رغم أن أثرها يعد كبيراً وفقاً لطول الفترة الزمنية. وأكدت الدراسة كذلك وجود علاقة معنوية طردية بين معدل التضخم وصدمات انخفاض أسعار النفط ولكن حجم هذا التأثير يعتبر منخفضاً نسبياً مقارنة بصدمات ارتفاعه.

4- دراسة (بورحلي & بوروشة، 2017)⁸: بحثت هذه الورقة في تأثير تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، رصيد الميزانية العامة) في الجزائر، خلال الفترة 1970-2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي واختبار السببية. خلصت هذه الدراسة إلى أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على متغيرات الدراسة وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط، تضيف إلى ذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية.

⁷ وحيد عبد الرحمن بانافع، مؤيد حسين الرصاصي، "الأثر غير المتماثل لصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية، أبريل 2016، ص533.

⁸ بورحلي خالد، بوروشة كريم، "تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2014"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 03، 2017.



- 5- دراسة (ناصرى & ساطور، 2018)⁹ : سعت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و2014. توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين عناصر الميزان التجاري (الصادرات والواردات) على أسعار النفط في المدى القصير، كما أكدت الدراسة عدم وجود علاقة بين معدل التضخم، البطالة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي على أسعار النفط.
- 6- دراسة (أدرويش دحماني & عطوشي، 2018)¹⁰ : هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الآثار غير المتماثلة لصددمات أسعار النفط على معدلات البطالة وديناميكية النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي وكل من النفقات والإيرادات العامة في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي خلال الفترة (1970-2017). توصلت الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي تتفاعل مع صدمات انخفاض أسعار النفط أكثر من ردة فعلها مع الصدمات الموجبة، كما أن الإيرادات العامة تكون استجابتها أكثر وضوحاً من باقي المتغيرات الأخرى سواء عند حدوث الصدمة الموجبة أو السالبة.
- 7- دراسة (قادري & حدوش، 2018)¹¹ : تناولت هذه الدراسة قياس أثر صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية على أداء الاقتصاد الكلي الجزائري (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الموازنة العامة، الميزان التجاري، سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر)، خلال الفترة (1985-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي. أظهرت نتائج دوال الاستجابة الدفعية أن صدمة هيكلية في سعر النفط ستؤثر سلباً على أداء الاقتصادي الكلي الجزائري.

⁹ ناصرى مروة، ساطور رشيد، "دراسة العلاقة السببية بين تدفقات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة (1970-2014)"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة 2، جوان 2018.

¹⁰ محمد أدريوش دحماني، منال عطوشي، "أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2018.

¹¹ قادري محمد، حدوش شروق، "الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات سعر النفط، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985-2015 باستخدام نموذج svar"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 2018.



✓ دراسات باللغة الأجنبية

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية الأجنبية موضوع تأثير صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية سواء في الدول المستوردة أو المصدرة للنفط والتي سيتم عرضها فيما يلي:

1- دراسة (Eme Akpan, 2009)¹² : حاولت هذه الدراسة الوصول إلى معرفة مدى تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي في نيجيريا بالاعتماد على بيانات فصلية خلال الفترة (1970-2007) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتغيرات التالية: الإنتاج الصناعي الحقيقي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الإنفاق العام الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك (التضخم)، سعر النفط الحقيقي. وتوصلت هذه الدراسة إلى الآثار غير المتماثلة لصدمات أسعار النفط الموجبة والسالبة، كما وجدت علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية لأسعار النفط وكل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي التي تزيد من معدلات التضخم، و التي تخفض من سعر الصرف الفعلي.

2- دراسة (Cunado and others, 2015)¹³ : حللت هذه الورقة الأثر الاقتصادي الكلي للصدمات النفطية الهيكلية لأربع دول من الاقتصادات الآسيوية بالاعتماد على بيانات فصلية خلال الفترة (1997Q3-2014Q2)، باستخدام نموذج SVAR للمتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الخصم، سعر النفط الحقيقي. وحددت كذلك الدراسة ثلاثة أنواع من الصدمات المتمثلة في صدمات الطلب على النفط مدفوعة بالنشاط الاقتصادي العالمي، صدمة امدادات النفط، صدمة العرض. وخلصت هذه الدراسة بأن النشاط الاقتصادي والأسعار تستجيبان بدرجة كبيرة لصدمات السعريّة النفطية، كما تساهم أدوات السياسة الاقتصادية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف في تخفيف آثار صدمات العرض في اليابان وكوريا، وتؤثر صدمات الطلب إيجاباً على النشاط الاقتصادي العالمي.

¹² Eme Akpan, "oil price shocks and Nigeria's Macro Economy", Paper Presented at the Annual Conference of the effect of petroleum production on the agricultural development of nigeria; a case of oloibiri bayelsa state, Nigeria, 2009.

¹³ Juncal Cunado, Soojin Jo, Fernando Perez de Gracia, "Macroeconomic impacts of oil price shocks in Asian economies", Elsevier Ltd, 2015.



3- دراسة (Salih Turan Katircioglu and others 2015)¹⁴ : أشارت هذه الدراسة إلى حركات

أسعار النفط وأداء الاقتصاد الكلي: الأدلة من ستة وعشرين دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1980-2011)، باستخدام بيانات بانل لنموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، معدل البطالة، سعر النفط. توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، كما أثبتت الدراسة وجود تأثير سلمي ذات دلالة إحصائية لأسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

4- دراسة (Ekong & Effiong, 2015)¹⁵ : بينت مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لصددمات

أسعار النفط في نيجيريا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي للمتغيرات التالية: سعر النفط، إنتاج النفط، مؤشر النشاط الاقتصادي العالمي الحقيقي خلال الفترة (1986-2011)، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين سعر النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية في نيجيريا، كما يوجد آثار مختلفة لصددمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي النيجيري وبالتالي لن يتأثر الاقتصاد الكلي بشكل كبير بصددمات أسعار النفط، وتكون التأثيرات حسب طبيعة الصدمة (صددمات عرض النفط، صدمات الطلب الإجمالية، صدمات الطلب على النفط).

5- دراسة (Keyi Ju and others, 2016)¹⁶ : قامت هذه الدراسة بتقييم الأداء الاقتصادي الكلي

لصددمات أسعار النفط في تسعة عشر دولة من منطقة رئيسية متعلقة بالنفط خلال الفترة (2005-2014)، باستخدام طريقة كل من (EC) و (RC) و (SVM) للمتغيرات التالية: النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، معدل البطالة، سعر النفط. بينت النتائج أن روسيا هي البلد الأكثر استقراراً عند حدوث الصدمات النفطية، يليها بعد ذلك الاتحاد الأوروبي واليابان، الولايات المتحدة والصين. وهذا راجع للسياسات التي تقوم بها هذه الدول لاستيراد النفط والتي تتوافق مع استهلاكها له وأداء الاقتصاد الكلي والأوضاع الموجودة في سوق النفط الدولي.

¹⁴ Salih Turan Katircioglu and others, "Oil price movements and macroeconomic performance: Evidence from twenty-six OECD countries", Renewable and Sustainable Energy Reviews, 2015, P257-270.

¹⁵ Christopher N Ekong, Ekpeno L. Effiong, "Oil Price Shocks and Nigerias Macroeconomy: Disentangling the Dynamics of Crude Oil Market Shocks", Global Business Review, N° 06, 2015.

¹⁶ Keyi Ju and others, "Macroeconomic performance of oil price shocks: Outlier evidence from nineteen major oil-related countries/region", Energy Economic, 2016.



6- دراسة (K Ahmed, NA Bhutto, MR Kalhoro, 2019)¹⁷ : بحثت هذه الدراسة في تأثير صدمات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الأربعة (الناتج الحقيقي، التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) لخمسة دول من جنوب آسيا (الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا وبوتان)، خلال الفترة (1982-2014) باستخدام نموذج svar. تشير النتائج إلى وجود علاقة تكاملية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، كما أن صدمات أسعار النفط لها تأثير كبير على اقتصاديات الخمسة لدول السارك على المدى القصير والطويل مع وجود بعض الاختلافات في درجة الاستجابة، حيث لم يلاحظ أي تأثير للصدمات النفطية على معدل التضخم وسعر الصرف في بنغلاديش وسريلانكا، وأظهرت نتائج تحليل التباين بأن صدمات أسعار النفط تفسر بشكل كبير التباين في جميع المتغيرات لدول السارك باستثناء الناتج الحقيقي في بنغلاديش.

7- دراسة (Muhammad Ali Nasir and others, 2019)¹⁸ : تناولت أهمية الصدمات النفطية والاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980-2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي للمتغيرات التالية: النمو الاقتصادي GDP، معدل التضخم، الميزان التجاري، سعر النفط. وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في استجابة هذه البلدان لصدمات أسعار النفط، تأثر التضخم بشكل كبير في السعودية في المدى القصير، في حين أن الكويت لم تواجه مشكلة التضخم خلال حدوث الصدمات الإيجابية، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين صدمات أسعار النفط وكل من النمو الاقتصادي والميزان التجاري في دول الخليج.

8- دراسة (Peizhi & Vladyslav, 2020)¹⁹ : ركزت هذه الدراسة على تأثير تقلب أسعار النفط على مجموعتين من الدول المتمثلة في ثمانية دول من منظمة الأوبك وسبعة دول من الدول المصدرة للنفط خارج منظمة الأوبك خلال الفترة 1993-2016، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتغيرات التالية: سعر النفط، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم ومعدل البطالة. أثبتت النتائج وجود علاقة بين سعر النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية على المدى القصير والمتوسط فقط وعدم وجودها في

¹⁷ Khalid Ahmed, Niaz Ahmed Bhutto, Muhammad Ramzan Kalhoro, “Decomposing the links between oil price shocks and macroeconomic indicators: Evidence from SAARC region”, Resources Policy, Elsevier, June 2019.

¹⁸ Muhammad Ali Nasir and others, “Importance of oil shocks and the GCC macroeconomy: A structural VAR analysis”, Resources Policy, Elsevier, 2019.

¹⁹ Wang Peizhi, Raspopov Vladyslav, “Research on Macroeconomics Effect from Oil Price Fluctuations Empirical Evidence from Major Oil-exporting Countries”, International Conference on Management Science and Industrial Economy (MSIE 2019), January 2020.

المدى الطويل في كل الدول المصدرة للنفط، وأشارت نتائج دوال الاستجابة الدفعية أن معدل التضخم والبطالة في دول أوبك أكثر حساسية لتقلب أسعار النفط مما هو الحال في الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك، أما نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان أكثر حساسية لتقلب أسعار النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك.

9- دراسة (Mukhtarov & Aliyev & Zeynalov, 2020)²⁰ : بحثت هذه الدراسة على تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في أذربيجان بالاعتماد على بيانات فصلية خلال الفترة (2018Q1-2001Q4) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد للمتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف، الصادرات، سعر النفط. توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي والصادرات ومعدل التضخم في حين عثر على تأثير سلبي لأسعار النفط على سعر الصرف في أذربيجان.

²⁰ Shahriyar Mukhtarov, Sannur Aliyev, Javid Zeynalov, "The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan", International Journal of Energy Economics and Policy, N° 01, 2020, P72-80.

مساهمة البحث

بعدما تعرضنا إلى تحليل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية، وتعرفنا على أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات التي تتفق تماما مع الموضوع والهدف العام لدراستنا إلا أنها تختلف في عدة جوانب ومتمثلة في منهجية اختيار المتغيرات التي تعبر عن التوازنات الاقتصادية الكلية، لأنها كثيرة ولا يمكن إدراجها في نموذج قياسي واحد، كما يوجد بعض الدراسات التي عبرت عن سعر النفط بمتغيرين متمثلين في أسعار النفط الموجبة وأسعار النفط السالبة، وقد نجد كذلك تباين في اختيار نموذج المناسب لكل الدراسة والذي يعتبر أداة لاستقراء النتائج والتحقق من فرضيات هذه الدراسات، نضيف إلى ذلك وجود اختلاف في اختيار السلاسل الزمنية منها من استخدم بيانات فصلية وأخرى سنوية مع تباين فترة الدراسة من ورقة إلى أخرى. واختلفت دراستنا عن باقي البحوث السابقة في النقاط التالية:

✓ تتميز دراستنا عن باقي الدراسات الأجنبية في كونها تطبق على الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2018؛

✓ بحث كذلك دراستنا في الجانب النظري على طبيعة العلاقة الموجودة ما بين أسعار النفط ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول العالم (المصدرة والمستوردة)، من خلال التعرض إلى تحليل نتائج الدراسات التجريبية السابقة التي تؤكد حقيقة العلاقة، مع تحليل تطور كل من مؤشرات الاقتصاد الكلي وسعر النفط، بغية الحصول على نتائج جديدة تعمم على الاقتصاد العالمي ككل؛

✓ كما تختلف دراستنا عن الدراسات الجزائرية السابقة في استخدام متغيرات الدراسة التي تعبر عن التوازنات الاقتصادية الكلية، فقد استخدمنا أربع متغيرات المتمثلة فيما يلي: سعر النفط ومؤشر النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، مؤشر التوازن الداخلي المعبر عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الخارجي المعبر عنه بسعر الصرف؛

✓ ستقدم دراستنا إثراء للموضوع من الجانب الكمي باستخدام أساليب قياسية المتمثلة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ المتعدد، اختبار السببية، نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية، دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين.

هيكل البحث

عند تعرضنا لمختلف الدراسات السابقة التي مست موضوع بحثنا من قريب أو بعيد، تحصلنا على كثير من المعلومات وقد حاولنا تحليلها ثم تقديمها في هذا البحث من خلال أربع إطارات وكل إطار ينقسم إلى ثلاثة أجزاء بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة، وقد اختلفت طريقة التقسيم والمضمون عن باقي الدراسات السابقة والمتمثلة فيما يلي:

✓ I: الإطار النظري للنفط

يحتوي الإطار الأول على ثلاثة أجزاء وقد استعرضنا فيه مختلف المفاهيم والعناصر التي تمس القطاع النفطي، حيث سنتطرق في الجزء الأول إلى مختلف النقاط التي تتضمن مصطلح "النفط" والمتمثلة في كل من النشأة ومفهوم النفط وتصنيفاته، ثم تعرضنا بعد ذلك إلى كل من مفهوم ومميزات ومراحل الصناعة النفطية، وأخيرا تناولنا التوزيعات الجغرافية للنفط (الاحتياط النفطي، الإنتاج النفطي، الاستهلاك النفطي) على المستوى العربي والعالمي وابرز أهميته في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية.

وتعرفنا من خلال الجزء الثاني إلى كل العناصر التي لها علاقة بمصطلح "أسعار النفط"، حيث تطرقنا إلى كل من مفهوم وأنواع السعر النفطي وأهم العوامل التي تؤثر فيه، ثم تعرضنا كذلك إلى أهم الصدمات النفطية التي مر بها الاقتصاد العالمي والأسباب التي أدت لحدوثها، وفي الأخير مررنا بالانعكاسات تقلبات أسعار النفط على كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط من الجانب النظري في حالة ارتفاع الأسعار وانخفاضه.

وقد تضمن الجزء الأخير من الإطار الأول مختلف المفاهيم التي يمكن حصرها في عناصر السوق النفطي، حيث تعرفنا في البداية على مفهوم وأنواع الأسواق النفطية العالمية، ثم تعرضنا بعد ذلك إلى أهم الخصائص التي ميزت هذا السوق عن باقي الأسواق العالمية، مع التطور التاريخي لطريقة التسعير المستخدمة في هذا السوق، أما النقطة الأخيرة من هذا الإطار انحصرت في التعرف على الأطراف الفاعلة (المتدخلون) في السوق النفطي.

✓ II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

تم تخصيص هذا الإطار لاستخلاص طبيعة العلاقة التي تربط أسعار النفط مع التوازنات الاقتصادية الكلية في دول العالم المصدرة والمستوردة للنفط، وهذا من خلال تعرضنا لتحليل نتائج الدراسات السابقة وتحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي مع تطورات أسعار النفط، حيث سنتناول في الجزء الأول البحث عن العلاقة التي تربط سعر النفط بالنمو الاقتصادي المعبر عنه في الدراسات السابقة بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وقد صنف البنك الدولي دول العالم إلى ثلاثة أنواع حسب حجم الدخل الفردي لكل دولة والمتمثلة في ما يلي: الدول

ذات الدخل ضعيف والدول ذات الدخل المتوسط (ذات الشريحة الدنيا وذات الشريحة العليا)، والدول ذات الدخل المرتفع، وقد حاولنا معرفة درجة التأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في كل نوع من هذه الدول (المصدرة والمستوردة للنفط).

وقمنا بالتعرض في الجزء الثاني للعلاقة التي تربط أسعار النفط بالتوازنات الاقتصادية الداخلية في الدول المصدرة والمستوردة للنفط، في البداية قمنا بالتطرق إلى علاقة أسعار النفط بالتوازن النقدي الداخلي الذي تسعى إلى تحقيقه أدوات السياسة النقدية وعبرنا عليه بالمتغيرات التالية: معدل التضخم وأسعار الفائدة. ثم حاولنا معرفة طبيعة العلاقة التي تربط أسعار النفط بكل من الأسواق المالية وأسواق العمل في الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وفي الأخير حللنا مدى تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

أما الجزء الأخير من الاطار الثاني خصص للبحث في العلاقة التي تربط أسعار النفط بالتوازن الخارجي في الدول المصدرة والمستوردة للنفط، فقد تناولنا في النقطة الأولى مدى تأثير كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصدمات أسعار النفط في هذه الدول، ثم تعرضنا بعد ذلك إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وسعر الصرف في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وفي الأخير تطرقنا إلى تحليل مدى تأثير صدمات أسعار النفط على المديونية الخارجية في بعض الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

✓ III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

لقد تم الاهتمام بتحليل مختلف المتغيرات التي لها علاقة بموضوع دراستنا في الاقتصاد الجزائري، حيث تطرقنا في الجزء الأول إلى تحليل الأثر الإحصائي لصدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر مع التعرض لأهم الاصلاحات التي طبقتها الجزائر من حيث الجانب الاقتصادي، مع المرور على أهم البرامج التنموية التي طبقتها السلطات الجزائرية لرفع معدل نموها خلال الفترة (1980-2018)، وفي الأخير سنقوم بتحليل هيكل النمو الاقتصادي الجزائري للوصول إلى مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيه.

وتناولنا في الجزء الثاني تحليل الأثر الإحصائي للصدمات النفطية على التوازنات الاقتصادية الداخلية في الجزائر، حيث تعرفنا على مدى تأثير السياسة التشغيلية الجزائرية بالصدمات النفطية عن طريق تحليل مؤشرات سوق العمل الجزائري عند كل صدمة، كما قمنا كذلك بتحليل مؤشرات التوازن النقدي الداخلي في الجزائر والذي يعتبر أهم هدف تسعى إلى تحقيقه السياسة النقدية الجزائرية، والبحث في مدى تأثير هذه الأخيرة بصدمات أسعار النفط، وفي الأخير بحثنا في العلاقة الإحصائية التي تربط بين أسعار النفط ومتغيرات الموازنة العامة في الجزائر، والاجراءات التي يتخذها صناع السياسة المالية اتجاه صدمات أسعار النفط.

أما الجزء الأخير من الاطار الثالث خصص في البحث عن الأثر الإحصائي لصددمات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، فقد تناولنا في الجزء الأول دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة 1980-2017، واستنتاج طبيعة العلاقة الإحصائية الموجودة بين هذه المتغيرات وصددمات أسعار النفط، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى التطور التاريخي لكل من سعر الصرف والمديونية الخارجية في الجزائر ومدى ارتباطهما بأسعار النفط، ثم تعرضنا لأهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى حدوث أزمة مديونية في الجزائر.

✓ IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تناولنا في الإطار الأخير دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2018، وقد عبرنا على متغيرات التوازن الاقتصادي الكلي بثلاثة متغيرات المتمثلة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم وسعر الصرف. حيث تطرقنا في الجزء الأول إلى التعريف بالأدوات والطرق المستخدمة في دراستنا مع الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، ثم تعرضنا إلى جميع المفاهيم الخاصة باستقرارية السلاسل الزمنية، ومن بعد ذلك قمنا باستقراء نتائج هذه الاختبارات للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية.

وتم تخصيص الجزء الثاني لتعريف وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث قمنا في بداية الأمر بالتعرف على منهجية اختبار التكامل المتزامن ثم استخلاص نتائج هذا الاختبار التي أكدت لنا وجود علاقة تكاملية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وعلى هذا الأساس قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ من أجل تصحيح بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الموجودة بين متغيرات الدراسة، وفي الأخير قمنا بالتعرف على منهجية اختبار السببية لـ Granger ثم استقراء نتائج هذا الاختبار الذي ساعدنا في توضيح حقيقة العلاقات (التأثير والتأثر) الموجودة بين متغيرات الدراسة.

أما الجزء الأخير فقد تم تخصيصه لتقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، حيث تناولنا في البداية تعريف بمنهجية نموذج svar ثم مررنا بمختلف خطوات تقدير هذا النموذج مع تحليل مختلف النتائج المستخرجة، ثم استخدمنا بعض الاختبارات التي تأكد لنا عدم وجود مشاكل قياسية بهذا النموذج، وأضافنا إلى ذلك تحليل دوال الاستجابة الدفعية مع تحليل التباين، وفي نهاية هذا الإطار تعرضنا إلى مناقشة مختلف النتائج المتوصل إليها ومقارنتها مع الدراسات السابقة.



I: الإطار النظري

للنقطة

تمهيد:

أثبتت التطورات التاريخية الأهمية البالغة التي امتاز بها النفط منذ اكتشافه في الاقتصاد العالمي إلى يومنا هذا، فهو يمثل الجزء الأكبر من الطاقة المتداولة في العالم، حيث يعتبر شريان الحياة للاقتصاد الحديث، لأنه أهم مادة استراتيجية التي تقوم عليها التجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك فهو يؤثر في النشاط الاقتصادي العالمي، لهذا يطلق عليه بمصطلح الذهب الأسود، وهذا أكبر دليل يوضحه القول التالي "إننا مثل شخص مريض موصول بجهاز غسيل النفط عوضا عن الدم، إنها مسألة حياة أو موت كل الأذكاء يعرفون ذلك لكنهم لا يعلنونه في البرامج والمقابلات التي يشاهدها معظم الناس"¹، وقد يكون أهم سبب لحدوث الأزمات العالمية هي تقلبات أسعار النفط، وقد تسبب ركود الاقتصادي لفترة زمنية معينة يصعب تجاوزها.

فبالنسبة للدول المصدرة للنفط فهو يعتبر مصدر للدخل وأهم عنصر لتشكيل الثروة وجمع رؤوس الأموال، أما فيما يخص الدول المستوردة له فهو يمثل مادة أولية التي تعتبر كمدخلات للمؤسسات الإنتاجية لهذا له أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وهذا ما جعله يجلب اهتمام كل علماء الاقتصاد ليكون محورا لعدة دراسات.

كما أن الأسواق النفطية تتعرض لتقلبات حادة مقارنة بباقي أسواق الموارد الطبيعية الأخرى، والتي تؤثر على الاستقرار العالمي، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل بتعرف على معنى الحقيقي للنفط وتوزيعاته الجغرافية عربيا وعالميا وأهم مراحل صناعته، كما سنتطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية خاصة بسعر النفط وأثرها على الاقتصاد العالمي وأهم العوامل التي تؤثر على تحديد أسعاره، أما فيما يخص الجزء الأخير سنتعرض إلى الأسواق النفطية ومختلف الأطراف المتفاعلة فيها.

¹ ضياء مجيد الموسوي، "ثروة أسعار النفط"، دار المطبوعات الجزائرية، بن عكنون الجزائر، 2004، ص32.

I-1: النفط

أصبح مصطلح الطاقة النفطية من أهم المصطلحات المتداولة في الاقتصاد العالمي، وتحصلت على هذه المرتبة الحساسة لسيطرة النفط على مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة بغض النظر إذا كانت مصدرة أو مستوردة له وعلى هذا الأساس سنتعرض إلى أهم النقاط الموجودة فيه.

I-1-1: نشأة ومفهوم وتصنيفات النفط

النفط من أهم المواد التي استعملت قديما في العديد من الأغراض، وهذا ما سنتطرق إليه لمعرفة الوقت الذي تم اكتشافه وأهم المفاهيم الخاصة به.

I-1-1-1: تاريخ ونشأة النفط

تقريبا أن كل ثقافة وجدت استخدام للنفط على الرغم من أنه نادرا ما يكون وفيرا، فقد استخدم الفرس، الصينيون والرومان الزيت في المقام الأول لأغراض طبية أو طقسية وكذلك التدفئة والإضاءة، كما شهدت كامبل طقوس السكان الأصليين بابوا في مرتفعات غينيا الجديدة الذين غلفت أجسادهم بالزيوت التي تم جمعها من التسريبات، وذلك من أجل إقامة طقوس الغناء والرقصات وهي العادة التي كانت مستمرة قبل وقت المسيح.¹

في القرن الرابع الميلادي ثم حفر أول بئر للنفط في الصين، واستعمل في إنتاج الملح وذلك عن طريق إحراق النفط لتبخير الماء المالح. كما استخدم في رصف الطرق الجديدة باستخدام القار في بغداد في القرن الثامن الميلادي وبدأ إنتاج النفط في باكو وأذربيجان لأول مرة في القرن التاسع الميلادي.²

كما استخدم النفط في مصر والعراق لعدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، تحنيط الموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد سقوف المعابد، واستخدم كذلك كعلاج لدهن الجروح، ويضاف إلى ذلك أنه تم الاستفادة منه في الأغراض الحربية مثل: غمس السهام وإشعالها قبل قذفها وهذا ما فعله الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين، وكذلك استخدمه الملك "بنوخذ نصر" القار في تعبيد الطرق في مدينة بابل وطلاء شرفات الحدائق المعلقة، وكتب عنه "أبو بكر الرازي" عن كيفية تقطير النفط في سنة 950 م.³

وعند محاولة معرفة أصل هذا الذهب الأسود وجدنا أن هناك آراء مختلفة حول كيفية انشائه من قبل المختصين الجيولوجيين والكيمائيين، وبالتالي نجد نظريات قديمة وحديثة تختلف باختلاف نوعية الاكتشافات

¹ Charles A. S. Hall, Carlos A. Ramírez-Pascualli, "The First Half of the Age of Oil", Springer Briefs in Energy, New York, 2013, P29.

² مهدي أحمد رشيد، "جغرافيا النفط"، الجندرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص7.

³ أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص7.

النفطية، وتفترض النظريات القديمة بأن أصل النفط غير عضوي بأدلة ضعيفة تحتاج إلى الإثبات العلمي، أما فيما يخص النظريات الحديثة تتمثل في "النظرية العضوية" التي تنص بأن النفط تكون من تحلل الحيوانات والنباتات المائية خاصة البحرية الموجودة تحت طبقات متتالية منذ مدة طويلة.

وإذا حاولنا تعمق في كل نظرية نجد أن "النظرية اللاعضوية" تعد من أقدم النظريات التي فسرت أصل النفط والمتمثلة في النظرية الفضائية والنظرية البركانية ونظرية الغازات، أرجعت هذه النظرية سبب نشأت النفط إلى المواد الهيدروكربونية التي نجدها في باطن الأرض التي لا يمكن أن تكون من مصدر عضوي، وبرهنوا ذلك ببعض الظواهر الطبيعية كوجود كميات كبيرة من الغازات الهيدروكربونية في الغلاف المحيط بكوكب الأرض وباقي الكواكب الأخرى، يضاف إليه خروج غازات هيدروكربونية مع المياه الجوفية والبركانية، وكل هذه التفسيرات لا يوجد دليل فعلي على حدوث هذه العمليات لتشكيل النفط، ولكن بالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية تستطيع أن تكون صحيحة نوعاً ما وعليه يمكن القول أن أصل النفط يمكن أن يكون سببه الظواهر الطبيعية والمصدر العضوي.¹

وبالرغم من أن النفط أستخدم قديماً إلا أن اكتشافه لأول مرة كان في مدينة "تتسفيل" بولاية "بنسلفانيا" بالولايات المتحدة الأمريكية، عندما حفر أول بئر لاستخراج النفط من قبل "إدوين دريك" في 1859، واستخرج الزيت الخام على عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم ومن بعد ذلك تأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت وكانت بداية لمرحلة تاريخ عهد صناعة النفط.²

وتبقى عملية البحث عن الآبار النفطية قائمة إلى يومنا هذا في مختلف دول العالم، وكل سنة تسجل احصائيات لمجموعة من دول العالم تؤكد بوجود اكتشافات جديدة للنفط الخام ومختلف مشتقاته، أما تاريخ النفط فقد سجل اكتشاف النفط لأول مرة في 1830 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ثم تليها مجموعة من الدول كما يوضحه الجدول التالي المتسلسل وفق تواريخ زمنية مختلفة.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 17-18.

² أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الجدول رقم (01-01): تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم

الترتيب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول	ملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	وكان أول اكتشاف تجاري في 1858 و 1859 في منطقة بنسلفانيا على يد "إدوين دريك"
02	1856	روسيا	1868 أول اكتشاف تجاري
03	1901	إيران مصر	منح حق الامتياز لرجل أعمال إنجليزي
04	1910	(رومانيا- كندا- إيطاليا- ألمانيا- اليابان- الهند- البيرو- المكسيك- الأرجنتين- أندونيسيا)	
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	العربية السعودية	
11	1956	الجزائر	ويعتبر أول اكتشاف تجاري
12	1967	النرويج	في منطقة بحر الشمال

المصدر: أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

I-1-2: مفهوم النفط وتصنيفاته

النفط هو عبارة عن مركب من الهيدروكربونات وقد نجده على مستوى الأرض بمختلف صوره السائلة والصلبة والغازية، كما تختلف طبيعة تركيبته الكيميائية وذلك لاختلاف العوامل الطبيعية التي نشأ فيها لهذا قد نجد فيه مجموعة من الأنواع المتباينة.¹

I-1-2-1: مفهوم النفط

تعود كلمة بترول (Petroleum) إلى أصل اللغة اللاتينية وهي كلمة تتكون من جزئين يعني الجزء الأول الصخر (petra)، ويعني الجزء الثاني الزيت (oleum)، وعندما تترجم كلمة البترول إلى اللغة العربية تعني "زيت الصخر" أو "الزيت الخام" (وهذا من أجل التفرقة بينه وبين باقي الزيوت)، كما يطلق عليه كذلك اسم "الذهب الأسود" وأحياناً يسمى "نافثا" باللغة الفارسية والتي تعني قابل للسريان. "ويطلق مصطلح البترول بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح "النفط الخام" على المواد السائلة ومصطلح "الغاز الطبيعي" على المواد الغازية، ومصطلح "البيتومين" أو "الإسفلت" على المواد الصلبة.²

يعتبر النفط مادة بسيطة لأنها تتكون كيميائياً من عنصرين فقط متمثلين في الهيدروجين والكربون، وفي نفس الوقت تعتبر مادة مركبة وهذا راجع لسبب تباين مشتقاته واختلاف التركيبة الجزيئية لكل نوع منها، كما يتكون من مزيج من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي تستطيع أن تأخذ عدة أنواع تختلف فيما بينها في تركيبها الجزيئية، وبالتالي ينتج عنها في كل وضعية منتج نفطي له مميزات تميزه عن باقي المنتجات الأخرى.

وعندما نصنف النفط حسب معيار حالة المادة، قد نجده في حالة سائلة وهي عبارة عن صورة النفط التقليدي المعروف، وقد نجده في حالة صلبة وهو عبارة عن النفط غير التقليدي "ويتكون من عروق إسفلتية صلبة كصخور (القار)، أو حجر السجيل، أو رمال (القار)"، كما يمكن أن نجده في حالة غازية وهو عبارة عن الغاز الطبيعي المتمثل في غاز البوتان وغاز البروبان وغيره من الغازات.³

يطلق على النفط في حالة السائلة "بالنفط الخام" (Coud oil)، ويتميز برائحة خاصة ويأخذ صفة الألوان التالية: الأسود؛ الأخضر؛ البني والأصفر، يضاف إليه أنه يتميز باللزوجة التي تكون متباينة حسب درجة

¹ مهدي أحمد رشيد، "جغرافيا النفط"، مرجع سبق ذكره، ص28.

² نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، مرجع سبق ذكره، ص8.

³ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، رؤى استراتيجية، يناير 2017، ص95.

الكثافة التي تتحدد بنسبة لذرات الكربون في مادة النفط، وهذا لوجود علاقة طردية بينهما فكلما كانت نسبة الكربون مرتفعة تكون درجة الكثافة عالية ويصبح النفط ثقیل، وفي حالة انخفاض نسبة الكربون فيه تقابله درجة الكثافة منخفضة وبالتالي يظهر النفط خفيف.¹

I-1-2-2: تصنيفات النفط

يوجد في النفط مجموعة من الأشكال تختلف حسب المكان المتواجد فيه إما على سطح الأرض أو في قاع البحر، ودرجة اللزوجة، مدة تكوين النفط، الشكل الذي يظهر به ودرجة الكثافة، فالنفط الخفيف نسبيا قابل للتدفق في الحقول بشكل عام يصنف على أنه نفط تقليدي والذي نجده في المناطق الشاسعة، وكذلك يوجد النفط الثقيل والنفط من رمال القطران وغيرها من أنواع النفط.² ويصنف النفط حسب تركيبته الكيميائية التي نجد فيها:³ **نفط ذو أساس بارافيني:** ويستخدم في صناعة زيوت التشحيم، وهو أسهل وأقل تكلفة في عملية التكرير؛ **نفط ذو أساس نافتيني:** يحتوي على نسبة عالية من المواد الإسفلتية، وهو مناسب لإنتاج الغازولين؛ **نفط متوسط:** يتكون من مزيج من النوعين السابقين، حيث يحتوي على الشمع البارافيني والمواد الإسفلتية معا، ونجد هذا النوع في المنطقة العربية بكثرة. وكل هذه الاختلافات يمكن أن نجدها داخل الحقل النفطي الواحد، كما يمكن أن ينتج البلد الواحد عدة أنواع من النفط الخام، ويصنف كذلك النفط حسب التركيبة الهيدروكربونية والتي تتمثل في ما يلي:⁴ **الهيدروكربونات المشبعة:** أبسط أشكال الهيدروكربونات، فإنها تشكل سلسلة خطية من ذرات الكربون مع روابط واحدة بينهما، "المشبعة" يعني ذلك لا يوجد مكان لذرات الكربون الإضافية في السلسلة الخطية، أي المركب مشبع بالكربون، وتسمى أيضا "الألكانات"؛ **الهيدروكربونات غير المشبعة:** هذه الجزيئات تشكل أيضا سلاسل خطية ولكن مع روابط مزدوجة أو ثلاثية بين ذرات الكربون، الواحدة منها يمكن أن تحتوي على الروابط الثنائية أو الثلاثية على ذرة كربون أخرى في الهيكل، لذلك تكون السلسلة لا مشبعة تماما وتسمى المركبات المزدوجة المترابطة "الألكينات"؛ **الهيدروكربونات cycloalkanes:** بدلا من تشكيل سلاسل بسيطة، ذرات الكربون تشكل حلقة أو دورة مع رابط واحد بينهما؛ **الهيدروكربونات العطرية:** في هذا النوع يوجد رابط واحد على الأقل في الحلقة ذرات الكربون هي شيء ما بين رابطة واحدة ومزدوجة سوف نسميها هنا

¹ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص 09.

² R.W. Bentley, "Introduction to Peak Oil", Springer International Publishing Switzerland, vol 34, 2016, P03.

³ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، رؤية استراتيجية، يناير 2017، ص 95.

⁴ Charles A. S. Hall, Carlos A. Ramírez-Pascualli, "The First Half of the Age of Oil", op cit, P22.

السندات "المختلطة"، اسم "العطرية" يأتي من الذوبان في الهواء وتنتج رائحة قوية مثال عن راتينج المستخرج من أشجار الصنوبر.

I-1-2: الصناعة النفطية

إن عملية البحث عن آبار النفط تعد مرحلة من مراحل الصناعة النفطية، وبالتالي لا نجد هذه الثروة إلا بوجود مفهوم الصناعة والتي تمر بمجموعة من المراحل وتتميز بعدة خصائص وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

I-1-2-1: مفهوم ومميزات الصناعة النفطية

تعرف الصناعة النفطية بأنها "مجموعة النشاطات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان".¹

وتعرف كذلك بأنها الصناعة التي تمر بعدة مراحل وأنواع متباينة، وهي التي تجمع بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والصناعات المتكاملة، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات التي يطلق عليها تسمية البتروكيمياوية.²

إن النشاطات الصناعية النفطية مختلفة المجالات وتمر بعدة مراحل تجعلها تتميز بمجموعة من الصفات والتي نلخصها كما يلي:³

- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات ضخمة؛
- تحتاج الصناعة النفطية معدات ووسائل عمل وإنتاج متطورة ويجب أن تكون متغيرة وفقا لتطورات التي تحدث على مستوى التكنولوجيا؛
- يعتمد النشاط الصناعي النفطي على العمل الذي يتطلب مهارات وفتيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وبالتالي يرتفع حجم النفقات خاصة في المراحل الأولى من الإنتاج لهذا نجد أغلبية الدول المنتجة للنفط تعتمد على الشركات العالمية لاستخراج النفط وهذا لعدم امتلاكها لرؤوس الأموال والتكنولوجيا المطلوبة؛

¹ أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11 مارس 2013، ص 3.

³ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 07-08.

- تتميز مراحل الإنتاج بارتفاع نسبة المخاطرة وخاصة في مرحلة البحث والتنقيب، وهذا راجع إلى عدم التأكد من وجود الثروة النفطية ويقابلها ارتفاع التكاليف الخاصة بالبحث؛
- تتميز الصناعة النفطية بنوع من الاحتكار إما من قبل الشركات الوطنية سواء كانت عامة أو خاصة أو من قبل الشركات التي تملك التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب؛
- تتصف الصناعة النفطية بتداخل مراحلها الإنتاجية وبالتالي يصعب تقدير نفقات الإنتاج وفصلها عن بعضها البعض.

I-1-2-2: مراحل الصناعة النفطية

تكون عمليات الصناعة أكثر تعقيدا مما نتوقعه، حيث يتم استخدام خمس مراحل في حياة الصناعة النفطية، والجدول التالي يبينها مع المدة التي يمكن أن تستغرقها كل مرحلة.¹

الجدول رقم (01-02): مراحل الصناعة النفطية

المرحلة	التوقيت (السنوات)	الأنشطة
مرحلة الاستكشاف	5-1	تسعى الحكومة إلى الاستثمار في استكشاف آبار النفط أو منح امكانية الوصول إلى الشركات لاستكشافه، من خلال المفاوضات المباشرة أو تقديم الامتيازات للشركات الدولية للاستكشاف في مناطق جغرافية معينة، وتختلف مدة الترخيص حسب القانون الذي يحكم البلد الذي اكتشف فيه النفط (الترخيص أو الحظر). وفي كثير من الأحيان لا يتم اكتشاف أي مصدر من مصادر النفط فيتم إنهاء العملية، وفي حالة اكتشاف آبار النفط نمر إلى المرحلة الثانية.
مرحلة التقييم	10-4	يتم فحص المواقع التي تم تحديدها على أنها تحتوي على النفط مع تطوير البنية التحتية للوصول إلى الآبار الاستكشافية للبحث عن احتياطات النفط وهذه العملية قد تؤثر على البيئة والاقتصاد المحلي.
مرحلة التطوير	10-4	في هذه المرحلة تقوم الحكومة بتحديد العقود وإعداد الموقع للإنتاج وسيتم بالفعل تطوير البنية التحتية وتطوير الموقع كجزء من مرحلة الاستكشاف والحفر الأولي، ولكن في هذه المرحلة سيزداد نشاطه بشكل كبير ويتم الإنتاج في نهاية هذه المرحلة.
مرحلة الإنتاج	50-20	يتم في هذه المرحلة استخراج الاحتياطات النفطية ونقلها للتجهيز والتوزيع، ومن الصعب التنبؤ بحجم الإنتاج بسبب عدم اليقين حول كمية النفط الموجودة في باطن الأرض والذي يكون في تذبذب مع ارتفاع معدل الاستخراج عادة إلى الذروة والانحسار باتجاه نهاية العمر التجاري للحقل.

¹ Darko, e, « **Short guide summarising the oil and gas industry lifecycle for a non-technical audience** », iii + EPS-PEAKS,UK, 2014, P 01.

تأتي هذه المرحلة في حالة عدم استخراج الاحتياطات المتبقية بسبب ارتفاع التكاليف، فيتم إيقاف التشغيل تكون الشركات العاملة مسؤولة عادة عن إعادة الموقع إلى حالته الأصلية، ويمكن أن تستغرق هذه العملية عقوداً من الزمن.	10-2	مرحلة الإغلاق
--	------	---------------

المصدر: Darko, e, « Short guide summarising the oil and gas industry lifecycle for a non-technical audience », op cit, P02.

I-1-3: التوزيع الجغرافي للنفط العربي والعالمي وأهميته

المادة المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها مهما ازدادت قوة دولة ما تبقى لديها نقطة ضعف تسمى الطاقة النفطية، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من خلال معرفة أهمية النفط التي تمس أكثر من مجال، وأهم التوزيعات الجغرافية له.

I-1-3-1 التوزيع الجغرافي للنفط العربي والعالمي

يتم توزيع النفط في العالم وفق ثلاثة عناصر مختلفة وتمثل في الاحتياط والإنتاج والاستهلاك وهذا ما سنتعرض له من خلال معرفة أهم التوزيعات الجغرافية النفطية على المستوى العربي والعالمي.

I-1-3-1-1 الاحتياط النفطي

أولاً قبل كل شيء يتوجب علينا معرفة الفرق بين الاحتياطات النفطية والموارد النفطية، فالاحتياطات النفطية هي عبارة عن جزء من الموارد النفطية قابلة للاسترداد ويمكن استغلالها وتسويقها وفق للقوانين التي تضبط السوق، أما الموارد النفطية هي عبارة عن مختلف الموارد الموجودة في باطن الأرض سواء كانت مكتشفة أو غير مكتشفة.¹

كما يوجد كذلك مصطلح المخزون النفطي والذي ظهر بسبب وجود تقلبات أسعار النفط الحادة والمفاجئة والتي دفعت بشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط سواء في صورته الخام أو في صورته كمنتجات مكررة ويختلف عن الاحتياط النفطي بأنه مستخرج من باطن الأرض ونجده في كافة أشكال التخزين في حين أن الاحتياط النفطي يترك في باطن الأرض ولا يستخرج كما لا يؤثر مباشرة على الأسعار في السوق النفطي العالمي

¹ Institut Française du pétrole, « recherche et production du pétrole et du gaz réserves, coûts, contrats », Paris, Editions Technip, 2002, p95.

بل يؤثر في التوقعات المستقبلية للمستثمرين ولا يوجد تكاليف مقارنة بالمخزون الذي يكون لديه مجموعة من تكاليف الاستخراج.¹

كما عبرت وكالة الطاقة الدولية (EIA) بأن "الاحتياطي المثبت" هو عبارة عن حجم من النفط والغاز الطبيعي المأخوذ من المعلومات الجيولوجية والتي تؤكد بوجود أسباب تساهم في زيادة حجمهم في المستقبل تحت شروط اقتصادية وتشغيلية متاحة، أما "الاحتياطي الفعلي الموجود" يتغير حجمه وفق لتقلبات التي تحدث على مستوى الأسعار في السوق النفطية العالمية والتغيرات التي تطرأ على التكنولوجيا التي تساهم في استخراجه، ونجد كذلك "الاحتياط المكنن" وهذا النوع من الاحتياطيات نجد فيه حجم النفط الذي يمكن استخراجه تحت القدرات المالية والتكنولوجية المتاحة.²

ولقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن احتياطيات النفط العالمية المؤكدة تراجعت في عام 2017 بمقدار 0.5 مليار برميل (-0.03%) إلى 1696.6 مليار برميل، وهو ما يكفي لتغطية 50.2 سنة من الإنتاج العالمي مستويات 2017. تجاوزت الاحتياطيات العالية في فنزويلا (بارتفاع 1.4 مليار برميل) الانخفاضات في كندا (-1.6) مليار برميل والانخفاضات الأصغر في عدد آخر الدول خارج أوبك. تمتلك دول الأوبك حالياً 71.8% من الاحتياطي العالمي المثبت.³

¹ أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، مرجع سبق ذكره، ص56.

² عصام هادي محمد الصالح، "نظور الاحتياطي النفطي العالمي وفق تغيرات الإنتاج والأسعار للمدة (1985-2011)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2015، ص0.3.

³ BP Statistical Review of Word Energy, « Jaune 2018 » www.bp.com, p 13.

الجدول رقم (01-03): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام بوحدة (مليار للبرميل) خلال الفترة (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	
97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	الامارات
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	البحرين
0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	تونس
12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	الجزائر
265.4	265.4	265.4	265.4	265.4	السعودية
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	سوريا
143.1	143.1	143.1	143.1	141.4	العراق
25.2	25.2	25.1	25.2	25.3	قطر
101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	الكويت
49.5	48.4	48.4	48.5	48.0	ليبيا
3.5	3.7	4.2	4.2	4.3	مصر
0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	الأردن
1.500	1.500	1.500	1.500	5.000	السودان
5.306	5.151	4.974	4.958	4.974	عمان
0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	المغرب
0.020	0.020	0.020	0.020	0.100	موريتانيا
3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	اليمن
702.3	701.6	701.1	701.4	698.9	أوابك
9.8	9.7	9.5	9.5	13.1	الدول العربية الأخرى
712.2	711.3	710.6	710.9	711.9	إجمالي الدول العربية
695.8	694.8	693.8	694.2	691.5	دول أوبك العربية
1006.1	1006.1	1007.9	1007.6	1000.0	أوبك
1285.4	1282.3	1281.9	1266.8	1241.6	إجمالي العالم

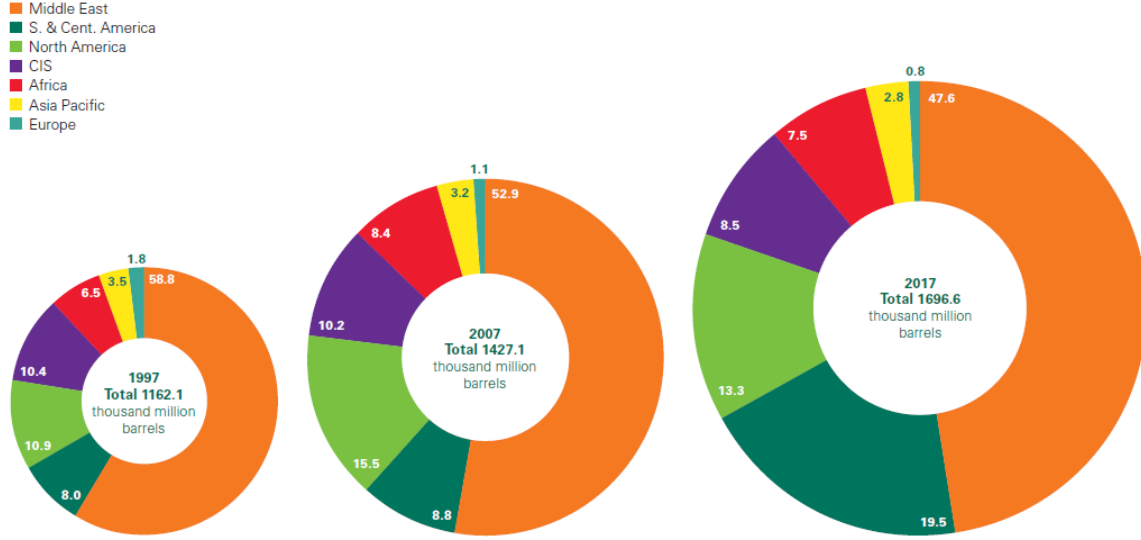
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (التقرير الإحصائي السنوي 2016)

يتضح لنا من خلال الجدول بأن أكبر الدول التي تملك أكبر الاحتياطيات في الدول العربية هي السعودية حيث قدر احتياطها بحوالي 265.4 مليار وكان ثابت طوال الفترة 2011-2015، ثم تليها بعد ذلك العراق بمقدار 141.4 مليار سنة 2011، ليرتفع في السنة الموالية ليصبح 143.1 مليار ويبقى ثابت إلى غاية 2015، وتحصلت الكويت على المرتبة الثالثة حيث قدر احتياطها بـ 101.5 مليار والذي يتميز بالثبات طوال الفترة 2011-2015، أما المرتبة الرابعة في الاحتياطيات العربية كانت من نصيب الامارات العربية الذي قدر بـ 97.8 مليار والذي لم يتغير حجمه طيلة الفترة 2011-2015، كما قدر احتياط ليبيا في 2015 بـ 49.5 مليار دولار وهي أكبر قيمة وصلت لها مقارنة بالسنوات الماضية، أما فيما يخص دولة قطر فقد بلغ حجم احتياطها 25.3 مليار في 2011 ثم تناقص بعد ذلك ليصل إلى 25.1 مليار في 2013 ثم قدر بعد ذلك في 2015 بـ 25.2 مليار دولار أمريكي، يضاف إلى ذلك الاحتياطيات الجزائرية من النفط الخام التي تتميز بالثبات طوال الفترة (2011-2015) والتي بلغت حوالي 12.2 مليار دولار.

ويوجد كذلك بعض الدول العربية التي لا تنتج النفط الخام بل تستورده مثل المغرب والأردن حيث بلغ احتياطهما حوالي 0.001 مليار دولار وهي أقل قيمة مقارنة بباقي الدول العربية وهذا راجع لعدم امتلاكها للنفط فهي تسعى لاستيراده من أجل تلبية حاجاتها الطاقوية ومع ذلك خصصت له نسبة من الاحتياطيات من أجل مواجهة الصدمات النفطية الموجهة، وبنسبة لباقي الدول كمصر بلغ احتياطها في 2011 حوالي 4.3 مليار والذي تناقص ليصبح في 2015 حوالي 3.5 مليار دولار، تضاف إليها السودان التي قدر احتياطها في 2011 بـ 5 مليار دولار والذي تناقص بشكل كبير ليصل إلى 1.5 مليار دولار وهذا راجع لوجود مشاكل سياسية وتجزئتها إلى قسمين، أما عمان شهد احتياطها ارتفاع طفيف بداية من 2013 إلى غاية 2015 حيث قدر حوالي 5.306 مليار دولار، وقدر احتياط تونس 0.4 مليار والذي كان ثابتا طوال الفترة (2011-2015)، أما موريتانيا قدر احتياطها بـ 0.1 مليار في 2011 والذي تناقص ليصبح 0.020 مليار حتى 2015.

وفي الأخير يمكن القول أن الدول العربية تملك حجم كبير من الاحتياطيات النفطية حيث قدرت 712.2 مليار في 2015، أما فيما يخص الاحتياط العالمي قدر بـ 1285.4 مليار في 2015 وبالتالي يمثل الاحتياط النفطي العربي نسبة 55.41% من الاحتياطيات العالمية.

الشكل رقم (01-01): توزيع الاحتياطيات العالمية المؤكدة في السنوات التالية 1997،
2007، 2017.



المصدر: BP Statistical Review of World Energy, « Jaune 2018 » www.bp.com

نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر نسبة الاحتياطيات العالمية موجودة لدى دول الشرق الأوسط لكن نجد أنه قد تراجع من 1997 إلى غاية 2017 بـ 11.2 %، كما شهدت الاحتياطيات النفطية للدول الأمريكية الجنوبية التي تمثل في الأرجنتين، البرازيل، الإكوادور، بيرو، ترينيداد ونوباجو، فنزويلا، وبعض دول الأخرى نموا مستمرا حيث قدر نسبته بـ 19.5 % في 2017، أما فيما أمريكا الشمالية كان احتياطها متذبذب ليصبح في 2017 حوالي 13.3 %، كما بلغت الاحتياطيات الأفريقية دروتها العليا في 2007 بـ 8.4 % لينخفض في 2017 ليصبح 7.5 %، وكان نصيب الدول الآسيوية من الاحتياطيات النفطية العالمية حوالي 2.8 % في 2017، أما رابطة الدول المستقلة المتمثلة في أذربيجان، كازاخستان، الاتحاد الروسي، تركمانستان، أوزبكستان وبعض الدول الأخرى فقد انخفض احتياطها في 2017 بنسبة 1.9 % حيث بلغت في 2017 نسبة 8.5 %، وفي الأخير نجد دول الاتحاد الأوروبي التي تملك نسبة ضعيفة جدا من الاحتياطيات النفطية والتي قدرت في 2017 بـ 0.8 %.

I-1-3-2: الإنتاج النفطي

عندما نتحدث عن الإنتاج النفطي وعن كيفية استخراج النفط نجد أن في أغلب الأحيان يكون الضغط الطبيعي في قاع البئر يؤدي إلى دفع الزيت إلى السطح، لكن عندما ينخفض الضغط الطبيعي بدوره يؤدي إلى انخفاض الزيت تدريجياً ويتلاشى الضغط ويتوقف الإنتاج لهذا نجد بعض الطرق الصناعية التي تساعد في عملية الإنتاج النفطي عن طريق رفع الضغط والمتمثلة في استخدام المضخات لسحب الزيت أو عن طريق إضافة الغاز والمياه في البئر.¹ وبالتالي نستنتج وجود طريقتين للإنتاج وهي الطريقة الطبيعية والطريقة الصناعية.

ومع التطورات التي حصلت على مستوى الإنتاج العالمي للنفط، شهدت الصناعة النفطية تطوراً ملحوظاً خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية كما قابلها ارتفاع في حجم الطلب على الزيوت النفطية من طرف مختلف دول العالم سواء كانت المتطورة أو المتخلفة، ويكمن هذا الاستعمال الكبير للنفط لأهميته في عملية التصنيع والذي يعتبر أهم عامل لتحقيق التنمية الاقتصادية خصوصاً للدول السائرة في طريق النمو.²

ومع وجود عدة اختلافات في التركيبات النفطية تختلف عمليات الإنتاج من نوع لآخر لهذا قد نجد ثلاثة خطوات من عملية الإنتاج والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:³

➤ **الإنتاج الأولي:** تعتمد عملية الإنتاج في الخطوة الأولى على الطاقة الكامنة لدفع النفط إلى فوهة البئر وذلك لوجود تأثيرات طبيعية؛

➤ **الإنتاج الثانوي:** تأتي الخطوة الثانية عندما يتوقف الإنتاج الأولي للنفط فيستعمل بعض الطرق الصناعية كحقن الماء في الطبقة الحاوية للماء أو ضخ الغاز أعلى الطبقة الحاوية للنفط؛

➤ **الإنتاج الثلاثي:** عند الانتهاء من الإنتاج الأولي والثانوي يبقى النفط في باطن الأرض بنسبة تتراوح ما بين 50% و70% من النفط الخام، وعليه تستخدم عدة طرق وذلك من أجل الحصول على الكميات المتبقية من الخام ومن بين أهم طرق المستعملة في الإزاحة هي الإزاحة المتجانسة بواسطة حقن المكامن النفطية بالغازات أو السوائل الهيدروكربونية.

¹ مهدي أحمد رشيد، "جغرافيا النفط"، مرجع سبق ذكره، ص23.

² زمال وهيب، "أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018، ص24.

³ مهدي أحمد رشيد، "جغرافيا النفط"، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

الجدول رقم (01-04): نسبة إنتاج النفط الخام العربي من إجمالي العالم خلال الفترة (2011-2015)

(2015)

2015	2014	2013	2012	2011	
3.83	3.67	3.73	3.61	3.54	الإمارات
0.26	0.27	0.26	0.24	0.26	البحرين
0.06	0.07	0.08	0.09	0.10	تونس
1.48	1.57	1.61	1.64	1.60	الجزائر
13.07	12.75	12.86	13.27	12.84	السعودية
0.01	0.01	0.04	0.23	0.46	سوريا
4.46	4.08	3.98	4.00	3.25	العراق
0.83	0.93	0.97	1.00	1.01	قطر
3.70	3.53	3.61	3.90	3.67	الكويت
0.51	0.63	1.33	1.98	0.81	ليبيا
0.76	0.78	0.77	0.78	0.78	مصر
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأردن
0.16	0.16	0.16	0.14	0.62	السودان
1.13	1.12	1.13	1.11	1.08	عمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المغرب
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	موريتانيا
0.03	0.18	0.21	0.24	0.26	اليمن
29.0	28.3	29.2	30.7	28.3	أوابك
1.3	1.5	1.5	1.5	2.0	الدول العربية الأخرى
27.9	27.2	28.1	29.4	26.7	دول أوبك العربية
30.3	29.8	30.7	32.2	30.3	إجمالي الدول العربية
40.4	40.3	42.2	44.1	41.8	أوبك
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي العالم

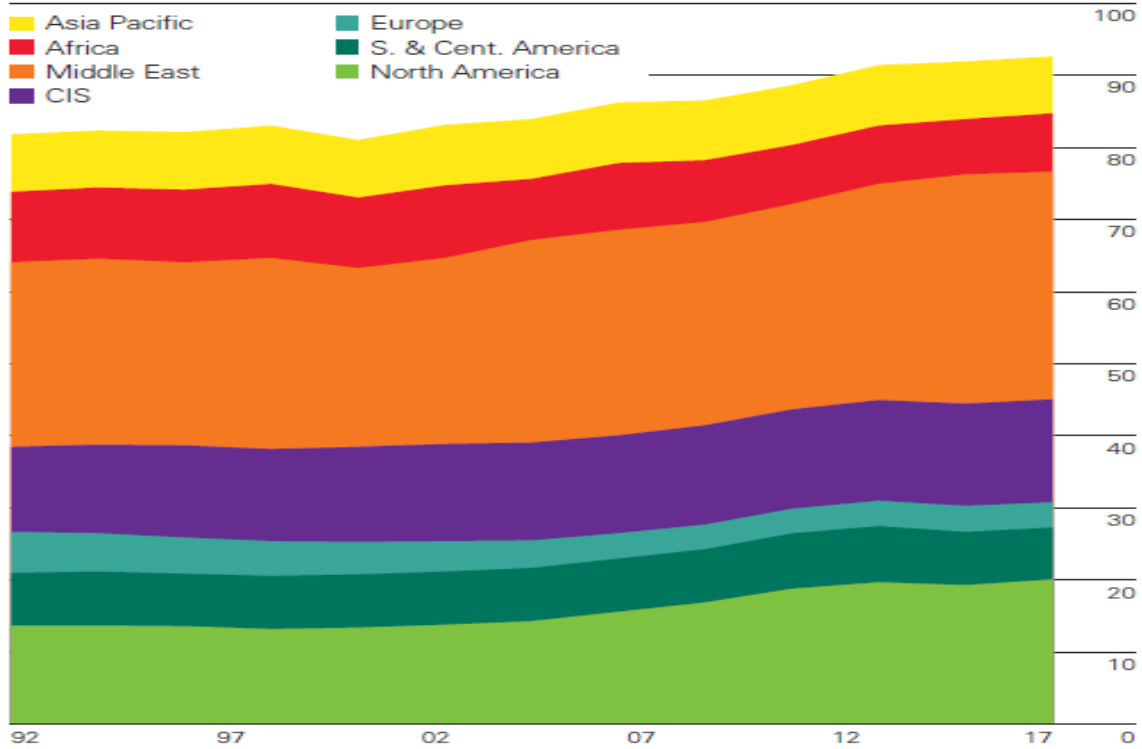
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (التقرير الإحصائي السنوي 2016)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم العربي هي السعودية الذي بلغت أعلى نسبة الإنتاج من إجمالي العالم حوالي 13.27% سنة 2012، ليشهد انخفاض في 2013 بنسبة 0.41% ليرتفع بعد ذلك ليصل إلى 13.07% في 2015، وعلى هذا الأساس عندما يواجه السوق النفطي أزمات سالبة تطالب مختلف الدول العربية دولة السعودية بتخفيض حجم إنتاجها باعتبارها أكبر دولة التي تساهم في رفع أسعار النفط من خلال تخفيض حجم إنتاجها، في 2011 بلغ أكبر نسبة الإنتاج الكويتي بعد السعودية والذي قدر 3.67% من الإنتاج العالمي، ثم تليها بعد ذلك الامارات ب 3.45% من الإنتاج العالمي وتأتي بعد ذلك العراق بنسبة 3.25% والذي ارتفع في السنة الموالية ليصبح 4.0% من الإنتاج العالمي والذي فاق الإنتاج الكويتي ب 0.10% من إجمالي العالم كما واصلت في مضاعفة حجم إنتاجها النفطي والذي قدر ب 4.46% في 2015، ثم تليها بعد ذلك الإمارات ب 3.83% والكويت بنسبة 3.70% من إجمالي العالم.

قدر نسبة الإنتاج النفطي الجزائري ب 1.64% من الإنتاج العالمي في 2012 والذي انخفض تدريجيا ليصل إلى 1.48% من إجمالي العالم في 2015 وهذا راجع إلى أن هذه الفترة امتازت بوجود صدمة نفطية سالبة مست أسعار النفط العالمية وباعتبارها دولة ريعية تعتمد على تصدير النفط فقط تأثرت بالصدمة بطريقة مباشرة تليها بعد ذلك عمان الذي قدر إنتاجها ب 1.13% في 2015، أما ليبيا بلغ أكبر نسبة الإنتاج النفطي في 2012 قدر حوالي 1.98% من إجمالي العالم لينخفض تدريجيا ليصل إلى 0.51% في 2015 وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي ووجود حصر اقتصادي على المنطقة بالإضافة إلى ذلك وجود مشاكل أخرى مست مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكل هذه العوامل تؤثر في الإنتاج النفطي بصورة سلبية كم حصل في سوريا واليمن الذي أصبح إنتاجهما شبه معدوما، أما فيما يخص نسبة الإنتاج الخاص بدولة قطر بلغ في 2011 حوالي 1.01% من الإنتاج العالمي لينخفض بعد ذلك ليصل إلى 0.83% في 2015 في هذه الفترة حاولت مختلف الدول المصدرة للنفط تخفيض الإنتاج من أجل تفادي الصدمة السالبة التي مست السوق النفطي.

أما فيما يخص الدول المستوردة للنفط التي نسبة إنتاجها معدومة تماما كما يوضحه الجدول لدولتي المغرب والأردن وشبه معدومة في موريتانيا، كما يوجد بعض الدول العربية التي تنتج النفط لكن لم تصل بعض إلى الاكتفاء الذاتي والمتمثلة في مصر، السودان، تونس وهذا الترتيب حسب نسبة الإنتاج التي قدرت في 2015 وكانت على التوالي: 0.76%، 0.16%، 0.06% من إجمالي العالم ويقدر الإنتاج النفطي العربي حوالي 30.3% من الإنتاج العالمي.

الشكل (01-02): نسبة الإنتاج العالمي من النفط لسنة 2017



المصدر: BP Statistical Review of World Energy, « Jaune 2018 » www.bp.com

يتضح لنا من خلال الشكل أن الدول الآسيوية تحتل المرتبة الأولى في العالم في إنتاج النفط بنسبة 92%، تليها بعد ذلك دول افريقيا بنسبة 85%، أما فيما يخص دول الشرق الأوسط قدرت نسبة إنتاجها حوالي 78% وتحصلت على المرتبة الثالثة عالميا، وتليها بعد ذلك رابطة الدول المستقلة بنسبة 45%، كما أن بعض الدول الأوروبية بلغت نسبة إنتاجها 31% بالرغم من أنها من أكبر الدول المستوردة للنفط ولا تملك احتياطات كبيرة منه ومع ذلك احتلت المرتبة الخامسة عالميا لسنة 2017، على عكس دول الأمريكية فهي تمتلك احتياطات نفطية ضخمة إلا أن نسبة إنتاجها ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى فقد بلغت نسبة الإنتاج في أمريكا الجنوبية حوالي 27%، ونسبة الإنتاج في أمريكا الشمالية كانت 20% في 2017.

I-1-3-1-3: الاستهلاك النفطي

في الآونة الأخيرة شهدت معدلات النمو الاقتصادية لمختلف دول العالم ارتفاعا وتحسنا ملحوظا، خصوصا الدول الصناعية الذي رفعت من مستوى التصنيع ومع العلم أنه من العوامل التي تؤثر على حجم الاستهلاك العالمي، والذي شهد هذا الأخير ارتفاع مستمر وبالأخص عند ظهور الدول الناشئة كإندونيسيا والصين.¹

أثبتت بعض الدراسات أن أفراد المجتمع أكثر عرضة للمطالبة بالنفط مع التطور الاقتصادي، كما وجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى استهلاك النفط في تاوان وباكستان، وهذا يعني أن تقليص حجم الاستهلاك النفطي لا يسبب إعاقة للتطور الاقتصادي، أما في الدراسات أخرى وجدت علاقة سببية ثنائية الاتجاه في كوريا الجنوبية، الصين، البرتغال، إيطاليا، اليونان، إسبانيا، تركيا، والتي تؤكد أن الاستهلاك النفطي له أهمية كبيرة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة، وبالتالي تحقيق التطور الاقتصادي.²

ترتبط التكاليف مباشرة باستهلاك النفط، بسبب الطلب المتزايد على الإنتاج، وبالتالي يصبح من الضروري استخدام شاحنات الطرق الوعرة ذات السعات المتزايدة، مع العلم أن الحفارات وشاحنات الدفع هي المعدات الرئيسية لعمليات الشحن والنقل، وتستهلك 46% من التكاليف الإنتاج،³ وهذا يعني أن حجم الانتاج النفطي هو كذلك يستهلك حجم من النفط لهذا نجد أن الدول المنتجة للنفط تستهلك سعة معتبرة منه.

يعتبر الاستهلاك النفطي أهم مؤشر للحكم على مستوى الأداء، وبالتالي نجد هناك زيادة في الطلب على الأدوات التحليلية للتنبؤ باستهلاك النفط، وهذا يتطلب فهم مجموعة من العناصر المتمثلة في الخصائص والمصادر وآليات استهلاك النفط.⁴

¹ موري سمية، "أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 45.

² Kyoung-Min Lim and other, "**Oil Consumption, CO2 Emission, and Economic Growth: Evidence from the Philippines**", Sustainability, 2014, P 968.

³ Eunírio Zanetti Fernandes and other, "**Analysis of the Energy Efficiency of Diesel Oil Consumption in the Brazilian Iron Ore Mining Company**", Journal of Power and Energy Engineering, N° 06, 2018, P24.

⁴ Ertan Yilmazland other, "**The Contribution of Different Oil Consumption Sources to Total Oil Consumption in a Spark Ignition Engine**", SAE TECHNICAL PAPER SERIES, N° 01, 2004, P01.

الجدول رقم (01-05): استهلاك النفط (ألف برميل في اليوم الواحد) خلال الفترة (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	
440.2	407.0	426.6	340.5	323.6	الإمارات
30.5	29.3	28.6	28.0	25.6	البحرين
102.4	98.5	93.5	93.3	91.4	تونس
443.6	416.4	416.2	420.3	468.0	الجزائر
2696.3	2536.6	2329.5	2286.5	2173.4	السعودية
168.4	181.9	187.7	255.3	319.4	سوريا
632.3	636.1	696.0	647.5	603.2	العراق
149.2	136.8	119.1	113.4	102.9	قطر
320.6	304.8	326.9	300.5	298.0	الكويت
220.6	256.8	232.1	253.1	246.5	ليبيا
843.6	839.3	819.0	767.2	740.9	مصر
135.8	157.0	140.2	145.1	130.5	الأردن
8.2	8.2	8.2	8.3	8.3	جيبوتي
107.5	107.1	111.2	111.2	114.4	السودان
201.3	193.6	175.0	189.4	165.8	عمان
5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	الصومال
137.3	133.1	129.8	131.5	128.7	لبنان
319.3	314.7	303.1	300.9	291.4	المغرب
13.2	13.2	13.2	13.2	13.2	موريتانيا
122.3	123.9	140.5	136.2	140.9	اليمن
6047.7	5843.6	5675.4	5505.7	5393.0	أوابك
1050.8	1056.5	1027.0	1041.5	999.0	الدول العربية الأخرى
7098.5	6900.2	6702.4	6547.2	6392.0	إجمالي الدول العربية

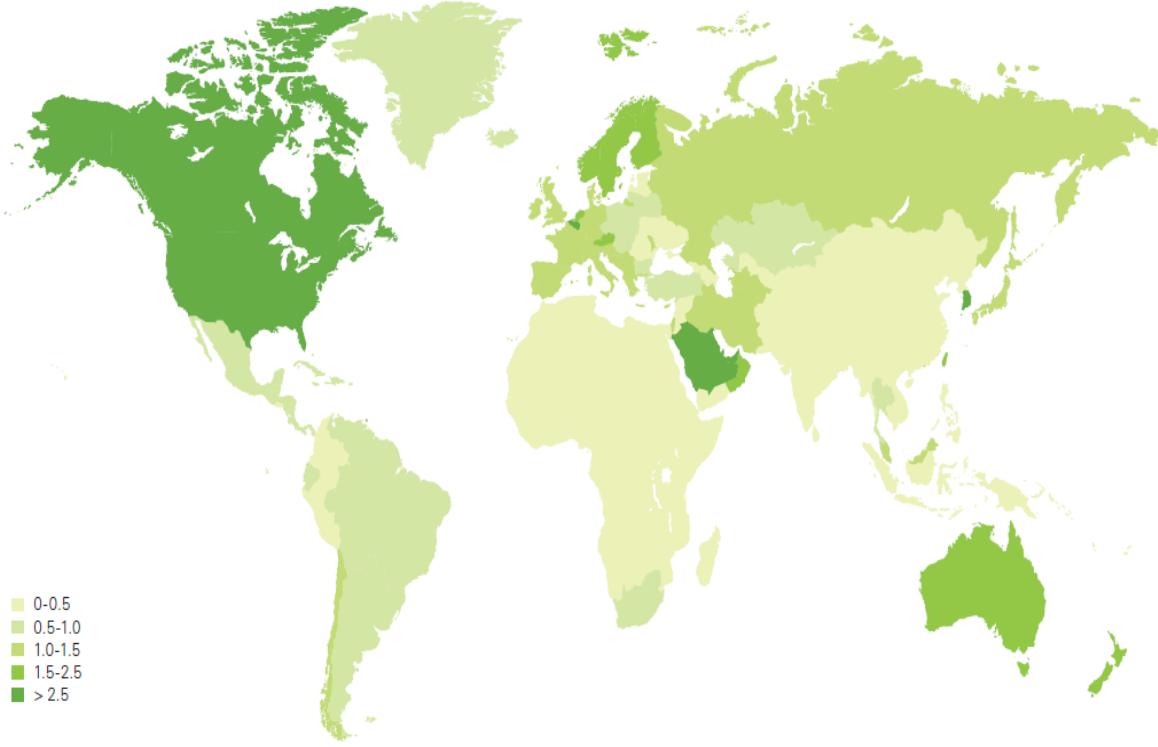
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (التقرير الإحصائي السنوي 2016)، ص 66.

يوضح الجدول التالي عدد البراميل من النفط الخام المستهلكة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2015، نلاحظ بأن السعودية هي أكبر دولة التي تملك الاحتياطات النفطية وتنتج كميات كبيرة من النفط كما أنها من بين أكبر الدول العربية استهلاكاً للنفط والذي كان مرتفعاً من سنة لأخرى حيث قدر استهلاكها بـ 2696.3 ألف برميل في اليوم الواحد في 2015، تليها بعد ذلك مصر والذي قدر استهلاكها النفطي بـ 843.6 ألف برميل في اليوم الواحد في 2015 لهذا نجدها من بين الدول العربية التي تستورد النفط لأنها لم تحقق الاكتفاء الذاتي، تليها بعد ذلك العراق بـ 632.3 ألف برميل في 2015، ثم الجزائر 443.6 ألف برميل في اليوم الواحد في 2015 بالرغم من أنها تسعى جاهدة إلى تخفيض مستوى استهلاكها خصوصاً في 2013 حيث قدر استهلاكها حوالي 416.2 ألف برميل خلال هذه الفترة ارتفعت أسعار النفط على المستوى الداخلي مع ارتفاع نسبة الضرائب وهذا ما أدى إلى تخفيض مستوى الاستهلاك النفطي.

بالنسبة لدولة الامارات شهد استهلاكها تطور تصاعدي من 2011 إلى غاية 2013، لينخفض بعد ذلك بـ 19.6 ألف برميل وهذا بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية ليرتفع في 2015 ليصل إلى 440.2 ألف برميل، كما قدر استهلاك ليبيا في 2015 بـ 220.6 ألف برميل وكان منخفضاً مقارنة بالسنوات الماضية، وشهدت كذلك سوريا ارتفاعاً في حجم الاستهلاك خصوصاً في السنوات الأولى لينخفض بعد ذلك ليصبح 168.4 ألف برميل في 2015 لوجود الأزمات السياسية والحروب الأهلية مما يجعل عدم استقرار مختلف مؤشرات الاقتصاديات والتي تؤثر على مختلف القطاعات بما فيها النفط، ثم تليها بعد ذلك قطر بحجم من الاستهلاك مقبول نوعاً ما مقارنة بالدول المصدرة للنفط الأخرى والذي قدر حجم استهلاكها في 2015 بـ 149.2 ألف برميل في اليوم الواحد.

أما فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط قدر إنتاج المغرب بـ 319.3 ألف برميل في اليوم الواحد سنة 2015، أما الأردن فقد ارتفع إنتاجها في 2014 واستفادت من انخفاض حاد الذي مس أسعار النفط في هذه الفترة والذي بلغ دروته 157 ألف برميل لينخفض بعد ذلك ليصل إلى 135.8 ألف برميل، وسجلت أقل قيمة للاستهلاك النفطي لدى الصومال بـ 5.8 ألف برميل في اليوم، وقدر الاستهلاك الاجمالي لمختلف الدول العربية في 2015 بـ 7098.5 ألف برميل في اليوم وهذا ما يؤكد أهمية النفط في الدول العربية.

الشكل رقم (01-03): نسبة الاستهلاك العالمي من النفط لسنة 2017



المصدر: www.bp.com «Jaune 2018» BP Statistical Review of Word Energy

توضح لنا خريطة العالم الدول التي تستهلك النفط بكثرة والمتمثلة في أمريكا الشمالية وهذا يعني أن لها حجم من الاحتياطات النفطية التي لم تستفيد منها بعد، كما لها حجم إنتاجي ضعيف مقارنة بالدول الأخرى، في حين أنها تستهلك كمية كبيرة من النفط حيث قدر نسبة استهلاكها 24% من إجمالي الاستهلاك العالمي في 2017، يضاف إليها المملكة العربية السعودية والذي قدر حجم استهلاكها في 2017 حوالي 172.4 مليون طن، وقدرت نسبة الاستهلاك دول الشرق الأوسط 9.1% من إجمالي الاستهلاك العالمي، ونجد كذلك أن دول أستراليا ودول الأوروبية من أكثر الدول المستوردة للنفط فقد بلغ حجم استهلاك الدول الأوروبية حوالي 162.6 مليون طن في 2017، وبالنسبة للدول الإفريقية بلغت نسبة استهلاكها حوالي 8.7% من إجمالي الاستهلاك العالمي ، وتليها بعد ذلك الدول الآسيوية والتي قدرت نسبة استهلاكها بـ 8.6% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

I-1-3-2: أهمية النفط

أصبحت حياة الإنسان المعاصرة قائمة في مختلف جوانبها على النفط، ولا نقول هذا بسبب أنه مصدر للطاقة أو عبارة عن سلعة استراتيجية لها أهمية اقتصادية كبيرة فقط، وإنما يلعب دور في مختلف المجالات السياسية، العسكرية، الاجتماعية...، حيث يقول (Daniel Yergin) دانييل يرجين: "إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والإنسان المعاصر هو أساس إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط"، وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للنفط في النقاط التالية:¹

- **النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:** يعتبر النفط مصدرا من مصادر الطاقة التي نحتاجها في مختلف مجالات الحياة، خصوصا في الوقت الحالي مع تطورات التي تحدث في مستوى التكنولوجيا، والطاقة النفطية هي أحسن الطاقات المستعملة مع انخفاض تكاليفها مقارنة بالطاقات المتجددة الأخرى، والتي نستعملها في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يعتبر استهلاك النفط معيارا للتقدم الاقتصادي؛
- **النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية:** تتضح أهميته من خلال اقتصاديات الدولة المنتجة للنفط، فهو يعتبر مصدرا أساسيا في تمويل النشاط الاقتصادي، ويعتمد على إيراداته في توليد الدخل الوطني وتجميع رأس المال وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، وخاصة في حالة ارتفاع سعره فهي تحقق مكاسب عالية خاصة حينما يكون في شكل مشتقات نفطية؛
- **دور النفط في القطاع الصناعي:** إن النشاط الصناعي لا يمكنه الاستمرار بصورة منتظمة بدون النفط، فقد نجد أن 80% من النفط المستهلك في العالم يتجه نحو قطاع الصناعة؛
- **دور النفط في القطاع الزراعي:** في الآونة الأخيرة ظهر مصطلح "البترو زراعة" وهذا بسبب استعمال النفط في توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، كما يتم استخدام المنتجات البتروكيميائية التي لها الأثر في التقدم الزراعي؛

¹ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

➤ دور النفط في قطاع النقل:¹ يعتبر النفط المصدر الرئيسي للنقل من سفن المحيط إلى القطارات والسيارات الشاحنات والطائرات والذي يتم تزويدهم بالزيت، وهذه وسائل النقل تتدخل في تسوية المعاملات التجارية العالمية والجدول التالي يمثل الاستهلاك العالمي حسب كل قطاع:

الجدول رقم (01-06): إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط حسب القطاعات الاقتصادية سنة 2014

قطاع النقل	القطاع الصناعي	القطاعات غير النفطية	قطاعات أخرى
0.3%	79.8%	5.5%	14.4%

المصدر: علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

ويتبين لنا من خلال الجدول التالي أن أكبر نسبة الاستهلاك النفطي تكون في القطاع الصناعي بنسبة 79.8%، ثم تليها بعض القطاعات الأخرى بنسبة 14.4%، كما بلغت نسبة الاستهلاك العالمي في القطاعات غير النفطية حوالي 5.5%، وفي الأخير قطاع النقل بنسبة 0.3%، وهذا يثبت أن عالم الاقتصاد لا يمكنه أن يتخلى عن النفط لما له من أهمية كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية. أما فيما يخص أهمية النفط الذي يلعبها في المجال السياسي تتمثل في:²

➤ النفط أهم سبب لنشوب الحروب وأهم هدف الذي دفع بسياسيين إلى تحقيقه؛
➤ يعتبر النفط سلاح ضغط وأكبر مثال على ذلك حرب 1973 و العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

كل من الدول المتقدمة تحاول الاستيلاء على المواقع الجغرافية التي يتواجد فيها النفط والتي تعتبر بمثابة المخازن الاستراتيجية وهذا ما ذكره التاريخ بأن معظم الدول المستعمرة استعمرت من طرف الدول الصناعية المتطورة بهدف استنزاف مواردها الطبيعية خاصة احتياطي النفط. كما شهد التاريخ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق النفطية لفترة زمنية طويلة، يضاف إلى ذلك آراء الخبراء "بأن هذه التطورات التي لم تكن بؤادر أحد قبل خمسة أعوام من شأنها تحويل الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد من الزمن إلى مصدر للطاقة، وهو من شأنه أن يعيد رسم الجغرافيا السياسية للطاقة على مستوى العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية تتحدث حالياً عن زيادة سنوية تتراوح بين 15 و 20% في إنتاج الغاز، مكتفية 100% بالنسبة للغاز الطبيعي، وخلال

¹ S.W Carmalt, "The Economics of Oil, A Primer Including Geology, Energy Economics, Politics", Springer Briefs in Energy, 2017, P71.

² علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

نصف عقد ستكتفي في مجال النفط، وفي وقت ليس ببعيد ستنتقل من الاستيراد إلى التصدير، وتقول دراسة أعدتها شركة إرنست أند يونغ في 2013 للتدقيق إن خمسين من أكبر شركات الطاقة الأمريكية أنفقت 126 بليون دولار منذ 2005 في عمليات الحفر وشراء الأراضي¹، وهكذا ستحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها السياسي وقوتها في الضغط على العديد من الدول وبالتالي التحكم في مستوى العام للأسعار.

¹ نفين حسين، "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 06.

I-2: أسعار النفط

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة الغير المتجددة، وله مكانة مرموقة في الأسواق العالمية، لأنه يعد مادة أساسية محركة للاقتصاد والتي يقوم عليها التبادل على مستوى العالمي.

I-2-1: مفهوم وأنواع سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه

تشهد الأسعار النفطية تذبذبات وتقلبات مستمرة، وذلك لوجود عدة عوامل تؤثر في الطلب والعرض العالميين، وهذه التأثيرات إما أن تكون ايجابية أو سلبية على مستوى الأسعار في الأسواق النفطية.

I-2-1-1: مفهوم وأنواع سعر النفط

لقد تناول كثير من المفكرين الاقتصاديين موضوع النفط وقد وردت عدة مفاهيم حول تعريف "السعر النفطي" والتي سنذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: قبل الدخول المباشر في تعريف السعر النفطي يجب التطرق إلى مفهوم السعر الذي هو "عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنها بالنقود وهو قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يساويها"، يستطيع أن يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة السلعة المراد بيعها أو شراءها، ومن خلال ما سبق فإن السعر النفطي يعرف على أنه "قيمة السلعة النفطية المعبر عنها بالنقود".¹

التعريف الثاني: ويعرف كذلك بأنه هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة في عرضه أو في طلبه أو الاثنين.²

التعريف الثالث: وعليه يمكن القول أن السعر النفطي هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة.³

¹ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص100.

² حمزة بن الزين، وليد فرونتة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية خلال فترة 2000-2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، الجزائر، 2016، ص57.

³ مالكي عمر، ساهل سيدي محمد، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية -حالة الجزائر-"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، ديسمبر 2016، ص72.

ويوجد عدة أنواع لأسعار النفط والتي سنذكرها كما يلي:

➤ **السعر المعلن:** هو السعر الرسمي الذي يحدده العرض للسلعة النفطية في السوق وقد يكون إما

فرد أو شركة أو مؤسسة نفطية وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية محددة في مدة زمنية معينة.¹

➤ **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المعلن مطروح منه التسهيلات المختلفة التي يمنحها البائع

للمشتري،² ويعرف كذلك بأنه السعر الفعلي الذي يباع فيه النفط الخام في السوق الحر.³

➤ **السعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن وسعر المحقق، ظهر في فترة الستينات نتيجة

لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية.

➤ **السعر العادل:** تقوم فكرة السعر العادل للنفط على فكرة ضمان دخل مستقر للدول النفطية

على المدى القصير، وقابل للاستمرار على المدى الطويل، كما أنه من الجانب الآخر يوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة.⁴

➤ **أسعار الكلفة الضريبية:** يمثل هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى

من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع

حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، كما تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها

الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة

بطبيعة الحال،⁵ ويساوي هذا السعر كلفة الإنتاج مضافا إليه عائد الحكومة (الضريبة والريع)

وأي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للدولة المنتجة.⁶

¹ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² حمزة بن الزين، وليد فرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية خلال فترة 2000-2015"، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³ قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، الشلف، السداسي الثاني 2017، ص 179.

⁴ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 101.

⁵ جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان 2016، ص 4.

⁶ قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 179.

➤ **السعر الفوري:** هو سعر النفطية المتبادلة فوراً في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف البائعة والمشتريّة بصورة آنية.¹

➤ **سعر التحويل:** هو عبارة عن سعر التبادل بين شركتين يتبعان شركة أم واحدة، أو عند انتقال النفط من خط إنتاجي إلى آخر، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة.²

➤ **سعر الاقتصادي:** هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية مثل القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة التي تقدم نفس الخدمات.

➤ **السعر الاسمي:** هو السعر الحالي التي يجري التعامل به عملياً في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر البرميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز.

➤ **سعر الحقيقي:** هو السعر الاسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.³

➤ **سعر البرميل الورقي:** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في السوق الصفقات الآنية وتقترب كثيراً من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية وهو عبارة على عقود النفط الآجلة التي أحد المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها ويتداولونها بين المضاربين، وعملة المضاربة على النفط قد تكون من أحد الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيداً عن الأسباب الحقيقية والسياسية.⁴

¹ سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، "استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والنشغيل في الجزائر (2001-2014)"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص50.

² قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص179.

³ عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، 2013، ص330.

⁴ نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، مرجع سبق ذكره، ص105.

I-2-1-2: عوامل المؤثرة في سعر النفط

يوجد عدة عوامل التي تؤثر في سعر النفط وقد تكون هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حجم الطلب والعرض النفطي وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث تقلبات بشكل مستمر في سعره.

I-2-1-2-1: العوامل الاقتصادية

يتحدد سعر النفط أو أي سلعة قابلة للبيع وفق نقطة التوازن بين العرض والطلب، وبما أن سعر النفط يتحدد في الأسواق العالمية فهذا معناه يجب مراعاة الطلب والعرض العالميين على النفط وهما كالتالي:

I-2-1-2-1-1: الطلب العالمي على النفط:

عرفت الوكالة الدولية للطاقة الطلب النفطي على أنه يتكون من مواد مستخرجة من النفط الخام ومما يتم توزيعه من مصانع التكرير على شكله الأولي خاماً.¹

يوجد نوعين من الطلب على النفط يتمثل النوع الأول في الطلب بغرض الاستهلاك، وهذا النوع يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات النفطية، وبدخول الصين كقوة اقتصادية مستوردة للنفط والهند مع زيادة استهلاكهم المتواصل فيؤثر بإيجاب على الطلب العالمي للنفط.

أما فيما يخص النوع الثاني المتمثل في الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد شهدت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات دخول الوسطاء والمضاربين للأسواق العالمي كمتعاملين في بيع البراميل الورقية، وذلك من أجل تحقيق الأرباح المرتفعة، وهذا ما يجعل الطلب العالمي يتأثر بسلوك هؤلاء المتعاملين كما يتأثر الطلب بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة منها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.²

¹ Joël Mourice, «**Prés du pétrole**», Conseil D'analyse économique, Paris, 2001, P16.

² عماد الدين محمد الزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مرجع سبق ذكره، ص334.

I-2-1-2-1-2 العرض العالمي على النفط:

يعرف العرض النفطي على أنه تلك الكميات من النفط التي يتم تقديمها في السوق بهدف بيعها وذلك خلال فترة زمنية محددة، كما نستطيع تعريفه بعبارة أخرى بأنه "مقدار حاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة"، وذلك من أجل تلبية حاجات المجتمع ويتكون العرض النفطي من النفط المنتج ويضاف إليه جزء من الاحتياطي ويستعمل هذا الأخير في مواجهة ارتفاع في الطلب غير المتوقع.¹

فإذا حدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب فزاد حجم العرض يقابله تقلص في حجم الطلب يؤدي إلى انخفاض السعر، أما إذا تقلص حجم العرض النفطي العالمي مع زيادة في الطلب يؤدي إلى ارتفاع في السعر النفطي، ومع حالة التوتر النسبي للعلاقات بين العرض والطلب بسبب تأثير عدة عوامل فيه على المدى المتوسط والبعيد وفي ظل الحجم المعروض من النفط.²

I-2-2-1-2-2 العوامل المناخية

تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والبراكين إلى تعطيل البنية التحتية لإنتاج النفط وتكريره، كما أن عند تحليل تطور الطلب العالمي للنفط ومشتقاته نجد أنه يزداد عندما تنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء، حيث يزداد استخدام جميع مصادر الطاقة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في حجم الطلب العالمي فترتفع الأسعار في الأسواق النفطية، أما في حالة انخفاض درجة الحرارة في فصل الصيف ينخفض الطلب العالمي على مصادر الطاقة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.³

وأكبر مثال على تأثير الكوارث الطبيعية في سعر النفط، هو ما حدث في خليج المكسيك فقد أثر إعصار ايفان في الطلب النفطي، وعطل حوالي 30% من الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة، وإعصار كاترينا الذي اجتاحت منطقة خليج مكسيك في 2005، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الأسعار الاسمية للنفط والتي بلغت 70 دولار للبرميل.⁴

¹ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² سكنه جهيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول خليج العربية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015، ص 41.

³ جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ صالح تومي، رمضان جمعة، "دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة 1970-2018"، مجلة الباحث، عدد 16، الجزائر، 2016، ص 62.

I-2-1-3: التنظيمات الدولية والعوامل السياسية

من بين العوامل التي تؤثر في سعر النفط نجد المنظمات الدولية التي تتحكم في حجم المعروض النفطي، وكذلك التأثيرات السياسية في الدول المصدرة للنفط التي تلعب دور مهم في تأثير على الأسعار في الأسواق العالمية.

I-2-1-3-1: التنظيمات الدولية

سنتعرف على أهم المنظمات الدولية التي تؤثر في تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي هي كالتالي:

I-2-1-3-2-1: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960، ومرت بمجموعة من المراحل لتنتهي بإعلان قيام المنظمة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

➤ تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وحماية مصالحهم؛

➤ البحث عن الوسائل لتحقيق استقرار في أسعار النفط؛

➤ الاهتمام بمصالح الدول المنتجة وتوفير لها الاستقرار بإضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة مستقرة من النفط للدول المستهلكة وتوفير عائد مناسب لمن يستثمر في صناعته.¹

I-2-1-3-2-2: الوكالة الدولية للطاقة: تأسست هذه الوكالة كردة فعل على أزمة السويس سنة 1956، وكذلك على ارتفاع أسعار النفط سنة 1973-1974، وذلك من أجل فرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه منظمة أوبك، حيث تضم 24 دولة مستوردة للنفط، ومن بين الأهداف التي تسعى هذه الوكالة إلى تحقيقها سنلخصها فيما يلي:

➤ تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛

➤ صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛

➤ وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛

¹ ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها"، بحث اقتصادي عربي، العدد 41، 2008، ص 73.

- تشجيع وتطوير الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والرياح وغيرها من الطاقات المتجددة؛
- تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ومن أجل التأثير في السوق النفطية.¹

I-2-1-2-3-1-3 العوامل السياسية

أجمع المفكرون الاقتصاديون على أن التذبذبات التي تحدث في السوق النفطية تفسر بالتقلبات التي تحدث في الطلب والعرض ومستويات المخزون وهي غير كافية لتعليل الاختلال في مستويات الأسعار، وإنما هناك عوامل أخرى أثرت في سعر النفط وهي عبارة عن النزاعات والاضطرابات والأزمات السياسية التي لعبت دورا كبيرا في التأثير في الطلب والعرض العالميين،² وأكبر دليل على ذلك الأمثلة في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2010 التالية:³

- عدم استقرار الوضع السياسي في العراق، والتوتر الأمني بين حزب العمال الكردستاني وتركيا؛
- فرض العقوبات على إيران التي تعتبر من بين أكبر الدول المصدرة للنفط، وهذا بسبب الخلافات السياسية بينها وبين دول الغرب حول برنامج طهران النووي؛
- انخفاض أسعار النفط بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001؛
- عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول المنتجة للنفط.

¹ محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخدمى، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2013، ص202.

² سمية موري، عبد الحميد لخدمى، "تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 81، جامعة بشار، 2015، ص151.

³ عماد الدين محمد المزني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مرجع سبق ذكره، ص337.

I-2-1-2-4: العوامل الأخرى

يوجد عوامل أخرى تؤثر في مستوى أسعار النفط والتي سنذكر منها ما يلي:

I-2-1-2-4-1: مصادر الطاقة البديلة

وهي تلك السلع التي يمكن استخدامها كبدايل لبعضها البعض ويمكن إحلالها مكان السلعة الأصلية بسبب ارتفاع السلع الأصلية فالعلاقة تكون معاكسة.¹ إن تطور المصادر البديلة بطيء جدا من حيث مجالات وتقنيات استخدامها، وحتى الآن لا يزال النفط يلبي أكثر من ثلث طلب الطاقة في العالم، ولن يكون لمصادر الطاقة البديلة أي تأثير على المدى القصير، لكن سيكون له تأثير على المدى البعيد، وعلى هذا الأساس يصعب التنبؤ بحركة أسعار النفط في المستقبل وذلك لوجود عدة عوامل تؤثر في الطلب والعرض العالميين.²

I-2-1-2-4-2: معدل النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة

يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم،³ كما أثبتت دراسات أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط فالزيادة في النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، أما في حالة انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط،⁴ والعلاقة التي تربط كل من النمو الاقتصادي والطلب النفطي تكونت سنة 1973 والتي كانت في حدود الواحد أي أن لكل واحد من النمو الاقتصادي يتطلب واحد بالمائة من الزيادة في الاستهلاك النفطي.⁵

¹ محمد الوادي وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص72.

² سكه جيهه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول خليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص51.

³ جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص10.

⁴ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص102.

⁵ إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص102.

I-2-1-2-3: الأزمات الاقتصادية العالمية

بوجود بعض الأزمات التي تؤثر في معدلات النمو العالمية والذي يؤثر هذا الأخير في الطلب النفطي العالمي، فمثلا في الأزمة المالية الأخيرة واجهت الأسواق النفطية تحديات كبيرة، ففي الوقت التي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهن العقاري إلى أسواق الائتمان الأخرى وأخير أسواق المال والبنوك، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، خصوصا الدول المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سبب تراجعا كبيرا في أسعار النفط لسنتي 2014 و 2015، كما أن الأزمة المالية الآسيوية سنة 1999 قلصت قوة الاستثمار العالمي مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي انخفاض أسعار.¹

I-2-1-2-4: سعر الصرف

نظرا لارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر النفط وباعتبار أن التبادلات التجارية النفطية جميعا تجري بعملة الدولار فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة.² ولقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.³

I-2-1-2-5: النمو الديمغرافي

يعد النمو السكاني عنصرا ومحددا مهما وأساسيا في الطلب النفطي وهذا ما عملت على توضيحه النظريات الاقتصادية والتي أكدت وجود علاقة طردية قوية بين الطلب على المنتجات والزيادة في النمو الديمغرافي، فالسلع أو المنتجات النفطية هي في الأخير ستوجه إلى المستهلك النهائي والمتمثل في الجماهير التي تبحث وتعمل على تلبية احتياجاتها المتزايدة واللامتناهية كما يلعب متوسط دخل هذه الجماهير هو الآخر عاملا جوهريا في تحديد وتقدير الطلب النفطي، فزيادة الدخل سيزيد الطلب على المنتجات، إذ ينتقل الأفراد من محاولة تلبية حاجاتهم الضرورية إلى تلبية حاجاتهم الكمالية والتي ستصبح من الضروريات بزيادة معدلات الدخل، وهذا ما نلاحظه في الدول التي تمتاز بمعدلات دخول مرتفعة كالولايات المتحدة الأمريكية.⁴

¹ بوعونية مولود، هاشم جمال، "العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05، الجزائر، 2017، ص126.

² سكتة جهيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول خليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص47.

³ إبراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مجلة الباحث، عدد 12، الجزائر، 2013، ص11.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، "ثروة أسعار النفط"، مرجع سبق ذكره، ص3.

I-2-1-2-4-6: زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط

لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية، نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية، والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل شركات التأمين للاحتياط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار، وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت أن التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة لأخرى، حيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي في النفط، مما تسبب بزيادة في الطلب والمخزون النفطي للضغط على أسعار النفط.¹

¹ بوعويبة مولود، هاشم جمال، "العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص126.

I-2-2: الصدمات النفطية وأهم أسباب حدوثها

على الرغم من وجود مفاهيم مختلفة للصدمات النفطية، يبقى المفهوم الأساسي لهذه الظاهرة يشير إلى زيادة حادة في سعر السوق النفطي بنسبة 50% وتسمى الصدمة النفطية الموجبة، أو نقصان حاد في السعر النفطي بنسبة 50% وتسمى الصدمة النفطية السالبة حيث تبقى لفترة زمنية محددة ثم تزول، وتكون لها نتائج غير متوقعة.¹

I-2-2-1: الصدمات النفطية الموجبة

يوجد عدة صدمات نفطية موجبة مر بها تاريخ النفط وهي كالتالي:

I-2-2-1-1: الصدمة النفطية الأولى

الصدمة النفطية 1973: لقد أطلق على هذه الصدمة اسم تصحيح الأسعار النفط وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل أي رفع الأسعار بنسبة 400%.²

مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الصدمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المساندة للكيان الصهيوني في 1974، وتعتبر الصدمة النفطية الأولى بمثابة بدء عهد جديد في صناعة النفط العالمية وبداية الدور المؤثر والفعال لمنظمة الأوبك، ولأول مرة عبر تاريخ صناعة الطاقة في سوق النفط الدولية، أي أن هذه المرحلة شهدت انتقال قرار التسعير إلى المنظمة بعد أن كان طوال عقود بين أيدي الشركات الاحتكارية.³

عصف بالعوائد النفطية تيار التضخم العارم في 1972، وانحيار قيمة الدولار بعد تعويمه، وهو العملة التي تتخذ أساسا لتسعير النفط، فأخذت الدول المصدرة للنفط أعضاء الأوبك، تطالب الشركات الغربية العاملة في أراضيها بتصحيح الوضع عن طريق زيادة الأسعار الاسمية.

¹ Angelos Gkanoutas-Leventis, **"Spikes and Shocks The Financialisation of the Oil Market from 1980 to the Present Day"**, Palgrave Macmillan UK, 2017, P69.

² مريم شطبي محمد، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، ص4.

³ علي رجب، "تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، 2012، ص22.

فلم يتردد رئيس الو.م.أ آنذاك نيكسون بتحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد بالبيت الأبيض (يوم 05 سبتمبر 1973) بأنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار، ولم يدم تحذير نيكسون للقادة العرب أكثر من شهر، إذ تحطم نتيجة للصدمة التي أصابت العالم نتيجة لعبور القوات المصرية قناة السويس وانحياز الغطرسية الأمريكية.

إن حرب أكتوبر لا تعتبر مجرد تاريخ مجيد للعسكرية المصرية فقط، بل يؤرخ بهذه الحرب باعتبارها ساعدت على قلب موازين القوى العالمية لأول مرة في التاريخ لصالح بلدان العالم الثالث خاصة المنتجة للنفط منها وأضحى أكتوبر 1973 علامة كبرى على طريق التاريخ للصناعة النفطية والأوضاع الاقتصادية ككل.¹

I-2-2-1-2: الصدمة النفطية الثانية

الصدمة النفطية 1979: ارتفعت أسعار النفط ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979، ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد، خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.²

ومن بين أسباب حدوث هذه الصدمة هو تخفيض الإنتاج الإيراني في بداية عام 1979 إلى حوالي 500-700 ألف ب/ي، وانقطاع صادراتها النفطية لغاية مارس من 1979.³

وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط وموقعها في منظمة الأوبك، ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية مما زاد الطلب على النفط لوضع استراتيجيات التخزين خوفا من الرجوع لأزمة أخرى مشابهة لأزمة 1973 إلى جانب تزايد دور المضاربين، ومما ساعد في تفاقم المشكلة وتعميقها في السوق العالمية هي نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980.

وقد أفرزت هذه الصدمة العديد من النتائج تمثلت في تقليص حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط من 53% إلى 33% في 1982 وهذا نظرا لارتفاع عدد البلدان المنتجة خارج منظمة الأوبك التي ارتفع إنتاجها من 8% في 1973 إلى 32% في نهاية السبعينات. وتضاعفت أسعار النفط لتصل إلى ما يقرب 35 دولار للبرميل وصولا إلى 40 دولار للبرميل في 1981، هذا ما ترتب عنه دخول العالم في موجة ثانية من الركود التضخمي في الاقتصاد الأوروبي والأمريكي، كما كان له تأثير سلبي على الدول النامية من ارتفاع فواتير وارداتها النفطية، وتخفيض

¹ زايدي حسبية، بن سماعيل حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، 2016، ص216.

² مرهم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص4.

³ علي رجب، "تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص26.

الدول على تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط وتحسين إجراءات الحفاظ على الطاقة استبدال الفحم محل زيت الوقود في توليد الكهرباء.

فبينما كانت أوبك تخطط لرفع الأسعار تدريجياً من 12.70 دولار للبرميل في نهاية سنة 1978 ونسبة 10% طوال سنة 1979 عما كانت عليه في 1978 حدثت الثورة الإيرانية فسادت السوق النفطية خلال الأسابيع القليلة الأولى من عام 1979 بلبلة وذعر في الأسواق النفطية أدت لتهافت الدول المستهلكة والشركات النفطية لبناء مخزوناتها بشكل كبير إلى جانب تزايد دور المضاربين، حيث قفزت الأسعار إلى أكثر من 40 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 1979. ووجدت الأوبك نفسها أمام فجوة كبيرة بين أسعار السوق وأسعارها الرسمية التي بلغت ضعفين أو ثلاثة أضعاف مما أفضى رفع الأسعار الرسمية حتى بلغت 34 دولار للبرميل من أكتوبر 1980 إلى مارس 1982. لارتفاع الأسعار في 1979 من 18 دولار للبرميل في يوليو 1979 واستمرار ارتفاعها وبلوغها ذروتها إلى 34 دولار للبرميل.¹

I-2-2-3: الصدمة الثالثة

الصدمة النفطية 2004: تميزت السنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في 1987)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.²

كما تميزت السوق النفطية في هذه الفترة بزيادة الطلب على النفط، فارتفع الطلب الأمريكي على النفط المستورد الذي يمثل 57% من إجمالي احتياج السوق المحلي الأمريكي، كما ازداد الطلب الصيني المدعوم بنسبة النمو الاقتصادي المسجلة في الصين والبالغة 11% فقد ارتفعت واردات الصين من النفط خلال الفترة من جانفي إلى جوان 2004 بمعدل سنوي 40%، وكذلك الزيادة في اليابان والدول الآسيوية الأخرى، وقد أدى هذا الارتفاع في الطلب العالمي على النفط إلى تجاوز الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط أوبك.³

¹ زمال وهيبة، "أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

² مرهم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ زمال وهيبة، "أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

وفي 31 مارس 2004 صادقت منظمة الأوبك في فيينا على قرارها السابق القاضي بتخفيض الإنتاج، غير أن تلك الاجراءات لم تردع الأسعار من الارتفاع، فقد استمر سعر النفط بالارتفاع إلى ان وصل الى 50.6 دولار للبرميل في 2005.¹

وقد شهدت سنة 2004 عدة أسباب دفعت الأسعار نحو الارتفاع والتي سنذكر منها ما يلي:²

➤ الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004؛

➤ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل؛

➤ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛

➤ اعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس؛

➤ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها؛

➤ ارتفاع نشاط المضاربة على النفط نتيجة التخوف من انقطاع امدادات النفط لأي سبب من أسباب المذكورة.

I-2-2-1-4: الصدمة الرابعة

الصدمة النفطية 2008: ارتفعت الأسعار بشكل جنوبي في نهاية السنة 2007، حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار في 2007 وفي بداية 2008 كسر حاجز 80 دولار، وفي شهر مارس كسر حاجز 100 دولار وللمرة الأولى، ووصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر جوان من سنة 2008، والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل،³ فهذه الصدمة التي شهدتها الأسواق النفطية صدمة غير مسبوقة لأن نسبة الارتفاع كانت أكثر من 400% زيادة في مستويات الأسعار والتي بلغت دروئتها،⁴ لكن اعصار

¹ إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص120.

² طارق بن قسبي، الزهرة الفرجاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص4.

³ زايدي حسبية، بن سماعيل حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص217.

⁴ Angelos Gkanoutas-Leventis, "**Spikes and Shocks The Financialisation of the Oil Market from 1980 to the Present Day**", op cit, P97.

الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضحاً على سوق النفط، فقد تجاوز سعر النفط ليلبلغ 61 دولار للبرميل الواحد سنة 2009، ثم ارتفع مجدداً ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.¹

ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي هي كالتالي:²

➤ **النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط:** يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي

للنفط خلال هذه الفترة، حيث شهد الطلب على النفط زيادة متسارعة وكان مدفوع بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي؛

➤ **انخفاض سعر صرف الدولار:** يتضح أثر انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي في

تضخيم حدة الارتفاع في أسعار النفط، إذ تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط بالدولار الأمريكي حوالي ضعف مثيلاتها بالأورو؛

➤ **انخفاض الطاقات الانتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج:** لقد هيأت الفترة الزمنية

التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات المتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسع الطاقات الانتاجية، أضف إلى ذلك الارتفاع الهائل للتكاليف الرأسمالية لمشاريع النفط التي شهدتها العقد الحالي، هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاجية الإضافية والذي نتج عنه الأسعار المنخفضة خلال فترة الثمانينات والتسعينات وارتفاع تكاليف الإنتاج وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته هذه الفترة؛

➤ **زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط:** ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت

في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون، وهو ما برز واضحاً في كثافة نشاط المضاربة (وهي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلاً من استخدامه لأغراض تجارية) في الأسواق الآجلة للنفط؛

¹ مريم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص5.

² إبراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص10-11.

I-2-2-2: الصدمات النفطية السالبة

عرف تاريخ الأسواق النفطية العالمية عدة صدمات نفطية سالبة ومن بينها صدمات التي كانت سبب في حدوث أزمات والتي سنذكر منها ما يلي:

I-2-2-2-1: الصدمة الأولى

الصدمة النفطية 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر النفط بشدة وصل سعر بحر الشمال الى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط الى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد.¹

كما تولدت نتائج سلبية في الدول المنتجة للنفط في صدمة 1986 مقارنة بأزمات سابقة الذي عرفها تاريخ الأسواق النفطية لهذا سميت بصدمة انهيار الأسعار، شهدت هذه الفترة تزايد ملحوظ في عدد الدول المنتجة للنفط ودخول الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق النفطية مما أدى الى اشتداد المنافسة، كما شهدت هذه الفترة تزايد في حجم المؤسسات المنتجة للطاقة مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا ما أدى الى زيادة حجم الانتاج الذي يقابله انخفاض في حجم الطلب النفطي.²

غير أن هذه الأزمة لم تأتي صدفة أو مفاجئة، بل بفعل السياسات التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية، فعلى مدى الفترة 1975-1985 ارتفع انتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، بتشجيع من الدول الصناعية وشركاتها بنحو 8 مليون ب/ي، بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو 6 ملايين ب/ي نتيجة تنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة واحلال المصادر البديلة محل النفط.³

I-2-2-2-2: الصدمة الثانية

الصدمة النفطية 1998: كانت الخريطة السياسية الاقليمية والدولية في أزمة 1998 متغيرة، ومعايير الحكم في يد قوة دولية وحيدة تمثل الهرم السياسي في النظام العالمي الجديد على العكس أزمة 1985 حيث كان التضامن العربي قائما وكانت معايير القوة في العالم كله متوازنة بفعل وجود قوتين عظميين هما الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الأولى في العالم الغربي، وكان هناك الاتحاد السوفياتي ومعه الكتلة الشرقية قوة موازية، ولذلك كانت الحسابات السياسية دقيقة ومحكمة.

¹ مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص4.

² Pierre Noel, Pétrole et sécurité internationale : de nouveau enjeux, « d'économie et de politique d'énergie (CNRS) », Septembre 1988, p3.

³ زمال وهيبة، "أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، مرجع سبق ذكره، ص52.

وترجع هذه الأزمة (1998) الى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جوان 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة انتاجها السنوي من النفط بنسبة 10%.¹

مع ارتفاع الطلب على النفط من الصين والهند في منتصف التسعينات ارتفع العرض في البداية بين عامي 1994 و2000، نما اجمالي المعروض من 68.6 مليون برميل يوميا إلى 77.7 مليون وبعد ذلك تباطأت الزيادة في الإنتاج على الرغم من أن الطلب كان يرتفع بسرعة أكبر في منتصف القدر الأول من القرن العشرين.²

وترامن مع هذا التخفيض الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب وشرق آسيا، التي أدت إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو للاقتصاد العالمي وانخفاض سعر النفط، حاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج، إلا أن السوق العالمية للنفط سجلت عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة، الأمر الذي لم يعطي مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قراراتها، وانعكس ذلك في حدوث المزيد من الانخفاض في أسعار النفط نتيجة استمرار الفائض في النفط العالمي.

وبذلك تم إدراك أن الانهيار الحاد في السوق العالمية للنفط 1998، يعود إلى سياسة وممارسة منظمة الأوبك كأحد الأسباب الرئيسية، إلا أنها استطاعت عام 1999 أن تتفق على تخفيض الإنتاج النفطي، الأمر الذي أدى ارتفاع الأسعار وتنامي دور منظمة الأوبك مرة أخرى.³

I-2-2-3: الصدمة الثالثة

الصدمة النفطية 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في الأسعار في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تحمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.⁴

¹ زايدي حسية، بن سماعيل حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص217.

² Helen Thompson, "Oil and the Western Economic Crisis", Palgrave Macmillan SPERI, 2017, P13.

³ زايدي حسية، بن سماعيل حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص217.

⁴ مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص5.

ويرجع هذا الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعتين رئيسيتين من الأسباب هما:¹

I-2-2-2-1: أسباب اقتصادية

وتتمثل أساسا في وفرة المعروض النفطي والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخريين. وفي المقابل نجد انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد للأسعار. وأثبتت دراسة (Brian C. Prest)² في 2018 عدم وجود أي ارتباط بين إنتاج النفط الأمريكي وأسعار النفط، ولا يوجد أي دليل على أن ثورة النفط الصخري في ولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دورا في انخفاض سعر النفط في سنة 2014، ويعود سبب الانخفاض إلى تباطؤ الواسع في النشاط الاقتصادي العالمي الحقيقي منذ 2011 والذي أدى إلى خفض حجم الطلب على النفط.

I-2-2-2-2: أسباب سياسية

أرجع بعد المحللين الاقتصاديين والخبراء الانخفاض الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحث، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان بعنوان "حرب المضخات" وبنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض. ففي روسيا كان انخفاض النفط العاقل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار. أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط. هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي البلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.

وعلى كل فمهما كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط والمتوقع أن لا تعود إلى تجاوز سقف الـ 100 دولار في أي وقت قريب وذلك لتوفر المعروض معه سواء التقليدي أو الصخري. لهذا يجب على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الصدمة لتفادي حالة تآكل

¹ فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني 2016، ص23.

² Brian C. Prest, "Explanations for the 2014 Oil Price Decline: Supply or Demand?", Accepted Manuscript, 2018.

المدخرات المحققة وقت ارتفاع الأسعار لتفادي حالات الأزمات الداخلية مثلما يحدث في فينزويلا التي تشهد حالياً بؤادر أزمة داخلية حادة نتيجة لانخفاض وارداتها خاصة من السلع الغذائية.

I-2-3: أثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم

إن التعرف على انعكاسات تقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية على الدول المصدرة والمستوردة له من ضروريات علم الاقتصاد النفطي، وذلك من أجل استشراف آفاق المستقبل.

I-2-3-1: أثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

تنعكس التغيرات التي تحدث على مستوى السعر النفطي إما بارتفاع أو انخفاض على دول المصدرة للنفط كما يلي:

I-2-3-1-1: في حالة ارتفاع السعر

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر النفطي إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية، وينعكس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما تساعد هذه العوائد حكومات دول المصدرة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية، وتوجه هذه الفوائض عبر عدة منافذ منها استثمارات في الدول الصناعية.¹ ويمكن تلخيص بعض آثار ارتفاع أسعار النفط على دول المصدرة فيما يلي:²

- زيادة العوائد النفطية ويقابلها زيادة في التضخم الأسعار ومعدلات الأجور؛
- مساهمة القطاع النفطي في نمو الدخل القومي مع تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول المصدرة للنفط؛
- التأثير في أرباح الشركات التي يكون للنفط فيها كلفة تشغيل مباشرة أو غير مباشرة؛
- التأثير الإيجابي في أداء أسواق الأوراق المالية وهذا ما شهدته الأسواق المالية الخليجية؛
- انتعاش الفعاليات الاقتصادية وازدياد الفرص الاستثمارية؛
- تأثير موجب على المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول المصدرة للنفط.

¹ طارق بن قسبي، الزهرة الفرجاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص6.

² أحمد حسين علي الهبتي، بختيار صابر محمد، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة جامعي الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص4-ص18.

I-2-3-1-2: في حالة انخفاض السعر

إن تراجع أسعار النفط يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في منظمة الأوبك أو خارجها، وأكد تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها.¹

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- حدوث خسائر في الصادرات والإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط؛
- احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
- إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط؛
- احتمال تسجيل عجز في الميزانية العامة لبعض دول المصدرة للنفط؛²
- تخفيض حجم الواردات إلى أقصى حد ممكن؛
- انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار في البلدان المصدرة للنفط؛
- خفض جودة الأصول ومستوى السيولة والربحية في المدى القصير، وبالتالي تأثير سلبي على النظم المصرفية على مدى البعيد؛
- تقليص مراكز المالية العامة؛
- ضعف أسواق الأسهم وقد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم إلى زيادة الأعباء على الاستهلاك؛
- انخفاض في هوامش الأمان المالية التي تسمح بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق
- استجابة لتراجع الإيرادات النفطية؛

¹ طارق بن قسيمي، الزهرة الفرحاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² سكتة جهيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول خليج العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

➤ انخفاض التحويلات الجارية وارتفاع الإيرادات الضريبية في بعض البلدان المصدرة للنفط التي تملك احتياطات وقائية منخفضة.¹

I-2-3-2: آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة

تتأثر كذلك الدول المستوردة للنفط بالتقلبات التي تحدث على مستوى الأسواق النفطية العالمية، وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

I-2-3-2-1: في حالة ارتفاع السعر

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة لأخرى، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط، فإن التأثير سيكون سلبيا وليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم في هذه الدول. بل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ويتوجب في هذا السياق الإشارة إلى نصف الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العشرين عاما الماضية قد حصلت في اقتصاديات الدول النامية، حيث قد ارتفع الطلب من هذه الدول من 13 إلى حوالي 30 مليون برميل يوميا، وبنسبة أعلى من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة، كما يجب الإشارة إلى أغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على النفط ستأتي من الدول النامية وبالذات الدول الآسيوية.² وتتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية كما يلي:³

➤ **زيادة أعباء موازين المدفوعات:** يتحمل ميزان المدفوعات الخاص بالدول الصناعية عبء كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بإضافة إلى ذلك تحمل ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة؛

➤ **احتواء الفوائض المالية النفطية:** معظم الفوائض المالية التي تحصل عليها الدول المصدرة للنفط تتجه إلى الدول الصناعية، سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيدة من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للنفط عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

¹ إدارة الشرق الأوسط، "التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، يناير 2015، ص 9.

² طارق بن قسبي، الزهرة الفرجاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ موري سمية، "أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

أما فيما يخص آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط نلخصها كالتالي:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي؛
- زيادة المديونية الخارجية؛
- الاستفادة من الفوائض النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات ودعم للميزانية.

I-2-3-2-1: في حالة انخفاض السعر

يؤدي انخفاض أسعار النفط لكثير من الدول المستوردة لزيادة معدل النمو وضعف الضغوط على التضخم وميزان المدفوعات والميزان التجاري والميزانية العامة، وقد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض الأسعار خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسن ميزان المدفوعات في الدول المستوردة.

ولا شك أن الدول المستهلكة للنفط (الصناعية والنامية) المقدرة على خفض اعتمادها على النفط، وبالذات عندما يتضح أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة لعمل متعمد من قبل الدول المنتجة، والذي قد يؤثر سلباً على اقتصاداتها، وبهذا تتخذ سياسات تؤدي إلى تخفيض استهلاكها من النفط على المدى المتوسط والطويل، والذي يؤثر بدوره على دخل ووضع الدول الرئيسة المنتجة للنفط، فمن السياسات التي اتخذتها الدول المستهلكة والتي أثبتت فعاليتها في فترات ارتفاع الأسعار السابقة، رفع الضرائب على المنتجات النفطية وتشجيع استخدام البدائل الأخرى للطاقة وزيادة معدل كفاءة استخدام النفط والطاقة.¹

ويمكن تلخيص آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط كما يلي:²

- تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى المالية العامة من خلال انخفاض فواتير دعم الوقود؛
- ادخار البلدان المستوردة للنفط أكبر قدر ممكن مما تحققه من المكاسب الاستثنائية المرتبطة بالنفط؛
- تحسن مراكز حساباتها الجارية؛
- حدوث صدمات متزامنة في الطلب الخارجي نتيجة تحقيق نمو أضعف؛
- تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو والتضخم يكون محدوداً في البلدان المستوردة للنفط.

¹ طارق بن قسيمي، الزهرة الفرجاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² إدارة الشرق الأوسط، "التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

I-3: الأسواق النفطية

من بين الأنواع المتوفرة في الأسواق العالمية نجد السوق النفطي الذي له مفهوم خاص من قبل المفكرين الاقتصاديين، وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث الذي يتناول جوهر الأسواق النفطية.

I-3-1: مفهوم وأنواع الأسواق النفطية

مع ظهور الأسواق النفطية وتبلور الآراء حول ماهيتها والمركز التي تحتله في الاقتصاد العالمي، تعرض العديد من الكتاب والمفكرين للتعريف بالسوق النفطية العالمية وأهم أنواع الأسواق المتواجدة فيها.

I-3-1-1: مفهوم السوق النفطية

يعتبر السوق نقطة التقاء كل من البائعين والمشتريين أي المكان الفعلي أو الإسمي لتفاعلهم المباشر وغير المباشر (عبر الوسطاء)، كما تقوم قوى العرض والطلب على السلع النفطية ومشتقاتها أو العقود والصكوك، بالإضافة إلى ذلك إبرام الصفقات وذلك من أجل ربح الأموال أو المبادلة، ونجد في جميع الأسواق العالمية مجموعة من القوانين التنظيمية والوسائل التي تقوم بتحديد ثمن السلعة المتداولة، ويضاف إليها توفر مختلف المعلومات المتعلقة بالأسعار إلى كافة المتعاملين في السوق لتسهيل الصفقات والمعاملات التجارية.¹

كما تعرف السوق النفطية "بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والغير الاقتصادية التي تحكمه".²

وتعرف كذلك بأنها "سوق هيكلية مكونة من عدد قليل أو محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة أو متطابقة، كما يميز أو يعرف بأنهم صناع الأسعار".³ وتضم السوق العالمية للنفط كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدريين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشتريين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى.

¹ Steven T.call and Wiliam L.Holahan, "Micro economics", Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983, P11.

² علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 97.

³ بطاهر بختة، بكريتي بومدين، بن مكرلوف خالد، "تداعيات انخفاض أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الدول المصدرة له -الجزائر كنموذج لها-"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول ما بعد البترول التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، جامعة مستغانم، الجزائر، يومي 24 و25 أكتوبر 2018، ص 04.

كما يمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، ويمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه.¹

I-3-1-2: أنواع السوق النفطية

قد نجد ضمن الأسواق النفطية العالمية أنواع متعددة والتي سنذكر منها نوعين أساسيين هما كالتالي:

I-3-1-2-1: الأسواق الفورية

وهي السوق التي يتم فيها بيع وشراء كميات معينة من النفط في المدى القصير، كما تعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بتراضي.²

يطلق عليها كذلك باسم السوق الآنية أو السوق الحرة انتشرت هذه الأسواق في فترة السبعينات والثمانينات برغم من أن ظهورها كان مع بداية الصناعة النفطية ومعنى كلمة "Spot" يقصد بها التعامل بالبيع والشراء لكميات معينة في الفترة قصيرة الأجل، ونقصد بالسوق الفورية مجموعة من الصفقات أبرمت بالتراضي في سوق المدى القصير.³

وعليه فالسوق الفوري أو السوق النقدي يمثل سوق اللحظي أو سوق مكاني، أي هو سوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محددة، وبسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين، هذا النوع من الأسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة، المواجهة بين عرض البائعين وطلب المشترين للنفط في السوق الفوري أو الحر يساهم في تحديد السعر الفوري للنفط، والسوق الحر ليس له مكان محدد ويعمل على مدار 24 ساعة.⁴

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخصص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي

¹ إبراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015، ص 18.

² علة مراد، "دراسة لتقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³ «Le marché Pétrolier»، Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin, 2001, p : 53.

⁴ إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

15% من حجم التجارة العالمية للنفط وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.¹

I-3-1-2: الأسواق الآجلة

نظرا إلى خطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيون أسواق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهي ما تعرف بالأسواق النفطية الآجلة.²

المستقبل هو كلمة عاكسة لعدم التأكد، لهذا السبب قام المتعاملون الاقتصاديون منذ القدم البحث عن وسيلة للتحوط مما سيأتي في المستقبل عن طريق تكوين أسواق مستقبلية، فقد عرف العالم الأسواق المستقبلية منذ القدم في المجال الزراعي على وجه الخصوص كونها تتأثر بعوامل عدة غير متوقعة كالمناخ، وقد وفرت تلك الأسواق نوعا من التحوط مما يحمله المستقبل، والذي ينعكس بصورة كبيرة على قيمة السلعة وسعرها، إذ تؤمن تلك الأخيرة لمن يشتري السلعة بعقد آجل احتياجاته المستقبلية من السلعة بسعر يتفق عليه قبل حلول موعد استلامها بفترة زمنية معينة ومن دون حاجة لتسليمها عند إبرام العقد، وكذلك تحقق تلك الأسواق تحوطا مماثلا للبائع بالنسبة لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر للبيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن تحدث مستقبلا عند تسليم السلعة.

والأسواق المستقبلية أو الأسواق المالية وتسمى أيضا سوق الأوراق أو العقود، أين تم تحويل وحدة القياس من البرميل النفطي إلى البرميل الورقي، كما يمكن تعريفه على أنه السوق التي يتم فيه تبادل الوعد ببيع أو شراء النفط الخام أو أي منتج نفطي، بتاريخ لاحق في الغالب يتم تحديده بالأشهر التي قد تصل إلى 72 شهرا، وبسعر يحدد فترة إبرام العقد - ثابت - ومكان التسليم يوضح أيضا، غير أن العقود التي يتم تحويلها إلى مبادلات فعلية هو قليل جدا لا تفوق نسبتها عن 1%، فالسوق الآجل ينسب دائما إلى السوق المالي أين يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الأحيان للتحوط من تقلبات أسعار النفط.³

عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للنفط ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر

¹ موري سمية، "أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³ إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 129.

تغير السعر في المستقبل وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، وهذا ما يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن وسنغافورة.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

➤ **السوق النفطية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق مع البائع والمشتري

على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما؛

➤ **السوق النفطية المالية الآجلة:** هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم

فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي، وسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا.¹

¹ موري سمية، "أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص28.

I-3-2: خصائص السوق النفطي وأساليب التسعير فيه

تختلف الأسواق النفطية عن باقي الأسواق العالمية بمجموعة من المميزات والخصائص، كما لها عدة طرق وأساليب لعملية التسعير وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء.

I-3-2-1: خصائص السوق النفطي

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع والخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات، والذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة قطاع النقل، ونتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تنقلص أو تنكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما هي عليه لتغير السعر.

ومن ناحية أخرى فإنه ولتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق.

بالإضافة إلى عدم مرونة الطلب والعرض، كما تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز لاستثمارات جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث خاصية الأزمات.¹

¹ مريم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص3.

كما يوجد العديد من الخصائص والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

➤ **سوق احتكار قلة:** يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "احتكار القلة" أو

"منافسة القلة" في مواضع أخرى، حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة ما يعطيها تأثير مباشر في العرض الكلي؛

➤ **سوق التكاملين الرأسي والأفقي:** تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، ذلك أن

ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى، والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية، تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مروراً بمرحلة النقل وصولاً إلى المصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أي يجب على الشركة النفطية (بغض النظر عن نوعها) أن تكامل فيما بين النشاطات المرحلة (كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية... وغيرها وصولاً إلى استخراج النفط؛

➤ **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما

بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاتها إلى الأسواق ما يجعلها تتجه نحو التكامل؛

➤ **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر

بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة، ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة.

¹ علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

I-3-2-2: أساليب التسعير في الأسواق النفطية

مر أسلوب التسعير في السوق النفطية بعدة تحولات في تاريخ الصناعة النفطية، فقد عرفت عدة أساليب للتسعير، فوجدت مجموعة من الطرق قبل التصحيح السعري ل1973 ثم ظهرت طريقة أخرى المتمثلة في التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على المنتوجات النفطية في الأسواق العالمية للنفط والتي ظهرت بعد التصحيح السعري ل1973 والتي ستعرف على مراحلها فيما يلي:

I-3-2-2-1: تسعير النفط قبل التصحيح السعري 1973

في هذه المرحلة كانت شركات النفط العالمية هي التي تنفرد بالتسعير وذلك لسيطرتها على الصناعة النفطية وبالتالي انقسمت هذه الفترة لعدة مراحل والتي هي كالتالي:

I-3-2-2-1-1: التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة

في تلك الفترة حتى الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مصدرة للنفط، أي من أكبر الدول المنتجة له في العالم، وبطبيعة الحال يتأثر السعر النفطي بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح التي تسعى لتحقيقها.¹

تميزت هذه الفترة بحالة من الاحتكار حيث سيطرت قلة من الشركات على الصناعة النفطية العالمية وتسعير بطريقة احتكارية، لذلك أطلق على السوق النفطية في هذه المرحلة "بسوق احتكار القلة"، حيث أخذ الكارنل النفطي أو ما يعرف بالشقيقات السبع والمتمثلة في (خمسة شركات أمريكية وشركة بريطانية وشركة هولندية) مهمة تقسيم الأسواق النفطية وتحديد الأسعار، بالإضافة إلى ضعف الدول المنتجة للنفط التي كانت تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وسيطرة الاحتلال على أراضيها.²

في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي كان يعتمد تسعير النفط الخام ومنتجاته على نظام يسمى "نقطة الأساس الوحيدة"، ويتضمن هذا النظام أن السعر العالمي للنفط بمختلف أنواعه يتحدد بالسعر الذي يصدر من قبل خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى نقطة التسليم، وبالتالي يصبح المستورد ملزماً بدفع سعر البرميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضاف إليه تكاليف النقل من

¹ جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص5.

² إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص111.

الخليج إلى ميناء المستورد، بغض النظر عن الجهة المصدرة لذلك النفط سواء كان قريب على خليج المكسيك أم بعيد عنه.¹

I-3-2-2-1-2: الخليج العربي كنقطة أساس ثانية للتسعيرة

في عام 1945 طبق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة، فقد انتبهت بريطانيا إلى الارتفاع بدون سبب لأسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتالي اعترضت على نظام التسعير الذي كان في ذلك الوقت، وطالبت أن يكون سعر النفط الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يركز على سعر تأشيرتي واحد وإنما يقوم على مساواة الأسعار (FOB) في موقعين وهما خليج المكسيك والشرق الأوسط، وبعبارة أخرى يكون هذا السعر مساويا للسعر المعلن في الشرق الأوسط ويضاف إليه تكاليف الشحن الحقيقية من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم.

وبالفعل تم تحديد أسعار النفط العربي في مختلف الأسواق على أساس السعر المعلن في خليج المكسيك مضاف إليه تكاليف النقل، كما اعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تعادل عندها أسعار النفط الشرق الأوسط في الأسواق المختلفة تسليم موانئ الوصول (CIF) مع أسعار النفط خليج المكسيك (CIF) وهذا بسبب تساوي المسافة بين كل من هاتين النقطتين وميناء نابولي، ولقد ترتب على هذا النظام زيادة القدرة التنافسية للنفط الشرق الأوسط اتجاه النفط الأمريكي.²

I-3-2-2-3: اتفاقية مناصفة الأرباح

وبقي الوضع على هذا الحال حتى 1950 فكانت الدول المنتجة للنفط تحصل على العوائد النقدية بطريقة لا تربط بينه وبين التطورات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، ولا يأخذ بعين الاعتبار حجم الأرباح التي تحصل عليه الشركات النفطية على ما تنتجه من النفط الخام، وإنما كانت هذه العوائد تدفع من قبل الشركات على أساس ثابت لكل وحدة نقدية منتجة وهذا ما كان يسمى بالإتاوات.

وفي سنة 1953 انعقدت اتفاقية بين الدول النفطية والشركات المنتجة للنفط، من أجل تقدير مختلف العوائد النقدية والأرباح التي تحققها من عمليات الانتاج وتجزئتها بنسب متساوية بين حكومات الدول النفطية والشركات المنتجة في ضوء الأسعار المعلنة في الأسواق النفطية، وهذا ما أدى إلى تخفيض للأسعار المعلنة للنفط من قبل

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، "اقتصاد النفط"، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² زمال وهيبه، "أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الشركات الاحتكارية، والذي أثر سلباً على عوائد الدول المصدرة للنفط وبالتالي ظهرت مرحلة الصراع بين الدول النفطية والكارتل النفطي العالمي.¹

I-3-2-2: تسعير النفط بعد التصحيح السعري (التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية)

تميزت هذه الفترة عن المراحل التاريخية السابقة التي شهدتها أسلوب التسعير بوجود قانون العرض والطلب، الذي لم يكن موجود قبل التصحيح السعري، فقد كانت لصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، ولكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطرابات على مستوى السوق النفطية العالمية، كما ظهرت الأسواق الآجلة والبورصات النفطية في عام 1980، وذلك من أجل تحوط من تقلبات أسعار النفط، وهذا أسلوب جديد استفادت منه الدول المستهلكة بصفة خاصة لضمان المنتج النفطي في المستقبل بسعر الحالي، كما شجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير، وفتح المجال أمام قوى السوق والتغيرات التي تحدث على مستوى العرض والطلب لتحديد أسعار النفط.²

¹ نفس المرجع السابق، ص 46.

² جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

I-3-3: الأطراف الفاعلة في الأسواق النفطية

يوجد عدة أطراف فاعلة في الأسواق النفطية والمتمثلة في المتدخلون من جانب العرض والمتدخلون من جانب الطلب والتي هي كالتالي:

I-3-3-1: الجهات المصدرة والمستوردة للنفط

الأمر البديهي هو أن أي السوق تتكون من البائعين والمشتريين والسلعة المتداولة، وقد نجد بعض الاختلافات بين الأسواق وهذا راجع لطبيعة السوق، فالسوق النفطية كغيرها من الأسواق تتواجد فيها مجموعة من الأطراف، والنفط ومشتقاته هو يعبر عن سلعة محل التداول.

I-3-3-1-1: الجهة المصدرة للنفط

نجد في الجهة المصدرة للنفط مجموعتين والتي تتمثل في منظمة الأوبك؛ الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك والتي سنتعرض لها في النقاط التالية:

I-3-3-1-1-1: منظمة الدول المصدرة للنفط

من بعد سيطرة الشقيقات السبع على سوق النفط الدولي قامت منظمة الأوبك بحماية حقوق الدول المصدرة للنفط خصوصا في فترة السبعينات التي زادت قيمتها في الاقتصاد النفطي العالمي من خلال تأثيرها على اتجاه الأسعار، وبالتالي أدت إلى إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية سنة 1976، كما فرضت على دول الأعضاء تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما فترة الثمانينات شهدت الأسعار صدمة سلبية أدت إلى تراجع حصة الأوبك في السوق النفطية وانعكس ذلك على دول الأعضاء، وبمجرد قيام منظمة الأوبك بتحديد سقف الإنتاج للدول الأعضاء وتحديد سلة مرجعية للتسعير يرتفع سعر النفط ويتجاوز السوق النفطي هذه الأزمات الفجائية، لهذا يمكن القول أن الدور التي تلعبه هذه المنظمة هو محاولة تحقيق استقرار الأسعار، وتبقى التقلبات موجودة للاختلاف اليومي في حجم الطلب والعرض النفطي.¹

¹ إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 133.

I-3-1-1-2: الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك

في الغالب الأحيان تتصف هذه المجموعة من الدول بأنها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له، وأن من بينها دول تتعارض مصالحها الجوهريّة مع مصالح أوبك لانتمائها إلى مجموعة الدول الصناعية مثل المملكة المتحدة البريطانية والنرويج، وهو ما يمثل ضغطاً على منظمة الأوبك.¹

I-3-1-3-2: الجهة المستوردة للنفط

المتدخلون من جانب الطلب هما عبارة عن مجموعتين المتمثلة في وكالة الطاقة الدولية وشركات التكرير النفطي، كما يعتبراً أهم العناصر الفاعلة في السوق النفطية.

I-3-1-3-1: وكالة الطاقة الدولية

يشترط على أي دولة تريد انضمام إلى وكالة الطاقة الدولية أن تكون منظمة أساساً في منظمة التعاون والتنمية، غير أن ذلك لا يعني وجوب انضمام أي دولة في منظمة التعاون والتنمية إن انضمامها إلى وكالة الطاقة الدولية، وأكبر مثال على ذلك الدول التالية: شيلي، أيسلندا، إسرائيل، المكسيك، وسلوفينيا هي الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية لكن في الوقت الحاضر لا تنتمي لوكالة الطاقة الدولية، أما فيما يخص شيلي والمكسيك مرشحتان للعضوية في وكالة الطاقة الدولية.

أما فيما يخص المجالات التي تعتمد عليها وكالة الطاقة الدولية نلخصها فيما يلي:

- الأمن الطاقوي: توفير التنوع والكفاءة ومواكبة المرونة في جميع قطاعات الطاقة؛
- التنمية الاقتصادية: العمل على رفع من معدلات النمو الاقتصادية في دول الأعضاء والقضاء على الفقر في مجال الطاقة؛
- الوعي البيئي: معالجة تغير المناخ من خلال تعزيز المعرفة الدولية؛
- المشاركة مع جميع أنحاء العالم: تنسيق العمل مع مختلف دول العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة من أجل إيجاد حلول للطاقة المشتركة والاهتمامات البيئية.

¹ إبراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص22.

I-3-1-2-2: شركات التكرير النفطي

عرفت صناعة التكرير في العالم تطورا ملحوظا خصوصا في التكنولوجيا المستخدمة، ومع ظهور الأزمات الاقتصادية المتعاقبة خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي على الدول المنتجة، أدت إلى ضرورة الانفتاح والقبول بعقود الشراكة في مجال استكشاف وتنقيب وإنتاج النفط، وهنا تدخل دور الشركات النفطية العالمية من أجل استعادة مكانتها في تطوير الطاقة الإنتاجية لصناعة التكرير.¹ وهي عبارة عن الشركات المالية الدولية التي تتميز بضخامة رأس مالها ووفرة مستوى التكنولوجيا بها وتتوفر فيها مجموعة متنوعة من التقنية والقوى العاملة الإدارية والكفاءة في السعي لتحقيق الربح في الاقتصادات النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما تعتبر وكلاء الاستعمار الجديد الذي هدفه الوحيد هو استغلال موارد الاقتصادات النامية لصالح بلدانهم الأصلية.²

¹ إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص138.

² J.K. Onoh, "The Nigerian oil economy From Prosperity to Glut", Routledge the Taylor & Francis Group, London and new york, 2018, P01.

I-3-2: أنواع الشركات العالمية

شهدت الأسواق النفطية لسيطرة العديد من الشركات العالمية خصوصاً على مستوى التسعير والتي مرت عبر مراحل مختلفة من تاريخ النفط، والتي سنتعرف على أنواعها والأثر الذي تحدثه على مستوى أسعار النفط.

I-3-2-1: الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع)

سيطرت هذه الشركات على الأسواق العالمية للنفط خلال ما يزيد عن خمس عقود زمنية، كانت تملك عدة خصائص جعلتها تفرض قوانينها على الدول المصدرة للنفط، ومن بين هذه الخصائص نذكر منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كما استطاعت توسيع نشاطها عالمياً حيث امتدت مظلتها لتغطي مختلف الأنشطة الإنتاجية كالإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق، ويوجد كذلك عاملاً آخر لا يقل أهمية عن العوامل المذكورة سابقاً مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتميز بقوة النفوذ السياسي واقتصادي وعسكري وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها متماسكة وأكثر قوة وسلطة، ويضاف إلى ذلك تنوع نشاطاتها في الصناعات المختلفة غير النفطية.¹ قدرت عدد الشركات الكبرى من 1998 إلى 2000 من 11 إلى 6 شركات، حيث أصبحت الست الشركات الكبرى مهيمنة على السوق النفطي، وهي أكبر الشركات من حيث الإيرادات والأرباح والقيمة السوقية وهي كالتالي: (Exxon-Mobil, BP, Total, Chevron, Conoco Philips and Shell) وتتميز بالخصائص التالية:²

- القدرة على تمويل المشاريع الكبيرة والموارد اللازمة للبحث والتطوير؛
- القدرة على تطوير علامة تجارية عالمياً وجذب قوة عاملة عالية المستوى؛
- توفر وظائف إدارة المخاطر للبلدان المنتجة للنفط.

¹ عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مرجع سبق ذكره، ص335.

² Basak Beyazay-Odemis, "The Nature of the Firm in the Oil Industry International Oil Companies in Global Business", Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, 2016, P20.

I-3-2-2: الشركات الأمريكية المستقلة

من بين أهم التطورات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على مستوى الصناعة النفطية العالمية، فقد ظهرت مجموعة من الشركات النفطية الجديدة من خارج مجمع الشركات النفطية الكبرى، وذلك من أجل ممارسة عملية التنقيب والإنتاج بأسلوب صيغ استثمارية جديدة متباينة عن اتفاقيات الامتياز التقليدية في عدة نقاط، ويطلق على هذه الشركات باسم الشركات المستقلة "وهي شركات كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثا عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل بترو براز Petrobras البرازيلية (خصخصة 39%)، وسينوبك الصينية Sinopec (خصخصة 43%)".

I-3-2-3: شركات النفط الوطنية

لقد تأسست شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، وذلك من أجل المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، وبمجرد تأسيس هذا النوع من الشركات النفطية كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات ومحاربة السيطرة الاحتكارية من قبل الشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، كما كان لها الدور كبير في ادخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية ومن بين هذه الشركات النفط الوطنية "شركة أرامكو السعودية، وشنتات أوليل، شركة النفط الوطنية الايرانية، شركة النفط الكويتية، شركة النفط البرازيلية، شركة بترول أبو ظبي الوطنية أدونك، شركة النفط الوطنية العراقية..." وغيرها من الشركات. كما ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني والتي لها دور كبير في تطوير الاقتصاد المحلي خصوصا فيما يتعلق بعملية التصنيع.¹

¹ إبراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

خلاصة

نستخلص من خلال ما تعرضنا إليه بهذا الفصل أن النفط مادة أساسية جد مهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، وهذا راجع لدور كبير الذي لا يمكن تجاهله حيث يعتبر سلعة وحيدة في العالم التي تؤثر في مختلف أسواق السلع والخدمات الأخرى، لأنه يؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية من قطاع النقل والزراعة والتجارة إلى القطاع العسكري، كما أن النفط عبارة عن طاقة التي توفر الخدمات الاجتماعية التي تحقق الرفاهية والحياة الكريمة للفرد، وهذا ما جعله يساهم في رسم الخريطة السياسية للعالم، وبالتالي نجد أنه مس مختلف المجالات منذ اكتشافه إلى يومنا هذا.

تعرض أسعار النفط لتقلبات شديدة حتى أنها عرفت طرق عديدة لتسعير لتصل إلى تسعير وفق نقطة تقاطع بين الطلب والعرض، ولكن تبقى هناك مجموعة من العوامل التي تتدخل في تحديد أسعاره ومن ضمن هذه العوامل نجد المنظمات الدولية، العوامل المناخية والسياسة... إلخ. وتختلف درجة التأثير حسب اختلاف المصالح، فالهدف الأساسي للدول المنتجة للنفط هو الحفاظ على الارتفاع المتواصل في الأسعار من أجل تحقيق عائدات مالية ضخمة وتكوين الثروة، في حين تسعى الدول المستوردة للنفط خاصة الدول الصناعية إلى تخفيض الأسعار لاستهلاك أكبر حجم ممكن من النفط، وبالتالي نجد أن هناك صراع بين الجهة الطالبة للنفط والجهة العارضة له. وعلى هذا الأساس شهدت الأسواق النفطية العالمية تحولات جذرية في فترة السبعينات حيث انتقلت السيطرة من الشركات الاحتكارية إلى الشركات النفطية الوطنية للدول المصدرة والمنتجة للنفط والتي شكلت منظمة من أجل حماية حقوقها التي كانت ضائعة في فترة الخمسينات والستينات، وهذا ما أدى إلى حدوث صدمات قوية في السوق النفطي سواء كانت موجبة أو سلبية والتي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي.

II: علاقة أسعار

النفط بالتعويضات

الاقتصادية الكلية

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

تناولت مختلف النظريات الاقتصادية حالات التوازن الكلي في الاقتصاد، إذ يتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي ويمكن تحقيقه من خلال توازن الميزانية العامة (بتساوي الإيرادات مع النفقات)، نضيف إلى ذلك التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق المالي) الذي يتم عن طريق تساوي الاستثمار مع الادخار، أما السوق النقدي فيتحقق التوازن فيه عندما يتساوى الطلب الكلي على النقود مع عرض النقود، وبنفس الطريقة يحدث التوازن في سوق العمل وباقي الأسواق الأخرى. أما معدل النمو الاقتصادي فيعتبر من بين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في أحداث التوازن في مختلف الأسواق الداخلية والخارجية، والذي نعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والذي يعد المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد في أي الدولة.

ومنذ صدمة أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي وجهت الأنظار إلى البحث في العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية الكلية مع كل من استهلاك الطاقة وأسعار النفط خصوصا في الدول المستوردة للنفط، حيث تؤثر تقلبات الأسعار على مختلف اقتصادات دول العالم بما فيها الدول المستوردة للنفط والدول المصدرة له، لهذا نجد أن علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية، تختلف من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، وبطبيعة الحال فالصدمة التي تحدث على مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التوازن الاقتصادي الكلي لأي دولة ما إما على المدى القصير أو على المدى البعيد. وعلى هذا الأساس ستعرض إلى مجموعة من الدراسات السابقة وتحليل مؤشرات إحصائية من أجل توضيح طبيعة العلاقة التي تربط سعر النفط مع كل من التوازن الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي في اقتصادات دول العالم.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-1 علاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي

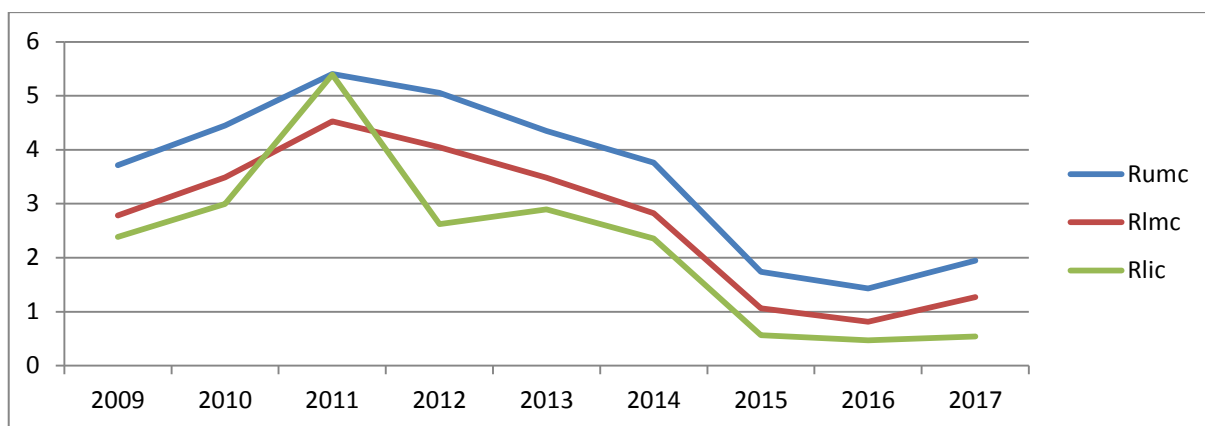
إن التقلبات التي تحدث لأسعار النفط تكون أعلى من التقلبات التي تحدث لباقي الموارد الطبيعية الأخرى، لذلك نجد أن هذه التقلبات بإمكانها أن تؤثر على استقرار النمو الاقتصادي لمختلف بلدان العالم، على ضوء ما ذكرنا سنتعرض لمجموعة من الدراسات التي اهتمت في توضيح العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم (01-02): تصنيف الدول حسب مستوى الدخل

الحد الفاصل	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي
الدول منخفضة الدخل	أقل تماما من 996 دولار أمريكي
الشرريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل	996-3895 دولار أمريكي
الشرريحة العليا من الدول متوسطة الدخل	3896-12055 دولار أمريكي
الدول مرتفعة الدخل	أكبر تماما من 12055 دولار أمريكي

المصدر: مدونات البنك الدولي، "التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل 2018-2019".

الشكل رقم (01-02): نسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي للدول ذات الدخل المتوسط والضعيف



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أن أكبر نسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كانت للدول ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا حيث بلغت ذروتها التي قدرت بـ 5.41% تليها بعد ذلك الدول ذات الدخل الضعيف بـ 5.39% أما الدول المتوسطة ذات الشريحة الدنيا بلغت نسبتها حوالي 4.53% في 2011، لتشهد بعد ذلك انخفاض متواصل إلى غاية 2016، ثم بعد ذلك عرفت هذه الدول ارتفاع طفيف في

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

إيرادات الموارد النفطية حيث قدرت نسبتهم في 2017 للدول ذات الدخل المتوسط الشريحة العليا والدنيا على التوالي 1,94% و 1,27% أما ذات الدخل الضعيف أصبحت شبه معدومة 0.54% من إجمالي الناتج المحلي.

II-1-1: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط

يمثل إنتاج النفط حصة ضخمة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال زيادة عائدات الصادرات، فيتم تحويل الثروة النقدية من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة.¹

عرفت الدول المصدرة للنفط مصطلح "لعنة الموارد" "resource curse" كما يمكن التعبير عنه "بالمريض الهولندي" "Dutch disease"، وهذا بعد مقارنة تأثير ارتفاع أسعار النفط في المدى القصير والطويل، فارتفاع أسعار النفط يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط في المدى القصير، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية على المدى البعيد. واستخدم مصطلح المرض الهولندي في عام 1977 للدلالة عن ظاهرة تراجع الصناعات التحويلية في هولندا، وحصل هذا بعد أن بدأت بتصدير الغاز في نهاية عام 1960 أدى هذا إلى زيادة معدلات التضخم، وهذه الزيادة تزامنت مع ارتفاع قيمة سعر الصرف الإسمي أدت إلى الرفع من سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية لصادرات البلاد نحو الخارج، كما انخفضت تنافسية الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردة في الداخل ما نتج عنه انكماش في قطاع الصناعات التحويلية، حيث أصبحت الصادرات أكثر تكلفة والواردات أرخص بكثير مقارنة بالمنتجات المحلية مما أثر على النمو الاقتصادي الهولندي.²

تعرف الدولة النفطية على أنها الدولة التي لديها معدل للريع النفطي بالنسبة للناتج الداخلي الخام أكبر أو يساوي 5%، ومن بين دول العالم نذكر بعض الدول التي لها نسبة الريع النفطي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2013، والتي هي موضحة في الجدول التالي:³

¹ M. Hakan Berument, Nildag Basak Ceylan and Nukhet Dogan, "The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries", International Association for Energy Economics, Vol 31, N° 1, 2019, P151.

² بلقاسم منال، "أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، جوان 2017، ص 158.

³ عادل بولجنيب، "تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، المحور الأول، جامعة سطيف، 2015، ص 04.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02-02): قائمة بعض الدول النفطية

الدول	نسبة الربح النفطي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة (1999-2013)
أنغولا	%86
الكويت	%74
السعودية	%64
الغابون	%64
كازاخستان	%48
إيران	%45
نيجيريا	%43
فينزويلا	%43
الجزائر	%38
الإكوادور	%24
السودان	%23
ترينيداد وتوباغو	%21
كولومبيا	%10
الكاميرون	%9
مصر	%8
إندونيسيا	%7
الترويج	%6

المصدر: عادل بولجنيب، "تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 04

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-1-1-1 سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط

تعتبر إندونيسيا من بين الدول ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، حيث يقدر نصيب الفرد من الدخل القومي الإندونيسي حوالي 3852,39 دولار أمريكي في 2016، وقد انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 1962 لتنسحب وتصبح في قائمة الدول المستوردة للنفط سنة 2009، وأثبتت دراسة Saidi¹ في 2019 خلال محاولته توضيح علاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي الإندونيسي خلال الفترة 1987-2016، وجد أن تقلبات سعر النفط كان لها تأثير على النمو في المدى القصير، مع عدم وجود أي علاقة بينهما في المدى الطويل.

أما نيجيريا فقد تحصلت على الاستقلال السياسي في 1960 وبدأت نيجيريا بالتعامل مع الشركات الاستثمارية من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وآسيا والبلدان الاشتراكية واهتمت بالاستثمار النفطي،² حيث أصبحت من بين الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 حوالي 2412,2 دولار أمريكي. وقد تناولت دراسة (Olomola & Adejumo)³ في 2006 تأثير صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2003) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد النيجيري يعاني من المرض الهولندي، ولكن وجدت أن صدمات أسعار النفط ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا. وتوصلت دراسة (Niran and other)⁴ في 2018 عندما درست تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا وأنغولا خلال الفترة (1980-2015) باستخدام نموذج NARDL، وأظهرت النتائج أن صدمات أسعار النفط لها آثار كبيرة مع آثار إيجابية وسلبية على النمو الاقتصادي النيجيري في المدى الطويل والقصير.

تعد العراق دولة ريعية بامتياز لكنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وقد استفادت من الصدمات النفطية لسنتي 1973 و1979، وسميت "بثورة انفجارية" ونفذت من خلالها العشرات من المشاريع العملاقة في قطاعات النفط، لكن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر سلبا على اقتصادها في مختلف القطاعات

¹ La Ode Saidi and other, "The Effect of Crude Oil Prices on Economic Growth in South East Sulawesi, Indonesia: An Application of Autoregressive Distributed Lag Model", International Journal of Energy Economics and Policy, N°02, 2019, P194-198.

² J.K. Onoh, "The Nigerian oil economy From Prosperity to Glut", op cit, P01.

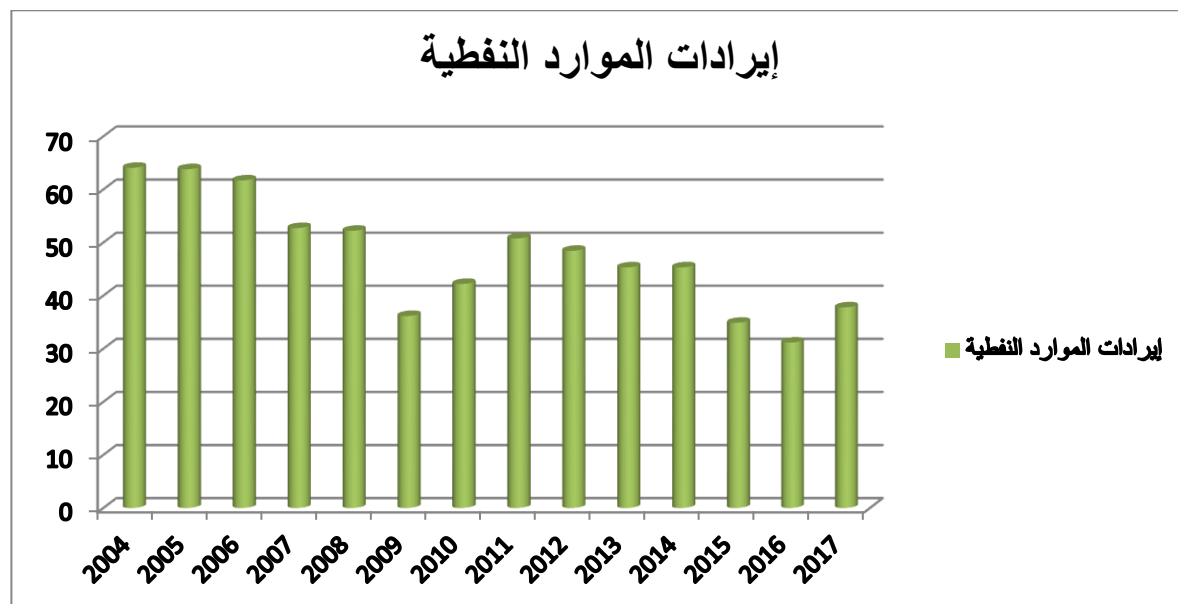
³ Philip Olomola, Akintoye V Adejumo, "Oil price shock and macroeconomic activity in Nigeria", International Research Journal of Finance and Economics, N°03, January 2006.

⁴ Adedeji Abdulkabir Niran and other, "Empirical Evidence Of Oil Price Shocks And Oil Economy Asymmetric Nexus: The Cases Of Angola And Nigeria", Advances in Social Sciences Research Journal, vol 05, N°06, June 2018.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الاقتصادية، وبالتالي له تأثير مباشر على معدل نمو اقتصادها مما يجعلها تواجه أزمات مالية واقتصادية لا يمكن حلها.¹ والشكل التالي يبين مدى مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

الشكل رقم (02-02): نسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي في العراق



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح لنا من خلال الشكل أن نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تكون مرتفعة في حالة حدوث صدمة نفطية موجبة حيث قدرت نسبة مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في 2004 و 2016 على التوالي: ب 64,08 %، 31,16 %. وهذا يعني وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي في العراق.

وكذلك "إيران" أيضا تعتبر من بين أهم الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا، كما أن الصدمات التي تحدث في الأسواق النفطية تؤثر بشدة كبيرة على نموها الاقتصادي، فالاقتصاد الإيراني يعتبر أكثر عرضة لخطر صدمات أسعار النفط السلبية والتي تسبب انهيار في معدلات نموها، وبالتالي وجود علاقة طردية وقوية ما بين صدمات الأسعار ومعدل النمو الإيراني.² وهذا ما أكدته دراسة (Emami and Adibpour)³ في 2012 بأن صدمات عائدات النفط تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بينما انخفاض 1 بمائة في

¹ عصام جلي، "تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق"، مداخلة مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 07 نوفمبر 2015، منشورة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 108.

² Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt, "The effects of oil price shocks on the Iranian economy", Energy Economics, 2009, P134-151.

³ Karim Emami, Mehdi Adibpour, "Oil income shocks and economic growth in Iran", Elsevier B.V. All rights reserved, Economic Modelling, 2012, P1777.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

أسعار النفط يؤثر سلبا على حجم الإنتاج وهذا يعني تأثير الصدمات النفطية السالبة تكون أكبر تأثيرا من الصدمات النفطية الموجبة.

وبالنسبة لروسيا التي تعتبر من بين أهم الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا حيث قدر نصيب الفرد من الدخل القومي في 2017 حوالي 11183,45 دولار أمريكي، وتعتبر كذلك من بين الدول والاقتصادات الآخذة في التصنيع والتي تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وبما أن هدفها الرئيسي هو النمو الاقتصادي تركز السلطات الروسية على البنية التحتية المؤسسية من أجل الحفاظ على مستويات النمو مع مراعاة العوامل الأخرى كقوة الطلب المحلي أو الخارجي، صدمات أسعار النفط، الأنظمة القضائية القوية... إلى آخره وغيرها من العوامل التي تساهم في رفع معدل النمو الروسي. أما فيما يخص علاقة هذا الأخير مع تقلبات أسعار النفط توصلت دراسة (Alexander Bass)¹ في 2019 إلى وجود علاقة تكاملية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في المدى الطويل لكن آثاره ليست واضحة على المدى القصير، كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي في روسيا.

¹ Alexander Bass, "Do Institutional Quality and Oil Prices Matter for Economic Growth in Russia: An Empirical Study", International Journal of Energy Economics and Policy, vol 09, N° 01, 2019, P76-83.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-1-1-2 سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع

الكويت من بين أكبر الدول المصدرة للنفط وتعتبر من أغنى الدول العربية حيث قدر نصيب الفرد من صافي إيرادات الصادرات النفطية إلى 11.303 دولار أمريكي في 2017، ومع حدوث الصدمة السالبة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة والتي أحدثت ضغوطات على قدرة الحكومة على توفير الطاقة والمياه الرخيصتين لمواطنيها، يضاف إلى ذلك أنها تملك ثروة هائلة من النفط الخام، حيث تمثل الصناعة النفطية أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يمثل صافي إيرادات الصادرات النفطية في الكويت حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي.¹ أكدت دراسة² (Nagy Eltony) في 2001 بأن صدمات أسعار النفط لها تأثير كبير على النفقات الحكومية وبطبيعة الحال هذه الأخيرة هي مصدر الرئيسي للدخل القومي وبالتالي يصبح الإنفاق هو المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي، لهذا تبقى عائدات النفط هي المصدر الرئيسي للنمو والقناة الرئيسية التي تمول النفقات الحكومية، ومنه يتضح لنا وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الكويت.

فيما يخص علاقة استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت وضحتهما دراسة (Mohsen Mehrara) في 2007 حيث وجدت علاقة سببية قوية أحادية الاتجاه من استهلاك الطاقة إلى النمو الاقتصادي، لذلك القضاء على تشوهات أسعار الطاقة قد يقيد النمو الاقتصادي في هذا البلد، وهذه النتيجة لن تنطبق على الاقتصاد الكويتي فاستهلاك الطاقة لا يساهم في رفع معدل نموها بل وجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى استهلاك الطاقة وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يدفع استهلاك الطاقة في الكويت، لهذا يجب على كل دولة من الدول المصدرة للنفط اتباع السياسة الخاصة بها في استهلاك الطاقة.³ كما تساهم الصدمات النفطية المتجهة نحو الارتفاع إلى تحقيق معدلات نمو قوية للغاية في المملكة العربية السعودية، ومنذ صيف 2014 يفرض مخاطرة بارزة على الآفاق، حيث أن اقتصادها لا يزال يعتمد على الإيرادات النفطية في دعم معدلات النمو الاقتصادي، فالصدمات النفطية التي تتجه نحو الأسفل تؤثر سلباً مباشراً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي ومع مرور الوقت تؤدي إلى تباطؤ النمو.⁴

¹ تقرير مركز أبحاث الطاقة والبناء، "آفاق الطاقة في دولة الكويت"، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، 2019، ص21.

² Nagy Eltony, Mohammad Al-Awadi, "Oil Price fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait: A Case Study Using VAR Model for Kuwait", International Journal of Energy, 2001, P21.

³ Mohsen Mehraram, "Energy-GDP relationship for oil-exporting countries: Iran, Kuwait and Saudi Arabia", Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2007, P12.

⁴ أحمد آل درويش وآخرون، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص01.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

البحرين هي كذلك الدولة التي صنفها البنك الدولي في قائمة الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22148,75 دولار أمريكي في 2017، وتعتبر من بين الدول المنفتحة تجاريا في شرق الأوسط وتعمل على التنوع في مصادر الدخل بالاعتماد على السياحة والعقارات، التجارة والنفط والغاز الطبيعي، وبينت دراسة (Hamdi & Sbiba)¹ في 2013 وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في البحرين كما أن نسبة مساهمة العائدات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي كانت نسبة كبيرة، لهذا يتأثر نموها بشدة كبيرة بصدمات الأسعار النفط، وباعتبار البحرين دولة صغيرة مفتوحة للاقتصاد ولديها تقلبات في الإيرادات النفطية وهذه التقلبات تؤثر على حجم الطلب الخارجي لهذا وجدت أنها تتعرض لصدمات خارجية أخرى غير الصدمات النفط.

الشكل رقم (02-03): نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي بدول الخليج



المصدر: ساسة بوست، "كيف يمكن أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول الخليج؟"، 22 أكتوبر 2014، على الموقع الإلكتروني التالي:

www.sasapost.com

يوضح الشكل أعلاه النسبة التي يمثلها القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدرت أكبر نسبة بـ 64% في الكويت تليها قطر بنسبة 54% وهذا يعني أنهما أكثر دولتين يتأثرا بصدمات أسعار النفط مقارنة بباقي دول الخليج وهذا ما أثبتته دراسة (Salah A.Nusair)² في 2016 التي تناولت أثر صدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجلس التعاون الخليجي على المدى القصير والطويل، توصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات السلبية في أسعار النفط مهمة جدا بالنسبة للكويت وقطر لأن انخفاض أسعار النفط يؤثر مباشرة

¹ Helmi Hamdi, Rashid Sbiba, "Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economy", Economic Modelling, vol 35, 2013, P123.

² Salah A.Nusair, "The effects of oil price shocks on the economies of the Gulf Co-operation Council countries: Nonlinear analysis", Energy Policy, Elsevier, 2016, P 256-267.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

على الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض، كما أن صدمات أسعار النفط الموجبة لها تأثير أكبر من تأثير صدمات أسعار النفط السالبة على النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة لدولة عمان يمثل القطاع النفطي نسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي، وتصنف كذلك ضمن الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 15977,18 دولار أمريكي في 2017، أما فيما يخص علاقة تأثير القطاع النفطي على النمو الاقتصادي في عمان بينته دراسة (Nasser Al-Mawali and other)¹ في 2016 حيث توصلت الدراسة إلى أن قطاع النفط له أهمية وآثار إيجابية على جميع القطاعات المشمولة في الدراسة مثل التعدين ومصادر الأسماك، التعليم، الصحة، العقارات، إلخ... ومع ذلك، فإن التأثير يختلف من قطاع إلى آخر، وبشكل أكثر تحديدا الزيادة بليون في الناتج المحلي الإجمالي للنفط الخام سوف تزيد من إجمالي الناتج المحلي العماني ب 1.000197 مليون ريال عماني، وأظهرت النتائج أن أكبر تأثير لقطاع النفط هو قطاع الغاز الطبيعي، ومع ذلك تم العثور على القطاع الأقل تأثراً بالنفط هو قطاع الزراعة.

كما يمثل قطاع النفط نسبة 47%، 33%، 28%، من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، البحرين، وعليه نلاحظ تأثير الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لدول الخليج يكون كبيرا رغم التنوع في مصادر الدخل، وهذا راجع إلى أن الإيرادات النفطية هي التي تمول باقي القطاعات الأخرى، لهذا تكون صدمات أسعار النفط السالبة لها تأثير سلبي على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وبما أن هذه الدول لديها فوائض مالية مدخرة تستطيع مواجهة هذه الصدمات مقارنة بباقي الدول المصدرة ذات الدخل المتوسط والتي يمكن أن تلجأ إلى المديونية الخارجية من أجل التصدي لهذه الصدمات السلبية المؤقتة.

¹ Nasser Al-Mawali and other, **“Modeling the Impact of the Oil Sector on the Economy of Sultanate of Oman”**, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 06, N° 01, 2016, P 120-127.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

III-1-2: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول الناشئة المستوردة للنفط

إن الأثر المباشر لصدمات أسعار النفط الإيجابية هو زيادة تكلفة الإنتاج في البلدان المستوردة للنفط، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقليص مستوى الإنتاج، وبالتالي انخفاض الدخل المتاح بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات.¹

الجدول رقم (02-03): الدول والاقتصادات الصناعية

الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	برمودا	آروبا	الأمريكيتين
	جرينلاندا	جزر فرجن البريطانية	جزر الباهاما	
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، الصين	بروناي دار السلام	نيوزيلاندا	سنغافورة	آسيا
	مقاطعة تايوان الصينية	بولينيزيا الفرنسية	اليابان	
موناكو	إيرلندا	فنلندا	أندورا	أوروبا
إيطاليا	فرنسا	النمسا	اسبانيا	
المملكة المتحدة	سويسرا	السويد	هولندا	
النرويج	ألمانيا	الدنمارك	بلجيكا	
ليختنشتاين	سان مارينو	لوكسمبورج	إيسلندا	
قطر	الكويت	فلسطين	قبرص	شمال إفريقيا والشرق الأوسط
الإمارات العربية المتحدة	نيوزيلندا	أستراليا	أوقيانوسيا	

المصدر: تقرير التنمية الصناعية، "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيدو، 2015، ص 40.

أما فيما يخص استهلاك هذه الدول فقد انخفض استهلاك الدول الصناعية من النفط الخام خلال الفترة (2003-2012) من 44.5 مليون برميل/يوم في 2003 أي ما يعادل 60.6% من إجمالي الاستهلاك العالمي ليصل إلى 41.6 مليون برميل/يوم في 2012 ما يعادل 50.2% من إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط الخام، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى سببين رئيسيين، أولهما استبدال النفط الخام بالغاز الطبيعي الأرخص والأنظف في الاستخدامات الصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية، أما السبب الثاني يتمثل في تراجع الطلب على

¹ M. Hakan Berument, Nildag Basak Ceylan and Nukhet Dogan, "The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries", op cit, P150.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الطاقة في معظم القطاعات ذات الكثافة الاستهلاكية المرتفعة في النفط خصوصا قطاع النقل، يضاف إلى ذلك سياسات الترشيد وتطوير مصادر بديلة للطاقة النفطية.¹

II-1-2-1: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول الصناعية المستوردة للنفط

في أغلب الأحيان تكون مختلف الدول الصناعية خاصة الدول المتقدمة تستخدم المادة النفطية المستوردة، والتي تكون عبارة على مدخلات للعملية الإنتاجية، وعليه فإن صدمات أسعار النفط تكون لها تأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة.

فالاقتصاد الأوروبي يعتبر من أكبر الدول المستوردة للنفط، فقد توصلت دراسة (Cunado & Gracia)² في 2003 إلى عدم وجود علاقة متداخلة طويلة الأمد بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي، مما يدل على أن تأثير الصدمات النفطية على مستوى النشاط تقتصر فقط على المدى القصير، وعند تحليله للعلاقة التي تربط أسعار النفط بمعدلات النمو ثم العثور على علاقة سببية بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في أوروبا لكن على المدى القصير، كما أثبت أن الصدمات النفطية الموجبة تؤثر سلبا على الاتحاد النقدي الأوروبي، كما وجد اختلافات كبيرة بين بعض البلدان مثلا النمو الاقتصادي في لوكسمبورغ أكثر عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط من بقية دول الاتحاد. يضاف إليها دراسة (Chatziantoniou and other)³ التي وجدت أدلة في 2013 تبين أن صدمات أسعار النفط هي محددات هامة لدخل الاقتصاد في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وأكدت أن صدمات أسعار الطلب الإيجابي للنفط تؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي.

بسبب الدور المهم للنفط في الأنشطة الاقتصادية يتعرض الاقتصاد الأمريكي إلى صدمات عنيفة، تجعل من أصحاب الصناعات السياسية يهتمون بالآثار الاقتصادية لصدمات أسعار النفط، والناتج المحلي الإجمالي هو مقياس موجز من الآثار الاقتصادية العامة التي تنتجها الصدمات النفطية.⁴ ولا طالما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستوردين للنفط وكان تأثير أسعار النفط واضح جدا على نموها، حيث ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلبا على اقتصادها ومع ذلك تبقى صاحبة أكبر اقتصاد عالميا، ولكن في الآونة الأخيرة ارتفع مستوى انتاجها للموارد النفطية وانخفضت نسبة وارداتها من النفط مما أدى إلى انخفاض درجات التأثير الصدمات النفطية على

¹ ماجد إبراهيم عامر، "الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على دول الأعضاء"، النفط والتعاون العربي، المجلد الأربعون، العدد 149، الكويت، (بدون سنة)، ص 64.

² Juncal Cunado, Fernando Perez de Gracia, « **Do oil price shocks matter? Evidence for some European countries** », Energy Economics, vol 25, N° 02, march 2003, p151.

³ Ioannis Chatziantoniou and other, « **Oil prices, tourism income and economic growth: A Structural VAR Approach for European Mediterranean countries** », Tourism Management paper_GF, vol 36, jaune 2013, p12.

⁴ Gbadebo A. Oladosu and other, « **Impacts of oil price shocks on the United States economy: A meta-analysis of the oil price elasticity of GDP for net oil-importing economies** », Energy Policy, 2018, P 537.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

النمو الاقتصادي، وبحث دراسة (Balke & Brown)¹ في 2018 على طبيعة استجابة النمو الاقتصادي لصددمات أسعار النفط في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و2015 باستخدام نموذج DSGE، وقد توصلت إلى أن النفط هو المدخل الأساسي لعدة قطاعات محلية (الاستهلاك والسلع الوسيطة، خدمات النقل) والتي تؤثر بدورها على حجم الإنتاج، لكن مع التطور الأخير في تكنولوجيا النفط الصخري أصبحت تعتمد عليه محليا مما أدى إلى خفض حجم الاستهلاك النفطي، وعلى هذا الأساس تكون زيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج النفط المحلي تؤدي إلى تخفيض حجم النفط المستورد، وبالتالي يخفض بشكل كبير من استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصددمات أسعار النفط.

إن اليابان ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم، كما صنفت دولة اليابان من الدول المتقدمة الصناعية من قبل البنك الدولي، وحيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 حوالي 48567,42 دولار أمريكي، وقد تناولت دراسة (Kunihiro Hanabusa)² في 2009 العلاقة السببية بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في اليابان خلال الفترة (2000-2008)، وكشفت النتائج التجريبية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في اليابان، نضيف إلى ذلك دراسة (Marius Ioan & Decean Liviu)³ في 2012 التي درست أثر الصدمة النفطية الأولى على الاقتصاد الياباني وتوصلت إلى أن الصدمة النفطية الموجبة في فترة السبعينات كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي الياباني من خلال تسجيل خسائر كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب ارتفاع حجم التكاليف والتخلي عن بعض الصناعات، وهذه الآثار دفعت اليابان إلى اللجوء للمديونية الخارجية. وأثبتت كذلك دراسة (Hesary and other)⁴ في 2015 بأن النفط لا يزال الناقل الرئيسي للطاقة في اليابان، وهذا يعني أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي راجع لزيادة حجم الاستهلاك النفطي لكن مع ارتفاع الأسعار عانت اليابان من تباطؤ في معدلات نموها وأطلقت تسمية "العقد الضائع في اليابان" على الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا.

¹ Nathan S. Balke, Stephen P.A. Brown, "Oil supply shocks and the U.S. economy: An estimated DSGE model", Energy Policy, 2018, P 357-372.

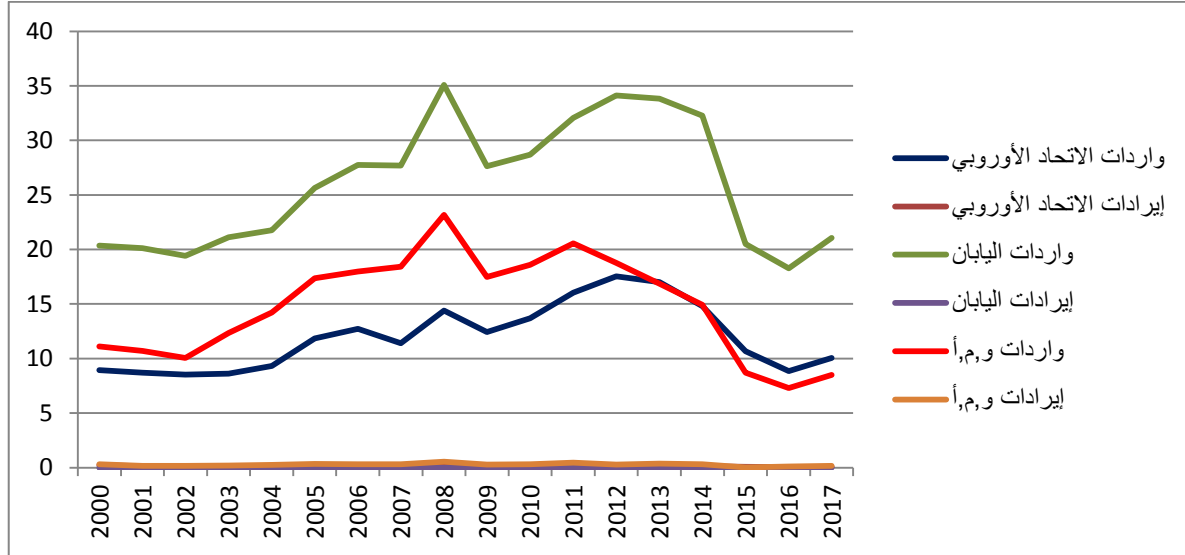
² Kunihiro Hanabusa, "Causality relationship between the price of oil and economic growth in Japan", Energy Policy, Elsevier, 2009.

³ Marius Ioan Mihut, Decean Liviu Daniel, "First oil shock impact on the Japanese economy", Procedia Economics and Finance, Published by Elsevier, N°03, 2012.

⁴ Taghizadeh-Hesary and other, "Oil price fluctuations and oil consuming sectors: An empirical analysis of Japan", Asian Development Bank Institute, N° 539, 2015.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (02-04): نسبة واردات الوقود من إجمالي الواردات ونسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية المستوردة للنفط.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح لنا من خلال الشكل أن اليابان هي أكبر الدول المستهلكة للوقود، تليها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 2014، ليشهد بعد ذلك انخفاض طفيف مقارنة بواردات الاتحاد الأوروبي حيث قدرت نسبة واردات الوقود في الولايات المتحدة بـ 8,50% من إجمالي الواردات، ونسبة واردات الوقود في الاتحاد الأوروبي 10,07% لسنة 2017. كما نلاحظ من الشكل أن أكبر حجم من الواردات التي وصلت إليه الدول المتقدمة الصناعية كان في 2008 لهذا شهدت أسعار النفط أعلى مستوياتها وهذا بسبب ارتفاع الطلب على المواد النفطية من قبل الدول المستهلكة، حيث قدرت نسبة الواردات خلال أزمة الرهن العقاري للولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي على التوالي: 23,18%؛ 35,10%؛ 14,40% من إجمالي حجم وارداتهم. أما فيما يخص نسبة إيرادات الموارد النفطية من إجمالي الناتج المحلي كانت شبه معدومة حيث بلغت نسبة هذه الإيرادات في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على التوالي: 0,18%؛ 0,002%؛ 0,07% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يعني أن الولايات المتحدة لديها أكبر نسبة مقارنة باقي الدول ومع ذلك تبقى من بين الدول المتقدمة المستوردة للنفط.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-1-2-2: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة المستوردة للنفط

الدول الناشئة ويطلق عليها كذلك مصطلح الدول النامية وهو مصطلح أطلق كذلك على الدول المتخلفة وكذلك الدول المتقدمة، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي فإن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية للدول المتخلفة.¹

استطاعت الصين التخلص من خصائص التخلف وأصبحت من بين الدول النامية الصناعية ولديها القدرة على الإنتاج، حيث وصلت منتجاتها لمختلف دول العالم بما فيها الدول المتقدمة والمتخلفة، وهي من بين الدول المستهلكة للنفط ولها تأثير على أسعاره في الأسواق النفطية العالمية، حيث بينت دراسة (Harry Bloch and other)² في 2015 إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي والنفط في الصين، حيث الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس الناتج الكلي، وبالتالي فمن الصعب على الصين تخفيض استهلاك حجم النفط دون التأثير سلباً على حجم الإنتاج، وفي الأخير يمكن القول أن النمو الاقتصادي الصيني يقوده مصادر الطاقة المتمثلة في الفحم، النفط، وكذا الطاقات المتجددة، وبسبب ارتفاع سعر النفط المفاجئ تلجأ الصين إلى استبدال النفط بطاقات أخرى بديلة لكن نجدها إما ملوثة للبيئة كالفحم أو أكثر تكلفة كالطاقات المتجددة، وباعتبار الصدمات السعريّة النفطية مؤقتة، تستبدل النفط لكن لا تستغنى عنه. وتوصلت دراسة (Cross and Nguyen) في 2018 إلى أن صدمات أسعار النفط الموجبة تسبب في تخفيضات كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين وبالتالي وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الصيني وأسعار النفط.³

أما تركيا فهي تقع بين قارتين آسيا وأوروبا وتعتبر من بين البلدان النامية الصناعية التي استطاعت تغطية الأسواق المحلية لتتجه نحو التصدير للدول العربية والعالمية ومن بين أهم الصناعات التركية: الصناعة الإلكترونية، صناعة السيارات، صناعة الوحدات المتعددة، صناعة السفن، آليات الدفاع، صناعة الصلب والحديد، والصناعة في مجال العلوم والتكنولوجيا.⁴ بالإضافة إلى ذلك يرتبط النمو الاقتصادي التركي ارتباطاً وطيداً باستهلاك الطاقة وهذا لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي في تركيا، وهذا يعني الزيادة في حجم

¹ عبد الرحمن بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 55.

² Harry Bloch and other, "Economic growth with coal, oil and renewable energy consumption in China: Prospects for fuel substitution", Economic Modelling, vol 44, 2015, P112.

³ Jamie Cross, Bao H. Nguyen, "Time varying macroeconomic effects of energy price shocks: A new measure for China", Accepted Manuscript, 16 May 2018, P01.

⁴ أخبار تركيا اليوم، "لماذا تعتبر تركيا دولة صناعية؟"، منشور في الاقتصاد التركي، إسطنبول، 13 أكتوبر 2018، على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.first-istanbul.com>

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الاستهلاك يؤثر إيجاباً على النمو، ومن المتوقع أن ينمو استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.9 % و7% سنوياً في عام 2025.¹ وبما أن اقتصادها المفتوح يعتمد على كل من النفط والغاز المستورد، حيث تستورد ثلثي الطلب من الطاقة الأولية، فارتفاع أسعار النفط يكون له آثار سلبية على الاقتصاد التركي والمتمثل في تخفيض مستوى حجم الاستهلاك النفطي وبالتالي تخفيض مستوى حجم الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض النمو الاقتصادي، في حين تؤثر صدمات أسعار النفط السالبة إيجاباً على النمو الاقتصادي في تركيا من خلال زيادة في حجم النفط المستورد وارتفاع حجم الاستهلاك وبالتالي يؤدي هذا الأخير إلى الزيادة في حجم الإنتاج، وفي الأخير يمكن القول أن أسعار النفط لها تأثيرات كبيرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها الناتج المحلي الإجمالي التركي.²

تشكل الهند ثالث قوة زراعية في العالم بعد الصين والولايات المتحدة، كما أنها من بين الدول المنتجة للحليب والشاي والتوابل ومختلف الحبوب، وتحتل المرتبة الأولى عالمياً في الثروة الحيوانية.³ أما فيما يخص قطاع الصناعة فهي تعتمد على الصناعة الصغيرة التي تحقق نسبة 40% من الإنتاج الصناعي ما يقرب من ثلث المخصص للتصدير.⁴ وتعتبر من بين أكبر دول المستهلكة للنفط كما أن هذا الأخير له تأثير كبير على اقتصادها وقد أثبتت دراسة (Musavir Ul Habib)⁵ في 2019 وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستهلاك النفطي والنمو الاقتصادي في الهند، كما أن تخفيض حجم الاستهلاك النفطي في الهند له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي على المدى البعيد، وتوصلت الدراسة كذلك إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من النفط إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير. وبالنسبة للعلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي الهندي وأسعار النفط وضحتها دراسة (Surender Kumar)⁶ في 2009 حيث تناولت أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي في الهند باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة 1975-2004، أظهرت النتائج أن صدمات أسعار النفط تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الهندي، حيث زيادة مئة في المئة في أسعار النفط يقلل من نمو الإنتاج الصناعي بنسبة

¹ Wietze LISE, Kees van Montfort, **“Energy consumption and GDP in Turkey ; is there a cointegration relationship ?”**, Paper presented at EcoMod2005 International Conference on Policy Modeling, Istanbul, Turkey, June 29 – July 2, 2005.

² Levent Aydın, Mustafa Acar, **“Economic impact of oil price shocks on the Turkish economy in the coming decades: Adynamic CGE analysis”**, Energy Policy, 2011, P 1728.

³ جان جوزيف بولو، **“الاقتصاد الهندي”**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2011، ص48.

⁴ نفس المرجع السابق، ص57.

⁵ Musavir Ul Habib, **“An Econometric Analysis of Relationship between Economic Growth and Petroleum Consumption in India”**, Jindal Journal of Business Research Global University SAGE Publications Reprints and permissions, india, 2019, P 1-10.

⁶ Surender Kumar, **“The Macroeconomic Effects of Oil Price Shocks: Empirical Evidence for India”**, Economics Bulletin, Vol 29, N° 1, 2009.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

واحد في المئة، وعليه يمكن استخلاص أن العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالاستهلاك النفطي هي علاقة طردية، في حين تربطه علاقة عكسية مع أسعار النفط.

II-1-3 سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للنفط

في بداية الأمر كان يطلق على الدول السائرة في طريق النمو بالدول النامية وباللغة الفرنسية (Pays développés) والتي تعني بأنها الدول التي استطاعت تخلص من خصائص ورواسب التخلف وأصبحت نامية، وقد تم اعتماده من طرف الأمم المتحدة منذ الخمسينات وانتقد هذا التعبير خاصة من حيث معناه اللغوي الظاهري. لأن الدول النامية فعلا هي تلك التي قطعت شوطا كبيرا من النمو أي أصبحت متقدمة، فللمصطلح مدلول ينسب للتقدم أكثر منه للبدء في عملية التنمية، حيث لا يمكن الاعتماد عليه للتمييز بين الدول النامية التي حققت فعلا تنمية كبيرة والدول التي هي في طريقها إلى تحقيق التنمية. إذن مصطلح الدول النامية لا تعبر الدول العالم الثالث التي تعيش في مستويات من التخلف مقارنة بالدول المتقدمة لهذا أطلق عليها بمصطلح الدول السائرة في طريق النمو لأنها تعتبر أكثر تعبيرا عن الخصائص الموجودة في هذه الدول.¹

ونميز في الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للنفط نوعين من الدول فنجد الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط (الشريحة العليا أو الشريحة الدنيا) والتي طبيعة مكونات ناتجها متحقق من أنشطة إنتاجية متنوعة في غياب الثروة النفطية وتدني مستويات التكنولوجيا فيها، كما توجد الدول المستوردة للنفط ذات دخل ضعيف والتي تتميز بالارتفاع معدلات الفقر وارتفاع مستويات الديون وأغلبها موجهة للاستهلاك وتدني حجم الاستثمارات بالإضافة إلى ذلك غياب الثروة النفطية، وعلى هذا الأساس سنتعرف في هذا الجزء إلى مدى استجابة النمو الاقتصادي لصدمات أسعار النفط في دول الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للنفط.

¹ وماجنوس فاطمة، "مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2006، ص12.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-1-3-1: سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط ذات الدخل الضعيف

في بعض الأحيان يؤثر ارتفاع سعر النفط إيجاباً على النمو الاقتصادي للدول المستوردة للنفط، فقد أثبتت دراسة (Presley and Boqiang)¹ في 2018 أن ارتفاع أسعار النفط يحفز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيريا ويقدر فيها نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي 494,19 دولار أمريكي سنة 2017. كانت كذلك كينيا من بين الدول المستوردة للنفط ذات الدخل الضعيف حيث قدر نصيب الفرد من الدخل القومي فيها حوالي 963,78 دولار أمريكي في 2010 والتي أصبحت من بين الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) حيث قدر نصيب الفرد من الدخل القومي في 2017 حوالي 1157,15 دولار أمريكي، أما فيما يخص علاقة نموها الاقتصادي مع تقلبات أسعار النفط فقد اكتشفت دراسة (Odhiambo & Nyasha)² في 2018 وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتدفق من النمو الاقتصادي إلى أسعار النفط خلال الفترة (1980-2015)، وبالتالي ارتفاع حجم الطلب على النفط من قبل كينيا يساهم في رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم الاستهلاك النفطي يؤثر إيجابياً على القطاع الحقيقي وبالتالي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في كينيا لكن على المدى القصير فقط.

ويوجد كذلك الدول ذات الدخل الضعيف التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتتلقى مساعدات من الدول متوسطة الدخل وذات الدخل المرتفع، لهذا تجدها لا تملك النفط وغير قادرة على استيراده "وهايتي هي أكثر الدول كارثية والدولة الأفقر في أمريكا اللاتينية، ويرجع السبب إلى التاريخ الاستعماري الصعب الذي مرت به (الاستعمار الفرنسي ثم الأمريكي) الذي سبب دماراً كبيراً، وعانت كذلك من الكوارث الطبيعية كالصحراء والعاصم الموسمي، الأمراض الخطيرة كالإيدز، الأزمات الاقتصادية المتلاحقة"³. وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي فيها حوالي 734,46 دولار أمريكي في 2017 ومع ذلك تنعدم قيمة وارداتها وصادراتها في النفط، والجدول التالي يوضح ذلك عن طريق مقارنة نسبة واردات الوقود مع تطور النمو الاقتصادي في بعض الدول المستوردة للنفط ذات الدخل الضعيف، ويتضح لنا من خلال الجدول عدم وجود أي مساهمة من إيرادات المواد النفطية إلى النمو الاقتصادي لهذه الدول، كما أن استهلاكها للمادة النفطية كالوقود تكون بنسب ضعيفة وهذا بسبب انخفاض حجم دخلها وكذلك مراعاة مستوى الأسعار، حيث لاحظنا عند حدوث صدمة نفطية

¹ Presley K. Wesseh, Boqiang Lin, "Exchange rate fluctuations, oil price shocks and economic growth in a small net-importing economy", Accepted Manuscript, Energy, 2018.

² Nicholas M. Odhiambo and Sheilla Nyasha, "oil price and economic growth in Kenya a trivariate simulation", unisa economic research working paper series, university of south Africa, 2018, P17.

³ عبد الرحمن بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

سالبة ارتفاع حجم الواردات لكن هذا الارتفاع لن يكون كبيرا لأن هناك دخل منخفض يتحكم في حجم الاستيراد وعلى هذا الأساس نستنتج وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وحجم الاستهلاك مع عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي لهذه الدول وأسعار النفط.

الجدول رقم (02-04): مقارنة بين تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة واردات الوقود من

إجمالي السلع المستوردة للدول ضعيفة الدخل

الدول	الناتج المحلي الإجمالي وحدة مليار الدولار الأمريكي			نسبة واردات الوقود من إجمالي السلع المستوردة (%)			نسبة مساهمة إيرادات المواد النفطية في النمو الاقتصادي
غينيا	2015	2014	2007	2015	2014	2007	00
	8.58	8.26	6.35	15.10	31.62	26.12	
هايتي	8 مليار في 2017			لا يوجد واردات			00
مالي	2017	2016	2008	2017	2016	2008	00
	14.15	13.42	9.68	23.94	22.24	21.37	
نيبال	2017	2014	2009	2017	2014	2009	00
	21.46	19.14	15.27	15,67	20,40	17,17	
رواندا	2016	2014	2009	2016	2014	2009	00
	8.80	7.63	5.38	1,45	4,05	8,07	
تنزانيا	2015	2014	2009	2015	2014	2009	00
	43.58	41.05	30.11	50,64	28,07	22,64	
أوغندا	2016	2014	2007	2016	2014	2007	00
	27.52	24.97	16.46	16,38	23,69	18,72	
زيمبابوي	2017	2016	2015	2017	2016	2015	00
	17.99	17.18	17.05	30,14	28,84	26,41	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-1-3-2 سعر النفط والنمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط

تونس من بين الدول النامية المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا كما يقدر نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي 3815,68 دولار أمريكي سنة 2011، كما أنها تملك النفط الخام لكن بكمية قليلة لهذا تضطر للاستيراد والجدول التالي يوضح العلاقة الموجودة ما بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في تونس

الجدول رقم (02-05): تطور كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي في تونس

السنوات	الطاقة والمحروقات المستوردة مليون دينار تونسي	سعر النفط	الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي	نسبة مساهمة إيرادات النفطية في الناتج المحلي
2010	3797.3	77,38	44050929160	4.33
2011	4799.4	107,46	43206394579	5.28
2012	6404.5	109,45	44933645382	5.32
2013	6778.7	105,87	46225723068	4.49
2014	7381.5	96,29	47599273439	3.51
2015	5377.9	49,49	48148386195	1.70
2016	4346.8	40,68	48682059522	1.32
2017	6080.3	52,51	49633854967	1.55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وإحصائيات تونس ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

يتضح لنا من خلال الجدول أن تونس لها مساهمة جد ضعيفة من إيرادات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت هذه النسبة في 2016 حيث بلغت 1.32 بمائة وهذا بسبب انخفاض الحاد في سعر النفط، لكنها تعتبر من بين الدول المستوردة للنفط لأن نسبة وارداتها أكبر من صادراتها في النفط، حيث قدرت نسبة وارداتها النفطية 17.57 بمائة من إجمالي الواردات، في حين قدرت نسبة صادراتها النفطية حوالي 13.17 بمائة من إجمالي صادراتها في 2014، أما فيما يخص تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي فنلاحظ عدم وجود علاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في تونس لأن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من سنة لأخرى في حين توجد صدمات في السوق النفطي والتي لم يظهر تأثيرها على النمو الاقتصادي التونسي خلال الفترة (2010-2017).

والمغرب كذلك من بين البلدان السائرة في طريق النمو المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، حيث قدر نصيب الفرد من الدخل القومي بـ 3216,05 في 2017، والجدول التالي يوضح عدم وجود

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

علاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في المغرب لأن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من سنة لأخرى في حين توجد صدمات في السوق النفطية والتي لم يظهر تأثيرها على النمو الاقتصادي المغربي خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم (02-06): تطور كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي في المغرب

السنوات	سعر النفط	الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي	نسبة مساهمة إيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	77,38	93216746662	0,013
2011	107,46	98106615022	0,018
2012	109,45	1,0106E+11	0,012
2013	105,87	1,05643E+11	0,013
2014	96,29	1,08463E+11	0,034
2015	49,49	1,13384E+11	0,013
2016	40,68	1,1466E+11	0,0073
2017	52,51	1,19347E+11	0,0068

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

وتعتبر الأردن من بين الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا حيث يقدر نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي 49193,36 دولار أمريكي في 2016¹، فهي تواجه تكلفة فاتورة النفط والتي تكون مرتفعة في حالة ارتفاع الأسعار، أما في حالة انخفاض سعر النفط خصوصاً مع الصدمة النفطية لسنة 2014 ساهمت في دعم نموها الاقتصادي لكن يوجد بعض السلبيات التي قد تؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني جراء انخفاض أسعار النفط، إذ أن تراجع الفوائض المالية لدول الخليج المصدرة قد تساهم في تباطؤ حركة الاستثمار الإقليمية وانخفاض التدفقات الاستثمارية للمنطقة، كما قد يؤثر على نمو حوالات العاملين الأردنيين في الخليج، إذن وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الأردن مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة عند قياس أثر انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي، والتي إذا ما أخذت بالاعتبار يحقق الناتج معدلات نمو أقل من حجم الذي نتوقعه.²

¹ بيانات البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org>

² تقرير البنك المركزي الأردني، "أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الوطني"، 2015، ص2.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-2 علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الداخلية

يقصد بالتوازن الداخلي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة والحفاظ على مستوى الأسعار المحلية أو في ظل وجود معدل التضخم بين حدود 2% و 3% يعتبر من الأمور المقبولة اقتصادياً، ويقصد بالتشغيل الكامل ألا يزيد معدل البطالة عن 5% سنوياً.¹ وباعتبار أسعار النفط أحد العوامل التي قد تحدث بعض الاختلال في التوازنات الاقتصادية الداخلية، سنبحث في طبيعة العلاقة التي تربط بينهما.

II-2-1 سعر النفط وعلاقته بالتوازن النقدي

التوازن النقدي هو الحالة التي تتساوى فيها كمية النقود المطلوبة مع كمية النقود المعروضة²، ومن بين أهم المؤشرات التي تعكس لنا وضعية التوازن هي الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية للتحكم في المعروض النقدي ومستوى معدل التضخم. وسنتعرض في هذا الجزء إلى البحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر النفط ومختلف متغيرات التوازن النقدي ومدى استجابته للصدمات النفطية في الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

II-2-1-1 علاقة سعر النفط بالتوازن النقدي في الدول المصدرة للنفط

بالنسبة للاقتصاد الإيراني الذي يعتبر من بين الدول المصدرة للنفط، فقد أشارت الدراسات بأن السياسة النقدية تتبع سياسة توسعية عموماً لا سيما خلال الطفرات الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، أما تقلبات أسعار النفط تؤثر على السياسة المالية التي تعتبرها الدولة أداة لتحقيق التوازن النقدي في ظل عدم فعالية السياسة النقدية (عدم استقلالية البنك المركزي)، ففي حالة انخفاض أسعار النفط تتأثر الميزانية العامة تؤدي إلى اتباع سياسة انكماشية وتمويل العجز من خلال إصدار الصكوك بمعدلات الاقتراض مرتفعة وبالتالي التخلص من القطاع الخاص، وتجبر الدولة البنك المركزي على اتباع السياسة النقدية التوسعية والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل التضخم.³

وبينت دراسة (Aloui and others)⁴ في 2018 العلاقة الديناميكية بين أسعار النفط ومعدل التضخم في اقتصاد المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد السعودي لا يزال يتعرض لعدة مخاطر

¹ كريم عبيس حسان العزاوي، "دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي"، قسم علوم مالية ومصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2017/04/20، ص01.

² Nicolás Cachanosky, "Monetary Equilibrium and Nominal Income Targeting", Routledge International Studies in Money and Banking, the Taylor & Francis Group, London and New York, 2019, P06.

³ Ahmad Reza Jalali Naini, Mohammad Amin Naderian, "Oil price cycles fiscal dominance and countercyclical monetary policy in Iran", Organization of the Petroleum Exporting Countries, Wiley Online Library, 2019, P23.

⁴ Chaker Aloui and others, "A Multiple and Partial Wavelet Analysis of the Oil Price, Inflation, Exchange Rate, and Economic Growth Nexus in Saudi Arabia", Emerging Markets Finance and Trade, routledge Taylor & Francis Group, 2018.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

عالمية والتي ترتبط بشكل رئيسي بتقلبات سوق النفط وربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي، والتي تسبب مشكل التضخم والحد من حرية اتباع سياسة نقدية مستقلة، يعني أن الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار النفط الخام تؤثر على معدل التضخم في المدى القصير والمتوسط.

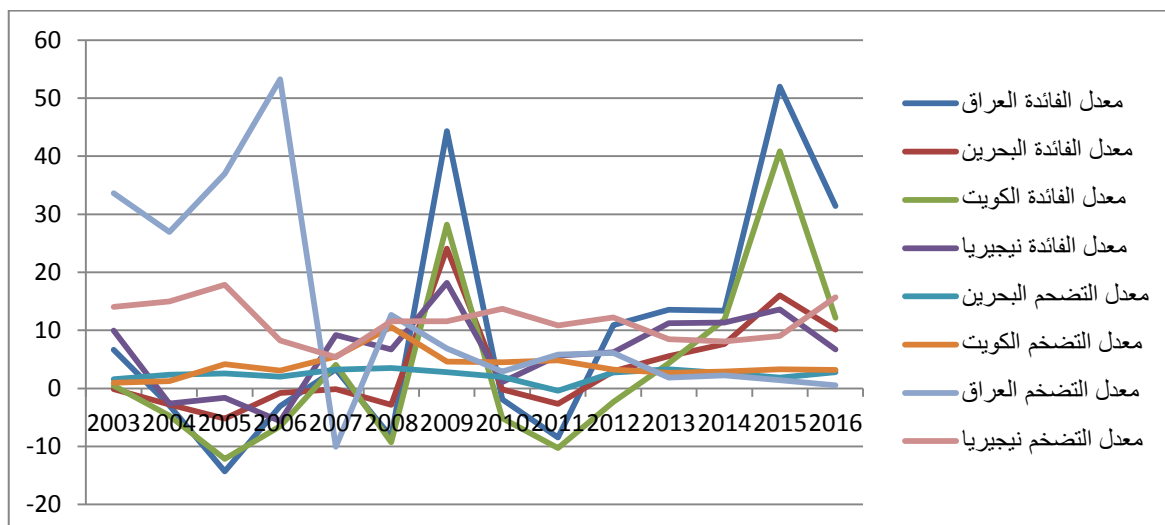
شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حلقتين من التضخم المرتفع نسبياً، تزامن كل منهما مع طفرات النفط. كانت الحلقة الأولى في سبعينيات القرن الماضي مع أول طفرة نفطية في حين بدأت الثانية في عام 2003. باستثناء الإمارات العربية المتحدة وقطر فقد كانت الحلقة الثانية أكثر اعتدالاً، وشهد كذلك الاقتصاد السعودي تضخماً عالياً خلال السبعينيات. على الرغم من أن مستوى التضخم قد يكون مبالغاً فيه بسبب مشاكل قياس البيانات إلا أن الاتجاه يتسق مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي. لكن خلال الثمانينيات والتسعينيات تذبذب التضخم في المملكة العربية السعودية بين الانكماش المعتدل والتضخم، حيث وصل إلى 5 في المائة في عامي 1991 و 1995. ظل التضخم مستقراً خلال 2000 وبدأ في الارتفاع في عام 2003، حيث وصل إلى 4.1 في المائة في 2007 و 10.5 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2008.¹ وتوصلت دراسة (Salah Nusair)² في 2019 أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لديها سياسات مختلفة لتثبيت الأسعار وتحكم في مستوى التضخم، هذا يعني أن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط لها آثار مختلفة على التضخم، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين أسعار النفط ومعدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مع نتائج مختلطة على المدى القصير تثبت وجود عدم التماثل على المدى الطويل، كما أن تأثير انخفاض أسعار النفط على معدل التضخم لها آثار مختلفة على معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي. وتفسر النتائج بأن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد كلياً على الإيرادات النفطية أي لديها نقص في التنويع الاقتصادي، وبالتالي تعتمد على العالم الخارجي لتلبية حاجاتها من سلع وخدمات، وعندما ترتفع أسعار النفط وأسعار الواردات تزيد سياسة الدعم (المساعدة الاجتماعية، زيادة الأجور، دعم الأسعار) من أجل تجنب المشاكل السياسية والاضطرابات الاجتماعية هذا ما يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي حدوث التضخم.

¹ Maher Hasan, Hesham Alogeel, **“Understanding the Inflationary Process in the GCC Region: The Case of Saudi Arabia and Kuwait”**, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2008, P10.

² Salah A. Nusair, **“Oil price and inflation dynamics in the Gulf Cooperation Council countries”**, Energy, Elsevier, 2019.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (02-05): تطور المؤشرات النقدية الداخلية في الدول المصدرة للنفط



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح لنا من خلال الشكل عند حدوث الصدمة الموجبة في سنتي 2004 و 2008، تنخفض أسعار الفائدة في كل الدول أي اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية وبالتالي كل الدول تواجه مشكلة ارتفاع معدل التضخم، لكن في 2012 قد بلغ السعر النفطي دروته حيث قدر بـ 109,45 دولار أمريكي للبرميل الواحد، فكانت مختلف الدول تعاني من ارتفاع معدلات التضخم هذا ما أدى إلى اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية، وبالتالي شهدت كل الدول أسعار الفائدة مرتفعة وبالرغم من ذلك لم تنخفض معدلات التضخم إلا في الكويت وهذا بسبب التوسع في النفقات العامة بسبب ارتفاع حجم الإيرادات النفطية. أما خلال الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 انعكست إيجاباً على معدلات الفائدة ماعدا العراق، أما معدل التضخم فقد انخفض في كل من البحرين ونيجيريا فقط، وفي السنة الموالية ارتفعت أسعار الفائدة حيث قدرت في العراق والكويت والبحرين ونيجيريا على التوالي: 51.95%، 40.86%، 16.03%، 13.60%، وانخفض معدل التضخم في كل من البحرين والعراق. وبالتالي نستخلص أن ديناميكية السياسة النقدية تختلف من دولة إلى أخرى، يضاف إلى ذلك وجود علاقة إحصائية طردية بين أسعار النفط ومعدل التضخم وعلاقة إحصائية عكسية بين أسعار النفط ومعدل الفائدة في الدول المصدرة للنفط.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-2-1-2 علاقة سعر النفط بالتوازن النقدي في الدول المستوردة للنفط

تعتمد اليابان على ديناميكية السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق التوازن النقدي فهي تطبق مفهوم "استهداف التضخم"، وحددت السلطات النقدية نسبة التضخم المتمثلة في 2%، لكن مع ارتفاع أسعار النفط أصبحت معدلات التضخم مرتفعة في اليابان، وقد تبين أن البنك المركزي رفع من معدل الفائدة خلال الصدمة النفطية السالبة 1998، أما خلال الفترة (2002-2014) فكانت معدلات الفائدة صفرية وبالتالي ارتفاع كبير في معدلات التضخم، لهذا نستنتج وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدل التضخم في اليابان.¹

وقد تمحورت دراسة (LeBlanc & Chinn)² في 2004 حول معرفة تأثير أسعار النفط على معدل التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا واليابان. وكشفت الدراسة بأن الصدمات النفطية الأولى (في فترة السبعينات) لم تحدث تضخم في الأسعار وقد تم التحكم في معدل التضخم بواسطة السياسة النقدية، لكن ارتفاع أسعار في 2004 له تأثير طفيف على معدلات التضخم في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، فإذا ارتفع سعر النفط بـ 10% ستؤدي إلى زيادات تضخمية مباشرة في حدود 0.1% و 0.8% في الولايات المتحدة وأوروبا.

كما تناولت دراسة (Cogni & Manera)³ في 2008 مدى استجابة المتغيرات النقدية لصدمات أسعار النفط وبحثت كذلك في العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي في المدى القصير والطويل لدول مجموعة السبع. أظهرت النتائج أن تأثير أسعار النفط على معدل التضخم بالنسبة لجميع البلدان باستثناء اليابان والمملكة المتحدة، كما أن الجزء الكبير من آثار صدمة أسعار النفط في بعض البلدان (الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، إيطاليا) يرجع إلى وظيفة رد فعل السياسة النقدية لوجود علاقة بين هذه الأخيرة والنمو الاقتصادي الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط.

يضاف إلى ذلك أيضا السلطة النقدية الصينية التي تهدف إلى تحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار أي تحقيق التوازن النقدي، لهذا نجدها تحاول الاستفادة من الصدمات النفطية لدعم اقتصادها وقد بينت دراسة

¹ Naoyuki Yoshino, Farhad Taghizadeh-Hesary, "Effectiveness of the Easing of Monetary Policy in the Japanese Economy incorporating Energy Prices", Journal of Comparative Asian Development, routledge Taylor & Francis Group, Vol 14, N° 02, 2015, P 245.

² Michael LeBlanc, Menzie David Chinn, "Do High Oil Prices Presage Inflation? The Evidence from G-5 Countries", UC Santa Cruz Economics Working Paper, Mar 2004.

³ Alessandro Cogni, Matteo Manera, "Oil prices inflation and interest rates in a structural cointegrated VAR model for the G-7 countries", Energy economics, Elsevier, 2008.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

(Liu and others)¹ في 2015 العلاقة بين صدمات أسعار النفط والسياسة النقدية في الصين، ومن بين أهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها هي عندما ترتفع أسعار النفط بنسبة 100% يجب على السلطة النقدية تحديد السياسة النقدية المثلى في استهداف التضخم وبالتالي ينبغي رفع معدل الفائدة بـ 2.5% ونسبة الاحتياطي بمقدار 3%. لكن ما توصلت له الدراسة يختلف عن الأهداف التي سطرها السلطة النقدية في الصين في حين وجدت أن الصدمة النفطية الموجبة تخفض الناتج المحلي الإجمالي وترفع من معدل التضخم وبالتالي ستكون استجابة سلبية لمعدل الفائدة.

وبحثت كذلك دراسة (Razmi and others)² في 2016 في الآثار المباشرة وغير المباشرة لأسعار النفط على معدل التضخم في الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا- اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند)، أشارت النتائج إلى أن ما قبل الأزمة باستثناء إندونيسيا التي لا تتأثر كثيراً بالنفط لا يوجد تأثير غير مباشر للأسعار فيها، ولكن هناك تأثير مباشر كبير لأسعار النفط على معدل التضخم في جميع دول الآسيان، لكن بعد الأزمة المالية ينتقل تأثير أسعار النفط بقوة إلى معدل التضخم بشكل غير مباشر، وبالتالي سعر النفط يؤثر بشكل غير مباشر على معدلات التضخم من خلال السياسة النقدية وقنوات نقلها المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف والائتمان المحلي وسعر السهم، وكشفت الدراسة أيضا أن صدمة سعر النفط الإيجابية تؤدي مباشرة إلى زيادة كبيرة في معدلات التضخم في جميع البلدان قبل وبعد الأزمة باستثناء اندونيسيا التي تأثرت بأسعار النفط بعد الأزمة المالية. وجرى كذلك دراسة (Kim and others)³ في 2017 تحليل أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الصيني باهتمام خاص لاستجابة معدل الفائدة لتلك الصدمات خلال الفترة (1992-2014)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصدمة النفطية الموجبة تجعل أسعار الفائدة في الصين تستجيب استجابة سالبة من أجل تشجيع الاستثمار والتوسع في المشاريع الاقتصادية، وكشفت هذه الدراسة أيضا أن صدمات أسعار النفط مصدرا متزايد الأهمية لتقلب سعر الفائدة في الصين.

¹ Jing-Yu Liu and others, "A financial CGE model analysis: Oil price shocks and monetary policy responses in China", Economic Modelling, Elsevier, 2015.

² Fatemeh Razmi, M. Azali, Lee Chin, Muzafar Shah Habibullah, "The role of monetary transmission channels in transmitting oil price shocks to prices in ASEAN-4 countries during pre- and post-global financial crisis", Energy, Elsevier, 2016.

³ Won Joong Kim and others, "Oil Price Shocks and China's Economy: Reactions of the Monetary Policy to Oil Price Shocks", Energy Economics, Elsevier, 2017.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-2-2 سعر النفط وعلاقته مع الأسواق المالية وسوق العمل

سنتعرف على مدى استجابة كل من السوق المالي وسوق العمل للذان لهما دورا مهما في النشاط الاقتصادي لصددمات أسعار النفط الموجبة والسالبة، ثم نستخلص طبيعة العلاقة التي تربط أسعار النفط بالسوق المالي وسوق العمل في الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

II-2-2-1 علاقة سعر النفط بالسوق المالي

يعرف السوق المالي على أنه أداة التبادل بين بائع الأوراق المالية مع المشتري لهذه الأوراق مقابل النقد، وتساهم هذه الأداة بكفاءة في تحويل الأموال بين القطاعات الاقتصادية.¹ ولطالما كانت العلاقة بين سوق النفط والأسهم موضوع اهتمام المستثمرين وصانعي السياسات وهذا راجع لوجود آثاره على تخصيص وتسعير الأصول، وإدارة المخاطر، كما يمكن أن تختلف طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما من سوق مالي لأخر حسب الدول المتواجدة فيه إذا كانت مصدرة / مستوردة للنفط أو دولة متقدمة / ناشئة.

وبينت دراسة (Riza Demirer and others)² في 2019 عند دراستها لأثر صدمات أسعار النفط على أسواق الأسهم والسندات السيادية لمجموعة كبيرة من البلدان المتقدمة والناشئة، أن صدمات الطلب على النفط يكون لها تأثير إيجابي قوي على عوائد سوق الأسهم بغض النظر عن حالة البلد كمستورد / مصدر أو متقدم / ناشئ، وأكدت الدراسة أن تأثير الصدمات المرتبطة بالإمدادات أكثر تجانساً في الأسواق مع تأثير سلبي بشكل عام على عائدات سوق الأسهم، أما في أسواق السندات السيادية فإن تأثير صدمات أسعار النفط تكون غير متجانسة إلى حد ما، وتركز إلى حد كبير على الصدمات المرتبطة بالطلب، بالرغم من أن التأثير يعتمد على طبيعة الصدمة والخصائص الاقتصادية من البلدان، فإن صدمات أسعار النفط يمكن أيضاً كمحدد لدرجة الترابط بين الأسهم والسندات السيادية، وفي الأخير أثبتت الدراسة وجود ترابط بين الصدمات النفطية والأسواق المالية الدولية وبالتالي يجب على المستثمرين أن يأخذوا بعين الاعتبار طبيعة صدمة أسعار النفط قبل اتخاذ أي قرار في هذه الأسواق. وجمعت دراسة (Siddiqui and others)³ في 2019 بين أسواق الأسهم للدول المصدرة المتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي والدول المستوردة للنفط المتمثلة في (الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية)،

¹ كمال آل شيب، "الأسواق المالية والنقدية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 37.

² Riza Demirer, Román Ferrer, Syed Jawad Hussain Shahzad, "Oil Price Shocks and Financial Markets: A Comparative Analysis of Stock and Sovereign Bond Markets", researchgate, May 2019.

³ Anjum Siddiqui, Haider Mahmood, Dimitris Margaritis, "Oil Prices and Stock Markets during the 2014–16 Oil Price Slump: Asymmetries and Speed of Adjustment in GCC and Oil-Importing Countries", Emerging Markets Finance and Trade, routledge Taylor & Francis Group, 2019.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

ومدى استجابتها لانخفاض أسعار النفط في الفترة (2014-2016)، وخلصت هذه الدراسة إلى تقلبات أسعار النفط السلبية لها تأثير كبير على قيمة السهم أكبر من تقلبات أسعار النفط الإيجابية في الدول المصدرة للنفط، أما الدول المستوردة للنفط فكان تأثير انخفاض أسعار النفط على قيمة الأسهم تأثيراً إيجابياً، وبالتالي وجود علاقة متباينة بين سعر النفط والأسواق المالية في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

II-2-1-1-2 علاقة سعر النفط بالسوق المالي في الدول المصدرة للنفط

تعد دول مجلس التعاون الخليجي طرف رئيسي (الجهة العارضة) في السوق الطاقة العالمية، فمن المرجح أن تكون أسواقها المالية حساسة لتقلبات أسعار النفط، فقد تناولت دراسة (Arouri and Fouquau)¹ في 2009 البحث في العلاقات قصيرة الأجل بين أسعار النفط وأسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكدت الدراسة وجود روابط مهمة بين المتغيرين في قطر وعمان والإمارات العربية المتحدة حيث تتفاعل أسواق الأسهم في هذه البلدان بشكل إيجابي مع الزيادات في أسعار النفط، أما البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية توصلت الدراسة إلى أن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط لا تؤثر على عائدات سوق الأسهم. وتليها بعد ذلك دراسة (Arouri and others)² في 2010 التي بحثت في مدى استجابة أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي لصدمات أسعار النفط، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سوق الأسهم وتقلبات أسعار النفط في كل من قطر وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وأكدت كذلك هذه الدراسة أن التقلبات في أسعار النفط لا تؤثر على عائدات سوق الأسهم في كل من البحرين والكويت.

تمحورت كذلك دراسة (BesmaHamdi and others)³ في 2019 حول معرفة مدى استجابة المؤشرات القطاعية (من بينها قطاع الأسهم) لتقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكدت هذه الدراسة وجود ارتباط قوي بين أسعار النفط وسوق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن الأصول النفطية يمكن أن توفر فوائد التنويع خلال الفترة الهبوطية، في حين تؤثر الصدمات النفطية السالبة بشكل

¹ Mohamed El Hédi Arouri, Julien Fouquau, “On the shortterm influence of oil price changes on stock markets in GCC countries: linear and nonlinear analyses”, arXiv preprint arXiv:0905.3870, May 2009.

² Mohamed El Hédi Arouri, Amine Lahiani, Makram Bellalah, “Oil Price Shocks and Stock Market Returns in Oil-Exporting Countries: The Case of GCC Countries”, International Journal of Economics and Finance, Vol 02, N° 05, November 2010.

³ BesmaHamdi and others, “Relationship between the oil price volatility and sectoral stock markets in oil-exporting economies: Evidence from wavelet nonlinear denoised based quantile and Granger-causality analysis”, Energy Economics, Elsevier, 2019.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

سلي على سوق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، لهذا يجب على المستثمرين أن يأخذوا هذه النتيجة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بتكوين محفظتهم الاستثمارية.

II-2-2-1-2 علاقة سعر النفط بالسوق المالي في الدول المستوردة للنفط

تناولت دراسة (Zhang and Chen)¹ في 2011 أثر صدمات أسعار النفط العالمية على سوق الأوراق المالية في الصين، وأظهرت النتائج وجود استجابة غير قوية لعوائد الأسهم في الصين لصدمات أسعار النفط، كما توجد علاقة بين عوائد الأسهم والتقلبات المتوقعة في أسعار النفط، كما أن انخفاض أسعار النفط له تأثير إيجابي عوائد الأسهم في الصين.

كما بحث دراسة (Yun and Yoon)² في 2018 على تأثير تقلبات أسعار النفط على أسعار الأسهم في شركات الطيران في كل من الصين وكوريا الجنوبية، وكشفت هذه الدراسة وجود علاقة تأثير وتأثر بين سعر النفط وعائد السهم من شركة الطيران، لكن تأثير تقلب عائد السهم على سعر النفط يكون بطريقة غير مباشرة، لأن كل الطائرات في هذه الشركة مستهلكة للنفط، لهذا لها تأثير على سعر النفط بطريقة غير مباشرة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن أسعار أسهم شركات الطيران الصغيرة في كوريا الجنوبية والصين لها حساسية لتقلبات أسعار النفط أكثر من باقي الأسهم.

وتحققت دراسة (yu wei and other)³ في 2019 من الروابط طويلة الأجل بين سعر العقود الآجلة للنفط الخام وسوق الأوراق المالية في الصين في ظل وجود الأزمة المالية الأخيرة، توصلت هذه الدراسة إلى أن سوق العقود الآجلة للنفط له تأثير كبير على سوق الأسهم الصينية بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال قنوات الاقتصاد الكلي، وتوصلت كذلك إلى وجود علاقات التكامل المشترك طويلة الأجل بين أسعار العقود الآجلة للنفط الخام وسوق الأوراق المالية تخللتها بعض الفواصل الهيكلية في مارس 2008 وديسمبر 2012، ووجدت هذه الدراسة بأن سوق الصرف له دور كبير في تحويل صدمات أسعار النفط إلى البورصات الصينية خصوصا بعد الأزمة المالية.

¹ Chuanguo Zhang, Xiaoqing Chen, “The impact of global oil price shocks on China’s stock returns: Evidence from the ARJI(ht)-EGARCH model”, Energy, Elsevier, 2011.

² Xiao Yun, Seong-Min Yoon, “Impact of Oil Price Change on Airline’s Stock Price and Volatility: Evidence from China and South Korea”, Energy Economics, Accepted Manuscript, 2018.

³ yu wei and other, “Oil price fluctuation, stock market and macroeconomic fundamentals: Evidence from China before and after the financial crisis”, Finance Research Letters, Accepted Manuscript, 2019.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

سعت دراسة (Equiza-Goñi & Gracia)¹ في 2018 إلى معرفة تأثير صدمات أسعار النفط على عوائد الأسهم الحقيقية لقطاع الصناعة خلال الفترة (1973-2017)، وأشارت النتائج إلى أن صدمات الطلب في السوق لها آثار سلبية على عوائد الأسهم الأمريكية بصفة عامة، وكان التأثير السلبي أكبر على صناعة السيارات مقارنة بصناعة الذهب والمعادن الثمينة، وبالتالي تنخفض عائدات الأسهم إذا كانت أسعار النفط موجودة بالفعل في مستويات عالية، في حين أنها ترتفع في حالة انخفاض أسعار النفط.

نضيف إلى ذلك دراسة (Willem Thorbecke)² في 2019 التي سعت إلى اكتشاف كيفية تأثير ارتفاع أسعار النفط مدفوعًا بعوامل العرض والطلب على عوائد الأسهم الأمريكية خلال الفترتين قبل وبعد ثورة النفط الصخري، فوجدت هذه الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلبًا على عوائد الأسهم الأمريكية خلال الفترة 1990-2007، لكن بعد ذلك تم تخفيف هذه الآثار خلال الفترة 2010-2018، وهذا راجع لارتفاع إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي غير هيكل الاقتصاد، ولكن مع ذلك يوجد تأثيرات لأسعار النفط على سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة لأنها لازلت حتى الآن من بين الدول المستوردة للنفط.

وأخيرًا قامت دراسة (Zhong Yao and Cheng Kuang)³ في 2019 بدراسة العلاقة المعقدة غير الخطية بين أسعار النفط الخام الدولي والعديد من الأسواق المالية غير متجانسة، وقد أظهرت النتائج أن العلاقة بين سوق النفط الخام وسوق الأوراق المالية في الصين لم تكن مستقرة، أظهرت الدراسة كذلك وجود علاقة سلبية من 2013 إلى 2014 في الصين، بالإضافة إلى ذلك وجود ارتباطات ومخاطر مختلفة بين أسعار النفط والسوق المالي في عدة فترات زمنية في عامي 2013 و 2014 وكانت درجة الارتباط أسعار النفط والسوق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية أقوى من ارتباط سعر النفط والسوق المالي في الصين، ويمكن تقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط من خلال الاستثمار المتنوع في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والصين.

¹ Juan Equiza-Goñi, Fernando Perez de Gracia, **"Impact of state-dependent oil price on US stock returns using local projections"**, Applied Economics Letters, routledge Taylor & Francis Group, 2018.

² Willem Thorbecke, **"Oil prices and the U.S. economy: Evidence from the stock market"**, Journal of Macroeconomics, Elsevier, 2019.

³ Can-Zhong Yao, Peng-Cheng Kuang, **"A study of lead-lag structure between international crude oil price and several financial markets"**, Physica A, Elsevier, 2019.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-2-2-2- علاقة سعر النفط بسوق العمل

سوق العمل هو عبارة عن آلية التي يتم الجمع بين العمال والوظائف، ونقول أنه فعال نسبياً عندما يكون له القدرة في مطابقة الوظائف مع العمال أي وجود معدلات البطالة منخفضة،¹ ويتأثر سوق العمل بعدة عوامل من بينها الدخل الكلي وبدوره يتأثر بصدمات أسعار النفط التي نعتبرها عامل خارجي، وعلى ضوء ما ذكرنا سنقوم بالتعرف على مدى تأثير سوق العمل بتقلبات أسعار النفط في كل من الدول المصدرة والمستوردة له.

II-2-2-2-1 علاقة سعر النفط بسوق العمل في الدول المصدرة للنفط

تعد مقاطعة كيرن (إحدى مقاطعات ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية) واحدة من أكبر المناطق المنتجة للنفط في البلاد، حيث توظف الصناعة النفطية فيها نسبة كبيرة من القوى العاملة في المقاطعة، وتوصلت دراسة (Michieka and Gearhart)² في 2015 إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى التي تمتد من أسعار النفط إلى التوظيف، وهذا يعني أن تقلبات أسعار النفط لها آثار طويلة الأجل على العمالة وليس على المدى القصير في مقاطعة كيرن.

كما تطرقت دراسة (Yousef Alkhateeb and others)³ في 2017 إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر النفط والتوظيف في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2015، وخلصت هذه الدراسة إلى أن حركة أسعار النفط الإيجابية لها تأثير كبير على حجم العمالة في المدى القصير والطويل، ونظراً لارتباط الاقتصاد السعودي بأسعار النفط تؤثر صدمات النفطية السالبة تأثيراً سالباً على سوق العمل في المملكة العربية السعودية. نضيف إلى ذلك دراسة (Young Cheol Jung and Anupam Das)⁴ في 2018 والتي درست تأثير أسعار النفط على معدلات البطالة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترتين قبل التكنولوجيا (يناير 1976 إلى مارس 1995) وما بعد التكنولوجيا فترات ازدهار (أبريل 1995 إلى أكتوبر 2016)، وبما أن كندا من بين الدول المصدرة للنفط فقد توصلت الدراسة إلى وجود آثار غير متماثلة في هاتين الفترتين، مع وجود علاقة سلبية واضحة بشكل خاص في فترة ما بعد التكنولوجيا بين سعر النفط ومعدل البطالة في كندا

¹ Ben j. Heijdra, "Foundations of Modern Macroeconomics", Oxford university Press, Second Edition, 2017, P 205.

² Nyakundi M.Michieka, Richard Gearhart, "Oil price fluctuations and employment in Kern County: A Vector Error Correction approach", Energy Policy, Elsevier, Vol 87, December 2015, Pages 584-590.

³ Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb and others, "Oil Price and Employment Nexus in Saudi Arabia", International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 07, N° 03, 2017, P 277-281.

⁴ Young Cheol Jung and Anupam Das, "Asymmetric effects of the WTI crude oil price on unemployment rates: a comparative study of Canadian provinces and the United States", Organization of the Petroleum Exporting Countries, June 2018.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

فارتفاع أسعار النفط يقلل من نسبة البطالة كما أن انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة أدت إلى رفع حجم البطالة في كندا.

الجدول رقم (02-07): تطور كل من سعر النفط ومعدل البطالة في بعض الدول المصدرة للنفط

السنوات	سعر النفط	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة			
		المملكة العربية السعودية	روسيا	الكويت	إيران
2003	28,1	5.6	8.20	1.30	12.20
2004	36,05	5.80	7.80	1.70	10.30
2005	50,59	6	7.10	2	12.10
2006	61	6.20	7.10	1.30	11.30
2007	69,04	5.7	6	1.50	10.60
2008	94,1	5.09	6.20	1.80	10.5
2009	60,86	5.4	8.30	1.60	12
2010	77,38	5.6	7.30	1.80	13.5
2011	107,46	5.7	6.50	3.60	12.30
2012	109,45	5.5	5.50	3.5	12.20
2013	105,87	5.6	5.50	3.40	10.40
2014	96,29	5.7	5.20	3.30	10.60
2015	49,49	5.6	5.60	3.30	11.10
2016	40,68	5.5	5.50	2.70	11.40
2017	52,51	5.5	5.30	2.40	11.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

يوضح الجدول أعلاه تطور كل من سعر النفط ونسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة وتشير هذه الأخيرة "إلى الأفراد الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف"¹، في بعض الدول المصدرة للنفط المتمثلة في المملكة العربية السعودية وروسيا، الكويت وإيران.

ويتضح لنا من خلال الجدول أن أكثر الدول المتأثرة بتقلبات أسعار النفط على معدل البطالة هي إيران وهذا ما يثبت أن الاقتصاد الإيراني يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية لهذا يتأثر سوق العمل في إيران مباشرة بأسعار النفط، فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا في حالة ارتفاع أسعار النفط قدرت أقل نسبة لمعدل البطالة في 2004 حوالي 10.30 بمائة من إجمالي القوى العاملة، كما أنها ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق النفطية العالمية و قدرت بـ 11.40 بمائة من إجمالي القوى العاملة في 2016 و 2017.

ونلاحظ كذلك تأثر معدل البطالة في روسيا بتقلبات أسعار النفط خصوصا عند حدوث الصدمات النفطية الموجبة التي تساهم في تقليص معدلات البطالة، وشهدت هذه الأخيرة انخفاضا خلال السنوات التالية: 2004، 2005، 2007، 2010، 2011، 2012، 2014، لكن تأثير الصدمات النفطية السالبة لم يكن له تأثيرا كبيرا على معدلات البطالة في روسيا ما عدا سنة 2015 فقد ارتفعت نسبة البطالة بـ 0.40 بمائة من إجمالي القوى العاملة.

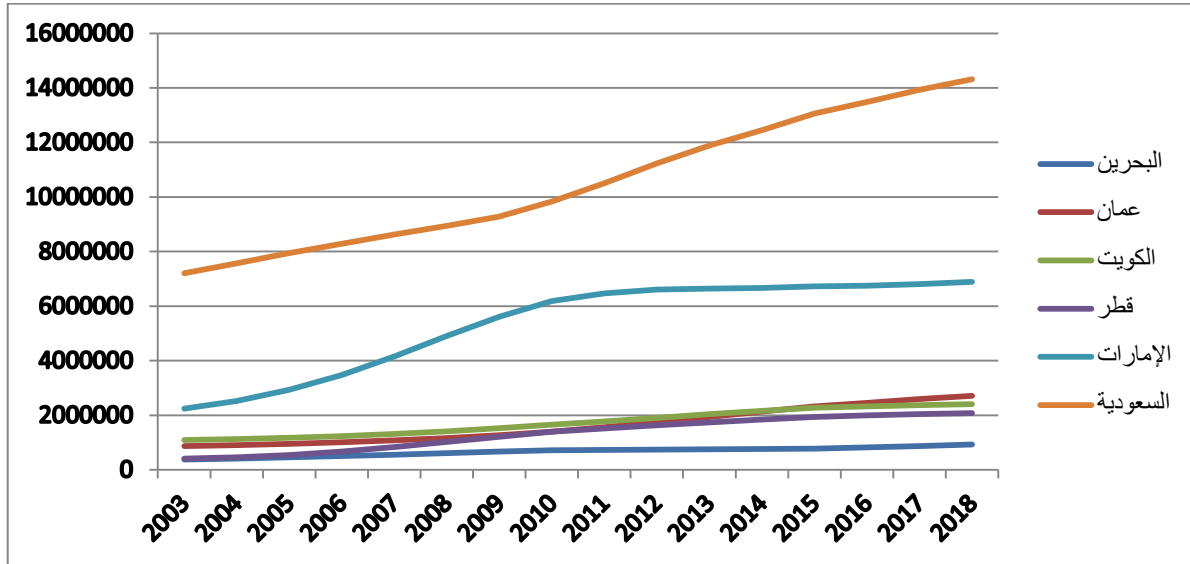
أما المملكة العربية السعودية والكويت يعتبران من الدول ذات الدخل المرتفع، والتي لها احتياطات مالية ضخمة تواجه بها الصدمات النفطية السالبة، ومن الجدول نلاحظ انخفاض نسبة البطالة في السنوات التي شهدت ارتفاع في أسعار النفط والتي هي كالتالي: 2007، 2008، 2012، كما ارتفعت نسبة البطالة سنة 2014 قدرت نسبة البطالة بـ 5.7 بمائة من إجمالي القوى العاملة. وبالنسبة للكويت فقد انخفضت نسبة البطالة خلال السنوات التالية: 2006، 2009، 2012، أما انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014 لم يؤثر على مستوى البطالة بارتفاع في الكويت بل شهدت انخفاضا متواصل طول فترة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي، وبالتالي يمكن القول أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تقليص معدلات البطالة خلال هذه الفترة في الكويت. وفي الأخير نستخلص وجود علاقة إحصائية عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة في الدول المصدرة للنفط خلال الفترة (2003-2017).

¹ البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org>

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

يمثل الشكل التالي تطور إجمالي القوى العاملة في دول الخليج خلال الفترة 2003-2018، وتشمل الأشخاص من عمر 15 عاماً فما فوق الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان الناشطين اقتصادياً: وهم جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.¹

الشكل رقم (02-06): تطور إجمالي القوى العاملة في دول الخليج خلال الفترة (2003-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح لنا من خلال الشكل أن السعودية تملك أكبر حجم من إجمالي القوى العاملة في دول الخليج كما أن منحنى العمالة لديها شهد ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة (2003-2018)، تليها بعد ذلك الإمارات فقد شهدت هي أخرى ارتفاع متواصل في إجمالي القوى العاملة فقد قدر في 2003 حوالي 2243092 ليرتفع مع ارتفاع أسعار النفط ليصل إلى 6603315 في 2012 ثم بعد ذلك يبقى يرتفع ارتفاعاً متباطئاً ليصل إلى 6885110 في 2018.

أما فيما يخص الكويت فقد شهد منحنى العمالة ارتفاعاً متباطئاً عكس السعودية والإمارات، كما احتلت المرتبة الثالثة لغاية سنة 2015 لارتفاع حجم العمالة في عمان والتي أصبحت مؤخراً في المرتبة الثالثة، وكذلك شهدت العمالة في قطر ارتفاعاً خصوصاً في السنوات التي شهدت ارتفاع في أسعار النفط ليصبح هذا ارتفاع متباطئ مع انخفاض أسعار النفط الذي شهده السوق العالمي في الآونة الأخيرة.

ونلاحظ كذلك من خلال الشكل أن البحرين تحتل المرتبة الأخيرة في دول الخليج من حيث حجم العمالة وكذلك شهدت هذه الأخيرة ارتفاعاً متباطئاً طوال الفترة (2003-2018). وفي الأخير نستنتج أن

¹ البنك الدولي، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org>

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

أسعار النفط لها تأثير على حجم العمالة في دول الخليج لكن تأثير ارتفاع الأسعار على حجم العمالة يكون أكبر من تأثير انخفاض أسعار النفط في دول الخليج.

II-2-2-2-2 علاقة سعر النفط بسوق العمل في الدول المستوردة للنفط

صدّمت أسعار النفط ليست سوى واحدة من العوامل العديدة التي تؤثر في سوق العمل، كما أن درجة تأثير أسعار النفط على مستوى سوق العمل قد تختلف من بلد لآخر نتيجة لوجود اختلاف في العوامل المؤثرة على مستوى الأسواق، فقد بحثت دراسة (Koki Kyo and Hideo Noda)¹ في 2015 على الآثار الديناميكية لتقلبات أسعار النفط على دورات العمل ومعدل البطالة في اليابان، باستخدام بيانات شهرية خلال الفترة 1980-2010، وأثبتت النتائج هذه الدراسة وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار النفط وكل من التوظيف ومعدل البطالة في اليابان، حيث شهد سوق العمل في السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي توضح هذه النتائج وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدل البطالة وعلاقة عكسية بين سعر النفط وحجم التوظيف في اليابان.

وقامت دراسة (Cuestas and Gil-Alana)² في 2018 بالبحث في تأثير تحركات أسعار النفط على معدل البطالة في وسط وشرق أوروبا، ووجدت هذه الدراسة أن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار النفط ليس لها آثار واضحة على معدلات البطالة في المدى القصير، وتأثير صدمات أسعار النفط على المعدل الطبيعي للبطالة يحدث في نفس الاتجاه، حيث انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في دول وسط وشرق أوروبا والعكس صحيح.

نضيف إلى ذلك دراسة (Cuestas and Ordóñez)³ في 2018 والتي اهتمت بدراسة أثر حركات أسعار النفط على معدل البطالة في المملكة المتحدة، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين أسعار النفط والبطالة في المملكة المتحدة تختلف قبل وبعد بداية الركود الكبير، حيث تم وجود آثار غير متماثلة فتأثير الصدمات الإيجابية على معدل البطالة تختلف في الحجم عن تأثيرات الصدمات السلبية، كما توصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط ساهمت بشكل إيجابي في منع المزيد من الارتفاع في البطالة بعد بدء الأزمة في عام 2008.

¹ Koki Kyo and Hideo Noda, "Dynamic Effects of Oil Price Fluctuations on Business Cycle and Unemployment Rate in Japan", International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol 06, N° 06, December 2015.

² Juan Carlos Cuestas, Luis A. Gil-Alana, "Oil price shocks and unemployment in Central and Eastern Europe", Economic Systems, Elsevier, Vol 42, N° 01, 2018, P 164-173.

³ Juan Carlos Cuestas, Javier Ordóñez, "Oil prices and unemployment in the UK before and after the crisis: A Bayesian VAR approach. A note", Physica A: Statistical Mechanics and its Applications, Elsevier, 2018, P 200-2007.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

كما بينت دراسة (Karaki, Mohamad)¹ في 2018 مدى تأثير صدمات أسعار النفط على معدلات البطالة على مستوى الولايات المتحدة، ووجدت أن صدمة العرض السلبية تؤدي إلى زيادة البطالة، في حين أن صدمة الطلب الكلي الإيجابية تقلل من معدل البطالة في معظم الولايات الأمريكية. وهذه النتيجة توصلت لها أيضا دراسة (Ozge Kandemir Kocaaslan)² في 2019 حينما تعمقت في تأثير عدم اليقين بشأن أسعار النفط والصدمات التي تحدث في أسواقه فجأة بدون سابق إنذار على معدل البطالة في ولايات المتحدة الأمريكية، وأضافت على الدراسة السابقة بأن تأثير عدم اليقين في الأسعار يرفع من حجم معدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي.

وحاولت دراسة (Ordonez and other)³ في 2019 معرفة أثر صدمات أسعار النفط على معدلات البطالة في ظل وجود الأزمات المالية في بلد مستورد للنفط كإسبانيا باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة 2000-2018، توصلت الدراسة إلى أن تأثير ارتفاع أسعار النفط يرتبط بديناميكية العوامل الاقتصادية مثل التكوين القطاعي والاعتماد على طاقة الوقود الأحفوري، والقدرة على استخدام الطاقة التكنولوجية الموفرة...، يضاف إلى ذلك وجود آثار غير متماثلة فإن استجابة البطالة لصدمات النفط مختلفة بشكل واضح قبل حدوث الأزمة مقارنة بفترة الأزمة، كما أن الصدمات النفطية الموجبة سلبا في تطور العمالة في إسبانيا بعد حدوث الأزمة المالية، في حين الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 كان لها تأثير أقل في انتعاش معدل التوظيف في إسبانيا.

والجدول التالي يوضح تطور كل من سعر النفط ومعدل البطالة في كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند بغية استنتاج العلاقة الإحصائية الموجودة بين سعر النفط ومعدل البطالة في الدول المستوردة للنفط، وعليه نلاحظ من الجدول وجود علاقة قوية طردية بين سعر النفط ومعدل البطالة في كل من الاتحاد الأوروبي واليابان فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة، وبمجرد حدوث الصدمة النفطية السالبة انخفضت معدلات البطالة ابتداء من سنة 2014، لكن الصين تحافظ على معدل البطالة في حدود 3.8 و 4.6 ومع ذلك تتأثر بأسعار النفط، والهند هي الأخرى كذلك تحافظ على معدلات البطالة منخفضة تتراوح بين حدود 3.5 و 4.4 استجابت نسبة البطالة في الهند استجابة موجبة سنة 2005 و 2008، 2011 و 2012، وعند

¹ Karaki, Mohamad, "Oil Prices and State Unemployment Rates", Energy Journal, Vol 39, N° 03, 2018, P 25-49.

² Ozge Kandemir Kocaaslan, "Oil price uncertainty and unemployment", Energy Economics, Elsevier, 2019, P 577-583.

³ Javier Ordonez, Mercedes Monfort, Juan Carlos Cuestas, "Oil prices, unemployment and the financial crisis in oil importing countries: The case of Spain", Elsevier Ltd, Energy, 2019, P 625-634.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

حدوث الصدمة النفطية السالبة سنة 2014 انخفضت نسبة البطالة في الهند بـ 0.1، وهذا دليل على وجود علاقة إحصائية طردية بين صدمات أسعار النفط ومعدل البطالة في الدول المستوردة للنفط.

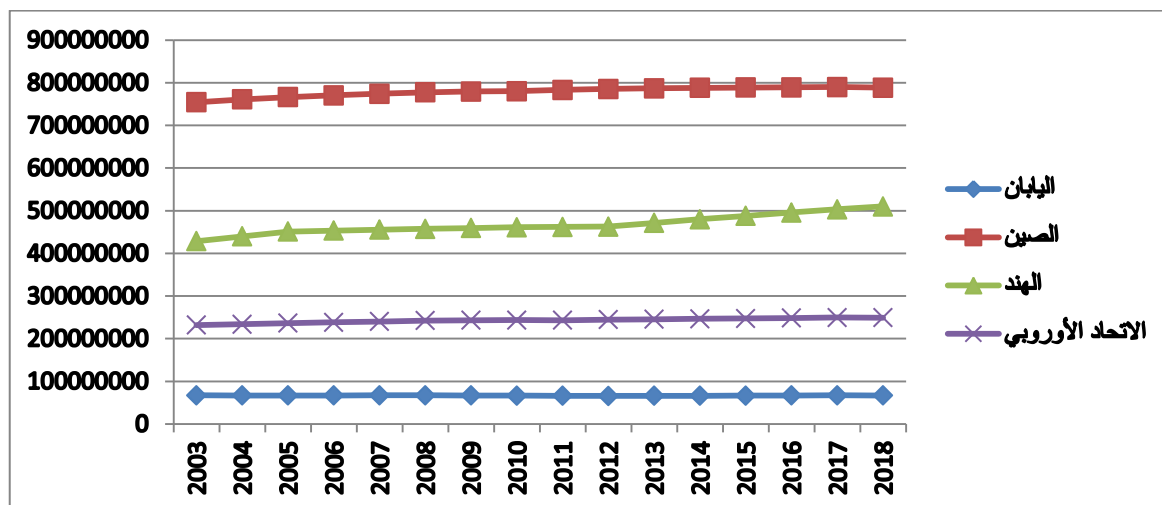
الجدول رقم (02-08): تطور كل من سعر النفط ومعدل البطالة في أكبر الدول المستوردة للنفط

السنوات	سعر النفط	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة			
		الاتحاد الأوروبي	اليابان	الصين	الهند
2003	28,1	9.10	5,3	4,3	3,9
2004	36,05	9.26	4,7	4,3	3,9
2005	50,59	8.95	4,4	4,1	4,4
2006	61	8.21	4,1	4	4,3
2007	69,04	7.19	3,9	3,8	3,7
2008	94,1	7.01	4	4,4	4,1
2009	60,86	8.90	5,1	4,3	3,9
2010	77,38	9.57	5,1	4,2	3,6
2011	107,46	9.64	4,5	4,3	3,7
2012	109,45	10.47	4,3	4,5	3,7
2013	105,87	10.85	4	4,5	3,6
2014	96,29	10.20	3,6	4,6	3,5
2015	49,49	9.38	3,4	4,5	3,5
2016	40,68	8.53	3,1	4,6	3,5
2017	52,51	7.96	2,9	4,6	3,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الشكل رقم (02-07): تطور إجمالي القوى العاملة في دول المستوردة للنفط



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل أعلاه تطور حجم العمالة في كل من اليابان والاتحاد الأوروبي، الصين والهند، خلال الفترة (2003-2018)، ونلاحظ من خلال الشكل أن الصين لها أكبر حجم عمالة وهذا بسبب الارتفاع الكبير في عدد سكانها، وقد شهد منحنى العمالة لديها ارتفاع متباطئ جدا خلال الفترة 2003-2017 ليشهد انخفاض في السنة الأخيرة بـ 1459357، تليها بعد ذلك الهند وقد اتضح تأثير الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 على حجم العمالة بالارتفاع، أما الاتحاد الأوروبي هو الآخر مثل الصين شهد منحنى العمالة لديه ارتفاع متباطئ جدا طوال الفترة (2003-2017)، ليشهد في سنة 2018 انخفاض قدر بـ 164256، أما اليابان فقد كان تأثير أسعار النفط على إجمالي القوى العاملة واضحا جدا، عند حدوث الأزمة النفطية الموجبة لسنة 2004 انخفضت العمالة بـ 340140، ثم بعد ذلك شهدت ارتفاع متباطئ جدا لغاية الأزمة النفطية الموجبة لسنة 2008 فقد انخفضت العمالة بـ 44913، وعرفت هذه الأخيرة بعد ذلك انخفاض متواصل بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار النفط إلى غاية 2012، لكن بداية من السنة 2013 تشهد العمالة في اليابان ارتفاعا بسبب انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، لتتخف في 2018 بـ 272805 وهذا راجع إلى تقلب الذي يحدث في مستوى أسعار النفط، وبالتالي نستنتج بصفة خاصة وجود علاقة إحصائية عكسية قوية بين أسعار النفط وتطور حجم العمالة في اليابان، وبصفة عامة فقد وجدنا تأثير إحصائي يتجه من أسعار النفط إلى إجمالي القوى العاملة في الدول المستوردة للنفط.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-2-3 سعر النفط وعلاقته مع الموازنة العامة

الموازنة العامة هي عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير النفقات العامة للدولة ومواردها لفترة لاحقة، تكون الدولة ملتزمة به ومسؤولة عن تنفيذه وتتكون الموازنة العامة من عنصرين يشمل الأول النفقات العامة، أما العنصر الثاني يضم كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزانة الدولة مهما كان مصدرها،¹ ومنطقيا سعر النفط يؤثر بدرجة كبيرة على حجم الإيرادات في الدول المصدرة له، وكذلك يؤثر على حجم النفقات في الدول المستوردة له وعلى هذا الأساس سنتعرف على مدى تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة في كل من الدول المصدرة والمستوردة له.

II-2-3-1 علاقة سعر النفط بالموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط

إن محور نموذج الموازنة العامة السائد في الدول المصدرة للنفط هو فرضية الدخل الدائم، والتي غالبا ما تستخدم كنقطة لتحقيق التوازن في الميزانية العامة لهذه الدول، وهذا عن طريق الاستفادة من الإيرادات النفطية لتمويل النفقات العامة لضمان الاستدامة طويلة الأجل.² وبحث دراسة (Ali Ibrahim and other)³ في 2019 على الأرصدة المالية في عمان ومدى حساسيتها لصدمات أسعار النفط في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1980-2016)، وأثبتت الدراسة أن وجود تأثير متماثل على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي في عمان باستثناء الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم، فقد أدى التراجع الأخير في أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة في الإنفاق الحكومي وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وبالتالي فإن الاقتصاد العماني يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تجعله يواجه خطر تقلبات أسعار النفط لهذا يتوجب على صانعي السياسات في عمان تصميم سياسة مالية مناسبة لتجنب تقلبات عالية في عائدات النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية في عمان، "وقد حققت الموازنة العامة للدول العربية فوائض هامة للميزانيات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2003-2006)، كما سجلت أعلى فائض في 2008 قدر حوالي 250.5 مليار دولار."⁴

¹ درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 129.

² Tokhir Mirzoev, Ling Zhu, "Rethinking Fiscal Policy in Oil-Exporting Countries", IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2019, P 05.

³ Omer Ali Ibrahim, Sonal Devesh, Hisham Mohamed Hassan, "Sensitivity of Fiscal Balances to Oil Price Shocks: Short and Long Term Effects in the Context of Oman", International Journal of Energy Economics and Policy, vol 09, N° 02, 2019, P146-155.

⁴ إبراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

والجدول التالي يمثل صافي الموازنة العامة للدول العربية والتي أغلبها تعتبر من الدول المصدرة للنفط وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2017. ويتضح لنا من تحليل الجدول أن الموازنة العامة في الدول العربية النفطية حققت فائض في 2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث قدر سعر البرميل الواحد خلال هذه السنة حوالي 105,87 دولار أمريكي، ونلاحظ كذلك استمرارية العجز في الموازنة العامة خاصة بالدول المصدرة للنفط إلى غاية 2017، إلا أن مستوى العجز ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي سجل تراجع مقارنة بسنة 2016، حيث قدر عجز الموازنة الدول النفطية حوالي 203.237 مليون دولار في 2016 ما نسبته 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض في سنة مالية ليصبح 121.260 مليون دولار ما نسبته 6% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع لارتفاع سعر النفط في السوق العالمية بـ 11.83 دولار أمريكي.

الجدول رقم (02-09): عجز / فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الدول العربية	28.139	-74.457	-276.964	-247.571	-151.444
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.0	-2.7	-11.3	-10.4	-6.1
الوحدة: مليون دولار أمريكي					
الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط	85.424	-33.090	-226.802	-203.237	-121.260
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.8	-1.5	-12.0	-10.9	-6.0
الوحدة: مليون دولار أمريكي					
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	-57.285	-41.367	-50.161	-44.333	-30.184
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-10.8	-7.5	-9.0	-8.7	-6.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات المالية"، الفصل السادس، 2018، ص 120.

تراجع عجز الموازنة العامة في كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خلال سنة 2017، حيث انخفض العجز في ليبيا بحوالي 34.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نسبة 28.3% من الناتج

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

في 2017، كما تراجع في العراق بحوالي 10.7 نقطة مئوية من الناتج بما أدى إلى تحول العجز إلى فائض بلغ 0.8% من الناتج، وفي عمان والبحرين والجزائر وقطر تراجع العجز بنقاط مئوية تراوحت بين 6 و 10 من الناتج ليصل إلى نسب بلغت 10.8% و 10.1% و 5.5% و 1.7% في هذه الدول على التوالي. بينما تراجع عجز الموازنة في الكويت والسعودية والإمارات بنقاط مئوية تراوحت بين 1 و 4 نقطة من الناتج لتسجل هذه الدول نسب عجز إلى الناتج بلغت 11.9% و 9% و 1.8% على التوالي.¹

نضيف إلى ذلك الشرح المفصل للموازنة العامة في العراق والتي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية حيث تشكل 90% من إيرادات الموازنة العامة، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط، والتي غالبا ما تتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل منها والتي قد تكون مبالغ كبيرة مما يجعل عملية تفعيل المصادر الغير النفطية ضرورة استراتيجية.² ومن أجل توضيح العلاقة الموجودة ما بين أسعار النفط والموازنة العامة في العراق سنقوم بتحليل الجدول التالي الذي يمثل تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة وصافي الموازنة العامة في العراق خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2016، وللاحظنا من خلال الجدول أن العراق حققت فائض في الموازنة خلال الفترة 2003-2012، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية حيث قدرت أعلى قيمة في صافي الموازنة العامة العراقية حوالي 30049726 مليون دينار عراقي في 2011 وقد بلغ سعر البرميل الواحد من النفط في هذه السنة حوالي 107,46 دولار أمريكي، وعليه يمكن القول أن ارتفاع أسعار النفط لها أثر إيجابي على الموازنة العامة في العراق، وسجلت الموازنة عجز في 2013 بسبب الزيادة في حجم النفقات العامة التي انخفضت في السنة الموالية مع انخفاض في الإيرادات العامة ومع ذلك حققت فائض قدره 21830397 مليون دينار، لكن في السنتين الأخيرتين انخفض سعر النفط وصل إلى 40,68 دولار أمريكي للبرميل الواحد وانعكس سلبا على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث سجلت عجز في الموازنة في سنتين 2015 و 2016، وبالتالي نستنتج وجود علاقة إحصائية طردية بين سعر النفط والموازنة العامة في العراق.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات المالية"، الفصل السادس، 2018، ص 120-121.

² سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013، ص 04.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02-10): تطور متغيرات الموازنة العامة في العراق خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	سعر النفط	الإيرادات العامة مليون دينار	النفقات العامة مليون دينار	صافي الموازنة (العجز/ الفائض)
2003	28,1	2146346	1982548	163798
2004	36,05	32802739	32117491	685248
2005	50,59	40502890	26375175	14127715
2006	61	49232349	33487877	15744472
2007	69,04	54599451	39031232	15568219
2008	94,1	80252182	59403375	20848807
2009	60,86	55209353	52567025	2642328
2010	77,38	69521117	64351984	5169133
2011	107,46	108807392	78757666	30049726
2012	109,45	119817224	105139576	14677648
2013	105,87	113840076	119127556	-5287480
2014	96,29	105386623	83556226	21830397
2015	49,49	66470252	70397515	-3927263
2016	40,68	54409270	67067437	-12658167

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والمرجع: عقيل مهدي الشرع، جنان سليم هلال، "قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2016)"، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد 15، عدد 42، 2019، ص 137-138.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-2-3-2 علاقة سعر النفط بالموازنة العامة في الدول المستوردة للنفط

يتم تفسير تأثير الإزاحة اقتصاديا على وجود التغيير الهيكلي، وقد تناولت دراسة (Nomurat)¹ في 1991 تأثير الإزاحة على النفقات العامة عند حدوث الصدمتين النفطيتين 1974 و 1979 في كل من اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فبعد حدوث الصدمات النفطية الأولى أصبحت العديد من النفقات غير مرغوب فيها لارتفاع أسعار أو عدة أسباب أخرى وتم استبدالها بنفقات أخرى جديدة، كما فرضت على بعض النفقات معدلات ضرائب عالية بغية التخفيض من حجم النفقات والرفع من حجم الإيرادات، وبالتالي لوحظ تقلص حجم النفقات في اليابان أما المملكة المتحدة والولايات المتحدة لا يمكن القول عليهما أن هذه التغيرات قد أثرت على حجم موازنتهما العامة لأنهم اعتادوا على تقل حجم الضرائب المفروضة من قبل صناع السياسة المالية لديهم.

والجدول التالي يوضح تطور متغيرات الموازنة العامة في الدول الناشئة المستوردة للنفط المتمثلة في الصين واليابان، خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2018. ونلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة والنفقات العامة في الصين شهدت نموا متواصلا خلال الفترة 2007-2018، وبالتالي لا يمكن ملاحظة الأثر الذي يسببه سعر النفط عليهما، أما فيما يخص الموازنة العامة فقد سجلت فائض قدر حوالي 0,016 مليار، ومع حدوث الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2008 فقد سجلت الموازنة العامة في الصين عجز حوالي 0,008 مليار، وواصلت الموازنة العامة في تسجيلات العجز طوال فترة ارتفاع أسعار النفط، لكن في السنوات الأخيرة بالرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية زادت حدة العجز في الموازنة العامة ويمكن تفسير ذلك بتوسع الصين في النفقات العامة من أجل الاستفادة من الأسعار المنخفضة لأنها أكبر الدول المستوردة للنفط، كما لاحظنا زيادة حدة العجز في السنتين الأخيرتين بسبب ارتفاع أسعار النفط مجددا حيث قدر العجز في الموازنة العامة لسنتي 2017 و 2018 على التوالي حوالي 3,18 و 4,264 مليار، وبالتالي توجد علاقة إحصائية بين الموازنة العامة وأسعار النفط في الصين.

¹ Masuo Nomurat, "The displacement effect on government expenditure of two oil crises : Japan, The United Kingdom and the United States", The Manchester School of Economic & Social Studies, University of Manchester, vol 59, N° 04, December 1991, P 408-418.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02-11): تطور متغيرات الموازنة العامة في الدول الناشئة المستوردة للنفط

اليابان وحدة: مليار بالعملة المحلية			الصين وحدة: مليار بالعملة المحلية			السنوات
صافي الموازنة	إجمالي الانفاق الحكومي العام	الدخل الحكومي العام	صافي الموازنة	إجمالي الانفاق الحكومي العام	الدخل الحكومي العام	
-17,606	203,496	185,89	-4,264	30,154	25,890	2018
-17,268	203,964	186,696	-3,18	26,235	23,055	2017
-19,797	203,389	183,592	-2,762	23,810	21,048	2016
-20,23	202,017	181,787	-1,948	21,897	19,949	2015
-28,961	199,842	170,881	-0,587	18,745	18,158	2014
-39,804	198,684	158,88	-0,496	17,034	16,538	2013
-42,632	194,882	152,25	-0,163	15,179	15,016	2012
-46,396	193,705	147,309	-0,048	13,129	13,081	2011
-47,706	192,882	145,176	-0,148	10,251	10,103	2010
-49,892	193,408	143,516	-0,609	8,919	8,31	2009
-23,593	182,06	158,467	-0,008	7,165	7,157	2008
-17,07	180,818	163,748	0,016	4,910	4,926	2007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات أطلس بيانات العالم

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

وبالنسبة لليابان هي كذلك الدولة التي تتأثر بأسعار النفط في مختلف الجوانب الاقتصادية، ويتضح من الجدول وجود علاقة إحصائية قوية عكسية بين سعر النفط والموازنة العامة في اليابان، ففي السنوات التي شهدت أسعار النفط ارتفاعاً من 2007 إلى غاية 2013 سجلت الموازنة العامة في اليابان عجزاً مرتفعاً مقارنة بالسنوات الأخيرة التي شهدت انخفاضاً في أسعار النفط، فقد قدر العجز بعد الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2008 حوالي 49,892 مليار في حين قدر العجز خلال الصدمة النفطية السالبة لسنة 2016 (حيث وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى 40.68 دولار أمريكي) حوالي 19,797 مليار، أما فيما يخص تطور النفقات العامة فقد انخفضت بعد الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2008، كما توسعت اليابان كثيراً في النفقات العامة بعد حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014، وبالتالي يمكن القول وجود علاقة إحصائية عكسية بين النفقات العامة وأسعار النفط في اليابان. وكذلك لاحظنا من خلال الجدول وجود علاقة إحصائية عكسية بين الإيرادات العامة وأسعار النفط في اليابان.

أما الجدول التالي يوضح تطور كل من النفقات العامة وإجمالي الإيرادات وصافي الموازنة في كل من الأردن والمغرب واللتان تعتبران من أهم الدول المستوردة للنفط في الدول السائرة في طريق النمو، ويتضح لنا من خلال الجدول أن الأردن لم يحقق فائض في الموازنة العامة طيلة الفترة الممتدة ما بين 2003 و2017، كما لاحظنا تأثير أسعار النفط على إيراداتها بالانخفاض خلال سنتي 2009 و2011، نضيف إلى ذلك وجود استجابة موجبة للإيرادات العامة في الأردن للصدمة النفطية السالبة لسنة 2014، حيث قدرت أعلى قيمة لإيراداتها بـ 6697.8 دينار أردني في 2017، أما فيما يخص نفقاتها شهدت ارتفاعاً ما عدا سنة 2010 سجلت انخفاضاً بـ 301.7 دينار أردني، وبالنسبة للعلاقة الموجودة ما بين الموازنة العامة في الأردن وصدّات أسعار النفط فتتمثل في علاقة عكسية. أما المغرب فقد شهدت إيراداتها ارتفاعاً متواصلاً ما عدا سنتي 2009 و2015 فقد انخفضت حجم الإيرادات على التوالي بـ 15556 و3137 درهم مغربي، يضاف إلى ذلك انخفاض حجم النفقات العامة بالمغرب سنة 2013 بـ 5594 درهم مغربي، نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي فإن أسعار النفط تؤثر تأثير طفيف في الإيرادات العامة وتأثير قوي على حجم النفقات العامة في الدول المستوردة للنفط، وفي الأخير نستنتج وجود علاقة إحصائية عكسية بين أسعار النفط والموازنة العامة في الدول المستوردة للنفط.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02-12): تطور متغيرات الموازنة العامة في بعض الدول السائرة في طريق النمو المستوردة للنفط

المغرب			الأردن			السنوات
صافي الموازنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	صافي الموازنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	
-17615	118437	100822	-780.5	2478.7	1698.2	2003
-9020	126501	117481	-1033.3	3120.8	2087.5	2004
-15525	147748	132223	-918.4	3440.5	2522.1	2005
-660	147765	147105	-698	3818.5	3120.5	2006
2538	162081	164619	-909.5	4486.2	3576.7	2007
10680	193995	204675	-1085.3	5412.4	4327.1	2008
-18585	207704	189119	-1833.1	5975.7	4142.6	2009
-30278	222581	192303	-1454.3	5674	4219.7	2010
-40108	252114	212006	-2614.3	6769.2	4154.9	2011
-63546	286410	222864	-2158.1	6856.6	4698.5	2012
-53531	280816	227285	-1963.3	7060	5096.7	2013
-47468	282725	235257	-1786	7816.5	6030.5	2014
-51214	283334	232120	-1815.9	7685.9	5870	2015
-45512	292749	247237	-1777.8	7973.7	6195.9	2016
-35.865	296136	260271	-1470.8	8168.6	6697.8	2017

المصدر: صندوق النقد العربي

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-3 سعر النفط والتوازنات الاقتصادية الخارجية

يمكن التعبير عن التوازنات الاقتصادية الخارجية بالمؤشرات التالية: الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات والذي يعكس حجم المبادلات التجارية لدولة ما، وسعر الصرف الذي يعكس لنا درجة استقرار العملة المحلية لدولة ما مقابل العملة الأجنبية، كما يوجد مؤشر الدين الخارجي الذي يعكس مدى حاجة الدولة إلى الأموال الخارجية لتغطية العجز، وسعر النفط هو عبارة عن إحدى العوامل الخارجية التي تؤثر في هذه المؤشرات وتختلف نوعية ودرجة التأثير في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

II-3-1 سعر النفط وعلاقته بالميزان التجاري أو ميزان المدفوعات

تختلف درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات من دولة إلى أخرى، حسب النسبة المصدرة من النفط إلى إجمالي الصادرات، والنسبة المستوردة من النفط إلى إجمالي الواردات للدول المصدرة والمستوردة للنفط، وقد أثبتت دراسة (Sallenave and other)¹ في 2015 أن حدوث الصدمة الموجبة في سوق النفط بسبب الزيادة العالمية في النشاط الاقتصادي تسبب اختلالات في الحسابات الجارية للدول المصدرة والمستوردة للنفط.

II-3-1-1 علاقة سعر النفط بالميزان التجاري أو ميزان المدفوعات في الدول المصدرة للنفط

يعد الميزان التجاري وميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تعكس وضعية التوازن الخارجي لدولة ما ويعرف الميزان التجاري على أنه "يشمل كل ما يتدفق من سلع وخدمات بين البلد وغيرها من البلدان، فالحساب التجاري يشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات المنظورة، التي تقع بنودها فيما يسمى بالميزان التجاري (الذي يشمل كل القيود المدينة والدائنة وكل الصادرات والواردات المنظورة)"²، أما ميزان المدفوعات فيعرف على أنه "بيان لمعلومات إحصائية أساسية من أجل التعرف على التدفقات السلعية والخدماتية والرأسمالية لدولة ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"³، أما فيما يخص علاقتهما بأسعار النفط في الدول المصدرة للنفط فقد سعت دراسة (Rodionova Tatiana)⁴ في 2018 في البحث على مدى تأثير سوق الطاقة على موازين المدفوعات بعض الدول المصدرة للنفط خلال الفترة (2012-2018). وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود

¹ Jean-Pierre Allegret, Valérie Mignon, Audrey Allegret-Sallenave, "Oil price shocks and global imbalances: Lessons from a model with trade and financial interdependencies", Economic Modelling, Elsevier, 2015.

² هارون العشي، "مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص 162-163.

³ لخضر عقي، "أثر متغيرات الاقتصاد الكلية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 02، 2017، ص 13.

⁴ Rodionova Tatiana, "Impact of Energy Resources prices on the certain countries' Balance of Payments structure and dynamics", Rodionova T. A. Manceva O. G, 2018.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

علاقة طردية إحصائية بين اتجاهات أسعار النفط وميزان المدفوعات في كل من المملكة العربية السعودية وروسيا وقطر باعتبار أن النفط يمثل جزء كبير من حجم صادراتهما.

أما دراسة (Ikpesu و Omoregie)¹ في 2019 فقد تناولت تأثير كل من أسعار النفط وأسعار الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة (1986-2016) باستخدام نموذج VECM. كشفت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، كما بينت الدراسة أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي مع حدوث صدمة نفطية موجبة تؤدي إلى الرفع في رصيد ميزان المدفوعات.

وقد تمحورت دراسة (Jungho Baek and other)² في 2019 حول معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري وإذا كان متماثل في الدول المصدرة للنفط (إيران والمملكة العربية السعودية، نيجيريا وفينزويلا)، باستخدام نموذج NRDL خلال الفترة (2007-2016). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل غير متوازن على ميزان تجارة النفط في الدول الأربعة على المدى الطويل فقط، في حين لا تؤثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

وبما أننا نتحصل على الميزان التجاري بحساب الفرق بين الصادرات والواردات سننتقل إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط وكل من الصادرات والواردات في الدول المصدرة للنفط. وبطبيعة الحال فكل الدول المصدرة للنفط تتأثر حجم صادراتها بالصدمات النفطية سواء كانت متوسطة الدخل أو الدول ذات الدخل المرتفع.

ففي 2017 سعت دراسة (Haider and other)³ إلى البحث على مدى تأثير تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف على الصادرات النفطية في المملكة العربية السعودية. ووجدت هذه الدراسة بأن صدمات أسعار النفط الموجبة تؤدي إلى زيادة في حجم الصادرات، في حين الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى تخفيض حجم الصادرات النفطية على المدى القصير وال المدى الطويل، وبالتالي نقول أن السعودية لا تتبع سياسة تخفيض العملة في حالة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

والجدول التالي يوضح العلاقة الإحصائية الموجودة بين أسعار النفط وكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في بعض الدول المصدرة للنفط المتمثلة في المملكة العربية السعودية، عمان، نيجيريا. ويتضح لنا من

¹ Osaretin Kayode Omoregie, Fredrick Ikpesu, "Effect Of Oil Price, And Exchange Rate On Current Account Balance In Nigeria", The Journal of Developing Areas, Volume 53, Number 4, 2019.

² Jungho Baek, Monday Jerry Ikponmwosa, Yoon Jung Choi, "Crude oil prices and the balance of trade: Asymmetric evidence from selected OPEC member countries", The Journal of International Trade & Economic Development, 2019.

³ Haider Mahmood, and other, "Impact of Devaluation on Saudi Oil Exports: The J-Curve Analysis", International Journal of Economic Research, vol 14, N° 10, 2017.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

خلاله أن صادرات هذه الدول تستجيب استجابة مباشرة لتقلبات أسعار النفط فيما يخص الواردات كانت أكبر بكثير من قيمة صادراتها وهذا ما سبب عجز في الميزان التجاري خلال الفترة (2012-2017)، يضاف إليها أن هذه الدول تجد صعوبة كبيرة في تخفيض حجم وارداتها كما أن هذه الأخيرة تتأثر بتقلبات أسعار النفط فقد تقلصت حجم واردات المملكة العربية السعودية ابتداء من 2016، أما عمان فقد استجابت وارداتها لانخفاض أسعار النفط ابتداء من 2014 لترتفع في 2017 وهذا بسبب الزيادة في سعر النفط في السنة الأخيرة وهذا دليل لوجود علاقة طردية بينهما. أما الميزان التجاري فتربطه هو آخر علاقة طردية مع أسعار النفط والجدول التالي يؤكد أن انخفاض أسعار النفط تزيد من حدة العجز والعكس صحيح.

الجدول رقم (02-13): العلاقة الإحصائية بين كل من الصادرات، الواردات، الميزان التجاري وأسعار

النفط في بعض الدول المصدرة للنفط

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر النفط	109,45	105,87	96,29	49,49	40,68	52,51
المملكة العربية السعودية	الصادرات	500,63	484,48	441,36	262,36	281,47
	الواردات	514,56	556,1	574,88	463,55	444,87
	الميزان التجاري	-14.56	-71.62	-133.52	-315.31	-163.4
عمان	الصادرات	460,64	490,32	448,1	282,07	290,71
	الواردات	558,09	669,09	573,61	565,33	515,20
	الميزان التجاري	-97.45	-178.77	-125.51	-283.26	-224.49
نيجيريا	الصادرات	546,84	488,2	449,11	245,05	223,60
	الواردات	584,78	642,11	687,97	550,38	515,99
	الميزان التجاري	-37.94	-153.91	-238.86	-305.33	-292.39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-3-1-2 علاقة سعر النفط بالميزان التجاري أو ميزان المدفوعات في الدول المستوردة للنفط

اهتمت دراسة (Spatafora and other)¹ في 2007 بمعرفة آثار صدمات أسعار النفط على التوازن الخارجي للبدان التالية : الولايات المتحدة، منطقة اليورو واليابان خلال الفترة 1975-2004، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي للمتغيرات التالية: الميزان التجاري النفطي وغير النفطي؛ ميزان المدفوعات؛ سعر الصرف؛ أسعار النفط. توصلت هذه الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط الموجبة تؤثر سلباً على التوازنات الخارجية لمستوردي النفط كما أن تأثير هذه الصدمات ينتقل إلى الميزان التجاري غير النفطي حيث تسجل هذه الدول خسائر كبيرة، وبالتالي ساهمت هذه الصدمات في ظهور اختلالات في التوازن الخارجي.

وبينت دراسة (shalmani and other)² في 2015 الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل لأسعار النفط على الاستيراد في باكستان خلال الفترة (1981-2014)، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية قوية طويلة الأجل بين أسعار النفط والواردات في باكستان وزيادة السعر النفطي في الأسواق العالمية يؤثر سلباً على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي بسبب ارتفاع حجم التكاليف.

تستورد جنوب إفريقيا حوالي 6% من النفط الخام وبالتالي يعتمد اقتصادها على النفط المستورد وقد تناولت دراسة (Akhona Mili)³ في 2019 تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري في جنوب إفريقيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة. والتي خلصت إلى أن ارتفاع أسعار النفط يسبب انخفاض في نمو الصادرات بسبب زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي يوجد تأثير سلبي كبير لأسعار النفط على الميزان التجاري في جنوب إفريقيا.

ووضحت كذلك دراسة (محمود الصرايرة)⁴ في 2017 أثر أسعار النفط الخام العالمية وأثر دعم الطاقة على الميزان التجاري الزراعي الأردني، خلال الفترة (2003-2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وكانت العلاقة في الأجل الطويل والقصير عكسية بين أسعار النفط الخام العالمية والميزان التجاري الزراعي الأردني.

ويمثل الجدول التالي تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري لبعض الدول المستوردة للنفط من أجل استخلاص طبيعة العلاقة الإحصائية الموجودة بين الميزان التجاري وأسعار النفط لهذه الدول، ويتضح لنا من

¹ Lutz Kilian, Alessandro Rebucci, Nikola Spatafora, "Oil Shocks and External Balances", Research Seminar in International Economics, Discussion Paper No. 562, The University of Michigan, March 29, 2007.

² Abdullah shalmani and other, "Effects of World Crude Oil Prices on Crude Oil Import: Evidence from Pakistan", ResearchGate, vol 04, N° 02, June 2015.

³ Akhona Mili, "The Impact of Oil Prices on the Trade Balance of South Africa", Euro Economica, N° 01, 2019.

⁴ أحمد سلامة محمود الصرايرة، "أثر أسعار النفط الخام العالمية على الميزان التجاري الزراعي الأردني"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، الأردن، 2017.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

خلاله وجود علاقة إحصائية قوية بين أسعار النفط والميزان التجاري وكانت علاقة عكسية في كل من اليابان، الصين، الأردن والمغرب، أما ولايات المتحدة الأمريكية كان تأثير سلبي لأسعار النفط على الصادرات والواردات والميزان التجاري في المدى القصير أما المدى الطويل لم نلاحظ أي تأثير لأسعار النفط على الميزان التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية لأن في 2015 و2016 شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا ومقابل ذلك انخفض رصيد الميزان التجاري وعندما ارتفع سعر النفط في 2017 انخفض قليلا رصيد الميزان التجاري وهذا يعني أن سعر النفط يؤثر سلبا على ميزانها مع وجود متغيرات أخرى أثرت عليه سلبا خلال سنتي 2015 و2016.

الجدول رقم (02-14): العلاقة الإحصائية بين كل من الصادرات، الواردات، الميزان التجاري وأسعار

النفط في بعض الدول المستوردة للنفط

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر النفط	109,45	105,87	96,29	49,49	40,68	52,51
الولايات المتحدة الأمريكية	الصادرات	198,23	202,07	207,25	192,16	197,75
	الواردات	185,82	185,02	191,58	183,86	191,26
	الميزان التجاري	12.41	17.05	15.67	8.3	6.49
اليابان	الصادرات	166,61	149,1	144	130,36	145,66
	الواردات	233,42	219,32	214,01	170,74	177,05
	الميزان التجاري	-66.81	-70.22	-70.01	-40.38	-31.29
الصين	الصادرات	822,62	886,83	939,91	912,3	908,24
	الواردات	808,8	866,57	870,68	746,39	819,38
	الميزان التجاري	13.82	20.26	69.23	165.91	88.86
الأردن	الصادرات	415,27	417,03	441,5	412,45	395,52
	الواردات	451,4	468,74	498,78	445,38	445,89
	الميزان التجاري	-35.73	-51.71	-57.28	-32.93	-50.37
المغرب	الصادرات	288,57	295,64	321,85	300,52	340,86
	الواردات	389,05	391,81	401,29	330,34	389,51
	الميزان التجاري	-100.48	-96.17	-79.44	-29.82	-48.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-3-2 سعر النفط وعلاقته بسعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية"¹، ويعد إحدى القنوات الهامة الدولية التي تنقل الصدمة النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية، أما الدولار الأمريكي فهو عبارة عن فاتورة رئيسية لتسوية المبادلات التجارية في السوق النفطي العالمي والتقلبات التي تحدث في سعر صرف الدولار الأمريكي سوف تؤثر بالتأكيد على أسعار النفط العالمية، لهذا أصبحت العلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف تجذب اهتمام مختلف الباحثين في كل دولة من دول العالم.²

II-3-2-1 علاقة سعر النفط بسعر الصرف في الدول المصدرة للنفط

قامت دراسة (Jahan-Parvar and Mohammadi)³ في 2008 باختبار صحة المرض الهولندي من خلال فحص العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية في 14 دولة من الدول المصدرة للنفط، وأثبتت هذه الدراسة وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين أسعار النفط وأسعار الصرف، مما يشير إلى وجود دعم قوي لفرضية المرض الهولندي في الدول المصدرة للنفط.

تليها بعد ذلك دراسة (Leili Nikbakht)⁴ في 2010 التي بحثت في طبيعة العلاقة الموجودة ما بين تطورات أسعار النفط وأسعار الصرف الحقيقية في سبعة دول من منظمة الأوبك باستخدام بيانات من جانفي 2000 إلى ديسمبر 2007، وكذلك هي الأخرى وجدت علاقة إيجابية قوية طويلة المدى بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف في دول الأوبك، وأن سعر النفط هو المصدر الرئيسي لحركات سعر الصرف الحقيقي في هذه الدول.

كما توصلت دراسة (Adeniyi and other)⁵ في 2012 إلى أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في قيمة العملة النيجيرية مقابل الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى ذلك تأثير صدمات أسعار النفط الموجبة والسالبة وجد أنه غير متماثل على سعر الصرف الإسمي في نيجيريا.

¹ بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2013، ص14.

² Wei Qiang and other, "The impact of international crude oil price fluctuation on the exchange rate of petroleum-importing countries: a summary of recent studies", Springer Nature B.V, 2018, P01.

³ Mohammad R. Jahan-Parvar, Hassan Mohammadi, "Oil Prices and Real Exchange Rates in Oil-Exporting Countries: A Bounds Testing Approach", Munich Personal RePEc Archive, December 2008.

⁴ Leili Nikbakht, "oil prices and exchange rates: the case of OPEC", Business Intelligence Journal, vol 03, N° 01, 2010, P83.

⁵ Oluwatosin Adeniyi and other, "oil price-exchange rate nexus in Nigeria : further evidence from an oil exporting economy", International Journal of Humanities and Social Science, vol 02, N° 08, April 2012.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

أما العراق فقد مرت بمرحلتين: فالمرحلة الأولى قبل الاحتلال (1999-2002) فقد استخدمت أكثر من سعر صرف واحد (سعر الصرف الثابت المتعدد) يختلف باختلاف الجهة الطالبة للعملة الأجنبية، وشهدت هذه الفترة تقلب شديد في سعر الصرف وخلف آثار سلبية على الاقتصاد العراقي. والمرحلة الثانية بعد الاحتلال تبنت السلطة النقدية سعر الصرف المعلوم المدار الذي يقوم على تحديد مستوى معين لسعر الصرف وفق آلية الطلب والعرض على أن تتم الرقابة عليه من قبل السلطة النقدية.¹ أما فيما يخص العلاقة التي تربط كل من الإيرادات النفطية وأسعار الصرف في العراق تتمثل في علاقة عكسية أي أن كل زيادة في هذه الإيرادات تؤدي إلى تقليل أسعار الصرف والأساس الاقتصادي لهذه العلاقة راجعة من أن الإيرادات النفطية المقيمة بالعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) حيث تؤدي زيادة الإيرادات إلى زيادة عرض العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل الأجنبية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل الأجنبية.²

يوضح الجدول التالي تطور كل من سعر النفط وسعر الصرف الرسمي (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) في بعض الدول المصدرة للنفط، ونلاحظ من خلاله أن السعودية وعمان تعتمد على سعر الصرف الثابت وبالتالي لا يمكن ملاحظة الأثر الإحصائي التي يحدثه سعر النفط على سعر صرفها، يضاف إلى ذلك وجود تأثير إيجابي لصدمات أسعار النفط الموجبة على قيمة العملة في الكويت ورغم من اتباعها نظام الصرف شبه ثابت، وتأثير سالب لصدمات أسعار النفط السالبة على قيمة العملة في نيجيريا، أما إيران فشهدت أسعار الصرف ارتفاعاً طوال الفترة (2003-2018) وبلغ هذا الارتفاع ذروته ابتداءً من الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014، وبالتالي نجد أن درجة تأثير أسعار النفط تختلف من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى.

¹ حسين ديكان درويش، سيف علي عبد الرزاق، "قياس وتحليل أثر صدمة الإيرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص40.

² نفس المرجع السابق، ص46.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02-15): سعر النفط وسعر الصرف في بعض الدول المصدرة للنفط

السنوات	سعر النفط	سعر صرف رسمي (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)			
		السعودية	الكويت	عمان	إيران
2003	28,1	3.75	0.30	0.3845	8193,89
2004	36,05	3.75	0.29	0.3845	8613,99
2005	50,59	3.75	0.29	0.3845	8963,96
2006	61	3.75	0.29	0.3845	9170,9
2007	69,04	3.75	0.28	0.3845	9281,2
2008	94,1	3.75	0.27	0.3845	9428,5
2009	60,86	3.75	0.29	0.3845	9864,3
2010	77,38	3.75	0.29	0.3845	10254,2
2011	107,46	3.75	0.28	0.3845	10616,3
2012	109,45	3.75	0.28	0.3845	12175,5
2013	105,87	3.75	0.28	0.3845	18414,4
2014	96,29	3.75	0.28	0.3845	25941,7
2015	49,49	3.75	0.30	0.3845	29011,5
2016	40,68	3.75	0,30	0.3845	30914,9
2017	52,51	3.75	0,30	0.3845	33226,3
2018	66.85	3.75	0,30	0.3845	40864,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-3-2-2 علاقة سعر النفط بسعر الصرف في الدول المستوردة للنفط

توجد وجهات نظر مختلفة حول العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام الدولي وسعر الصرف في الدول المستوردة للنفط. وبما أن هذه العلاقة ليست واضحة يجب مراعاة العوامل قصيرة وطويلة المدى في البحث عن هذه العلاقة. فقد وجدت أن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على سعر الصرف للدول المستوردة للنفط من خلال معدل التضخم النسبي، ميزان المدفوعات، حجم المضاربة المتداولة... ولكن مستويات تأثيرها لا يمكن تعميمها على جميع الدول المستوردة للنفط.¹

أكدت دراسة (Seyhun Dogan and other)² في 2012 من خلال بحثها في العلاقة التي تربط تقلبات أسعار النفط بأسعار الصرف في تركيا، على أن زيادة في أسعار النفط سنة 2007-2008 قد أثرت سلباً على أسعار الصرف الحقيقية في تركيا.

نضيف إلى ذلك دراسة (Nusair and Olson)³ في 2018 التي تناولت أثر صدمات أسعار النفط الموجبة والسالبة على أسعار الصرف الحقيقية في كل من إندونيسيا التي أصبحت مؤخراً من الدول المستوردة للنفط واليابان، كوريا، ماليزيا، فلبين، سنغافورة وتايلاند. توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثيرات غير متماثلة لصدمات أسعار النفط على أسعار الصرف الحقيقية لهذه الدول وهذه التأثيرات تكون وفق لحالة سوق الصرف (طبيعي، صعودي، هابط)، وتوصلت كذلك إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى رفع قيمة العملة في ماليزيا وكوريا، فلبين وتايلاند، ويؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة في اندونيسيا وتختلف درجة التأثير من دولة لأخرى.

كما هدفت دراسة (Tran and other)⁴ في 2019 إلى معرفة تأثير الصدمات النفطية على أسعار الصرف الحقيقية لعشر دول في جنوب شرق آسيا خلال الفترة (2005-2017)، خلصت هذه الدراسة إلى أن خمسة فقط من بين عشرة بلدان كانت نتائجهم ذات دلالة إحصائية لصدمات أسعار النفط على أسعار الصرف ولا توجد أدلة على أن صدمات العرض وصدمات الطلب لها تأثير على أسعار الصرف في جميع البلدان المختارة، بينت الدراسة أن ميانمار هي الدولة الوحيدة المدروسة التي لا تتأثر بصدمات أسعار النفط، كما أن صدمات

¹ Wei Qiang and other, "The impact of international crude oil price fluctuation on the exchange rate of petroleum-importing countries: a summary of recent studies", op cit, P11.

² Seyhun Dogan, murat ustaoglu, Selim Demeza, "Relationship between Real Oil Price and Real Exchange Rate: the case of Turkey", Elsevier Ltd Procedia - Social and Behavioral Sciences, 2012.

³ Salah A. Nusair, Dennis Olson, "The effects of oil price shocks on ASIAN exchange rates: Evidence from quantile regression analysis", Accepted Manuscript, 2018.

⁴ Oanh T. K. Tran and other, "The Impact of Oil Shocks on Exchange Rates in Southeast Asian Countries - A Markov-Switching Approach", Springer Nature Switzerland A G, 2019.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

أسعار النفط لها تأثير قوي على أسعار الصرف في جنوب شرق آسيا باستثناء فيتنام التي كانت استجابتها ضعيفة.

يمثل الجدول التالي قيمة سعر الصرف الرسمي (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) في كل من الهند، اليابان، الصين، الأردن والمغرب وكذلك تطور سعر النفط خلال الفترة (2003-2018) من أجل توضيح الأثر الإحصائي الذي يخلفه سعر النفط على سعر الصرف في دول المستوردة للنفط، ويتضح لنا من خلال الجدول وجود اختلاف في درجة التأثير لصدمات أسعار النفط على أسعار الصرف الحقيقية في هذه الدول، مثلاً الصين فهي تتبع السياسة تخفيض العملة لتحقيق الأهداف الاقتصادية ومع ذلك تتأثر بالصدمات النفطية، فقد لوحظت انخفاض سعر الصرف عند حدوث الصدمة النفطية الموجبة ابتداءً من 2007، يقابلها ارتفاع سعر الصرف عند حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014، كما أن بعض البلدان المستوردة للنفط تعتمد على سعر الصرف الثابت وبالتالي لا يمكن ملاحظة تأثير أسعار النفط على أنظمة الصرف الثابتة، كما لوحظ كذلك وجود تأثير سلبي لصدمات أسعار النفط السالبة لسنة 2014 على قيمة العملة في الهند واليابان والمغرب، كما توجد عوامل أخرى تؤثر كذلك في سعر الصرف كل دولة غير أسعار النفط.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02-16): سعر النفط وسعر الصرف في بعض الدول المستوردة للنفط

السنوات	سعر النفط	سعر صرف رسمي (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)			
		الهند	اليابان	الصين	الأردن
2003	28,1	46,58	115,93	8,28	0,709
2004	36,05	45,32	108,19	8,28	0,709
2005	50,59	44,10	110,22	8,19	0,709
2006	61	45,31	116,3	7,97	0,709
2007	69,04	41,35	117,75	7,61	0,708
2008	94,1	43,51	103,36	6,95	0,709
2009	60,86	48,41	93,57	6,83	0,71
2010	77,38	45,73	87,78	6,77	0,71
2011	107,46	46,67	79,81	6,46	0,71
2012	109,45	53,44	79,79	6,31	0,71
2013	105,87	58,60	97,6	6,20	0,71
2014	96,29	61,03	105,94	6,14	0,71
2015	49,49	64,15	121,04	6,23	0,71
2016	40,68	67,20	108,79	6,64	0,71
2017	52,51	65,12	112,17	6,76	0,71
2018	66.85	68,39	110,42	6,62	0,71

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

II-3-3 سعر النفط وعلاقته بالمديونية الخارجية

يعرف الدين الخارجي على أنها "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو هيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات"¹، ستعرض في هذا الجزء لتأثيرات أسعار النفط على حجم المديونية الخارجية والتي تعتبر مؤشر من مؤشرات التوازن الخارجي في الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

II-3-3-1 علاقة سعر النفط بالمديونية الخارجية في الدول المصدرة للنفط

في السبعينات تم الاعتراف بالديون العالمية كمشكلة التي تعاني منها مختلف دول العالم بما فيها الدول المتخلفة والمتقدمة وتعتبر هذه المشكلة تهديدا لاستقرار الاقتصاد الدولي، ومن بين العوامل التي تؤثر على المديونية الخارجية هي "الصدمات النفطية" التي ساهمت بشكل كبير في نمو الديون الخارجية بالدول الإفريقية. لكن ارتفاع أسعار النفط في بعض الأحيان لا تخفض من حجم المديونية في الدول المصدرة للنفط، وأكبر مثال على ذلك نيجيريا والمكسيك من بين الدول المصدرة للنفط وأكبر الدول المدينة في قاراتها، كما أن أزمة 1973 رفعت من حجم الإيرادات النيجيرية ومع ذلك قابلتها زيادة في حجم الدين الخارجي ويتم تفسير ذلك بوجود عوامل أخرى تسبب أزمة المديونية نذكر منها ما يلي:

➤ السياسات المحلية غير الفعالة من جانب الدول المدينة؛

➤ سياسات الإقراض السيئة من جانب البنوك التجارية التي نسبة كبيرة منها تعود للدين الدولي

المستحق.²

تعاني العراق من ارتفاع حجم الدين الخارجي بشقيه الديون والتعويضات، وهي أحد معوقات تحقيق التنمية المستقبلية، فقد احتلت العراق المرتبة الرابعة من حيث الفوائض المالية النفطية على الصعيد العربي، إلا أنه وبسبب الحروب وما تبعها عقوبات اقتصادية دولية استمرت منذ عام 1990 لغاية عام 2003، والذي حرم العراق من الحصول على الإيرادات النفطية، أصبحت العراق دولة مدينة للعالم الخارجي.³ إذن نجد كذلك أن

¹ فضيلة جنوحات ز حريتي، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة مقدمة لئيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 03.

² Trevor w. parfitt, Stephen p. riley, "The African Debt Crisis", Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2014, P 01-03.

³ خطاب سعد مجيديد، "الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق 2003-2016"، مجلة سر من رأى، المجلد 14، العدد 57، جامعة سامراء 2018، ص 433.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

النفط له تأثير كبير على حجم المديونية الخارجية في العراق، بالإضافة إلى ذلك توجد أسباب أخرى تؤثر في حجم الديون من بينها الأوضاع السياسية.

الجدول رقم (02-17): تطور كل من سعر النفط وإجمالي رصيد الدين الخارجي لبعض الدول المصدرة للنفط

السنوات	سعر النفط	إجمالي رصيد الدين الخارجي		
		إيران	غابون	نيجيريا
2003	28,1	14235372771	3,77E+09	36711571871
2004	36,05	20950347847	4,08E+09	39898090686
2005	50,59	21393520936	3,9E+09	25754639315
2006	61	20494226261	4,2E+09	9617377579
2007	69,04	20834072180	4,86E+09	12144518677
2008	94,1	16026650175	2,15E+09	13128901893
2009	60,86	18609984964	2,32E+09	15942067576
2010	77,38	19768742370	2,52E+09	15484219062
2011	107,46	17260291984	2,8E+09	17663306192
2012	109,45	7471977615	2,87E+09	18127298622
2013	105,87	6993575592	4,32E+09	21143710109
2014	96,29	5796814722	4,26E+09	24755952586
2015	49,49	6373176951	5,06E+09	28942969916
2016	40,68	5447654566	5,08E+09	31151474940
2017	52,51	6276233936	6,17E+09	40238485334

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

يوضح الجدول أعلاه طبيعة العلاقة التي تربط بين حجم المديونية الخارجية وأسعار النفط في الدول المصدرة للنفط (إيران، غابون، نيجيريا)، لأن أغلبية الدول المصدرة لا تلجأ إلى المديونية الخارجية خاصة الدول المصدرة ذات الدخل القوي كالكويت وعمان والمملكة العربية السعودية. وبعد تحليل الجدول لاحظنا عندما تكون هنالك صدمة نفطية موجبة تقلص حجم المديونية في الدول المصدرة للنفط، ففي 2006 انخفضت حجم المديونية الخارجية في نيجيريا بـ 16 137 261 736 دولار أمريكي، وفي 2007 انخفض كذلك الدين

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الخارجي بـ $2,71E+09$ دولار أمريكي في غابون، أما إيران فقد انخفضت ديونها الخارجية في 2008 بـ $4\ 807\ 422\ 005$ دولار أمريكي، وبمجرد حدوث الصدمة النفطية السالبة ترتفع حجم الديون الخارجية في كل من إيران، غابون، نيجيريا. وبالتالي نستنتج وجود علاقة إحصائية عكسية بين أسعار النفط والمديونية الخارجية في الدول المصدرة للنفط.

I-3-2 علاقة سعر النفط بالمديونية الخارجية في الدول المستوردة للنفط

تناولت دراسة (Neaime and other)¹ في 2017 مختلف الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة ديون في منطقة اليورو سنة 2010، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2014 لبيانات ربع سنوية، من أجل تحديد الصدمات الداخلية والخارجية التي تؤثر في الاقتصاد الكلي. وتوصلت الدراسة إلى أن سبب الجذري لأزمة الديون اليونانية تنبع من اختلالات في ميزان المدفوعات والخسائر في القدرة التنافسية اتجاه ألمانيا وعدم التكيف مع السياسة النقدية بالإضافة إلى ذلك الصدمات الخارجية التي زادت من تفاقم حجم المديونية الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي أثرت سلباً على الاقتصاد الأوروبي.

يوضح الجدول التالي طبيعة العلاقة التي تربط بين حجم المديونية الخارجية وأسعار النفط في الدول المستوردة للنفط، نلاحظ من خلال الجدول عند حدوث صدمة موجبة في أسعار النفط ترتفع حجم المديونية الخارجية في جميع الدول المستوردة للنفط، فمثلاً في 2012 بلغ سعر النفط ذروته $109,45$ دولار أمريكي للبرميل الواحد قابلته ارتفاع في حجم المديونية في الهند، الصين، الأردن، المغرب على التوالي بـ $0,59E+11$ ، $0,1E+12$ ، $0,08E+10$ ، $0,04E+10$ دولار أمريكي، وبالتالي وجود علاقة طردية مباشرة بين صدمات سعر النفط الموجبة والمديونية الخارجية في الدول المستوردة للنفط.

وفي الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 لم تقلص حجم المديونية إلا بعد سنتين متتاليتين من انخفاض سعر النفط، وبالتالي توجد علاقة طردية بين كل من المديونية الخارجية وأسعار النفط في كل من الهند والصين، الأردن والمغرب.

¹ Simon Neaime, Isabelle Gaysset, Nasser Badra, « **The Eurozone Debt Crisis: A Structural VAR Approach** », Research in International Business and Finance, Accepted Manuscript, 2017.

II: علاقة سعر النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم (02-18): تطور كل من سعر النفط وإجمالي رصيد الدين الخارجي لبعض الدول

المستوردة للنفط

السنوات	سعر النفط	إجمالي رصيد الدين الخارجي			
		الهند	الصين	الأردن	المغرب
2003	28,1	1,19E+11	2,07E+11	1,27E+10	1,83E+10
2004	36,05	1,24E+11	2,46E+11	1,3E+10	1,7E+10
2005	50,59	1,21E+11	2,83E+11	1,29E+10	1,63E+10
2006	61	1,60E+11	3,23E+11	1,4E+10	1,79E+10
2007	69,04	2,04E+11	3,73E+11	1,5E+10	2,07E+10
2008	94,1	2,27E+11	3,8E+11	1,4E+10	2,1E+10
2009	60,86	2,56E+11	4,48E+11	1,44E+10	2,47E+10
2010	77,38	2,90E+11	7,34E+11	1,71E+10	2,73E+10
2011	107,46	3,34E+11	1,04E+12	1,77E+10	2,99E+10
2012	109,45	3,93E+11	1,14E+12	1,85E+10	3,39E+10
2013	105,87	4,27E+11	1,47E+12	2,32E+10	3,93E+10
2014	96,29	4,578E+11	1,77E+12	2,43E+10	4,29E+10
2015	49,49	4,79E+11	1,33E+12	2,57E+10	4,31E+10
2016	40,68	4,56E+11	1,42E+12	2,72E+10	4,63E+10
2017	52,51	5,13E+11	1,71E+12	3E+10	4,98E+10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

خلاصة

بعدما تعمقنا في البحث عن حقيقة العلاقة التي تجمع بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة والمستوردة للنفط، تبين لنا أن تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي في مختلف الدول المصدرة للنفط حتى الدول ذات الدخل المرتفع، وبالتالي نستخلص وجود علاقة قوية طردية بين أسعار النفط ونمو اقتصادها، أما فيما يخص تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط تختلف من دولة لأخرى، فقد وجدنا علاقة قوية عكسية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول الصناعية والناشئة وهذا راجع لاعتماد هذه الدول على الموارد النفطية كمدخلات في عملية الإنتاج ومختلف القطاعات التي تؤثر على مستوى الدخل الكلي، وبالنسبة لبعض الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط والضعيف توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وحجم الاستهلاك النفطي مع عدم وجود علاقة بين أسعار النفط ونموها الاقتصادي.

كما أن ارتفاع أسعار النفط يسبب اختلال في التوازن النقدي، حيث يرتفع معدل التضخم في جميع الدول وهذا راجع للتوسع في النفقات العامة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، أما الدول المستوردة له فتتبع سياسة نقدية توسعية، من أجل تشجيع الاستثمار والتوسع في المشاريع الاقتصادية لرفع الدخل الكلي، وأثبتت النتائج وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وكل من حجم التوظيف وعوائد الأسهم والموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط، وعلاقة عكسية بين أسعار النفط وكل من حجم التوظيف وعوائد الأسهم والموازنة العامة في الدول المستوردة للنفط.

أما فيما يخص علاقة سعر النفط بالتوازن الخارجي فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين اتجاهات أسعار النفط وكل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية في الدول المصدرة للنفط، في حين توجد علاقة عكسية بين هذه المتغيرات في الدول المستوردة له. ونضيف إلى ذلك عدم وضوح العلاقة التي تجمع بين سعر النفط وسعر الصرف، وهذا لوجود تأثيرات غير متماثلة لأسعار النفط على سعر الصرف حيث لا يمكننا تعميم درجة تأثير على جميع الدول بسبب وجود عوامل أخرى تؤثر في قيمة العملة المحلية.

III: دراسة تحليلية

لأثر صدمات أسعار

النفط على التوازنات

الاقتصادية الكلية

في الجزائر

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول الغنية بالموارد النفطية والتي اكتشفها الاستعمار الفرنسي في منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل سنة 1958، وبعد الاستقلال اهتمت السلطات الجزائرية بهذا القطاع بشكل خاص لأنه مصدر للثروة، فطبقت مجموعة من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار بشتى أنواعه في هذا القطاع، ليصبح هذا الأخير العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يوفر الأموال اللازمة لمختلف القطاعات لتمويل مخططات التنمية الاقتصادية.

وقد عرفت الجزائر المستقلة عدة تطورات وتغيرات هيكلية سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، حيث انتهجت سياسة اقتصادية اشتراكية خلال الفترة (1962-1988) والتي تقوم على أساس هيمنة الدولة على الاقتصاد عن طريق استخدام المؤسسات العمومية لتحقيق أهدافها الاجتماعية. وبعد وقوعها في أزمة المديونية اضطرت لتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي وتم إبرام اتفاقيات ستاند باي ابتداء من سنة 1989 من أجل تدعيم وإنجاح سياسة الإصلاحات التي طبقتها الجزائر بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 وبسبب هذه التطورات والأحداث تبنت توجه مغاير قائم على اقتصاد السوق.

ولاتزال الجزائر إلى يومنا هذا تعتمد على الإيرادات النفطية من أجل تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية وهذا ما أثبتته الصدمات النفطية وخاصة صدمة انهيار الأسعار سنة 1986 وصدمة 2014، التي أدخلت الاقتصاد الجزائري إلى دوامة مملوءة بالمتاهات، والتي خلصت بآثار سلبية برهنت على هشاشة الهيكل الاقتصادي وعلاقته القوية بالتقلبات التي تحدث في الأسواق النفطية العالمية مما أدى إلى ظهور مجموعة من التدابير والاجراءات من أجل تفادي أزمات انهيار الأسعار. ومن هذا المنطلق سنحاول تقسيم هذا الإطار كما يلي:

- دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تحليل أثر الصدمات النفطية على التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر؛
- دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-1 : دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري

حاولت السلطات الجزائرية جاهدة على رفع نموها الاقتصادي أولاً بتشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات حيث أصبح هذا الأخير يساهم بنسب كبيرة في تكوين هيكل النمو، لتتجه بعد ذلك إلى تشجيع الاستثمارات في باقي القطاعات الغير النفطية لتحقيق التنوع الاقتصادي على هذا الأساس سنقوم بالتعرف على هيكل النمو الاقتصادي الجزائري ومدى ارتباطه بصدمات أسعار النفط.

III-1-1 : تحليل مدى ارتباط أسعار النفط بالنمو الاقتصادي في الجزائر

سنقوم في هذا الجزء بتحليل تطور أسعار النفط مع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، ثم نستخلص طبيعة العلاقة التي تربطهما من خلال التعرض إلى بعض الدراسات السابقة.

III-1-1-1 : تحليل تطور أسعار النفط والنمو الاقتصادي الجزائري

الجدول التالي يوضح تطور كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي الجزائري المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2018.

الجدول رقم (03-01): تطور سعر النفط والنمو الاقتصادي الجزائري

السنوات	سعر النفط	نصيب الفرد	السنوات	سعر النفط	نصيب الفرد	السنوات	سعر النفط	نصيب الفرد
1980	35,52	3487,80875	1993	16,33	3149,25519	2006	61	4035,10279
1981	34	3477,0606	1994	15,53	3038,68066	2007	69,04	4271,16111
1982	32,38	3590,13563	1995	16,86	3058,6638	2008	94,1	4347,97593
1983	29,04	3687,18592	1996	20,29	3115,93429	2009	60,86	4334,92096
1984	28,2	3769,53155	1997	18,86	3126,60101	2010	77,38	4452,66979
1985	27,01	3795,10479	1998	12,28	3265,18502	2011	107,46	4437,6985
1986	13,53	3735,68564	1999	17,44	3298,06568	2012	109,45	4435,77396
1987	17,73	3606,73385	2000	27,6	3333,89151	2013	105,87	4446,8872
1988	14,24	3435,01082	2001	23,12	3481,89238	2014	96,29	4524,98208
1989	17,31	3493,52701	2002	24,36	3591,37626	2015	49,49	4585,89336
1990	22,26	3428,49554	2003	28,1	3805,15464	2016	40,68	4769,28766
1991	18,62	3246,33945	2004	36,05	3886,84912	2017	52,51	4723,05295
1992	18,44	3248,64193	2005	50,59	3986,74363	2018	66,85	4740,06134

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

قد تعرض السوق النفطي العالمي إلى صدمة نفطية ثانية في 1979 حيث وصل سعر البرميل الواحد 29.19 دولار أمريكي، وهذا راجع كذلك إلى تأثير الأوضاع السياسية على الأسعار فقد وقعت الحرب الإيرانية

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

العراقية وأدت إلى تخفيض حجم الإنتاج الإيراني وبالتالي زيادة الطلب على النفط نتيجة تخوف بعض الدول من زيادة ارتفاع الأسعار، وهذا ما أدى إلى زيادة في السعر النفطي في السنة الموالية حيث قدر سعر النفط بـ 35.52 دولار أمريكي للبرميل الواحد، وقد بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حوالي 3487,81 دولار أمريكي في نفس السنة، ثم بدأ بالانخفاض تدريجياً ليصل السعر إلى 27,01 دولار أمريكي في 1985، لكن هذه التغيرات السلبية المتواصلة لم تؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي الجزائري إلا خلال سنة 1981، فقد سجل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي آنذاك انخفاضاً قدره 10,75 دولار أمريكي.

وفي السنة الموالية تعرضت السوق النفطية لصدمة سعرية سلبية حيث وصل السعر إلى 13,53 دولار أمريكي للبرميل الواحد، نجد أن هذه الصدمة كانت لها آثار سلبية على الدول المصدرة للنفط بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة خصوصاً هذه الأخيرة التي تعتمد على تصدير النفط فقط، وكان هذا الأثر واضح جداً على معدل النمو الاقتصادي فقد انخفض بـ 59,42 دولار أمريكي، لتبقى بعد ذلك الأسعار في تذبذب متواصل وهذا بسبب الصراع الموجود بين الجهة الطالبة للنفط والجهة العارضة له والذي كان في حدود 14.24 دولار أمريكي في 1988 و 20.29 دولار أمريكي في 1996 لتواجه صدمة سلبية أخرى في 1998 حيث قدر سعر النفط بـ 12.28 دولار أمريكي، ولم يظهر أثرها السلبي على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

لكن ابتداءً من سنة 1999 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً متواصل ومستمر إلى غاية 2008 حيث ارتفع من 17,44 دولار أمريكي إلى 94,1 دولار أمريكي، شهدت هذه الفترة ارتفاع في الطلب العالمي للنفط خصوصاً من قبل الصين التي تعتبر قوة اقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر القطبية الأحادية التي تسير العالم لهذا اتجهت الأسعار نحو الارتفاع كما توجد بعض العوامل الأخرى التي أثرت في اتجاه الأسعار بصفة غير مباشرة كالانخفاض الذي حدث في سعر صرف الدولار وحدوث الأزمة المالية العالمية التي يطلق عليها "أزمة الرهن العقاري"، والتي انعكست إيجابياً على النمو الاقتصادي الجزائري فقد سجل ارتفاعاً خلال الصدمة النفطية 2004 و 2008 والذي قدر على التوالي بـ 81.69 و 76.81 دولار أمريكي.

ومع حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 وبقيت أسعار النفط تنخفض حتى وصلت إلى 40,68 دولار للبرميل يقابلها انخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي قدره 183.39 دولار أمريكي في 2016، وبالتالي نستنتج وجود علاقة إحصائية طردية بين صدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-1-1-2 علاقة صدمات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري

يركز النمو الاقتصادي على توزيع حجم الدخل القومي على أفراد المجتمع، وبما أن الجزائر من الدول الريعانية أي أكبر نسبة التي تساهم في تكوين حجم الدخل الكلي تعود إلى قطاع المحروقات، وبالتالي تناولت العديد من الدراسات تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، ومدى استجابة هذا الأخير إلى الصدمات النفطية الموجبة والسالبة.

فقد بحثت دراسة (عماري زهير)¹ في 2015 على مدى استجابة النمو الاقتصادي الجزائري لصدمة سعر النفط في المدى القصير والطويل خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2013، وقد استخدم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، أما بخصوص المتغيرات المستقلة تتمثل في أسعار النفط، العمالة، إجمالي التكوين الرأسمالي. وأظهرت النتائج بأن نمط النمو الاقتصادي الجزائري مازال مرهنا بتقلبات أسعار النفط، حيث ارتفاعها بشكل مفاجئ بوحدة واحدة تدفع النمو في المدى الطويل نحو الأعلى لكنه نمو زائف، وتؤثر عليه سلبا في المدى القصير بسبب اختلال التوازن في تكوين الناتج حيث أضحى الاقتصاد الوطني مهددا لأي صدمة تحدث في السوق النفطية. نضيف إلى ذلك دراسة (بوالشعور شريفة)² في 2016 التي تمحورت حول معرفة الأثر التي تخلفه تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2013)، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري عرضة للانحياز مع أبسط الصدمات التي تمس أسعار النفط، ومن الضروري على السلطات الجزائرية أن تتخذ التدابير اللازمة للبحث عن موارد مالية جديدة خارج قطاع النفط. كما توصلت دراسة (موسي & مباركي)³ في 2018 إلى وجود علاقة طردية في المدى القصير والطويل بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، كما بينت اختبار السببية أن سعر النفط يسبب في الناتج المحلي الإجمالي، لكن هذا الأخير لا يسبب في سعر النفط.

وبالتالي نستخلص وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى النمو، وهذه العلاقة قابلة للتغيير في حالة تحقيق التنويع الاقتصادي وهو أكبر هدف التي تسعى إليه الجزائر منذ حصولها على الاستقلال.

¹ عماري زهير، "أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي نموذج الانحدار الذاتي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة مسيلة، 2015.

² بوالشعور شريفة، "أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016.

³ موسي آسية، مباركي سمراء، "دراسة تحليلية قياسية للعلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر"، يوم دراسي حول "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 03 ماي 2018.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-1-2 الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

بدأت مظاهر الإصلاح الاقتصادي ابتداء من سنة 1980 بسبب وجود تقييم من طرف صانعي السياسة الاقتصادية الكلية للمراحل السابقة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الستينات والسبعينات، نضيف إلى ذلك الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية للخروج من الأزمة الاقتصادية في سنة 1989، والذي انبثق عنها مسار الإصلاحات الاقتصادية في مختلف السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

III-1-2-1 مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1980-1988)

يمكن تقسيم مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1980-1988) إلى مرحلتين رئيسيتين يمكن تحليل تطوراتهما فيما يلي:

1- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني (1980-1984)

شهدت فترة (1980-1984) إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، التي تهدف إلى إزالة القيود لإرجاع مهمتها الأساسية كتغيير قانونها الأساسي، وكيفية العمل، وعلاقتها مع كل من الدولة ومحيطها الداخلي والخارجي، وتنظيمها، والذي يدل على سعي الإصلاحات لبناء النظام الاقتصادي أكثر فعالية من خلال إعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.¹ فقد أصدرت السلطات الجزائرية قوانين تتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي والتي بموجبها تمت إعادة هيكلة المزارع الفلاحية التابعة للدولة، ومس هذا المشروع 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا والتي تحولت إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية.²

كما أن الحجم الكبير الذي وصلته كثير من المؤسسات العمومية سواء من حيث عدد المستخدمين أو الأهمية الاقتصادية أو حجم السلطة التنظيمية الذي تتمتع بها أدى إلى إعادة هيكلة عضويتها بمرسوم 80-242 بتاريخ 04 أكتوبر 1980 ضمن مخطط الخماسي للتنمية (1980-1984) حتى تتم ترجمة الأهداف المسطرة من نفس الفترة.³ ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى القيام بإصلاح المؤسسات العمومية في النقاط التالية:⁴

- غياب حوافز الإنتاج الفاعل ونقص الموارد البشرية المؤهلة والافتقار إلى التأطير؛
- ضعف معدل استغلال الطاقات الإنتاجية، وبطء عمل الجهاز الإنتاجي، تكاليف الإنتاج مرتفعة؛
- ارتفاع عدد المؤسسات التي سجلت عجزا ماليا كبيرا.

¹ كربالي بغداد، "نظرة عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، ص 05.

² عمر بالسعود، "الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)"، مجلة إنسانيات، العدد 22، ديسمبر 2003، ص 33.

³ بالكبير بومدين، "دراسات ميدانية في إدارة الأعمال"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص 141.

⁴ إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، "السياسات التنموية وتحديات الثروة في الأقطار العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017، ص 150.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وكانت نتيجة إعادة الهيكلة العضوية ارتفاع عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982، وقد امتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ولم تتوقف إعادة الهيكلة عند هذا الحد بل انتقلت إلى البلديات كان عددها قبل الانقسام لا يتعدى 430 مؤسسة ولائية وبلدية ليرتفع عددها بعد ذلك ليصل إلى 1079 مؤسسة.¹

وبعد ذلك قامت السلطات الجزائرية بإعادة الهيكلة المالية انطلاقا من سنة 1983 وهذا راجع لتراكم الخسائر وتضخم حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها وتسجيل عجزا ماليا على مستوى المؤسسة، والهيكلة المالية جاءت كتدعيم للإصلاح السابق (الهيكلة العضوية) والتي تهدف إلى تخصيص رأس مال للمؤسسة العمومية وإعادة تخصيصه والذي يستعمل لتغطية العجز المالي المتكرر وتشتمل كذلك تحويل الديون الطويلة الأجل إلى ديون قصيرة الأجل (التعديل في هيكلها وليس في قيمة هذه الديون)، لكي تراقبها وتتكفل بها،² فوجدت هذه المؤسسات المهيكلة نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات (ما يعادل 80% من رقم أعمالها) ولنفس الحساب (على المكشوف)، أما المتبقي فهو عبارة عن تكاليف استغلال (مواد أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم... إلخ)، نضيف إلى ذلك إلزامية دفع الديون الخارجية، وهذا دليل على أن القرارات الاقتصادية التي طبقتها الدولة خلال هذه الفترة كانت غير مناسبة وبالتالي أدت إلى انعكاسات ظهرت آثارها كليا على الاقتصاد الوطني والنسيج الاجتماعي.³

إن القيام بهذه الإصلاحات التي ترمي في عمومها إلى الاستغناء التدريجي عن مفاهيم العهد القديم والتوجه نحو الانفتاح التدريجي للسوق المحلية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص الذي يحقق التنمية الاقتصادية، قامت السلطات الجزائرية بضبط قوانين الاستثمار⁴ فأصدرت قانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 الذي تجسد في عدة نصوص تنظم عملية الاستثمار وينص على الشراكة بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مؤسسة أو عدة مؤسسات على شكل شركات مختلطة بشرط أن لا تتعدى المشاركة الأجنبية 49% من رأس مال الشركة.⁵

¹ عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 29.

² الطيب داودي، ماني عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة الفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 138.

³ عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁴ كربالي بغداد، "نظرة عامة على تحولات الاقتصاد في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁵ عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

2- الإصلاحات المستعجلة (1985-1988)

لقد حمل النظام السابق بوادر الأزمة والتي لم تكن ظاهرة بصورة واضحة، لتتراكم الأسباب وتتسارع الأحداث بعد ذلك لتكون الصدمة النفطية لسنة 1986 عبارة عن التصريح المباشر لوجود أزمة عميقة في الجزائر والتي أدخلت الاقتصاد في دوامة من المتاهات، واعتبرت هذه الفترة أصعب فترة مرت بها الجزائر منذ حصولها على الاستقلال، وقد اضطرت السلطات الجزائرية على المبادرة في تطبيق إصلاحات مستعجلة بغية تخفيف حدة الأزمة، حيث أصبحت الجزائر تحضر نفسها للتحويل من نظام اشتراكي إلى نظام ليبرالي أي (من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق) ويمكن عرض أهم الإصلاحات التي حاولت الدولة تطبيقها خلال هذه الفترة والمتمثلة فيما يلي:

➤ **إصلاح قطاع المحروقات:** يعتبر قطاع المحروقات أول قطاع تمسه الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية بسبب الصدمة النفطية لسنة 1986، حيث قررت السلطات الجزائرية فتح المجال للاستثمار الأجنبي لاستكشاف النفط بموجب قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والذي يتضمن النقاط التالية:¹

- الاحتياطات النفطية ملك للدولة، كما أن هذه الأخيرة لها كل الحق في احتكار أعمال الاستكشاف والاستغلال من خلال شركة سوناطراك والتي يمكنها اختيار شركائها الأجانب؛
- في الجانب الضريبي تدفع سوناطراك أتاوة على الإنتاج والضريبة على الدخل بكامله باسم الشركات النفطية الأجنبية، الذي يكون مكتوب على العقد بموجب هذا القانون؛
- تمنح الرخصة المنجمية والنفطية لسوناطراك فقط أثناء أعمال الاستكشاف والاستغلال، كما تمارس نقل المحروقات عبر الأنابيب (احتكار من طرف شركة سوناطراك)؛
- تقوم سوناطراك بإبرام اتفاقيات الشراكة فقط مع الشركات الأجنبية وذلك وفق أربع أنواع من عقود المشاركة النفطية (المساهمة، عقود تقاسم الإنتاج، عقود الخدمة بالمخاطرة والشركات المساعدة "JV")؛
- لا يسمح للمستثمرين الأجانب بالشراكة مع شركة سوناطراك في الحقول التي تم اكتشافها سابقا؛
- حصة أرباح الشركات الأجنبية (الصافي من الضرائب) من مشروع معين لا بد أن لا تتجاوز 49% من إجمالي إنتاج كل سنة؛

¹ قдал زين الدين، "تحليل الجباية البترولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة على مستوى شركة SONAHES"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013، ص 152.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- تتحصل سوناطراك على حصتين من النفط الخام سواء كانت من المنتوجات النفطية أو المداخل الناتجة عن مبيعات الغاز الطبيعي: حصة متعلقة بقدرتها في إطار الشراكة وفق رخصة منجمية (51%) والحصة الثانية متعلقة بقدرتها الخاصة للاستثمار بصفة فردية (100%)؛
- التحكيم داخليا (وطني).
- ومن خلال مضمون هذا القانون يتبين لنا محافظة الدولة على ثرواتها النفطية سواء كانت في سطح الأرض أو باطنها، واحتكارها لجميع أعمال الاستكشاف والاستغلال (من عملية البحث والتنقيب إلى عملية النقل)، كما سمحت للشركات الأجنبية مشاركتها في أعمال الاستكشاف وفق شروط خاصة تفرض عليها في عقد الشراكة.
- **الإصلاحات النقدية والمصرفية:** قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون النقد والقرض رقم 86-12 الصادر بتاريخ 1986/08/20 والذي يهدف إلى ضبط النصوص التشريعية المتعلقة بنظام البنوك ونشاطاتها التجارية ووضعها في إطار قانوني مشترك ويمكن تلخيص إجراءاته فيما يلي:¹
- حدد نشاط المؤسسات الإقراضية (البنوك) والمتمثل في تلقي الودائع بشتى أنواعها ولكل الآجال وتقبل بعمليات القرض دون شروط أو القيود، في حين المؤسسات الإقراضية المتخصصة تجمع أنواع محددة من الموارد وتمنح أصناف محددة من القروض، كما حددت العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات والمتمثلة في تلقي الودائع، منح القروض، ممارسة عمليات الصرف، التجارة الخارجية، تسيير وسائل الدفع، توظيف القيم المنقولة وتقديم الخدمات المختلفة بغية تسهيل نشاط زبائنها؛
- التأكيد على دور البنك المركزي في تسيير أدوات السياسة النقدية كمؤسسة اصدار مفوضة من طرف الدولة تقوم بتحديد معدلات إعادة الخصم، مراقبة الصرف والعلاقات الخارجية، تحديد نسبة القروض المقدمة للاقتصاد ومراقبتها، منح تسبيقات للخرينة العمومية وفقا لما يحدده المخطط الوطني للقرض؛
- يؤكد القانون على دور البنوك في متابعة واسترجاع القروض، مع تقديمه لمفاهيم وشروط جديدة على نظام الاعتماد عن طريق توسيع مفهوم القروض وموضوعها وطبيعتها؛

¹ يبق ليلى اسمهان، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية"، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسدي مبراح، ورقلة، 11 و12 مارس 2008، ص5.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- القيام بإطار تأسيسي جديد للإدارة والمراقبة من خلال تأسيس أعضاء استشارية جديدة وتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يحدد مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد، وينص كذلك على تحديد الأهداف المرجوة من جمع الموارد النقدية وأسس توزيع القروض وطبيعة كل منها. حاول هذا القانون الاهتمام بالبنك المركزي فقد اعتبره المشرف الوحيد على عمليات البنوك وهذا يعني استرجاع سيادته كبنك استشاري مالي للدولة، إلا أنه لا يزال تحت تأثير الإدارة المركزية لتبقى مسؤولية التحكم في تمويل الاقتصاد من نصيب الخزينة العمومية. على هذا الأساس أصبح القانون (86-12) يحتاج إلى بعض الإصلاحات والتي طبقت مع بداية سنة 1988.

وقد جاء قانون رقم 88-06 الصادر بتاريخ 12/01/1988 تكميليا للقانون 86-12 والذي ينص على إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للمؤسسات والاقتصاد ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تضمنت هذا القانون فيما يلي:¹

- اعتبار البنك مؤسسة اقتصادية عمومية لها شخصية معنوية في علاقتها مع الآخرين المبنية على القواعد التجارية، تمتلك هذه المؤسسة رأس مال خاص بها، تستخدم وسائلها بشكل مثالي اتجاه المشاريع ذات المردودية المرتفعة والتي تسمح لها بالتسديد في ميعاد الاستحقاق؛

- توضيح وظيفة البنك المركزي والمتعلقة في تسيير أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك ضبط الشروط البنكية وتحديد سقف إعادة الخصم للمؤسسة القرض في نطاق احترام مبادئ التي حددها المجلس الوطني للقرض CNC ويتم ذلك من خلال وضع حد أقصى لكل القروض البنكية الموجهة للاقتصاد مع أخذ بعين الاعتبار المشاكل الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، الأسعار الشرائية... إلخ)؛

- التشجيع على إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية؛

- حرية المؤسسات في اختيار البنوك التي تلائمها وعدم إجبار هذه الأخيرة بمبدأ التوطن؛

- توفير فرق ذات مستوى تأهيلي يجعلها قادرة على التكفل بمشاكل المؤسسات من خلال توفير قدرات بشرية تقوم بدراسات علمية على كل المستويات لتكون موجهة لجميع الأنشطة البنكية.

¹ بوزيدي سعيدة، "تقييم الإصلاحات المصرفية في الجزائر (1990-2010)"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 4، العدد 3، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2013، ص129.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يتضمن القانون رقم 88-06 العمليات التنظيمية للعلاقات والتي يمكن عرضها فيما يلي:¹

- **العلاقة التمويلية بين البنوك والمؤسسات العمومية:** فقد تم توسيع مهام البنوك ففي سابق كانت ملزمة بتمويل هذه المؤسسات، وبموجب هذا القانون أصبحت بإمكانها تقييم المخاطرة ووضع حد للقروض الممنوحة مع حرية اختيار تمويل المشاريع الاستثمارية ذات المردودية العادية؛
- **العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأولية:** منح هذا القانون للبنك المركزي سلطة اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق التوازن النقدي، كما حدد هذا القانون معايير مضبوطة لعملية خلق النقود حتى لا تؤدي القروض الموجهة للاقتصاد مستقبلا إلى تضخم السيولة دون مقابل مادي؛
- **العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية:** والتي تمثلت في تغطية الدم غير المدفوعة والحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة خاصة بعدما رفع العبء عنها تدريجيا بخصوص تمويل الاقتصاد، ويمكن للخزينة الحصول على الموارد المالية من خلال إصدار سندات التجهيز أو أذونات الخزينة في سوق النقد.

➤ **استقلالية المؤسسات العمومية:** أطلق على مرحلة 1988 بمرحلة التعديل الذاتي وهو عبارة عن إصلاحات وتعديلات قامت بها الجزائر بسبب تراجع موارد التمويل (انخفاض الجباية البترولية) وقامت بإجراءات تخص استقلالية المؤسسات العمومية² من خلال القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988 الذي ساهم في تحرير إدارة وتسيير المؤسسات العمومية، لتصبح لها شخصية معنوية مستقلة عن الدولة حيث تساهم هذه الأخيرة في رأس مال المؤسسة فقط.³ ويمكن تلخيص الإجراءات المتخذة فيما يلي:⁴

- يتم تسيير المؤسسة من خلال مجلس يتكون من 7 إلى 12 عضو؛
- وضع 8 صناديق المساهمة⁵ تقوم لمراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات حسب قانون 88-03 صادر بتاريخ 12/01/1988؛

¹ بقى لى اسمهان، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² الأخضر أبو علاء عزي، "الواقعية النقدية في بلد بترولي"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص 117.

³ ابن خليفة سميرة، "المؤسسة العمومية الاقتصادية بين الوصايا الإدارية وتنمية الاقتصاد الوطني في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد التاسع، 2018، ص 336.

⁴ ناصر مراد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 47، العدد 02، 2010، ص 138.

⁵ **صناديق المساهمة** المتمثلة في: (الصناعات الغذائية)، (الصيدلية - الكيمياء - البيتروكيماويات)، (المناجم)، (البناء)، (مواد التجهيز)، (الإلكترونيك - الإعلام الآلي - المواصلات السلوكية واللاسلكية)، (الصناعات المختلفة)، (الخدمات).

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- إعداد خطط سنوية للمؤسسات من خلال لا مركزية التخطيط حسب قانون 88-02 الخاص بالتخطيط؛
 - تنظيم العقود بين المؤسسات؛
 - توزيع العملة الصعبة عن طريق الغرفة التجارية.
 - وقد واجهت المؤسسات عدة مشاكل تتمثل في ما يلي:¹
 - نقص التمويل الذي أدى إلى نقص استغلال الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسات من عمال وتجهيزات؛
 - أغلبية المؤسسات التي طبقت عليها الاستقلالية تتميز بسلبية التدفق النقدي، حيث لم تستطع التواكب مع مبادئ القانون التجاري؛
 - تعاني هذه المؤسسات من فائض في العمالة نتيجة التوظيف غير الاقتصادي لليد العاملة، وبالتالي يتوجب عليها تحديد حجم التوظيف الملائم في كل مؤسسة من أجل تفادي الطرد الجماعي للعمال؛
 - ارتفاع حجم الصراعات الاجتماعية خصوصا بعد تشريع حق الإضراب؛
 - ندرة العملة الصعبة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.
- لم تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية الكاملة، حيث بقيت ملكيتها الكاملة للدولة إضافة على ذلك كونها تمثل أحد أشخاص القانون العام وفي نفس الوقت تتمتع بأدوات القانون الخاص بهدف تحسين أدائها وهذا دليل على وجود تناقض في تركيب مبدأ الاستقلالية والذي يؤدي إلى تضارب بين الأهداف والوسائل.
- **إصلاحات في التجارة الخارجية:** عرفت التجارة الخارجية خلال الفترة (1978-1987) بما يسمى "المرحلة الاحتكارية" حيث تم في هذه المرحلة اقضاء الخواص في مجال التجارة الخارجية بعد صدور القانون 78-02 الصادر بتاريخ 1978/02/11 لينتقل نظام احتكار الدولة إلى مجال الصادرات، حيث كل تعاملات الجزائر مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات عن طريق الدولة.²

¹ الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن الكفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص 267-268.

² عبد القادر خليل، "محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 183.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وبعد أزمة 1986 بدأت السلطات الجزائرية في التفكير بمسألة تحرير التجارة الخارجية، حيث قامت بإلغاء القانون رقم 78-02 وتم استبداله بالقانون رقم 29/88 الصادر بتاريخ 19/07/1988 والذي يتضمن مشاركة القطاع الخاص في عمليات التجارة الخارجية مع بقائه في هذه المرحلة تحت سيطرة سياسة رخصة الاستيراد مع استحالة إعادة بيع المواد). ونضيف إلى ذلك ميزانيات بالعملة الصعبة وتعتبر هذه العملية أداة وسيطة تحمل خاصية الترخيص الإداري المسبق ولقد تم ادخال هذه الأداة بموجب المرسوم رقم 88-167 المؤرخ في 1988/09/06 والمتضمن شروط برمجة المبادلات الخارجية، فوضع هذه الميزانية هو لصالح المؤسسات العمومية الاقتصادية التي لها امكانية الاستيراد وهذا الاصلاح جاء للتنسيق بين برامج التصدير والاستيراد مع وسائل الدفع الخارجية.¹

➤ **سعر الصرف:** سنتعرض لاحقا للتطور التاريخي لسعر الصرف الجزائري، أما حاليا يمكننا تلخيص أهم الاجراءات التي طبقت على سعر الصرف خلال هذه الفترة. أولا؛ اجراء (سبتمبر 1986 - مارس 1987) قامت السلطات الجزائرية بتعديل بسيط في حساب معدل صرف الدينار مقارنة بما سبق (كان يحسب على أساس المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملة التي يتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي)، حيث تم ادخال التغير النسبي لكل عملة في حساب معدل الصرف. تليها بعد ذلك الفترة (مارس 1987-1989) تم تعديل سعر الصرف الرسمي من خلال "انزلاق تدريجي".²

¹ زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، "تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008، ص 49.

² عبد القادر خليل، "محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)"، مرجع سبق ذكره، ص 189.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-1-2-2 مسار الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1988

نظرا للتطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري تحت ضغط الأزمة التي أدت إلى عجز في توفير السيولة لدفع أعباء الدين الخارجي وتمويل المشاريع الاقتصادية داخليا، لجأت الجزائر إلى المنظمات الدولية بغية الحصول على القروض من العملات الأجنبية لسد العجز الخارجي الذي كان يلتهم نسبة كبيرة جدا من حصيلة الصادرات، لتصبح هذه المنظمات تسيير وتوجه الاقتصاد الوطني من خلال فرضها لشروط تمت بموجب اتفاقيات ستاند باي مع السلطات الجزائرية، ويمكن عرض أهم الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1988 فيما يلي:

1- برنامج الاستعداد الائتماني (1989-1991)

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري من خلال تحقيق استقلالية البنك المركزي، تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، تخفيض حجم الإعانات، ضبط عملية دعم السلع الاستهلاكية... إلخ، وعلى هذا الأساس وقعت الجزائر في سرية تامة اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي؛ الأولى في 1989/05/31 وتحصلت على قرض قيمته 886 مليون دولار أمريكي، أما الثانية وقعت بتاريخ 1991/06/03 وتحصلت الجزائر على إثرها 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ما تعادل 403 مليون دولار أمريكي.¹ وفق شروط يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- مراقبة توسع الكتلة بالحد من التدفق وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

¹ من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجريبية الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص132.
- عميروش محمد شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص229.

- عمار بوزعور، "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص256.

² بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص190.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

على أساس هذا البرنامج قامت السلطات الجزائرية بتخفيف العبء الضريبي لصالح المؤسسات والذي تجسد في قانون المالية لسنة 1989 والمتمثل فيما يلي:¹

- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية للشركات BIC من 55% إلى 50% مع إدخال معدل مخفض للأرباح المعاد استثمارها يقدر بـ 30%؛
 - مركزية النتيجة على مستوى مؤسسة الأم من أجل إخضاعها للضريبة على BIC؛
 - عدم فرض ضريبة TAIC على عمليات التنازل بين الوحدات؛
 - تطبيق نظام الإهلاك المتناقص والمتصاعد بجانب الإهلاك الخطي.
- كما قامت بإصلاح نظام الأسعار من خلال قانون 89-12 والذي صدرت مراسيمه التطبيقية في نيسان 1990 وقد ميز بين نوعين من الأسعار هما:²
- **الأسعار المقننة:** التي تخضع لإدارة الدولة سواء من خلال تحديد الأسعار القصوى أو الهوامش القصوى؛
 - **الأسعار الحرة:** ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار حيث يصرح الأعوان الاقتصاديين بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية، ويتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار، وفي حالة تغييرها يجب تقديم تصريح جديدا لدى نفس المصالح.
- ثم أصدرت قانون 90-10 بتاريخ 14/04/1990 ويمكن تلخيص أهم مبادئه في النقاط التالية:³
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث أن القرارات النقدية سابقا كانت تبنى على أساس التخطيط المركزي والتي أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية؛
 - الفصل بين السلطة النقدية والخزينة: حيث تم تحديد قيمة تمويل البنك المركزي للخزينة العمومية بـ 10%؛
 - الفصل بين خزينة الدولة والقطاع البنكي: حيث تم إبعاد الخزينة عن منح القروض ليقصر دورها في تمويل مشاريع الدولة، وهذا يعني استقلالية البنوك في منح القروض للاقتصاد؛

¹ لشح الصافية، "الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 04، ديسمبر 2016، ص 276.

² ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 9، العدد 09، 2003، ص 25.

³ ناصر دادي عدون، "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 110.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: بعدما كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات أصبحت بموجب هذا القانون أكثر استقلالية والمتمثلة في مجلس النقد.
- وفي نفس السنة تم استحداث آلية جديدة لتمويل التجارة الخارجية والتي عرفت ببرنامج التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك التجارية معتمدة على آلية السوق في ذلك، وقد تبنت الجزائر عدة أنظمة والمتمثلة فيما يلي:¹
- نظام 90-02 يبين شروط فتح وتسيير الاعتمادات بالعملة الصعبة للمؤسسات؛
- نظام 90-03 يتضمن شروط الاستثمار الأجنبي وتحويل عوائد للخارج؛
- نظام 90-04 يتضمن كيفية الاعتماد على الوكلاء التجاريين الأجانب.
- نضيف إلى ذلك اصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 الذي ينص على إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتعليمة 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بما تجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض.²
- كما تم إدخال بعض التعديلات على قانون 86-14 الذي يسمح للشركات الأجنبية الحصول على الأرباح المصنفة ومنح حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات الخلاف والتنازع، وقد ساهمت هذه التعديلات في جلب العديد من الشركات الأجنبية إلى إبرام عقود الاستكشاف في الجزائر. ويمكن تلخيص أهم التعديلات في القطاع النفطي لسنة 1991 فيما يلي:³
- إدراج آلية التحكيم الدولي؛
- إدراج الشراكة في الحقول المكتشفة سلفا؛
- منح امتيازات في مجال الغاز؛
- فتح مجال الاستثمار للشركات الأجنبية في مجال نقل المحروقات بالأنابيب؛
- تخفيض الإتاوات إلى 10%؛
- تخفيض الضريبة على الدخل إلى 42%.

¹ يوسف ببي، "الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 11، العدد 01، 2007، ص 51.

² مصراوي منيرة، يوسف رشيد، "واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر"، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 07، مارس 2017، ص 147.

³ بوحنية قوي، خميس محمد، "قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص 149.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

2- برنامج الثبوت وبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بسبب تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة تراجع أسعار النفط وانخفاض حجم احتياطي الصرف مع ارتفاع نسبة المديونية الخارجية، فتم إبرام اتفاقيتين جديدتين المتمثلة في الاتفاقية الأولى بعنوان برنامج الثبوت (ماي 1994 - أفريل 1995) واستفادت الجزائر من خلالها على 1.03 مليار دولار أمريكي. أما الاتفاقية الثانية المعنونة ببرنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998)، وتحصلت من خلالها على 1.8 مليار دولار أمريكي.¹ وتسعى هذه الاتفاقيتين إلى تحقيق الأهداف التالية:²

- رفع معدل النمو الاقتصادي من أجل فتح مناصب الشغل وتخفيض معدل البطالة تدريجيا؛
 - تحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي من خلال سياسة نقدية صارمة؛
 - تخفيض معدل التضخم ومحاولة تقريبه مع مستويات التضخم السائدة عالميا؛
 - خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا؛
 - إعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.
- خلال هذه الفترة قامت السلطات الجزائرية بتنفيذ شروط المنظمات الدولية حسب ما ورد في اتفاقيتين لتعلن عن أهم الإصلاحات الاقتصادية التالية:³
- تحرير التجارة الخارجية وفتح الحدود في وجه السلع والخدمات الأجنبية من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12/04/1994 والمتعلقة بتمويل الواردات وأصبح البنك الأولي ممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه الشروط؛
 - السماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية سنة 1994؛
 - مراقبة البنك العالمي للحسابات البنكية التجارية العمومية خلال الفترة 1994-1996؛

¹ براهمي آسية، ثابت أول وسيلة، "الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية"، التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017، ص 84.

² ناصر مراد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 136.

³ من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع المتمثلة فيما يلي:

- مصراوي منيرة، يوسف رشيد، "واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 149.
- عمار بوزعور، "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 267-268.
- بن عبيزة دحو، "أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص 62.
- عبد القادر خليل، "محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)"، مرجع سبق ذكره، ص 282.
- الطيب داودي، ماني عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 146.
- ناصر مراد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 142.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- الشروع في تنفيذ خوصصة المؤسسات العمومية بغية التخلص من التسيير المباشر للاقتصاد حسب الأمر 95-22 المؤرخ في 1995/08/26 الذي يتضمن الخطوات العملية في هذا المسار الاقتصادي الجديد؛
 - تطبيق التعويم المدار لسعر الصرف الجزائري بمقتضى التعليم رقم 95/08 المؤرخ في 1995/12/23، في ظل إنشاء سوق ما بين البنوك وإحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01؛
 - تقليص حجم الضرائب، حيث تم تخفيض الحماية الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997؛
 - تقليص الكتلة النقدية من خلال رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وكذلك رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%؛
 - تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الانفاق العام؛
 - الشروع في إنشاء سوق الأوراق المالية خلال الفترة 1996-1998.
- إن الشروط التي فرضتها المنظمات الدولية على الجزائر قلصت من الدور الذي تلعبه الدولة في السيطرة على وضعية الاقتصاد الجزائري والذي انعكس سلبا على قطاع الزراعة بشكل خاص، حيث تقلصت مساهمته في هيكل النمو الاقتصادي خلال فترة استجابة السلطات الجزائرية لأوامر صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى زيادة حجم الاستيراد خصوصا المواد الغذائية.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

3- إصلاحات اقتصادية بعد سنة 1998

بعد سنة 1998 عرفت أسعار النفط ارتفاعا متواصلا خصوصا مع الصدمات النفطية الموجبة المتتالية لسنتي 2004 و 2008 التي أدت إلى زيادة حجم الإيرادات العامة وتحسن مختلف المؤشرات الاقتصادية من بينها تقليص حجم المديونية الخارجية، وبالتالي أصبحت السلطات الجزائرية تقوم ببعض الإصلاحات التي تراها مناسبة لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- انتهاء سياسة مالية توسعية من خلال تطبيق البرامج التنموية لتعزيز معدل النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 2001، حيث قامت السلطات الجزائرية بالتوسع في النفقات العامة والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة يقابلها صدور تعديلات ضريبية فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، قانون مالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2003 يتضمن 68 إجراء ضريبيا، وتضمنت هذه التعديلات بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام الجبائي والمتمثل في (تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات إلى 30%)، تخفيض نسبة الاقتطاع العليا للضريبة على الدخل الإجمالي إلى 40%، تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين فقط هما: 14% و 17%، تخفيض ضريبة الدفع الجزائي إلى 3% والرسم على النشاط المهني إلى 2%، إلغاء الازدواج الضريبي بالنسبة للمداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة)²؛
- خضع قانون النقد والقرض 90-10 إلى أول تعديل من خلال الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 والذي يتضمن مختلف النقاط الإدارية للبنك المركزي، على هذا الأساس تم الفصل بين مجلس الإدارة للبنك ومجلس النقد والقرض وإظهار المهام وصلاحيات كل منهما على حدى؛

¹ من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- الأمر رقم 01-01، المؤرخ في 2001/02/27، المعدل والمتمم للقانون النقد والقرض 90-10، جريدة رسمية 2001/02/28، عدد 14، 2018/07/02.
- المادة 06 من الأمر رقم 01-01، جريدة رسمية 2001/02/28، عدد 14، 2018/07/02، ص 04.
- الأمر رقم 11-03، المؤرخ في 2003/05/26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003/08/27.
- المادة 35 من الأمر رقم 11-03، المؤرخ في 2003/05/26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003/08/27.
- قдал زين الدين، "تحليل الجباية البترولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة على مستوى شركة SONAHESS"، مرجع سبق ذكره، ص 153-155.
- الأمر رقم 04-10، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010/08/26.
- الأمر رقم 17-10، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017/10/12، ص 4.

² ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 30.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- والتعديل الثاني لقانون النقد والقرض 90-10 جاء في الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/05/2003 من أجل تدارك النقائص الموجودة في القوانين السابقة وزيادة الثقة بين البنوك وزبائنها، ويؤكد هذا الأمر على أن بنك الجزائر يوفر أهم الشروط لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ويرجع السبب إصدار هذا الأمر لفضيحة بنك الخليفة وإفلاس بعض البنوك.
- إصدار قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 والذي يتضمن تحرير قطاع المحروقات وإنهاء الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك في هذا القطاع، حيث تم إلغاء المساهمة الكبيرة لشركة سوناطراك التي تعادل أو تفوق 51 بمائة ويمكنها أن تحوز على معدل من 20 إلى 30 بمائة من إجمالي الحقول؛
- تم تعديل قانون المحروقات رقم 05-07 بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 30/07/2006 وقد تضمن تعديل نسبة مساهمة شركة سوناطراك والتي أصبحت بمعدل 51 بمائة من إجمالي الحقول، بالإضافة إلى ذلك تم تطبيق ضريبة جديدة تدعى "الضريبة على الأرباح الاستثنائية" على إنتاج النفط في حالة تجاوز سعره 30 دولار للبرميل.
- قامت السلطات الجزائرية بإصلاح النظام الجبائي للربح في المؤسسات¹ حسب قانون المالية للسنوات التالية: 2007 و 2015 حيث تم تعريف جباية المؤسسة وعلى أساسها يمكن للمؤسسة الاقتصادية اختيار النظام الضريبي المناسب لها؛
- تم تعديل قانون النقد والقرض 03-11 من خلال الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26/08/2010 والذي يتضمن متابعة وإشراف البنك المركزي على جميع البنوك الجزائرية بشتى أنواعها والمؤسسات المالية وتسيير ومراقبة المخاطر المصرفية، مع تطبيق سياسة استهداف التضخم عن طريق استقرار أسعار الصرف؛
- ليتم تعديل قانون النقد والقرض 03-11 للمرة الثانية من خلال الأمر رقم 10-17 المؤرخ في 11/10/2017 والذي يتضمن بمادة 45 أن البنك المركزي يمكنه أن يشتري السندات التي تصدرها الخزينة العمومية بطريقة مباشرة، والهدف من هذا التعديل هو تمويل عجز الخزينة، تمويل الديون العمومية الداخلية، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

¹ للمزيد من المعلومات يمكن إطلاع على هذا المرجع: بلواضح الجيلاني، "تحليل وتقييم نظام الضريبة الجزائرية في ظل الإصلاح الجبائي الجزائري دراسة حالة مفتشية الضرائب أولاد دراج ولاية مسيلة خلال السنوات (2006، 2007، 2015)"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 352-371.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-1-3 البرامج التنموية وهيكل النمو الاقتصادي في الجزائر

طبقت الجزائر عدة برامج تنموية من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتجاوز الأزمات النفطية الحادة، وبالتالي سنتعرض على أهم البرامج والمخططات التي طبقتها الجزائر ابتداء من فترة الثمانينات إلى يومنا هذا، كما سنتعرف على هيكل النمو الاقتصادي في الجزائر.

III-1-3-1 البرامج التنموية في الجزائر

في جوان 1980 عقد حزب جبهة التحرير مؤتمر خاص بعنوان "التنمية الاقتصادية"، والذي ساهم هذا العمل في الانتقال من مرحلة البرامج الرباعية إلى مرحلة البرامج الخماسية، إلا أن التغيير لم يكن كيفيا بقدر ما كان محاولة لمعالجة الاختلال الناتج عن الاستثمارات الضخمة التي كانت تهدف إلى التصنيع السريع خلال الفترة (1968-1978).¹ وعلى هذا الأساس سنتعرض على أهم البرامج التنموية التي عرفت الجزائر خلال الفترة (1980-2018) والمتمثلة فيما يلي:

1- البرنامج الخماسي الأول (1980-1984)

على أساس ما تم تقييمه من البرامج السابقة، ظهر البرنامج الخماسي الأول الذي يحمل استراتيجية تنموية جديدة تهدف إلى ما يلي:²

- تحسين مستوى المعيشة لمختلف المواطنين أي الاهتمام الكبير بالجانب الاجتماعي؛
- معالجة مختلف الاختلالات واستكمال النواقص التي ميزت الاقتصاد الجزائري خلال فترة السبعينات؛
- إنعاش القطاعات الاقتصادية التي لم تعط لها الأولوية من قبل؛
- تدعيم الاقتصاد الوطني؛
- الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية كالطرق، الجسور...إلخ.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الموجودة في البرامج السابقة لم تنته بعد وقد تجاوزت الأوقات المحددة لها مع ارتفاع تكاليفها التي لم تستطع تغطيتها البرامج السابقة، حيث خصص لها حوالي 196.9 مليار دينار جزائري من إجمالي المبلغ 560.5 مليار دج في البرنامج الخماسي الأول خلال الفترة 1980-1984، أي ما يعادل نسبة 35.13% من إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الخماسي الأول، وبالتالي نستنتج

¹ إدريس بولكعبيات، "تجربة الجزائر في التنمية قراءة في انتقال من نموذج إلى نموذج مضاد"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جامعة قسنطينة، جوان 2002، ص123.

² عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وجود بعض الأخطاء في تنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية في الجزائر، وقد يعود السبب إلى سوء التسيير والمخاطر التشغيلية.

الجدول رقم (03-02): توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية في البرنامج الخماسي الأول

البرامج القطاعات	برامج الاستثمار (مليار دج)			رخصة النفقات
	المجموع	الجديدة	البرامج القديمة	
الصناعة	211.7	132.2	79.5	155.5
المحروقات	77.7	49.3	28.4	63
الفلاحة	59.4	41.6	17.8	47.7
الغابات	4	3.3	.0	3.2
الفلاحة	23.9	13.9	6	20
الري	30	19.1	10.2	23
الصيد البحري	1.5	1.3	0.2	0.9
النقل	15.8	13.4	2.4	13
الهياكل القاعدية الاقتصادية	56.1	36.2	19.9	37.9
السكن	92.5	58	34.5	60
الهياكل القاعدية الاجتماعية	21	14.3	6.7	16.3
الصحة	9.8	6.2	3.6	7
التجهيزات الجماعية	13.3	10.9	2.4	9.6
مؤسسات الإنجاز	25	21.6	3.4	20
المجموع	650.5	363.6	196.9	400.6

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1984-1980، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص50.

كما نلاحظ أيضا أن البرنامج الخماسي الأول يتبع نفس الطريق التي سارت عليه البرامج التنموية السابقة في فترة السبعينات، أي تخصيص المبالغ المالية الضخمة لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات الأخرى، حيث قدر المبلغ حوالي 211.7 مليار دج للقطاع الصناعي، وخصص منه مبلغ 77.7 مليار دج لقطاع النفط، تليها بعد ذلك المشاريع الاجتماعية (السكن) خصص لها حوالي 93.5 مليار دينار جزائري، وبالتالي لم يعطي البرنامج اهتماما أكثر لقطاع الفلاحة و الهياكل القاعدية الاجتماعية وغيرها من القطاعات المذكورة في هذا

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الجدول أي عدم وجود توازن في تقسيم المبالغ المالية فقد تركزت أكبر نسبة في قطاع الصناعة وقطاع النفط، هذا ما أدى إلى نجاح هذا الأخير في استحواذة على أكبر نسبة في الدخل الكلي الجزائري.

2- البرنامج الخماسي الثاني (1985-1989)

لم يختلف هذا البرنامج عن باقي البرامج السابقة إلا أنه تميز بالندرة في الموارد المالية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وقد استهدف هذا البرنامج تحقيق وثيرة نمو مدعم بجهاز إنتاج يضمن استثمارا قدره 550 مليار دج وخصص منه 51 مليار دج لقطاع المحروقات.¹

الجدول رقم (03-03): نصيب بعض القطاعات من البرنامج الخماسي الثاني

المبالغ المالية (مليار دج)	البيان	المبالغ المالية (مليار دج)	البيان
1.90	المناطق الصناعية	58.50	الصناعة التحويلية
86.45	السكن	1.50	السياحة
45.00	التربية والتكوين	1.80	النقل
40.97	الصحة والحماية الاجتماعية	15.00	المواصلات السلوكية واللاسلكية
10.14	الهياكل الإدارية	8.00	التخزين والتوزيع
60.20	استثمارات أخرى	43.60	شبكة النقل

المصدر: رزين عكاشة، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51، 2015، ص255.

يتضح لنا من جدول أعلاه أن الدولة قد اهتمت بقطاع السكن حيث خصصت له 86.45 مليار دج، وقد اهتمت كذلك بالصناعة التحويلية حيث خصصت لها 58.50 مليار دج، نضيف إلى ذلك قطاع النقل والتربية والصحة حيث قدر نصيبهم من هذا البرنامج حوالي 45.4 و 45 و 40.97 مليار دج على التوالي. وقد خصص للاستثمارات الأخرى حوالي 60.20 مليار دج وكانت منحصرة تقريبا في قطاع النفط، كما أن هذه الفترة انخفض الدخل الكلي الجزائري بسبب الصدمة النفطية لسنة 1986 والتي انعكست سلبا على التطبيق الفعلي لهذا البرنامج بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الكلي بصفة عامة مسببة أزمات مختلفة في مختلف المجالات (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية).

¹ عبد القادر خليل، "محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص173.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يطلق على فترة (1980-1989) بمرحلة التخطيط اللامركزي أو التوازني ويمكن تقسيم هذه الفترة كما يلي:¹

- التوجه إلى اللامركزية التخطيط (المؤسسات، الولايات، البلديات) في تحضير البرامج الوطنية؛
- الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛
- التحول إلى نظرية النمو المتوازن التي مفادها التخلص من الفقر والتخلف عن طريق البرامج التنموية الضخمة ويجب أن تكون متلاحقة؛
- انعكاس الصدمة النفطية لسنة 1986 سلبا على البرنامج الخماسي الثاني، حيث تم التخلي عن بعض المشاريع الاقتصادية وتقليص مناصب الشغل خصوصا في القطاع الصناعي.

3- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

تم الإعلان عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية في جوان 2001 وأطلق عليه تسمية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لأنه يهدف لدعم النشاطات المنتجة للثروة وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث خصص له غلاف مالي 6.9 مليار دولار يعادل 525 مليار دينار ويعد برنامج ضخم قياسيا باحتياطي الصرف المتراكم قبل اقراره والذي قدر حوالي 11.9 مليار دولار.² والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لمختلف القطاعات في هذا البرنامج خلال أربعة سنوات.

الجدول رقم (03-04): المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	524.7	100

المصدر: طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر، "المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص194.

¹ بن حمود سكين، "مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 03، 13 ماي 2013، ص6.

² طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر، "المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد 07، جامعة وهران 1، جانفي 2017، ص194.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حصة الأسد كانت من نصيب قطاع أشغال كبرى وهياكل قاعدية حيث قدرت نسبتها 40.1% من إجمالي المخصصات المالية في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، وهذا دليل على اهتمام الدولة بهذا القطاع بشكل الخاص لتدارك العجز والتأخر الحاصل بسبب انعكاس الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية السابقة في سنة 1986، يليها بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي يساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية و قدرت نسبته حوالي 38.8% من إجمالي المخصصات المالية في هذا البرنامج. أما قطاع الفلاحة والصيد البحري احتل المرتبة الثالثة في هذا البرنامج فقد خصص له 65.4 مليار دينار ما نسبته 12.4% من إجمالي المخصصات المالية، وقد تم تخصيص كذلك 45 مليار دينار لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى إلى تشجيع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة وخلق بيئة تنافسية التي تزيد من حركة النشاط الاقتصادي في الجزائر.

الجدول (03-05): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

النسبة المئوية	عدد المشاريع المدرجة	القطاعات
39.51	6312	الري - الصيد البحري - الفلاحة
27.02	4316	السكن - العمران - الأشغال العمومية
8.57	1369	التربية - التكوين - التعليم العالي والبحث العلمي
8.11	1296	الهياكل القاعدية - الشبابية والثقافية
6.15	982	أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية
4.10	653	الصحة - البيئة - النقل
3.90	623	الصناعة والاتصال
1.40	223	الحماية الاجتماعية
1.25	200	الطاقة والدراسات الميدانية
100	15974	المجموع

المصدر: طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر، "المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة

والتضخم"، مرجع سبق ذكره، ص17.

يتضح لنا من الجدول أعلاه اهتمام الدولة بالقطاعات الغير النفطية كالفلاحة والصيد البحري، حيث قدرت عدد المشاريع فيها حوالي 6312 مشروع تقدر نسبته بـ 39.51% من إجمالي عدد المشاريع، يليها بعد ذلك قطاع السكن والأشغال العمومية الذي استحوذ على 4316 مشروع ما نسبته 27.02% من إجمالي عدد

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المشاريع، أما قطاع التعليم قدرت عدد المشاريع فيه حوال 1369 ما نسبته 8.57% من إجمالي عدد المشاريع، وترتب باقي القطاعات حسب عدد المشاريع من الأعلى إلى الأسفل أي بنسب متناقصة.

الجدول رقم (03-06): تطور الناتج الداخلي الخام القطاعي (%)

القطاعات/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	9.00	10.40	10.00	9.70	9.10
الطاقة	42.00	36.50	35.10	35.50	38.20
الصناعة	7.70	7.90	7.90	6.50	6.00
البناء والأشغال العمومية	8.70	9.10	9.80	8.50	8.30
خدمات سلعية	21.60	24.20	24.80	21.50	20.70
خدمات غير سلعية	11.00	11.90	12.50	18.20	17.70
المجموع (%)	100	100	100	100	100

المصدر: عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 225.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الناتج الداخلي الخام لقطاع الطاقة انخفض خلال سنتي 2001 و2002، ومع ذلك يسجل أعلى نسبة قدرت حوالي 42% من إجمالي الناتج سنة 2000، وهذا راجع لاهتمام الدولة سابقا بهذا القطاع بشكل الخاص، لكن مع تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يعطي اهتمامه لباقي القطاعات الغير الطاقوية نضيف إلى ذلك وجود تقلبات في أسعار الطاقة التي تؤثر على نسبة الناتج الداخلي في هذا القطاع. يليها بعد ذلك الناتج الداخلي لقطاع الخدمات السلعية حيث بلغت أعلى نسبة له في 2002 حوالي 24.80% من إجمالي الناتج، كما قدرت أعلى نسبة للناتج الداخلي الخام لقطاع الخدمات الغير السلعية بـ 18.20% في 2003.

أما قطاع الفلاحة فقد بلغ ناتجه الداخلي الخام أعلى نسبة في سنة 2001 حوالي 10.40%، ووصلت نسبة الناتج الداخلي لقطاع البناء والأشغال العمومية حوالي 9.80% من إجمالي الناتج في 2002، وقد احتلت مساهمة قطاع الصناعة في هيكل النمو الاقتصادي المرتبة الأخيرة، وهذا دليل على ضعف هذا القطاع بسبب انخفاض تدفق الاستثمار الخاص والعام.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

4- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

ساهمت الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2014 في ارتفاع حجم احتياطي الصرف وانخفاض مستوى المديونية الخارجية، والذي انبثق عنه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي كآلية مكمل للبرنامج السابق (الانتعاش الاقتصادي)، ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:¹

- مواصلة الدولة تمويل المشاريع التنموية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق صندوق تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب؛
 - تدعيم قطاع السكن والقضاء على الأحياء القصديرية والهشة في مختلف ولايات الوطن؛
 - اهتمام بتطوير الهياكل القاعدية (الصحية، التعليمية، الرياضية والثقافية... إلخ)؛
 - عصنة القطاع العمومي من خلال تحسين الخدمة العمومية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- أما فيما يخص محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) التي تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.41	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.53	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8.03	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.18	50	تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 243.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قد اهتم كثيرا بتحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج وقدرت حوالي 45.41%، وهذا يعني تحسين مستوى قطاع الصحة والتعليم توفير المراكز الثقافية والرياضية والسكن الاجتماعي، تليها بعد ذلك تطوير المنشآت وبناء البنى التحتية بنسبة 40.53% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج،

¹ هجرس منصور، بزيان عبد المجيد، "واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير المركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة - حالة دراسة لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف"، مجلة علوم وتكنولوجيا، عدد 43، 2016، ص 37.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

والتي تساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية لدعم النمو الاقتصادي الجزائري وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية. كما خصص نسب ضعيفة لكل من برامج دعم التنمية الاقتصادية و تطوير كل من الخدمة العمومية وتكنولوجية الاتصال حيث قدرت على التوالي بـ : 8.03% ، 4.85% ، 1.18% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

5- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

لقد تم مصادقة على هذا البرنامج في 25 ماي 2010 من قبل مجلس الوزراء والذي تميز بضخامة ميزانيته التي سجلها تاريخ الجزائر لأول مرة، حيث تم تخصيص فيه غلافًا ماليًا استثنائيًا قدره 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي والذي يشمل:¹

- البرنامج الجاري (استكمال المشاريع التي لم تنجز في البرنامج السابق لدعم النمو 2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي؛
- برنامج جديدًا بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي.
- وعلى أساس الميزانية الضخمة التي خصصت لهذا البرنامج والتي اتخذت طابعًا استراتيجيًا يمكن تلخيص أهدافه الرئيسية فيما يلي:²
- دعم التنمية البشرية والتي تعبر الركيزة الأساسية لهذا البرنامج؛
- تخفيض مستويات البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف المعيشة في الريف وتوفير لهم مختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- دعم البحث العلمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المرافق العمومية والمنظومة الوطنية للتعليم؛
- انعاش الصناعة الوطنية من خلال تحسين مناخ الاستثمار وخلق البيئة التشريعية والتنظيمية والمالية المناسبة للمؤسسة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- توسيع قاعدة السكن وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛

¹ شريط عابدين، بن الحاج جلول ياسين، "أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجًا"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01، 2016، ص 95.

² بن الحاج جلول ياسين، شريط عابدين، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 4، عدد 4، 2016، ص 116-117.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- الاهتمام بكل من القطاع الفلاحي والموارد الطاقوية والمنجمية وتشجيع الاستثمار في السياحة والصناعات التقليدية؛

- المحافظة على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ويتضمن برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستة محاور رئيسية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً"، مرجع سبق ص 97.

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا البرنامج لا يختلف كثيرا عن البرنامج السابق، فقد اهتم كثيرا بتحقيق التنمية البشرية (كتطوير قطاع التعليم والصحة، قطاع الرياضة والشباب... إلخ) حيث قدرت نسبة الأموال الموجهة لها حوالي 49.5% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج أي 10122 مليار دج، تليها بعد ذلك تطوير المنشآت وبناء البنى التحتية بنسبة 31.5% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج أي 6448 مليار دج، والتي تعتبر هذه الأخيرة إحدى الأهداف التي تسعى السلطات الجزائرية لتحقيقها من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما خصص نسب ضعيفة لكل من برامج تطوير الخدمة العمومية ودعم التنمية الاقتصادية، مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال حيث قدرت على التوالي بـ : 8.1% ، 7.6% ، 1.7% ، 1.6% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

6- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

سيوجه هذا البرنامج لتطوير اقتصاد تنافسي متنوع وتعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري لانعكاسات الأزمات المالية العالمية والصدمات النفطية، لهذا تم إعداد برنامج التنمية والاستثمار (2015-2019).¹ وقد شرع في تنفيذه ابتداء من سنة 2015 وتم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019، ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:²

- تحقيق التنمية البشرية من خلال الاهتمام أكثر بتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن والصحة، التربية والتعليم، إيصال الكهرباء والمياه والغاز لمختلف البيوت... إلخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
 - رفع من معدل النمو الاقتصادي، بمستوى نمو سنوي قدره 7 بمائة مع حلول سنة 2019،
 - خلق مناصب الشغل ومحاولة تخفيض مستويات البطالة من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
 - تركيز على التنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام الكبير بالتنمية الفلاحية والريفية وهذا راجع لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي؛
 - اهتم هذا البرنامج بالتكوين الموارد البشرية من خلال ترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- فترة تطبيق هذا البرنامج صادفتها انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2014 ومع انخفاض أسعار النفط المتواصل إلى غاية 2016، اضطرت السلطات الجزائرية إلى غلق حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016، مصحوب بمجموعة من التدابير الهدف منها ترشيد النفقات العامة، والذي يؤدي إلى انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، نضيف إلى ذلك تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد الشروع في تنفيذها والالتزام بالعمليات الضرورية فقط، وكل هذه الأحداث أثرت سلبا على أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وقد فتحت السلطات الجزائرية له حسابا آخر بعنوان "برامج الاستثمارات العمومية" وقد خصص له مبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017-2019).

¹ دداه آمنة، بشني يوسف، "أهمية الاستثمار العمومي في أحداث التنمية الاقتصادية بالجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد 08، 2018، ص 234.

² العالية مناد، عاشور مزريق، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنيتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، الشلف، 2020، ص 212.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-1-3-2 هيكل النمو الاقتصادي الجزائري

بعدما تعرفنا على البرامج التنموية التي حاولت الجزائر تطبيقها بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية من بينها تحقيق معدلات النمو المرتفعة، سنقوم بالتعرف على مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-2017 والتي تبين نتائج تطبيق تلك البرامج التنموية التي تعرضنا لها سابقا على هيكل النمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال الجدولين التاليين اللذان يوضحان لنا مدى مساهمة قطاع النفط والقطاعات الغير النفطية في الدخل الكلي الجزائري (هيكل النمو الاقتصادي) خلال الفترة 1997-2017 والذي يمكن استخلاص منهما ما يلي:

يساهم قطاع المحروقات بنسب كبيرة في هيكل النمو الاقتصادي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويتضح لنا من خلال الجدول رقم (03-09) أن الإيرادات النفطية انخفضت في سنة 1998 بـ 201 مليار دج وهذا الانخفاض يتواءم مع الصدمة السالبة في سعر النفط من نفس السنة. ليشهد بعد ذلك هذا القطاع تحسن ملحوظ ومستمر من سنة 1999 إلى غاية 2008 ليبلغ معدل النمو ذروته والتي قدرت حوالي 8.8% سنة 2003، لكن ابتداء من سنة 2009 بدأت إيرادات هذا القطاع في تذبذب وهذا راجع للتقلبات الشديدة التي تحدث في الأسواق العالمية للنفط، ونضيف إلى ذلك بعض العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر في معدلات النمو الاقتصادية لهذا القطاع منها تقلبات أسعار الصرف الحادة وتدهور معدل التبادل التجاري... إلخ، حيث قدرت أعلى قيمة لمساهمته سنة 2012 بـ 5536.4 مليار دج بمعدل نمو سالب إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.4%، ومع حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 تقلصت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 3025 مليار دج سنة 2016 لترتفع في السنة الموالية لتصل إلى 3614 مليار دج، ويبقى هذا القطاع إلى يومنا هذا يحتل مكانة الصدارة في هيكل النمو الاقتصادي الجزائري.

وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به قطاع الصناعة من قبل السلطات الجزائرية إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، إلا أنه شهد ارتفاع طفيف ومتواصل من سنة إلى أخرى ليبلغ ذروته التي قدرت حوالي 1036.2 مليار دج في 2017 بمعدل نمو موجب إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.8% بعدما سجل أدنى معدل في سنة 1997 والذي قدر بـ 7.6-%. ويبقى هذا القطاع يحتل الأهمية الكبيرة في الاقتصاد الجزائري لتخطي صدمات أسعار النفط المفاجئة.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الجدول رقم (03-09): هيكل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1997-2008

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قطاع المحروقات (مليار دج)	839	638	890	1616	1443	1461	1868	2319	3352	3881	4089	4997
معدل نموه	6	4	6.1	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3
قطاع خارج المحروقات (مليار دج)	1723	1965	2131	2232	2507	2703	2994	3362	3652	4043	4744	5438
معدل نموه	-	-	-	-	-	-	6	6.2	4.7	5.3	6.3	1.6
الصناعة	223.2	256.8	280.4	294.5	313.7	327.4	350.5	377.7	400.6	426	479.8	519.5
معدل نموه	-7.6	9.2	-0.8	-1.9	-1.3	-1	3.5	-1.3	-4.5	-2.2	-3.9	1.9
الزراعة	242.7	324.8	359.7	346.2	424	415.1	515.3	578.9	579.7	642	708.1	727.4
معدل نموه	-13	11.4	2.7	-5	13.2	-1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5	-5.3
الخدمات	347.7	386.1	413	424.5	472.3	519.6	553.8	606.9	637.3	698	798.7	1087.9
معدل النمو	3	2.5	3	2.1	2.5	3	4.5	4	3.7	4.8	6.5	8.4
العمومية	276.6	300.9	307.7	335	337.3	407.7	445.2	508	564.4	689	825.1	956.7
معدل النمو	2.5	2.4	1.4	5.1	2.8	8	5.5	8	7.1	11.6	9.8	9.8

المصدر: بن عزة إكرام، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017"، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص 206.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الجدول رقم (03-10): هيكل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2017

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع المحروقات (مليار دج)	3109	4180	5242	5536	4968	4657	3134	3025	3614
معدل نموه	-6	-2.6	-3.3	-3.4	-6	-0.6	0.2	7.7	-2.8
قطاع خارج المحروقات (مليار دج)	6209	7130	8491	9595	10440	11328	12214	13042	152616
معدل نموه	9.3	6	6.2	7.2	7.3	5.6	5	2.3	2.6
الصناعة	573.1	597.9	663.8	729.5	771.8	837.7	904.6	975.7	1036.2
معدل نموه	0.7	-2.5	4.2	5.1	4	4	4.8	3.8	4.8
الفلاحة	921.3	1015.2	1183.2	1421.7	1640	1772.2	1935.1	2140.3	2318.8
معدل نموه	20	6	11.6	7.2	8.2	2.5	6	1.8	1.2
الخدمات	1225	1620	2378	2648	2551	2738	2910	3018	3121
معدل النمو	7	6	5.5	4.1	3.9	4.4	3.6	1.5	2.4
الأشغال العمومية	1094	1257	1333	1491	1627	1794	1917	2069	22135
معدل النمو	8.7	6.6	5.2	8.2	6.8	6.8	4.7	5	4.4

المصدر: بن عزة إكرام، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017"، مرجع سبق

ذكره، ص 207.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أما قطاع الفلاحة فقد سجل أدنى معدل نمو والذي بلغ حوالي 13- % سنة 1997، ليشهد بعد ذلك تحسن كبير خصوصا في فترة تطبيق البرامج التنموية التي اهتمت بهذا القطاع بشكل خاص حيث خصص له 39.51% من المبالغ الإجمالية المخصصة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وقد خصص له 300 مليار دج في برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، حيث بلغ معدل النمو ذروته والتي قدرت حوالي 20% سنة 2009، وبفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مردودية هذا القطاع بهدف الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، شهدت مساهمة هذا القطاع تحسن مستمر من سنة لأخرى بالرغم من اغيار أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة حققت مساهمته 2318.8 مليار دج سنة 2017.

وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، فقد شهد هذا القطاع تطورا مستمرا ليلعب معدل النمو ذروته التي وصلت إلى 8.4% سنة 2008، وبلغت أعلى مساهمته في سنة 2017 بـ 3121 مليار دج بمعدل نمو موجب إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.4%. وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة في البرامج التنموية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فتحت المجال للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع (الخدمات المصرفية، التأمين، الاتصالات، النقل... إلخ) لتسهيل المعاملات التجارية وزيادة حجم المبادلات الاقتصادية.

فيما يخص قطاع بناء الأشغال العمومية هو الآخر حظي باهتمام الدولة من خلال تخصيص له نسب من المبالغ المالية في البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر من أجل تنميته، وهذا راجع لتأثيره في معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومساهمته كذلك في تنمية باقي القطاعات الأخرى، فقد احتل المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات وقطاع الخدمات في مساهمته في هيكل النمو الاقتصادي بالجزائر، حيث سجل هذا القطاع تطور مستمر طوال الفترة (1997-2017) ليلعب معدل النمو ذروته التي بلغت 11.6% سنة 2006، كما أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت 276.6 مليار دج لتصبح 22135 مليار دج سنة 2017.

وفي الأخير يمكن القول بأن البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر كانت لها نتائج جيدة على مردودية القطاعات الغير النفطية والتي ساهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي الجزائري، ومع ذلك يبقى قطاع النفط هو المصدر الرئيسي في تمويل هذه القطاعات لأن مساهمة قطاع المحروقات تمثل أكثر من نصف مجموع مساهمة باقي القطاعات الأخرى.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-2 تحليل أثر الصدمات النفطية على التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر

إن حدوث صدمات أسعار النفط تؤثر على وضعية التوازن الداخلي خصوصا في الدول المصدرة للنفط، لهذا تلعب السياسة الاقتصادية الكلية دورا كبيرا في معالجة الاختلال التي تسببه هذه الصدمات، وعلى هذا الأساس سنتعرف على مدى تفاعل السياسات الاقتصادية الداخلية المتمثلة في (سياسة التشغيل، السياسة النقدية، السياسة المالية) مع الصدمات النفطية الموجبة والسالبة في الجزائر.

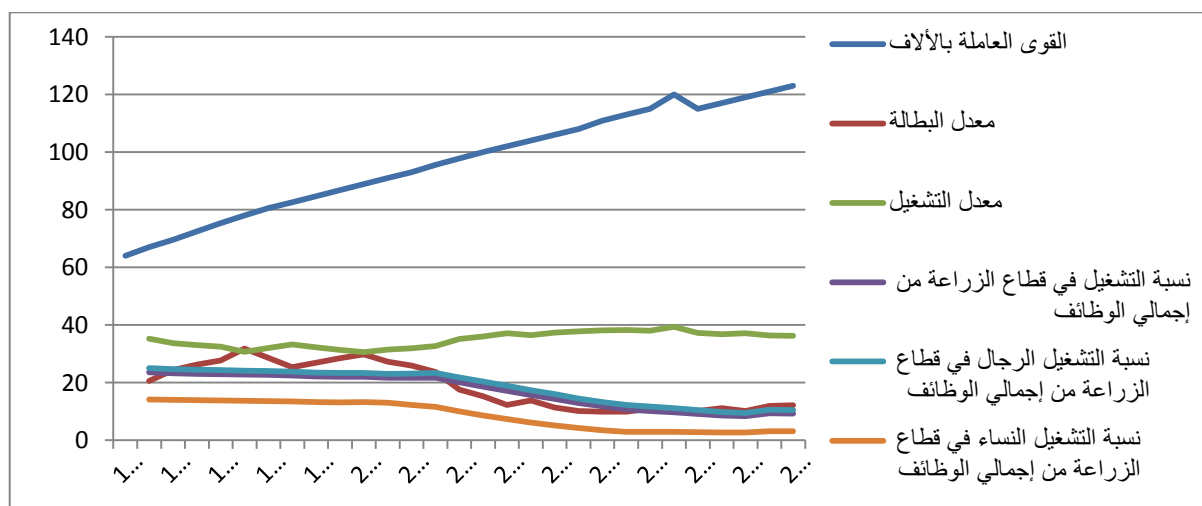
III-2-1 دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على سوق العمل الجزائري

من بين أهم العوامل الخارجية التي تؤثر في سوق العمل الجزائري هي الصدمات النفطية، وسوق العمل الجزائري هو إحدى القطاعات التي قد تحسن الهيكل الاقتصادي مستقبلا، لهذا فمن الضروري البحث في مدى ارتباطه بصدمات أسعار النفط.

III-2-1-1 تحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر

من بين المؤشرات¹ التي تعكس وضعية سوق العمل في الجزائر نجد القوى العاملة، معدل التشغيل، نسبة التشغيل في قطاع الزراعة من إجمالي الوظائف وهذه النسبة تنقسم إلى نوعين حسب نوعية الجنس (الرجال والنساء)، معدل البطالة، والشكل التالي يوضح تطور هذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2018.

الشكل رقم (03-01): تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

¹ بيانات القوى العاملة ومعدل التشغيل ومعدل البطالة، من موقع البنك الدولي.

بيانات نسبة التشغيل في قطاع الزراعة من إجمالي الوظائف (إجمالية، النساء، الرجال)، من موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-01) تطور القوى العاملة بالآلاف خلال الفترة 1990-2018، ويتضح لنا من خلال المنحنى أنها شهدت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (1990-2013)، لتتخفّف في السنة الموالية بسبب الصدمة النفطية السالبة والتي أثّرت مباشرة على القوى العاملة قدر الانخفاض بـ 416016 عاملا، ثم بعد ذلك بدأت بالارتفاع المتباطئ نتيجة انخفاض أسعار النفط، كما أن حجم العمالة كان في فترة التسعينات منخفضا مقارنة بفترة الألفية الثالثة حيث قدر الحجم الأعلى للعمالة بـ 12302396 عامل في 2018.

أما معدل التشغيل فيمثل نسبة العمال من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (1991-2018)، ولقد شهد منحنى معدل التشغيل انخفاضا في خمس سنوات الأولى بسبب الانخفاض المتواصل البطيء في أسعار النفط، ليرتفع في سنتين مواليتين ليصل حوالي 33.23% في 1997، ليتأثر في السنة الموالية بصدمة نفطية سالبة وسجل انخفاضا نسبته 0.92%، وبقي المنحنى في انخفاض حيث قدر معدل التشغيل بـ 30,6% في 2000، ثم شهد بعد ذلك ارتفاعا متواصلا سببه ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى غاية 2013، ليستجيب معدل التشغيل إلى الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 قدرت نسبة الانخفاض بـ 2,11%، وواصل المنحنى انخفاضه حيث قدرت نسبته في 2018 حوالي 36,3%.

فيما يخص نسبة التشغيل من إجمالي الوظائف في قطاع الزراعة فقد انخفضت انخفاضاً كبيراً في فترة الألفية الثالثة مقارنة بفترة التسعينات، حيث قدرت في 1990 حوالي 23.60% من إجمالي الوظائف بينما قدرت أقل نسبة لها في 2016 حوالي 8.34% من إجمالي الوظائف، وهذا الدليل على الإهمال الكبير لقطاع الزراعة خلال فترة الألفية الثالثة. كما أن نسبة التشغيل للرجال فهذا القطاع أكبر من نسبة التشغيل للنساء، وقد تقلصت هذه النسب خلال الصدمة النفطية الأخيرة للنفط حيث قدرت أقل نسبة في 2016 حوالي 2.73% للنساء 9.44% للرجال من إجمالي الوظائف.

وبالنسبة لمعدل البطالة يتضح من الشكل رقم (03-01) وجود علاقة عكسية بين سعر النفط ومعدل البطالة خلال الفترة (1991-2018)، حيث نلاحظ خلال فترة التسعينات كانت نسبة البطالة مرتفعة مقارنة بفترة الألفية الثالثة، كما أن لها استجابة موجبة خلال الصدمات النفطية السالبة سنتي 1998 و 2014، واستجابة سالبة لمعدل البطالة خلال حدوث الصدمة النفطية الموجبة سنتي 2004 و 2008.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-2-1-2 علاقة سعر النفط بسوق العمل الجزائري

مما سبق تبين لنا وجود علاقة إحصائية قوية بين سعر النفط ومتغيرات سوق العمل في الجزائر، كما يوجد بعض الدراسات التي جرت البحث في مدى استجابة سوق العمل الجزائري لتقلبات أسعار النفط العالمية، فقد بحثت دراسة (بلعباس & زغبة)¹ في 2017 على مدى تأثير أسعار النفط على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، وأظهرت النتائج أن معدل البطالة لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط الظرفية في المدى القصير، في حين وجدت علاقة عكسية قوية بين سعر النفط ومعدل البطالة في المدى الطويل، حيث يظهر تأثير الصدمة النفطية السالبة على معدل البطالة في الجزائر بعد ثلاث سنوات من حدوثها ويستمر ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى الدروة في الفترة الخامسة من حدوث الصدمة.

أما دراسة (قطوش & بن لوكيل)² في 2017 تناولت تأثير تقلبات أسعار النفط على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، أثبتت الدراسة وجود أثر غير مباشر لتقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل ومعدل البطالة وهذا عن طريق عدة قنوات المتمثلة في سياسات التشغيل والتوسع في النفقات العامة وحجم الاستثمار، وتوصلت الدراسة القياسية إلى وجود تكامل متزامن بين أسعار النفط وسوق العمل الجزائري في المدى الطويل.

نضيف إلى ذلك دراسة (بوخلخال & بن عون)³ في 2018 التي اهتمت بتداعيات انخفاض أسعار النفط على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، توصلت هذه الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط له تأثير مباشر على معدلات البطالة في الجزائر وقد وضحتها الصدمة النفطية الأخيرة، كما أن نصيب قطاع العمل من الميزانية العامة يتماشى تماما مع تطورات أسعار النفط، لهذا يجب على الحكومة تغيير نمط اقتصادها من خلال الاستثمار في قطاعات أخرى غير النفط.

¹ بلعباس رابح، زغبة طلال، "أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك"، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، جامعة البويرة، ديسمبر 2017.

² قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص 177-192.

³ علي بوخلخال، بودالي بن عون، "أسعار النفط وتداعياتها على سياسة التشغيل في الجزائر (نظرة سوسيو اقتصادية)"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، سبتمبر 2018.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

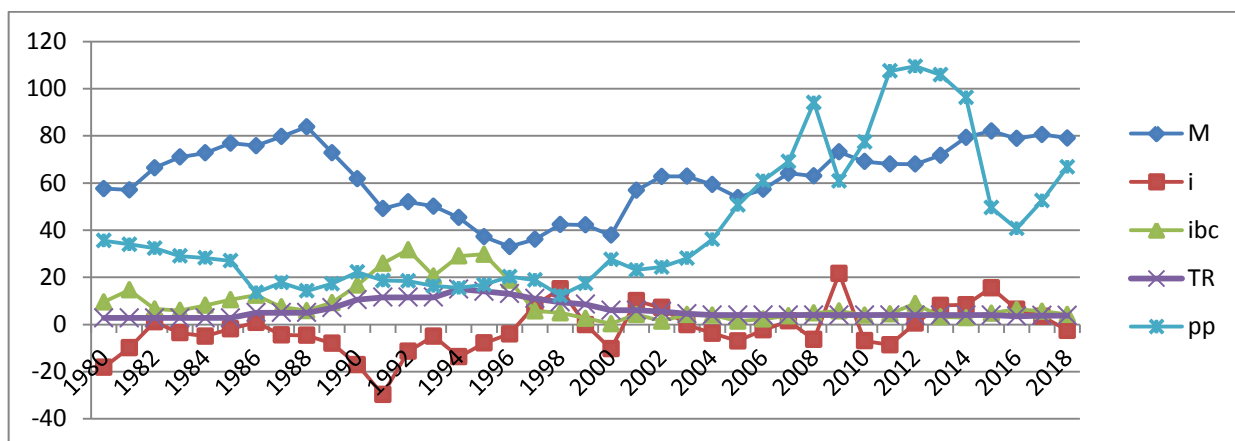
III-2-2 سعر النفط وعلاقته بالتوازن النقدي الداخلي في الجزائر

سنقوم بتحليل بعض المتغيرات النقدية الداخلية التي تعكس وضعية التوازن النقدي التي تسعى إلى تحقيقه السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، والبحث في طبيعة العلاقة التي تربط السياسة النقدية الجزائرية بصدمات أسعار النفط.

III-2-2-1 تأثير السياسة النقدية على التوازن النقدي في ظل وجود الصدمات النفطية في الجزائر

سعت السلطات النقدية منذ حصولها على الاستقلال، بناء اقتصاد نقدي منفصل تماما عن فرنسا، وعلى هذا الأساس تأسس البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962، وتم إصدار أول عملة "الدينار الجزائري" سنة 1964، وقد واجهت السياسة النقدية مجموعة من العراقيل خلال الفترة 1962 إلى غاية 1990 بسبب القوانين التشريعية التي كانت عبارة عن نصوص نظرية بعيدة عن التطبيق الفعلي والتي لم تحقق أي هدف فعال، وهذا راجع للدور السلبي للنقد في الاقتصاد الوطني، وكان البنك المركزي في هذه الفترة يقوم بتمويل عجز الميزانية العامة فقط وكانت مهمة الإصدار النقدي والتحكم فيه لدى الخزينة العامة. ومع بداية التسعينات حدث التغيير الجذري في النظام النقدي والمالي الجزائري بإعطاء البنك المركزي مهمة إدارة السياسة النقدية من خلال تطبيق قانون النقد والقرض ومجموعة من الإصلاحات المذكورة سابقا، فأصبحت تحقق أهدافا اقتصادية ولها دور فعال في تحقيق التوازن النقدي. والشكل التالي يوضح تطور كل من سعر النفط ومؤشرات السياسة النقدية المتمثلة في (المعروض النقدي بمفهومه الواسع، معدل الفائدة ومعدل الخصم) خلال الفترة (1980-2018).

الشكل رقم (03-02): تطور مؤشرات السياسة النقدية وسعر النفط في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

مع بداية الثمانينات قد تم تغيير اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي والذي شجع على توسيع دائرة القروض من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية أي اتباع (سياسة نقدية توسعية)، حيث شهدت معدلات

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الفائدة انخفاضاً كبيراً قدرت في 1980 حوالي 18.16% والذي أدى إلى زيادة المعروض النقدي حيث قدر في نفس السنة حوالي 57.56% من إجمالي الناتج المحلي، يقابلها ارتفاع معدل التضخم حيث قدر في السنة الموالية حوالي 14.66%.

ومع حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 1986 اضطرت السلطات النقدية لرفع معدل الخصم من 2.75% إلى 5% من أجل تعديل معدلات الفائدة بهدف رفع مستوى الادخار وتخفيض معدلات التضخم أي اتباع (سياسة نقدية انكماشية)، على هذا الأساس انخفض معدل التضخم في سنتين مواليتين بالرغم من انخفاض معدلات الفائدة وارتفاع حجم المعروض النقدي خلال هذه الفترة.

وفي سنة 1989 بالرغم من ارتفاع معدل الخصم من سنة إلى أخرى إلى أن معدلات الفائدة كانت منخفضة جداً والتي ساهمت في رفع حجم المعروض النقدي بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة والذي يؤدي بدوره إلى حدوث التضخم ليصل إلى ذروته 31.67% سنة 1992، وبالتالي نستنتج عدم فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن النقدي في الجزائر إلى غاية 1995.

لاحظ البنك المركزي وجود حالة التضخم والذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، على هذا الأساس تبنى سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1995 إلى غاية 2002، حيث ارتفع معدل الفائدة الحقيقي ليصل إلى 8.14% سنة 1997 يقابله انخفاض في معدل التضخم بنسبة 12.95%، ومع حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 1998 اضطرت السلطات النقدية لتخفيض معدلات الفائدة من أجل رفع معدل النمو الذي انخفض بسبب هذه الصدمة خلال سنتي 1999 و 2000.

وشهدت الفترة (2003-2011) تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي والتي تزامنت مع تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية، وتخللتها بعض الصدمات الموجبة في أسعار الفائدة خلال السنوات التالية: 2007، 2009، 2012 نتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل الكلي الذي يساهم في حدوث التضخم بسبب التوسع في حجم النفقات العامة لهذا يضطر البنك المركزي إلى تغيير اتجاه سياسة نقدية من توسعية إلى انكماشية كما شهدتها الفترة (2012-2015) بهدف المحافظة على التوازن النقدي، لينخفض معدل الفائدة تدريجياً بسبب الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 ليصل في 2018 إلى 2.56%-، على هذا

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الأساس نستنتج أن صدمات أسعار النفط لها تأثير كبير على قرارات البنك المركزي في اختيار نوع السياسة النقدية المتبعة في الاقتصاد الجزائري.

III-2-2-2 علاقة سعر النفط بمتغيرات التوازن النقدي الداخلي في الجزائر

عندما بحثنا عن الدراسات السابقة خصوصاً التطبيقية التي تظهر لنا مدى ارتباط سعر النفط بمتغيرات التوازن النقدي في الجزائر، لم نجد ولا ورقة بحثية تتناول العلاقة التي تربط مباشرة أسعار النفط بمتغيرات السياسة النقدية المتمثلة في سعر الفائدة، سعر الخصم، المعروض النقدي ما عدا دراسة واحدة (تشوكتش كبير & بوشامة)¹ في 2017 التي تناولت تقييم أداء السياسة النقدية المعبر عنها بالمعروض النقدي بمفهومه الواسع في ظل وجود تقلبات أسعار النفط باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي خلال الفترة (2001-2015) والتي يمكن من خلالها استخلاص طبيعة العلاقات التي تجمع ما بين المتغيرات، وقد أظهرت النتائج أن الصدمة النفطية الموجبة لها تأثير إيجابي على كل من المعروض النقدي ومعدل التضخم، تضيف إلى ذلك عدم فعالية السياسة النقدية طوال هذه الفترة في تحقيق التوازن النقدي.

في حين وجدنا كذلك عدد محدود من الدراسات التي تناولت تأثير سعر النفط على التوازن النقدي (معدل التضخم) في الجزائر، والمتمثلة في دراسة (دقيش & جعفر هني)² في 2019 التي قامت بالبحث في الأثر الغير المتماثل لأسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، باستخدام نموذج NRDL. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدل التضخم في المدى القصير والطويل، حيث ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم والعكس صحيح. نضيف إلى ذلك دراسة (Lacheheb & Sirag)³ في 2019 التي بحثت في العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، باستخدام نموذج NRDL. وبينت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من معدلات التضخم مما يجعل البنك المركزي يتدخل بوضع السياسة المناسبة للتحكم في هذه الصدمات من أجل تحقيق التوازن النقدي، على هذا الأساس وجدت آثار مختلفة لأسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر في

¹ حسن تشوكتش كبير، مصطفى بوشامة، "تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001 - 2015 باستخدام مقاربة اشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR"، مجلة الإبداع، مجلد 07، عدد 8، 2017.

² دقيش جمال، جعفر هني محمد، "أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NRDL"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، مستغافم، الجزائر، 2019، ص 114-134.

³ Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, "Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach", The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, 2019.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المدى القصير والطويل، وتوصلت كذلك إلى غياب العلاقة بين انخفاض أسعار النفط ومستوى التضخم في الجزائر.

III-2-3 دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الميزانية العامة أهم وسيلة التي تستعملها السلطات الجزائرية لتطبيق البرامج الحكومية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وبما أن المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة هي الجباية البترولية والإيرادات النفطية، فإن سعر النفط يمثل العامل الأول الذي يؤثر في الموازنة العامة في الجزائر.

III-2-3-1 تطور متغيرات الموازنة العامة في الجزائر

من بين أهم القنوات التي تنقل تقلبات أسعار النفط إلى متغيرات التوازن الاقتصادي الكلي السياسة المالية، كونها أهم أداة التي تمول مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال التوسع في النفقات العامة، وقد شهد رصيد الموازنة في الجزائر تطورات مختلفة التي أثرت عليها التقلبات التي حدثت في الأسواق النفطية العالمية والشكل التالي يوضح تطور أسعار النفط مع تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017).

الجدول رقم (03-11): تطور سعر النفط ورصيد الموازنة في الجزائر

السنوات	سعر النفط	رصيد الموازنة	السنوات	سعر النفط	رصيد الموازنة
1999	17,44	-16300	2006	61	1092500
2000	27,6	398800	2007	69,04	456800
2001	23,12	171000	2008	94,1	906600
2002	24,36	21700	2009	60,86	-713100
2003	28,1	251600	2010	77,38	-114800
2004	36,05	326100	2011	107,46	-168600
2005	50,59	1025400	2012	109,45	-710900

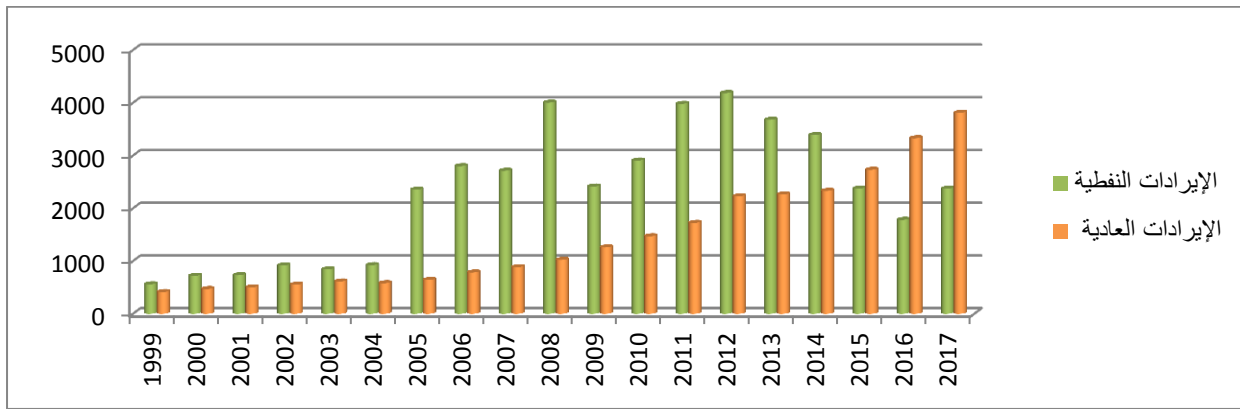
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر حققت عجز قدره 16300 دينار جزائري في 1999 وبعدها ارتفع سعر البرميل من النفط إلى 27.6 دولار أمريكي، حققت الموازنة العامة فائض قدره 398800 دج، لينخفض بعد ذلك سعر النفط ليصل إلى 23.12 دولار أمريكي فانخفض معه قيمة الفائض يقدر قيمة الانخفاض بـ 227800 دج، وشهدت هذه الأخيرة بعد ذلك ارتفاعا متواصلا مع أسعار النفط إلى غاية 2007.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أثرت الصدمة النفطية لسنة 2008 سلبيا على الموازنة العامة فبالرغم من ارتفاع أسعار النفط المبالغ فيه حيث بلغت أعلى قيمة في 2012 حوالي 109.45 دولار للبرميل إلا أن رصيد الميزانية حقق عجز قدره 710900 دج، وهذا راجع للتوسع في النفقات العامة وتمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة. أما الصدمة النفطية لسنة 2014 فقد زادت من حدة العجز هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تقليص حجم النفقات العامة مع محاولة الزيادة من حجم الإيرادات العادية خارج قطاع المحروقات (أي رفع معدلات الضرائب) من أجل تخفيف حدة العجز، لهذا نستنتج أن صدمات أسعار النفط لها تأثير كبير على متغيرات الموازنة العامة بالجزائر.

الشكل رقم (03-03): تطور الإيرادات النفطية والإيرادات العادية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك الجزائر وتقارير وزارة المالية (قانون المالية)

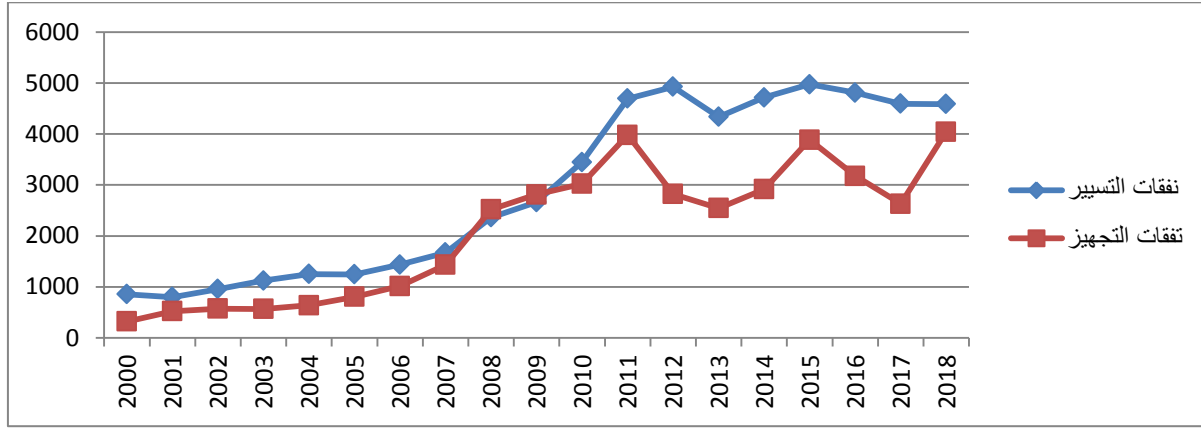
يمثل الشكل أعلاه تطور إيرادات الدولة والتي تنقسم إلى قسمين الإيرادات النفطية والإيرادات خارج قطاع المحروقات أي (العادية) خلال الفترة (1999-2017)، ويتضح لنا من خلاله أن حجم الإيرادات النفطية أكبر من حجم الإيرادات العادية طوال الفترة (1999-2014)، كما أن تأثير صدمات أسعار النفط واضح جدا على حجم إيرادات الدولة، حيث أن المداخيل النفطية ارتفعت ابتداء من الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2004 لتصل إلى ذروتها في 2012 وقدرت حوالي 4184,3 مليار دج وهذه القيمة كانت تتوافق مع الذروة التي وصل لها سعر النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر النفط خلال هذه السنة حوالي 109,45 دولار أمريكي للبرميل، يقابلها ارتفاع طفيف من سنة لأخرى في حجم الإيرادات العادية وهذا نتيجة لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية وتوسع في المشاريع الاقتصادية من طرف الدولة والقطاعات الخاصة رغم انخفاض معدلات الضرائب التي تشجع الاستثمارات في القطاعات الغير النفطية.

ونلاحظ أيضا من خلال الشكل أن الصدمة النفطية السالبة كان لها انعكاس سلبي على حجم الإيرادات النفطية حيث قدرت في 2016 حوالي 1781,6 مليار دج والتي أدت إلى رفع معدلات الضرائب والإيرادات

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الأخرى خارج قطاع المحروقات قدرت في 2017 حوالي 3810,3 مليار دج وبالتالي نستنتج ارتباط صدمات أسعار النفط السالبة إيجابيا بحجم الإيرادات النفطية وارتباطا سلبيا مع حجم الإيرادات العادية.

الشكل رقم (03-04): تطور نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك الجزائر ووزارة المالية (قانون المالية)

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن السلطات المالية تخصص أموال ضخمة لنفقات التشغيل مقارنة بنفقات التجهيز، ففي 2001 انخفضت حجم نفقات التشغيل بـ 57.6 مليار دج يقابلها ارتفاع في حجم نفقات التجهيز بـ 200.5 مليار دج، ومع بداية البرامج التنموية المذكورة سابقا التي تهدف لرفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية بدأت المبالغ المالية المخصصة لنفقات التجهيز بالارتفاع المتواصل ابتداء من الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2004، وقد فاقت قيمة المبالغ الموجهة لنفقات التشغيل في سنة 2009 هذا راجع لارتفاع الدخل الوطني بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال هذه الفترة، لتتخفض بعد ذلك كل من نفقات التشغيل والتجهيز لتصل إلى 4335,6، 2544,2 مليار دج على التوالي سنة 2013 وهذا راجع لتسجيل رصيد الميزانية عجز بسبب توسع في النفقات التي فاقت حجم الكلي للإيرادات العامة.

ومع حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 تضطر السلطات العمومية لتقليص الاستثمارات والمشاريع العامة لانخفاض حجم الإيرادات، في حين تخفض قليلا من نفقات التشغيل لتصل في سنة 2016 قيمة نفقات التشغيل والتجهيز على التوالي 4807,3 و 3176,8 مليار دج ومع بداية ارتفاع أسعار النفط سنة 2018 ارتفعت نفقات التجهيز بـ 1411,81 مليار دج لتنشيط مشاريع الدولة التي تحمدت بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية مؤخرا، والتي يقابلها انخفاض في نفقات التشغيل بـ 7,34 مليار دج من أجل تخفيض حدة العجز في رصيد الميزانية. وبالتالي نستنتج أن التقلبات التي تحدث في حجم النفقات لها ارتباط وطيد بالصدمة النفطية في الجزائر.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-2-3-2 علاقة أسعار النفط بالموازنة العامة في الجزائر

تؤثر صدمات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر بسبب عدم التنوع الاقتصادي، وقد تناولت العديد من الدراسات البحث في طبيعة العلاقة التي تربط أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر، ومن بين تلك الدراسات نجد دراسة (إدريس أميرة)¹ في 2016 التي توصلت إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر النفط والنفقات العامة، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى الإيرادات العامة، وأثبتت أن استجابة النفقات العامة تكون أكبر من استجابة الإيرادات العامة للصدمة النفطية وهذا ما يدل على أن السياسة المتبعة من طرف صناع السياسة هو اتباع سياسة مالية مسارية للاتجاهات الدورية.

كما اهتمت كذلك ورقة (بن دحمان & ركراك & عمراني)² في 2017 بالعلاقة التي تربط بين صدمات أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2014. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط نحو مؤشرات الميزانية العامة (الإنفاق الحكومي، نفقات التشغيل و نفقات التجهيز)، نضيف إلى ذلك دراسة (بوسالم & بن لشهب)³ في 2017 التي تناولت دراسة انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، وقد توصلت إلى وجود علاقة طردية معنوية بين أسعار النفط وكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، كما أكدت دراسة (جابري & إلياس الهناني)⁴ في 2018 وجود علاقة طويلة المدى بين سعر النفط والنفقات العامة، في حين أن إجمالي الإيرادات لم يكن له أثر معنوي على المدى الطويل وإنما على المدى القصير فقط.

وبحثت كذلك دراسة (مهدي & بوظراف)⁵ في 2018 على أثر التي تخلفه تقلبات و صدمات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 باستخدام منهجية بوكس جنيكز، ARMA، ونماذج ARCH، VAR. وبينت النتائج أن حدوث صدمة في سعر النفط تؤدي إلى استجابة إيجابية في مؤشرات الموازنة العامة على المدى الطويل، واستجابة سالبة في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير والطويل.

¹ إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، مرجع سبق ذكره.

² بن دحمان أمينة، ركراك مونية، عمراني فاطمة، "أثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.

³ أبو بكر بوسالم، حمزة بن لشهب، "انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2015)"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2017.

⁴ جابري فاطمة زهرة، إلياس الهناني فراح، "أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج خلال الفترة 1987-2013"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018.

⁵ مهدي حسنية، بوظراف الجيلالي، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وعلى غرار اختلاف النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة إلى أن النتائج المتوصل إليها كانت متقاربة جدا والتي تؤكد وجود علاقة قوية بين أسعار النفط ومتغيرات الموازنة العامة في الجزائر، وهذا دليل على عدم وجود محفظة فعالة للتنويع في مداخل الدولة.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-3 دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر

سنعرض إلى تحليل كل مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر ومدى استجابة هذه المؤشرات لصدمات أسعار النفط الموجبة والسالبة، ثم نستنتج طبيعة العلاقة التي تجمع بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الخارجية في الجزائر.

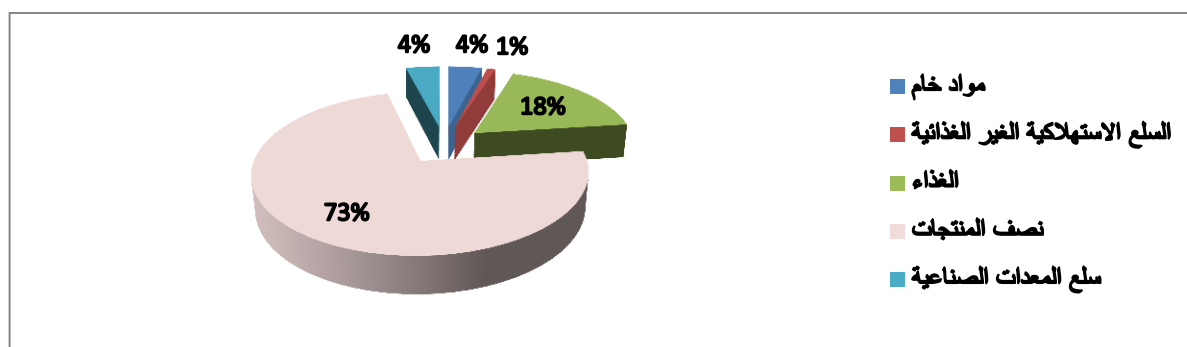
III-3-1 دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر

يساهم قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية بنسبة 95% من إجمالي الصادرات، وبالتالي يستفيد الاقتصاد الجزائري من العائدات النفطية من أجل تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، لهذا نود معرفة مدى تأثير الصدمات النفطية على رصيد الميزان التجاري في الجزائر.

III-3-1-1 الأثر الإحصائي لصدمات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر

حاولت الجزائر تطبيق عدة خطط واصلاحات اقتصادية بهدف معالجة الاختلال الذي يحدث في مؤشرات التوازن الخارجي، ومن خلال الاطلاع على الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية نجد أن النسبة الكبرى تعود للمحروقات، فيما يخص مساهمة باقي القطاعات الأخرى في الصادرات تبقى نسبتها ضعيفة جدا، وتتوزع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

الشكل رقم (03-05): الصادرات من غير المحروقات في الجزائر لسنة 2017



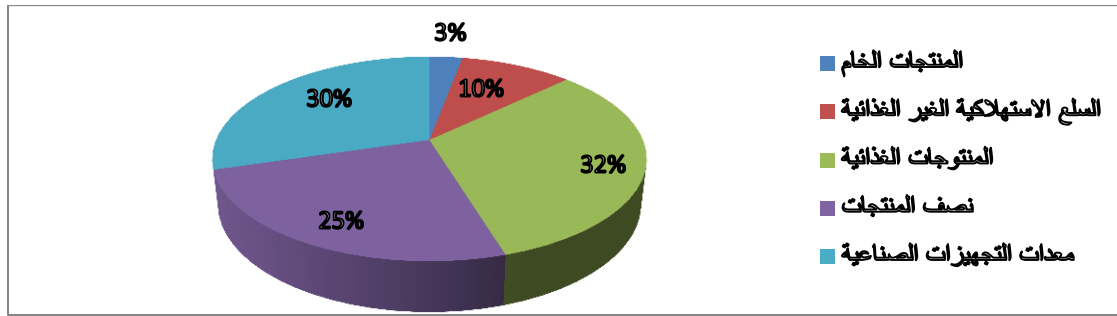
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

معظم صادرات الجزائر خارج المحروقات تتمثل في نصف المنتجات مثل جلود الأغنام المدبوغة، مصنوعات من الجبس، الأسمدة... إلخ حيث قدرت نسبتها 73% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، تليها بعد ذلك المنتجات الغذائية مثل التمور، أسماك مجمدة، النبيذ من العنب... إلخ بنسبة 18% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما سلع المعدات الصناعية كانت نسبتها ضعيفة جدا حيث قدرت بـ 4% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما المواد الخام كانت نسبة صادراتها 1%.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أما الهيكل السلعي لواردات الجزائر فقد تم اطلاق عليه خلال تطبيق البرامج التنموية (1967-1989)، تبين لنا أن الواردات الجزائرية كانت منحصرة في القطاع الصناعي المتمثل في التموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية، حيث تحصلت على 64% في نهاية المخطط الرباعي الأول لترتفع إلى 66% في نهاية المخطط الخماسي الأول من مجموع واردات الجزائر، وهذا يعني اهتمام الدولة بمستلزمات الإنتاج والذي لم يحقق لنا بعض النتائج المرجوة المتمثلة في تدني قيمة واردات السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وهذا يدل على تفاقم مشكلة الغذاء في الجزائر وهذه بعض التفسيرات التي توضح الاختلال الموجود في الهيكل السلعي للواردات.¹ ويمكن توضيح أكثر حول المنتجات المستوردة في الجزائر وهذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-06): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية لسنة 2017



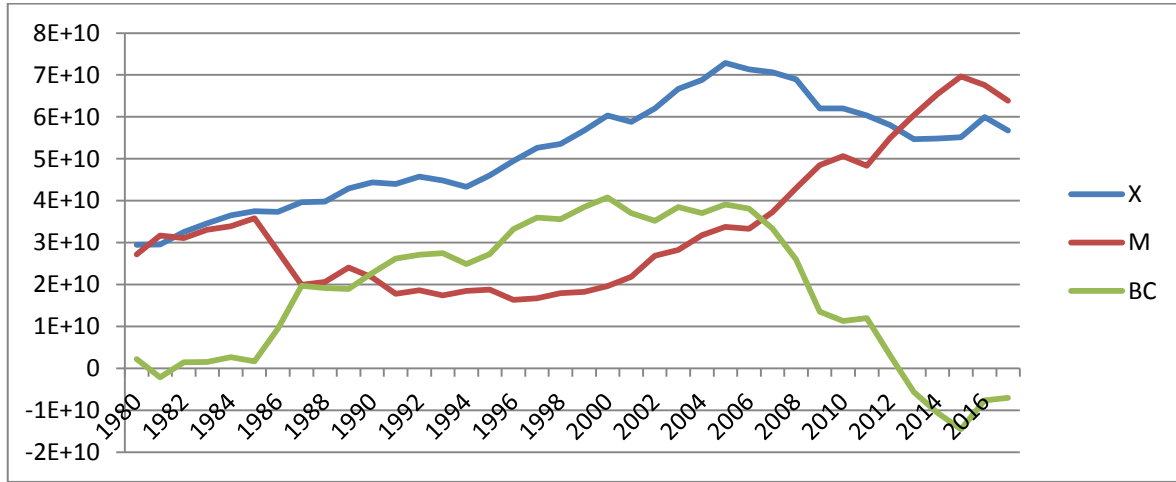
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

يتضح لنا من خلال الشكل أن الهيكل السلعي للواردات يتكون من المنتجات الغذائية بنسبة 32% من مجموع واردات الجزائر، تليها بعد ذلك معدات التجهيز الصناعية بنسبة 30%، وهذا يدل على وجود خلل في هيكل الاقتصاد الجزائري من فترة الستينات إلى يومنا هذا لم تستطع الجزائر توفير المنتجات الغذائية المحلية بل تعتمد على العالم الخارجي لتلبية الطلب المحلي المتزايد وهذا أكبر خلل يواجه الاقتصاد الكلي، حيث توجه الإيرادات النفطية نحو الاستهلاك، كما قدرت نسبة استيراد "نصف المنتجات" حوالي 25% من مجموع الواردات والمتمثلة في قضبان وأنايب من الحديد، الأوراق والكرتون، المازوت والبنزين عالي الجودة... إلخ، أما السلع الاستهلاكية الغير الغذائية بلغت نسبتها 10% من مجموع الواردات، أما المنتجات الخام انحصرت في التبغ والسجائر وخشب منشور وقدرت نسبتهم بـ 3% من مجموع الواردات.

¹ بوالفول هارون، العمري علي، "آثار تغيرات أسعار النفط العالمية على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترتين (1990-1999) و(2001-2014)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، أبريل 2018، ص 54.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الشكل رقم (03-07): تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح لنا من خلال الشكل أن واردات السلع والخدمات التي رمزنا لها بحرف (M)، انخفضت انخفاض حاد في 1986، حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 7875384033 دولار أمريكي، وانخفضت كذلك صادرات السلع والخدمات التي رمزنا لها بحرف (X)، حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 112417690,4 دولار أمريكي، وهذا راجع لوقوع الصدمة النفطية السالبة في السوق العالمي وواضح جدا تأثير هذه الأزمة على متغيرات التوازن الخارجي، خاصة الواردات التي تقلصت في السنة الموالية بـ 8013564405 دولار أمريكي، كما شهد الميزان التجاري انخفاضا متواصلا لغاية 1990، بعد ذلك واصل ارتفاعه ليصل في 1993 إلى 27472848873 دولار أمريكي، ليبقى بعد ذلك في تذبذب في حدود 24888013656 و 38517609322 دولار أمريكي خلال الفترة (1994-1999)، كما نلاحظ تأثير الصدمة النفطية السالبة لسنة 1998 على الميزان التجاري حيث قدر الانخفاض بـ 324104812,4 دولار أمريكي.

ومع بداية فترة الألفية الثالثة شهد منحى الخاص بالواردات ارتفاعا متواصلا سببه ارتفاع المداخيل النفطية والتي وجهت للاستهلاك والتي انخفضت في سنة 2017 بـ 3715509099 دولار أمريكي، أما الصادرات الجزائرية شهدت تذبذبات خلال هذه الفترة سببه تقلبات أسعار النفط، فقد سجلت أقل قيمة للصادرات في 2013 حيث قدرت حوالي 54703987253 دولار أمريكي، وسجل رصيد الميزان التجاري عجز قدره 5678777650 دولار أمريكي من نفس السنة، ليزداد حدة العجز في سنتين 2014 و 2015، وعلى هذا الأساس حاولت السلطات تقليص حجم الواردات من أجل تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري، وبالتالي

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

نستنتج وجود علاقة إحصائية بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات التوازن الخارجي (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري) في الجزائر.

II-3-1-2 علاقة سعر النفط مع كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر

بسبب وجود تبعية للعائدات النفطية في الجزائر مع وجود الضعف الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية، من المتوقع أن يكون لأسعار النفط انعكاسات على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وكل من الصادرات والواردات بصفة خاصة، وقد بينت دراسة (حيدوشي & وعيل)¹ في 2017 ارتباط قطاع النفط بالصادرات الجزائرية بنسبة 98.39% سنة 2005، وبالتالي يؤثر سعر النفط بنسبة 100% في حجم الصادرات الجزائرية. أما دراسة (بوسالم & يدروج)² في 2018 فقد شخصت وضعية الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره بالصدمات النفطية السالبة، وهذا من خلال قياسها لأثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات خلال الفترة (1975-2015). وأثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من أسعار النفط إلى الواردات.

بالنسبة للعلاقة التي تجمع أسعار النفط بالميزان التجاري قد وضحتها دراسة (المومن & عبد الرحمان)³ في 2017 التي بحثت في العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين وأظهرت النتائج أيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية في المدى الطويل بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري في الجزائر، وأثبتت نتائج اختبار السببية وجود علاقة أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الميزان التجاري. تليها دراسة (زاوي & مخفي)⁴ في 2018 التي درست تأثير انخيار أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير مباشر لتقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري، ويستجيب استجابة سالبة في حالة مواجهة صدمة نفطية سالبة.

¹ عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، "آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 200-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.

² فاطمة بوسالم، نضال يدروج، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02، جوان 2018.

³ المومن عبد الكريم، عبد الرحمان عبد القادر، "تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد 31، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017.

⁴ زاوي عبير، مخفي أمين، "أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2010-2016)"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغاث، الجزائر، ديسمبر 2018.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

II-3-2 دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر

إن العلاقة التي تربط أسعار النفط بسعر الصرف غير واضحة فهي تختلف من دولة لأخرى حتى لو كان لهما نفس الخصائص، وهذا راجع لوجود عدة عوامل تؤثر في تقلبات أسعار الصرف ويبقى سعر النفط إحدى العوامل الخارجية التي تؤثر فيه ومن هذه المنطلق سنقوم بالتعرف على مدى تأثير سعر الصرف الجزائري بصدمات أسعار النفط.

II-3-2-1 التطور التاريخي لسعر الصرف الجزائري

تم إصدار أول عملة للدولة الجزائرية المستقلة والتي هي "الدينار الجزائري" سنة 1964، والتي اتبعت نظام الصرف الثابت خلال الفترة (1964-1987)، وقد تميزت هذه الفترة بمرحلتين أولها ارتباط سعر الصرف الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، حيث حدد واحد دينار جزائري مقابل 1.15 فرنك فرنسي لأكثر من عقد من الزمن من 1970 إلى 1981، أما المرحلة الثانية أطلق عليها مرحلة نظام الترحيح وتبدأ من سنة 1974 بعد انهيار نظام بروتن وودز إلى غاية 1987 وقد ثبتت الجزائر عملتها على أساس 14 سلة عملة دولية على أسعار معاملات ترحيح مرتبطة بالواردات، "حيث حصل الدولار الأمريكي على وزن ثقيل نسبيا وهذا راجع لأهميته في صادرات المحروقات المسلمة وخدمة تسديد الديون"¹، وكلا المرحلتين كان يتحدد سعر الصرف تحديدا إداريا.² وقد نتج عن الصدمة النفطية السالبة سنة 1986 دخول الاقتصاد في أزمة حادة، لهذا اضطرت السلطات النقدية للقيام ببعض الاجراءات والاصلاحات في مختلف الجوانب المالية والنقدية، بهدف إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي،³ وعرفت هذه الفترة (1987-1994) تخفيض في قيمة الدينار الجزائري والتي تنقسم إلى مرحلتين وهما كالتالي:

➤ الانزلاق التدريجي

امتدت هذه المرحلة من 1987 إلى مارس 1991 وكانت الانزلاقات على النحو التالي:

- نهاية 1987: 81 = 4.93 دج
- سنة 1989: 81 = 8.032 دج
- نوفمبر 1990: 81 = 12.11 تسريع عمليات الانزلاق تماشيا مع وثيرة تطبيق الإصلاحات

¹ بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني-حالة الدينار الجزائري"، les cahiers du mecas، العدد 01، 07 ديسمبر 2011، ص158.

² سي محمد كمال، "قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن"، درا الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص158-159.

³ يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص101.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- فيفري 1991: 81 = 16.59 دج محاولة تحرير التجارة الخارجية

- مارس 1991: 81 = 17.76¹

➤ التخفيض الصريح للدينار الجزائري في سنة 1994

لقد تم اعلان صريح عن تخفيض الدينار بنسبة 22% للدولار الواحد، واتخذ هذا القرار من قبل مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991، وتميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس 1994، خلال هذه الفترة قامت الجزائر بتعديلات هيكلية فرضتها عليها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واتفقوا على تخفيض الدينار الجزائري وقد تم اجراء تعديل طفيف بنسبة 10%، ليقوم بعد ذلك مجلس النقد والقرض تخفيض الدينار بنسبة 40.17% في 10/01/1994 ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار جزائري.²

➤ جلسات التثبيت

جلسات التثبيت هي عبارة عن المرحلة الانتقالية للوصول إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، فطريقة العمل بهذا النظام تقوم على أساس تنظيم حصص يومية لهذا الغرض من قبل البنك المركزي.³ وبمقتضى التعليم رقم 95/08 المؤرخ في 1995/12/23 والمتعلق بسعر الصرف، بدأت الجزائر بتطبيق التعويم المدار لسعر الصرف الجزائري، حيث شكل البنك المركزي سوقا ما بين البنوك للصرف، وهو عبارة عن سوق ترم فيه الصفقات على العملة الصعبة ويحدد سعر الدينار الجزائري حسب نقطة تساوي الطلب والعرض عليه.⁴

في الآونة الأخيرة وبسبب انخفاض أسعار النفط في 2014، انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية لاسيما عملات الدول الناشئة والمصدرة للمواد الأولية، وتتمثل أهم الأسباب الحقيقية لهذه التقلبات في قيمة الدينار الجزائري إلى النقاط التالية:⁵

● انخيار أسعار النفط؛

● تعزيز قيمة الدولار في سوق الصرف العالمية؛

¹ سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 159-160.

² بلعزوز علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص 218.

³ يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 102.

⁴ بن عبيزة دحو، "أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

⁵ المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015"، نوفمبر 2015، ص 26.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- ضعف المنافسة لعوامل الإنتاج؛
- تدهور العناصر الأساسية للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (03-08): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2001-2018)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يتضح لنا من خلال الشكل أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار كان أكبر من سعر صرف الدينار/الأورو خلال سنتين 2001 و2002، لكن بعد ذلك أصبح سعر صرف الدينار/الدولار أصغر من سعر صرف الدينار/الأورو وهذا يعني أن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار تكون أحسن من قيمة الدينار مقابل الأورو، وهذا راجع لكون كل المداخيل الجزائرية من النفط الذي يباع بالدولار الأمريكي، في حين مختلف الواردات تسدد بالأورو هذا ما يجعل الجزائر تخسر يوميا أموال ضخمة بسبب سعر الصرف.

ولقد بلغت أقل قيمة للدينار/الدولار حوالي 64.58 في 2008 وانخفض كذلك في نفس السنة سعر صرف الدينار/الأورو بـ 0.15 وهذا الدليل على أن حدوث الصدمة النفطية الموجبة لسنة 2008 أثرت على سعر الصرف الجزائري بالانخفاض. ثم شهدت أسعار الصرف الجزائرية مقابل الدولار والأورو بعد ذلك تذبذبات طفيفة إلى غاية الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 فقد ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري ليسبب صدمة في سوق الصرف في السنة الموالية، وبالتالي نستنتج وجود علاقة عكسية بين صدمات أسعار النفط وسعر صرف الحقيقي في الجزائر.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

II-3-2-2 علاقة سعر النفط بسعر الصرف في الجزائر

يمكن توضيح علاقة سعر الصرف الدولار بأسعار النفط من خلال القاعدة التي تنص على أن ارتفاع سعر الصرف الدولار يتناسب عكسيا مع أسعار السلع المسعرة بها مثل النفط والذهب وغيرها، وقد أكد الكثير من المحللين إلى أن الدولار أصبح موضع شك كعملة لبيع وشراء النفط على المدى الطويل، لهذا ستنكسر هيمنة الدولار على أسواق النفط خلال السنوات القادمة، وهذا راجع لانخفاض سعر الصرف الدولار في السنوات الماضية مقابل العملات العالمية، والذي أدى إلى مطالبة بعض الدول مثل الصين وروسيا وأوروبا واليابان ودول الخليج لتغيير تسعير النفط بالدولار إلى سلة من العملات أو تسعيره بالذهب، وهذا ما سيحدث في نهاية المطاف التنوع في الاحتياطات لتلك الدول من العملات القوية.¹

وفي معظم الأحيان يظهر المرض الهولندي في الدول التي يرتبط اقتصادها بإنتاج وتصدير الطاقة، من خلال ارتفاع أسعار الصرف الحقيقي أي انخفاض في قيمة العملة بالرغم من ارتفاع أسعار النفط والذي يسبب هذا الأخير ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع في الإنفاق العام، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري والذي ينتج عنها انخفاض قيمة العملة.² وأثبتت دراسة (يوب فايزة)³ في 2017 عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف الجزائري، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف خلال الفترة 1970-2014، أي أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.025%، وفي الأخير بينت هذه النتيجة الدور السلبي لسياسة سعر الصرف في الجزائر، وهذا دليل على أننا لا نملك سعر الصرف حر يعكس الصورة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي.

وقد بحثت كذلك دراسة (بن شاعة & شريفي)⁴ في 2018 على مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام نموذج من المعادلات الآنية خلال الفترة 1980-2017، وتوصلت الدراسة إلى نفس النتيجة المتمثلة في وجود أثر سلبي ومعنوي بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

¹ بن عبيزة دحو، "أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص62.

² شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص76.

³ يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.

⁴ بن شاعة محمد، شريفي خيرة، "قياس تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام نموذج من المعادلات الآنية"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2018.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

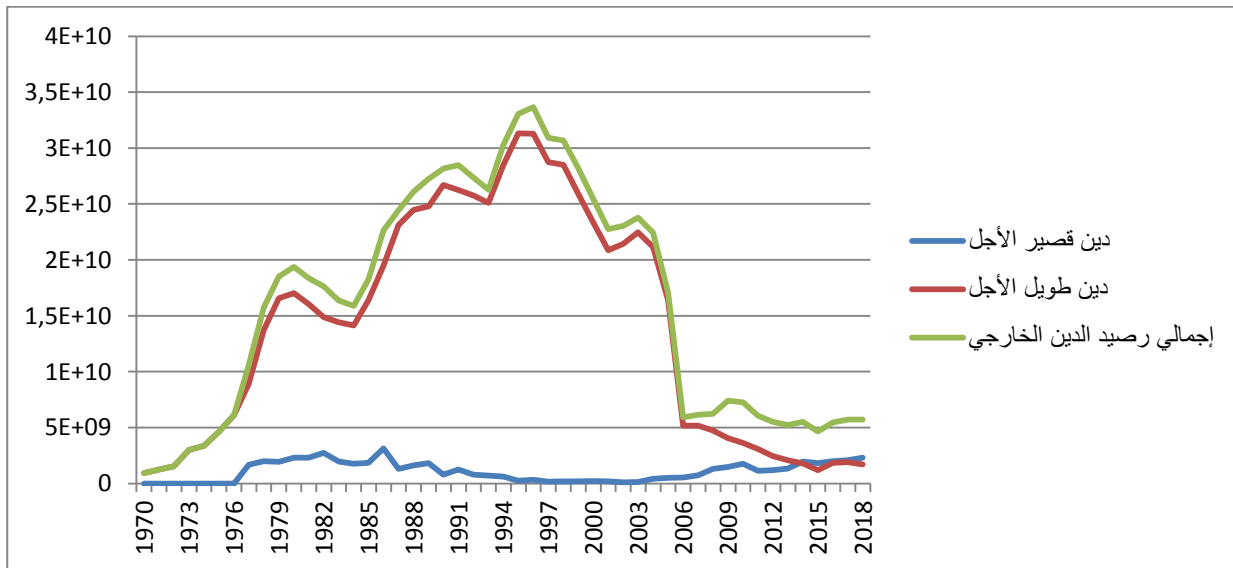
III-3-3 العلاقة الإحصائية بين صدمات أسعار النفط والمديونية الخارجية في الجزائر

أصبحت الديون الخارجية من بين المخاطر والعوائق التي تشل جهود التنمية الاقتصادية في كثير من الدول النامية بسبب ارتفاع أعباء خدمة الديون، وعلى هذا الأساس سنقوم بالتعرف على التطور التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر وأهم الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في حدوثها.

III-3-3-1 التطور التاريخي للديون الخارجية ومدى تأثرها بصدمات أسعار النفط في الجزائر

شرعت الجزائر في اقتراض الأموال من العالم الخارجي ابتداء من فترة السبعينات، وهذا ما يوضحه الشكل التالي، حيث بدأت بالقروض طويلة الأجل والتي بدأت بالارتفاع المتواصل وقد قدرت نسبة الديون الخارجية حوالي 10598959727 دولار أمريكي في 1977 وكانت أول سنة التي تلجأ فيها الجزائر إلى القروض قصيرة الأجل وقدرت بـ 1686000000 دولار أمريكي. ويمكن تفسير النمو الكبير للمديونية في فترة 1970-1979 "بطبيعة المرحلة أي مرحلة البناء الاقتصادي، والتي اقترنت بما يعرف بأزمة الكساد التضخمي بالدول الرأسمالية المتطورة والارتفاع الفاحش في أسعار السلع والخدمات كما يقابلها التزايد الكبير للإيرادات الوطنية نتيجة للصدمة البترولية الأولى والثانية".¹

الشكل رقم (03-09): التطور التاريخي للديون الخارجية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات البنك الدولي

¹ روايح عبد القادر، "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص 90.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أما خلال الفترة 1980-1984 انخفضت مستويات الديون الخارجية في الجزائر سواء كانت الديون قصيرة الأجل أو الديون طويلة الأجل، وهذا راجع لارتفاع كل من أسعار النفط وقيمة الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة. لكن مع حدوث الصدمة النفطية السالبة لسنة 1986 فقد واجهت الجزائر العديد من الأزمات في مختلف المجالات، فقد ارتفعت مستويات المديونية الخارجية بشكل متواصل لتصل إلى 28489965549 دولار أمريكي في 1991، وظهرت أزمة المديونية خلال هذه الفترة لأن الجزائر عجزت عن الوفاء بالتزاماتها وهذا ما أدى إلى الدخول في عملية إعادة الجدولة والتي تعني "تنظيم عملية تسديد الديون بعد عجز عن تسديدها في أجل الاستحقاق، حيث يتم تقديم طلب تأخير تاريخ الاستحقاق أو إعفاء من تسديد جزء من الديون إلى الدائنين مع وضع شروط جديدة".¹

ومع الشروط التي فرضتها المنظمات الدولية على الجزائر خلال فترة التسعينات عرفت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي قابلتها الزيادة في مخزون الديون الخارجية حيث بلغت ذروتها في 1996 والتي قدرت حوالي 33653880322 دولار أمريكي، ثم بعد ذلك شهدت انخفاضاً متواصلاً خصوصاً في الألفية الثالثة التي تميزت بتحسين في مستوى أسعار النفط.

وبالرغم من أن الدين الخارجي بقي متذبذباً في حدود 4671369600 و 5710421850 دولار أمريكي بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، "لكن يوجد احتمال كبير في ارتفاعه السريع في ظل التراجع المستمر لاحتياطيات الصرف واللجوء التلقائي وبصفة متكررة إلى صندوق تنظيم العائدات خلال السنوات المقبلة، ونظراً لوضع المؤشرات الخارجية خلال السداسي الأول من سنة 2015، فهذا لا يستبعد مستقبلاً اللجوء إلى السوق الدولية لرؤوس الأموال".²

¹ سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015"، نوفمبر 2015، ص 26.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

III-3-2 أسباب حدوث أزمة المديونية في الجزائر

ظهرت أزمة المديونية في الجزائر مع الصدمة النفطية لسنة 1986، حيث لم تستطع الجزائر الوفاء بديونها الخارجية، ومن بين أهم الأسباب الداخلية التي أدت إلى حدوث أزمة المديونية في الجزائر نذكر ما يلي:¹

➤ ضخامة الاستثمارات

بادرت الجزائر في تطبيق الخطط التنموية خاصة خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، وتميزت هذه الاستثمارات بضخامة تكاليفها حيث لم تستطع السلطات المحلية تمويلها بالإيرادات العامة فاضطرت للجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، والجدول التالي يوضح تكاليف الاستثمار في قطاع الصناعة.

الجدول (03-12): الانفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967-1977

المخطط الثالث 1974-1977		المخطط الثاني 1970-1973		المخطط الأول 1967-1969		
المخطط (%)	الفعلي (%)	المخطط (%)	الفعلي (%)	المخطط (%)	الفعلي (%)	
40.6	48.6	37	47	42	51.1	المحروقات
45.6	38.4	42	36.1	40.7	32.3	الصناعات الثقيلة
13.3	13.5	17.3	16.5	23.5	22	الحديد
14.1	10.1	11.6	8.8	3.9	1.6	صناعات الميكانيك
9	4.7	4.6	4.9	11.3	7.9	الكيمياء
9.2	9.1	8.5	5.9	2	0.8	مواد البناء
5.4	6.2	11.3	10.5	7.4	9	المناجم والطاقة
8.4	6.8	9.7	6.4	9.3	7.6	الصناعات الخفيفة
4800	7150	12400	20820	5400	4890	المجموع (مليون دج)

المصدر: سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص28.

ركزت الجزائر في مخططاتها التنموية على تطوير قطاع الصناعة بدليل أن الاستثمارات العامة في المخطط الأول كانت لقطاع المحروقات بنسبة 42.6%، ومجموعة الصناعات الثقيلة بنسبة 40.7%، أما في المخطط الثاني والثالث استحوذت هذه الأخيرة على أكبر نسبة من النفقات على التوالي بنسبة 42% و 45.6% من إجمالي النفقات. نضيف إلى ذلك أن الاستثمار قد كلف مبالغ أكبر من المبالغ التي حددتها السلطات الجزائرية في المخطط التنموي والفارق كان في المخطط الأول والثاني على التوالي بـ 8420 مليون دج و 2350 مليون دج.

¹ الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها-"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص101.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

➤ ضعف نتائج الاستثمار الوطني

عانت الجزائر من ضعف إنتاجية رأس المال المستثمر بالإضافة إلى ذلك سجلت إنتاجية العمالة أرقام مخيبة وهذا ما انعكس سلبا على العديد من المؤسسات التي تكبدت عجزا مع نهاية فترة الصناعة المصنعة كمؤسسة إنتاج المعدات في قسنطينة الذي كان ينتج 300 بدل 1700 من طاقته، ناهيك أيضا المشاكل الإنتاجية التي مست مختلف المؤسسات الوطنية مثل سوناك؛ مصنع خنشة للمشروبات، مؤسسة الورق بمستغانم... إلخ. أما نتائج القيمة المضافة لقطاع الفلاحة فقد تراجعت من سنة لأخرى من 10% إلى 8% على مدار عقد.¹

➤ التضخم

يعد التضخم أهم ظاهرة التي خربت مختلف اقتصادات خاصة الدول الرأسمالية المتطورة التي تعاني من الأزمات الهيكلية العميقة منذ بداية فترة السبعينات، وهذه الظاهرة انتقلت للجزائر عبر العديد من القنوات من بينها زيادة الواردات من السلع والخدمات ويطلق عليه مصطلح "التضخم المستورد"، وتعتبر أهم قناة التي ساهمت في ارتفاع التكاليف مختلف المشاريع والاستثمارات المخططة.²

➤ عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي

بينت بعض الدراسات أن النسبة المحددة التي وضعتها الجزائر من أجل التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي لم تحترم من قبل المتعاملين الاقتصاديين، وهذا راجع إلى غياب جهاز مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني، كما أن الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية أدى إلى تشتت السياسة المالية، وبالتالي تضخيم تكاليف مختلف المخططات، والذي كان سببا في زيادة حجم المديونية الخارجية والتي وصلت إلى مستوى يصعب التحكم فيه.³

➤ النمو الديمغرافي المرتفع

من بين الأسباب المباشرة التي ساهمت في نمو المديونية الخارجية في الجزائر ارتفاع النمو الديمغرافي، والذي يسبب هذا الأخير تزايد الطلب الكلي في مختلف المجالات (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم... إلخ، بالمقابل يعجز الاقتصاد الجزائري على تلبية كل هذه الحاجات، وبالتالي لجأت الجزائر إلى طلب مصادر التمويل الخارجي لأجل تلبية الطلب المحلي.

¹ سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

² بن الطاهر حسين، "أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009، ص 270.

³ بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 226.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أما فيما يخص الأسباب الخارجية التي أدت إلى حدوث أزمة المديونية في الجزائر تتمثل فيما يلي:

➤ صدمات أسعار النفط

من خلال تحليل تطور نسبة الديون الخارجية للجزائر لاحظنا أن صدمات أسعار النفط تعتبر أهم عامل من العوامل الخارجية التي تؤثر في حجم المديونية الخارجية في الجزائر، فمع حدوث الصدمة النفطية لسنة 1986 بلغت أعباء المديونية مستويات حادة فقد تجاوزت خدمة الدين الخارجي 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994، وهي السنة التي بلغ خلالها نسبة الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج الداخلي، وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء لعملية إعادة الجدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس و نادي لندن. كما سمحت الصدمة النفطية لسنة 2004 بالتحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما استمرت في التسديدات المسبقة خلال سنة 2005 وتسارعها في 2006 بتحقيق انخفاض قوي في الدين العمومي الخارجي.¹

➤ تدهور معدل التبادل التجاري

يعرف تدهور شروط التبادل التجاري على أنه تدهور أسعار الصادرات مقارنة مع أسعار الواردات التي يستوردها البلد، أو بعبارة أخرى نقصد تدهور القدرة الشرائية بسبب انخفاض حصيلة صادراته من العملة الصعبة في نفس الوقت التي تزداد فيه فاتورة وارداته، حيث ينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري مما يؤدي إلى ضعف القدرة الذاتية للاستيراد وينتج عنه مشاكل عديدة تتعلق بالوفاء بالتزامات الخارجية كخدمات الدين الخارجي.² وبالتالي نستنتج وجود علاقة عكسية بين صدمات أسعار النفط ونسبة المديونية الخارجية في الجزائر.

فقد شهد معدل التبادل التجاري خلال الفترة 1973-1977 تدهورا كبيرا، حيث سجلت الجزائر خسائر قدرت حوالي 8 مليار دولار، وأصبح هذا المعدل يتحسن تارة ثم يتدهور حسب التغيرات التي تطرأ على العوامل المؤثرة فيه من بين تلك العوامل نجد الصدمات النفطية، فقد شهدت معدلات التبادل تحسنا خلال النصف الأول من الثمانينات وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط الذي كان له أثر إيجابي على حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، لكن هذا التحسن لم يدم طويلا، بسبب حدوث الصدمة النفطية السالبة سنة 1986 بالإضافة إلى ذلك ارتفعت كل من أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية.³

¹ البنك الجزائري، "التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2009، ص 90.

² روايح عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

➤ تقلبات أسعار الصرف

بما أن الجزائر من الدول الريفية التي تعتمد على قطاع النفط والذي يسعر هذا الأخير بالدولار الأمريكي، في حين مختلف الواردات الجزائرية تكون إما بالأورو أو عملات أخرى غير الدولار، والتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف تعتبر من بين العوامل الخارجية التي تزيد من حدة أزمة المديونية الخارجية في الجزائر، خصوصا انخفاض قيمة الدولار الأمريكي تنعكس سلبا على كل من الديون المحرة بعملات أخرى والإيرادات العامة للجزائر، والأمر الذي يجعل الجزائر تلجأ إلى التمويل الخارجي. والجدول التالي يوضح تطور نسبة المديونية في الجزائر حسب نوع العملات خلال الفترة الممتدة ما بين 1987 و2003.

الجدول رقم (03-13): تطور نسبة المديونية حسب نوع العملات خلال الفترة (1987-2003)

1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
35.1	39.7	40.0	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.1	42.5	43.9	42.0	39.0
20.7	19.6	15.6	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6	11.8	12.0	12.0
17.6	14.8	14.6	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6	11.8	10.6	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	30.0	30.5
19.9	19.0	20.9	15.4	16.7	16.5	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3	27.9	28.8	16.0	14.0
6.7	6.9	8.9	11	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6	5.2	4.9	-	-
الدين الياباني	الدين الفرنك الفرنسي	أورو	عملات أخرى	المارك الألماني												

المصدر: بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص239.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أعلى نسبة الديون الخارجية للجزائر كانت بالدولار الأمريكي حيث قدرت أعلى نسبة في 1994 حوالي 51.3%، ومع ظهور العملة الموحدة للاتحاد الأوروبي أصبحت نسبتها 30% في 2002 وهي نسبة معتبرة فقد احتلت المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي. أما الجدول التالي فهو يبين نسبة الديون الخارجية في الجزائر من النوع متوسط وطويل الأجل خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2017، ويتضح لنا من خلاله أن نسبة الديون الخارجية للجزائر أصبحت بالأورو في المرتبة الأولى، أما نسبة

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الديون بالدولار الأمريكي فقد تقلصت في ثلاث سنوات الأخيرة، حيث قدرت في 2017 حوالي 9.64%، أما باقي العملات فنسبتهن ضعيفة مقارنة بالأورو والدولار.

الجدول رقم (03-14): هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل خلال الفترة (2004-2017)

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
دولار أمريكي	9.64	13.40	29.90	40.41	37.80	41.78	46.37	43.84	40	43.15	40.01	43	44	39	
الين الياباني	-	1.27	0.80	0.61	0.61	0.66	0.59	3.37	3	3.87	3.89	5	8	11	
اليوان الصيني	1.45	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.04	-	0	3	
عملة أوروبية أخرى غير أورو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.23	-	3	3	
أورو	85.50	80.93	59.10	50.41	53.46	50	47.12	47.49	51	48.73	48.90	47	40	40	
عملات أخرى	1.19	1.40	4.30	3.70	3.23	3.22	2.63	2.54	3	1.73	6.93	5	5	4	
الريال السعودي	2.22	3	5.90	4.87	4.89	4.34	3.30	2.77	3	2.52		-	-	-	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، من 2004 إلى غاية 2017.

وعليه فإن الشكل الذي تتوزع به المديونية الجزائرية "حساس اتجاه التقلبات التي تحدث في قيمة الدولار اتجاه باقي العملات الأخرى، وبالتالي فانخفاض سعر الصرف الدولار اتجاه العملات الأخرى سيؤدي إلى تحميل الجزائر خدمات إضافية لمديونيتها الخارجية معبرا عنها بالدولار".¹

¹ بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 239

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

➤ الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة

قبل أن تمنح البنوك والمؤسسات المالية القروض تفرض مجموعة من الشروط في أغلب الأحيان تكون صعبة، وهي من بين الأسباب الحقيقية التي ضاعفت أعباء المديونية الخارجية في الجزائر، وتتمثل هذه الشروط أساسا كالتالي:¹

- **ارتفاع معدل الفائدة:** استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سلاحا نقديا خلال الفترة (1981-1985) والمتمثل في رفع سعر الفائدة بهدف الدفاع عن عملاتها أو استقطاب مزيد من رؤوس الأموال وهذا لعدم كفايته من داخل أمريكا في ظل ما يعرف بنظرية تكافؤ أسعار الفائدة، نضيف إلى ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة كانت سياسة لمحاربة التضخم الركودي.² الأمر الذي ترتب عنه ارتفاع أعباء المديونية الخارجية في الجزائر خاصة بالنسبة للديون ذات معدلات الفائدة المتغيرة، والسبب الذي زاد في تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر هو وجود نسبة كبيرة من القروض التجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة قدرت بـ 10.2% سنة 1990.

- **مدة استحقاق القروض الممنوحة:** من بين الأسباب التي ساهمت في حدوث أزمة المديونية في الجزائر، هي القروض قصيرة الأجل والتي خلقت صعوبة في تسديد خدماتها وهذا راجع لارتفاع أسعار الفائدة عليها وقصر مدتها، جعلت الاقتصاد الجزائري يحمل أعباء مديونية ثقيلة.

¹ الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 57.

III: دراسة تحليلية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

خلاصة

من خلال تحليل التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري تعرفنا على مكانة القطاع النفطي في الجزائر، ومدى استجابته للصدمات النفطية التي تمس الأسواق العالمية. وقد حاولت السلطات الجزائرية جاهدة على تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق تمويلها للبرامج التنموية خصوصا خلال فترة البجوحة المالية، والتي ساهمت في رفع مردودية القطاعات الغير النفطية، كما تبنت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية سواء كانت إصلاحات ذاتية أو مفروضة عليها من قبل المنظمات الدولية ففي النهاية تهدف إلى تحسين وتطوير وضعية الاقتصاد الكلي، ومع ذلك لم تستطع الجزائر التخلص من تبعيتها لقطاع النفط الذي يمثل أكثر من نصف مجموع مساهمة باقي القطاعات الأخرى في هيكل النمو الاقتصادي الجزائري.

إن الصدمات النفطية تجبر صناع قرار السياسة الاقتصادية الكلية على اتباع اتجاهات مختلفة للمحافظة على وضعية التوازن، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة التي تساهم في فتح مناصب الشغل التي تخفض من معدلات البطالة، كما تتبع السلطات الجزائرية سياسة مالية توسعية متمثلة في تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع الاستثمار الخاص والتوسع في النفقات العامة خصوصا نفقات التجهيز (الاستثمار العام)، والتي تؤدي إلى حدوث التضخم فيتدخل البنك المركزي ويتبع سياسة نقدية انكماشية بغية تحقيق التوازن النقدي في الجزائر، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار النفط.

أما مؤشرات التوازن الخارجي فتستجيب إيجابيا لصدمات أسعار النفط الموجبة، حيث ينخفض سعر الصرف الجزائري أي (تحسن قيمة العملة المحلية) ويقابلها انخفاض في حجم المديونية الخارجية، كما ترتفع حصيللة الصادرات التي تقابلها زيادة في حجم الواردات والتي تسبب أحيانا عجز في الميزان التجاري، وهذا دليل على وجود اختلال في مؤشرات التوازن الخارجي لأن أكبر نسبة من حصيللة الصادرات تعود للمداخيل النفطية، في حين تعتمد الجزائر على العالم الخارجي لتلبية الطلب المحلي المتزايد، حيث ترجع أكبر قيمة للواردات في سنة 2017 للمنتوجات الغذائية وتليها بعد ذلك معدات التجهيز، وهذه النتيجة تؤكد عجز الأسواق الجزائرية في توفير المنتوجات المحلية والتي تؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات الموجهة للاستهلاك أي (هروب رؤوس الأموال نحو الخارج).

IV: دراسة قياسية

لأثر صدمات أسعار

النفط على التوازنات

الاقتصادية الكلية

في الجزائر

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تمهيد:

بعدما كانت دراسات الظواهر والعلاقات الاقتصادية تنحصر في ما توصلت إليه كل من نظريات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، ظهر فرع من فروع الاقتصاد يسمى "الاقتصاد القياسي"، الذي يوضح لنا طبيعة العلاقات الاقتصادية بالاعتماد على الأسلوب الرياضي والإحصائي، والذي أصبح من أكثر المواضيع شيوعاً واستخداماً لاسيما في المجال الاقتصادي.

إن معظم الدراسات التطبيقية التي تناولت موضوع تقييم أداء السياسات الاقتصادية الكلية اعتمدت على نماذج الانحدار الذاتي للمتجه VAR، كما تناولت العديد من الدراسات البحث عن طبيعة العلاقة التي تربط صدمات أسعار النفط بالنشاط الاقتصادي الحقيقي بالاعتماد على النماذج الخطية أو غير الخطية، ومهما اختلفت النتائج من دراسة إلى أخرى إلا أنها تتفق مع النظريات الاقتصادية الكلية.

والهدف من الجانب التطبيقي هو القيام بدراسة قياسية لتحديد العلاقة التي تربط أسعار النفط بالتوازنات الاقتصادية الكلية ومدى استجابة هذه الأخيرة لصدمات أسعار النفط في الجزائر، خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2018، باستخدام أساليب التحليل القياسي وبالأخص نموذج تصحيح الخطأ المتعدد ونموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، وسنحاول تقسيم هذا الإطار كما يلي:

- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار استقرار السلاسل الزمنية؛
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد؛
- تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار استقرار السلاسل الزمنية

سنقوم في هذا الجزء بالتعرف على الطرق والأدوات المستعملة في دراستنا، ثم سنتعرض إلى الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، ثم نمر بعد ذلك إلى منهجية استقرار السلاسل الزمنية، وفي الأخير نقوم باستقراء نتائج اختبارات السكون.

V-1-1 الأدوات والطريقة المستخدمة في الدراسة والإحصاء الوصفي للمتغيرات

لكي نقوم باختيار المتغيرات والنموذج المناسب لدراستنا قمنا بالتعرض سابقا إلى تحليل مجموعة من الدراسات السابقة والتي بينت لنا بعض المراحل وطرق المستخدمة التي سنعتمد عليها في بناء نموذجنا القياسي، ثم سنتعرض بعد ذلك إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات.

IV-1-1-1 الأدوات والطريقة المستخدمة في الدراسة

تعتبر مرحلة تحليل الدراسات السابقة أول خطوة يقوم بها الباحث لتوضيح مساره واختيار توجهاته في موضوع بحثه، ومن بين أهم الصعوبات التي تواجه الدراسات الأكاديمية في تقييم أداء الاقتصاد الكلي الذي يتميز بالديناميكية خصوصا في الدول المصدرة للنفط تتمثل في الصدمات الهيكلية التي يتعرض لها السوق النفطي والذي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي وقد تسبب اختلال في مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية.

بعدها حللنا الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراستنا سواء في الدول المصدرة أو المستوردة للنفط، توصلنا إلى أن معظم الدراسات السابقة استخدمت نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي واختلفت فيما بينها في كيفية اختيار المتغيرات التي تعبر عن موضوع دراستنا، وللقيام بدراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 على هذا الأساس سنمر بمجموعة من المراحل الأساسية المتمثلة في ما يلي:

➤ اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج؛

➤ تحديد عدد فترات الإبطاء P للسيرورة VAR؛

➤ اختبار التكامل المتزامن،

➤ تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد؛

➤ اختبار السببية "Granger" بين متغيرات الدراسة؛

➤ تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي؛

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

➤ التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي؛

➤ تحليل دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات)؛

➤ تحليل التباين.

وللمرور بهذه المراحل يتوجب علينا تحديد المتغيرات المناسبة التي تعبر عن موضوع دراستنا، فقد استخدمت كل الدراسات السابقة متغير النمو الاقتصادي وعبرت عليه إما بالناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من إجمالي الناتج، أما التوازن الداخلي فأغلب الدراسات عبرت عنه بمعدل التضخم الذي يعكس لنا وضعية التوازن النقدي، ما عدا دراسة (أدرويش دحماني & عطوشي، 2018) ودراسة (قادري & حدوش، 2018) فقد عبرت الأولى عنه بمعدل البطالة ومتغيرات الموازنة العامة، أما الثانية فقد عبرت عنه برصيد الميزانية العامة.

واختلفت الدراسات فيما بينها في التعبير عن المتغيرات، حيث عبرت دراسة (Salih Turan Katircioglu and others 2015) ودراسة (Keyi Ju and others, 2016) ودراسة (Peizhi & Vladyslav, 2020) عن التوازنات الاقتصادية الكلية بالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة وقد تجاهلت المتغير الذي يعكس لنا حالة التوازن الخارجي، كما عبرت دراسة (Muhammad Ali Nasir and others, 2019) عن التوازنات الاقتصادية الكلية بالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم الذي يعكس لنا وضعية التوازن الداخلي، أما التوازن الخارجي فقد عبرت عنه بالميزان التجاري.

أما دراسة (Eme Akpan, 2009) فقد استخدمت كل من الإنتاج الصناعي الحقيقي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، و الإنفاق العام الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) اللذان يعبران عن متغيرات التوازن الداخلي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي يعكس وضعية التوازن الخارجي. نضيف إلى ذلك دراسة (Cunado and others, 2015) فقد عبرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالنمو الاقتصادي ومتغيرات التوازن الداخلي بمعدل التضخم وسعر الخصم، أما التوازن الخارجي فقد عبرت عنه بسعر الصرف، وعبرت كذلك دراسة (K Ahmed, NA Bhutto, MR Kalhoro, 2019) بنفس المتغيرات ما عدا سعر الخصم فقد استبدلته بسعر الفائدة.

مما سبق يمكن تحديد المتغيرات المناسبة التي سنقوم على أساسها بناء النموذج القياسي الخاص بدراستنا، وقد استخدمنا اللوغاريتم من أجل تخفيف التقلبات الموجودة في متغيرات الدراسة وتقليص تباين السلاسل الزمنية للمتغيرات ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الجدول رقم (04-01): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	تعريف المتغيرات	مصدر البيانات
LPP	لوغاريتم سعر النفط للبرميل الواحد بوحدة الدولار الأمريكي	منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)
LPIB	لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل القومي	البنك الدولي
LINF	لوغاريتم معدل التضخم	البنك الدولي
LTC	لوغاريتم سعر الصرف الرسمي	البنك الدولي

وتعرف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

➤ **سعر النفط:** تطرقنا سابقا لمختلف المفاهيم الخاصة بسعر النفط بالتفصيل في الإطار النظري، وقد تم تعريفه على أنه هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية؛

➤ **نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي:** هو إجمالي الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010.

➤ **تضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون:** يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز؛

➤ **سعر الصرف الرسمي:** يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-1-1-2 الإحصاء الوصفي للمتغيرات

يوضح الجدول التالي مجموعة من المقاييس الإحصائية التي تستخدم في وصف المتغيرات التي تستخدم في النموذج القياسي والمتمثلة في:

➤ مقاييس التشتت: الانحراف المعياري، إحصائية JB ومعامل التفلطح والالتواء؛

➤ مقاييس النزعة المركزية: الوسط الحسابي والوسيط.

الجدول رقم (04-02): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	LPP	LPIB	LINF	LTC
Mean	3.497388	8.233442	1.829776	3.450722
Median	3.339322	8.212619	1.746947	4.167948
Maximum	4.695468	8.469952	3.455359	4.758696
Minimum	2.507972	8.019179	-1.081274	1.344808
Std. Dev.	0.659092	0.139938	0.920892	1.209475
Skewness	0.412424	0.221074	-0.488645	-0.726747
Kurtosis	1.946244	1.762825	4.207367	1.808742
Jarque-Bera	2.910011	2.804905	3.920846	5.739074
Probability	0.233399	0.245993	0.140799	0.056725
Sum	136.3981	321.1042	71.36127	134.5782
Sum Sq. Dev.	16.50731	0.744137	32.22560	55.58751
Observations	39	39	39	39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

من خلال الجدول رقم (04-02) يمكن استخلاص بعض النقاط المتمثلة فيما يلي:

- حجم العينة قدرت حوالي 39 مشاهدة؛
- الانحراف المعياري للوغاريتم سعر الصرف بلغ مستوى انحرافه حوالي 1.21%، ويليه بعد ذلك لوغاريتم معدل التضخم ولوغاريتم سعر النفط ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ويقدر مستوى الانحراف على التوالي بـ 0.92%، 0.66%، 0.14%، وهذا دليل على أن البيانات تتميز بعدم تشتتها وانحرافها عن المتوسط الحسابي كما هو موضح في الجدول؛
- معامل الالتواء Skewness لجميع المتغيرات لا يختلف عن الصفر وهذا يعني أن التوزيع متناظر؛
- نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمالية للتوزيع الطبيعي أكبر تماما من القيمة الحرجة (5%)، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-1-2 منهجية استقرارية السلاسل الزمنية

سنتعرف في هذا الجزء على مفهوم السلاسل الزمنية وأهم مكوناتها، ثم بعد ذلك سنتطرق إلى مفهوم ومنهجية استقرارية السلاسل الزمنية وأهم اختبارات الجذر الحدودي.

IV-1-2-1 السلاسل الزمنية ومفهوم الاستقرارية

السلاسل الزمنية هي عبارة عن مجموعة من المشاهدات المرتبة عبر الزمن، وفي أغلب الأحيان تكون الفترات الزمنية متعاقبة ومتساوية، وقد نجد الاختلاف في هذه الفترات والذي يرجع لطبيعة الظاهرة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية).¹

والسلاسل الزمنية تقسم إلى نوعين:²

➤ **السلاسل الزمنية المستمرة:** تتكون البيانات باستمرار الزمن مثل: ظاهرة الولادات والوفيات، الدخل القومي... إلخ؛

➤ **السلاسل الزمنية المتقطعة:** تتكون البيانات خلال فترة زمنية محددة مثل كميات المطر الساقطة في فصل معين دون آخر، الهزات الأرضية... إلخ.

وطبيعة تكوين هذه السلاسل الزمنية سواء كانت مستمرة أو متقطعة تتأثر بتغير المركبات المكونة لها، وتشكل نتيجة تفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والمتمثلة فيما يلي:³

➤ العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة؛

➤ العوامل التي تنشأ نتيجة وجود تقلبات موسمية في السلسلة؛

➤ العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية؛

➤ العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

ونقول أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان التقلب حول الوسط الحسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة ارتفاع أو انخفاض وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات.⁴

¹ دهماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس "الاقتصاد القياسي"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 109.

² أموري هادي كاظم الحسناوي، "طرق القياس الاقتصادي"، درا وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 397.

³ مكيد علي، "الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011، ص 279.

⁴ بو الكور نور الدين، صوفان العيد، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر، 2017، ص 186.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

Unit Root Tests 2-2-1-IV اختبار الجذر الوحدوي

إن اختبارات الجذر الوحدوي تقوم بالكشف عن صفة الاستقرار في السلسلة الزمنية، كما أنها تحدد الطريقة المناسبة لتجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات يجب علينا التمييز بين من النماذج غير المستقرة:¹

➤ **النموذج Trend Stationary TS:** تكون هذه النماذج غير مستقرة وتظهر عدم استقرارية

تحديدية deterministic، وتأخذ الشكل التالي $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ ، حيث $f(t)$ هي عبارة عن دالة كثيرة حدود للزمن، و ε_t تشويش أبيض، وأكثر النماذج انتشارا هو نموذج دالة كثيرة الحدود من الدرجة الأولى ويكون غير مستقر ويكتب على الشكل التالي $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$ ويرجع سبب عدم استقراره إلى المتوسط $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكن نستطيع أن نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{a}_0, \hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح مقدار الأول من مقدار الثاني على الشكل التالي $Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$.

➤ **النموذج Differency Stationary DS:** كذلك هذه النماذج غير مستقرة وتظهر عدم استقرارية

عشوائية، وتأخذ الشكل التالي $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، ونستطيع أن نجعله مستقرا باستخدام الفروقات أي $\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث β ثابت حقيقي و d درجة الفروقات، وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج $d = 1$ ، وتكتب من الشكل $\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$ وتأخذ هذه النماذج شكلين:

• إذا كانت $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب على الشكل

التالي $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ وبما أن ε_t تشويش أبيض، نسمي النموذج بـ "نموذج السير العشوائي Random Walk Model" يستعمل كثيرا في دراسة الأسواق المالية.

• إذا كانت $\beta \neq 0$ يسمى النموذج DS بالمشتقة ويكتب على الشكل التالي

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

¹ شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص 206.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

2-1 اختبار ديكي- فولار المطور ADF

اعتمد اختبار ديكي-فولار قبل تطويره على العديد من القرارات ولتقدير اختبار DF في حالاته الممكنة فإن ذلك يتم بثلاثة نماذج مختلفة والتي هي كالتالي:¹

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1) \text{ النموذج الأول}$$

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2) \text{ النموذج الثاني}$$

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3) \text{ النموذج الثالث}$$

ويعتمد اختبار ديكي- فولار المطور ADF على ثلاثة عناصر وهي صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة، ومستوى المعنوية، كما يوجد ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامه في حالة ADF والذي سنذكره فيما يلي:²

➤ **الصيغة الأولى:** $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \rho_i \Delta Y_{t-i} \varepsilon_t$ ويلاحظ أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا

اتجاه زمني وتمثل الفروض المراد اختبارها كالتالي $\left(\begin{matrix} H_0 & : & \lambda = 0 \text{ or } \rho = 1 \\ H_1 & : & \lambda < 0 \text{ or } \rho < 1 \end{matrix} \right)$ وبعد تقدير

هذه الصيغة نحسب t المحسوبة $t_{cal} = \frac{\hat{\lambda}}{\delta_{\hat{\lambda}}}$ حيث $\delta_{\hat{\lambda}}$ الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة بعد حسابها نقارنها مع القيمة الجدولية ونتخذ القرار.

➤ **الصيغة الثانية:** $\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \rho_i \Delta Y_{t-i} \varepsilon_t$ تختلف عن الصيغة 1 في كونها تحتوي

على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كالتالي $\left(\begin{matrix} H_0 & : & \lambda = 0 \text{ or } \rho = 1 \quad \alpha = 0 \\ H_1 & : & \lambda < 0 \text{ or } \rho < 1 \quad \alpha \neq 0 \end{matrix} \right)$

➤ **الصيغة الثالثة:** $\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \rho_i \Delta Y_{t-i} \varepsilon_t$ نلاحظ أنها تحتوي على الحد

الثابت والاتجاه الزمني أما الفروض فهي كالتالي $\left(\begin{matrix} H_0 & : & \lambda = 0 \text{ or } \rho = 1, \alpha = 0, \beta = 0 \\ H_1 & : & \lambda < 0 \text{ or } \rho < 1, \alpha \neq 0, \beta \neq 0 \end{matrix} \right)$

أما القيمة المحسوبة تحسب قيمة المقدرة $(\hat{\beta}, \hat{\alpha}, \hat{\lambda})$ على الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة.

يمكن اتخاذ القرار في هذا الاختبار كالتالي: إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض H_0 والتي

تنص على وجود جذر الوحدة، ونقبل H_1 القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت القيمة المحسوبة أصغر

من القيمة الجدولية نقبل H_0 ونرفض H_1 .

¹ دامودار جيجاراي، "الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 1048.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 659-661.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أما مبدأ هذا الاختبار يتمثل فيما يلي:¹

➤ إذا تحققت الفرضية H_0 في إحدى الصيغ الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة وهذا يعني وجود جذر الوحدة؛

➤ في الصيغة الثالثة إذا قبلنا H_1 وكانت β معنويا مختلف عن الصفر، فإن النموذج من نوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الانحدار.

2-2 اختبار فيليبس بيرون

إن اختبار phillips – perron له قدرة اختيارية أفضل وهو أدق من اختبار ADF test خصوصا عندما تكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب نتائج الاختبارين وعدم انسجامهما فمن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)، ويمر هذا الاختبار على المراحل التالية:²

➤ التقدير النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولار وفق طريقة المربعات الصغرى العادية ثم نحسب الإحصائيات المرافقة لها؛

➤ تقدير التباين القصير المدى $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث تمثل e_t الباقي المقدّر؛

➤ نقدر التباين الطويل الأجل المعامل المصحح S_t^2 حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ولكي نقوم بتقدير التباين الطويل الأجل لابد من تعريف عدد التأخيرات l المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n .

➤ حساب إحصائية فيليبس بيرون (PP): $t_{\hat{\theta}_l}^* = \sqrt{K} \frac{(\hat{\theta}_l - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_l}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_l}}{\sqrt{K}}$

ثم نقارن القيمة المحسوبة مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon حيث إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية نقبل الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة ولا تصلح لاستخدامها في التقدير.

وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على البيانات تخلو من جذر الوحدة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

¹ شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص 209.

² دهماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس "الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 119.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

3-2 اختبار KPSS

- اقترح (Kwiatkowski; Phillips; Schmidt; Shin) في 1992 استعمال اختبار مضاعف لاغرانج، من أجل اختبار الفرضية العدمية التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية، ويمر هذا الاختبار في المراحل التالية:¹
- بعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي $(S_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_i)$ ؛
 - نقدر التباين الطويل الأجل S_t^2 بنفس طريقة اختبار فليبس بيرون؛
 - في المرحلة الثالثة نقوم بحساب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة: $LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2}$ ؛
 - وفي الأخير نقوم بعملية اتخاذ القرار إما برفض الفرضية العدمية التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف (Kwiatkowski; Phillips; Schmidt; Shin) (1992) أو نقبل الفرضية العدمية إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

¹ شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص 213.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-1-3 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

بعدما تعرفنا على منهجية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنتأكد من صفة الاستقرار في السلاسل الزمنية التي سنستخدمها في دراستنا ويمكن استخلاص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

IV-1-3-1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

يمثل الجدول التالي نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتمثلة في لوغاريتم كل من (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف باستخدام اختبار PP واختبار ADF عند المستوى).

الجدول رقم (04-03): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

المتغير	مركبات النموذج	ADF		PP	
		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة
لوغاريتم سعر النفط	الحد الثابت	-1.008029	-2.941145	-1.008029	-2.941145
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-2.238637	-3.533083	-2.238637	-3.533083
	الاتجاه العام	0.190290	-1.949856	0.188671	-1.949856
لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	الحد الثابت	-1.031101	-2.948404	-0.188223	-2.941145
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-2.811963	-3.544284	-1.301338	-3.533083
	الاتجاه العام	0.416377	-1.950687	1.210096	-1.949856
لوغاريتم معدل التضخم	الحد الثابت	-2.674645	-2.941145	-2.662002	-2.941145
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-3.008558	-3.533083	-3.067593	-3.533083
	الاتجاه العام	-1.104472	-1.950117	-1.113723	-1.949856
لوغاريتم سعر الصرف	الحد الثابت	-1.701631	-2.941145	-1.449643	-2.941145
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-0.599133	-3.533083	-1.079140	-3.533083
	الاتجاه العام	-1.357800	-1.950687	1.634246	-1.949856

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبارات ADF و PP خلصت بقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى من خلال مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولة التي كانت كالتالي: $| \text{القيمة المحسوبة} | > | \text{القيمة الجدولة} |$.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-1-3-2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

يمثل الجدول التالي نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتمثلة في لوغاريتم كل من (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف باستخدام اختبار PP واختبار KPSS عند الفرق الأول).

الجدول رقم (04-04): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغير	مركبات النموذج	اختبار PP		اختبار KPSS	
		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة
لوغاريتم سعر النفط	الحد الثابت	-5.832984	-2.943427	0.169031	0.463000
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-5.843624	-3.536601	0.101444	0.146000
	الاتجاه العام	-5.890866	-1.950117	-	-
لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	الحد الثابت	-4.106508	-2.943427	0.244872	0.463000
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-4.192800	-3.536601	0.100004	0.146000
	الاتجاه العام	-3.856468	-1.950117	-	-
لوغاريتم معدل التضخم	الحد الثابت	-8.640961	-2.943427	0.052042	0.463000
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-8.526962	-3.536601	0.051888	0.146000
	الاتجاه العام	-8.745776	-1.950117	-	-
لوغاريتم سعر الصرف	الحد الثابت	-4.158376	-2.943427	0.229182	0.463000
	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-4.275846	-3.536601	0.092878	0.146000
	الاتجاه العام	-3.394649	-1.950117	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يتضح لنا من خلال تحليل نتائج اختبار PP أن $| \text{القيمة المحسوبة} | < | \text{القيمة الجدولة} |$ وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية القائلة أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

أما بالنسبة للنتائج اختبار KPSS وجدنا القيمة المحسوبة أصغر من الجدولة وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من درجة أولى.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-2 نموذج تصحيح الخطأ المتعدد

سنقوم بالتطرق أولاً إلى منهجية التكامل المشترك وأهم شروط استعماله، ثم نتعرض بعد ذلك إلى منهجية نموذج تصحيح الخطأ الذي يستخدم في حالة وجود علاقة تكاملية طويلة المدى بين المتغيرات، وفي نهاية هذا الجزء سنقوم باختبار السببية لاستخلاص طبيعة العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة ببعضها البعض.

IV-2-1 اختبار التكامل المتزامن The Cointegration Test

بعدما فحصنا استقرارية السلاسل الزمنية وتبين لنا أن هذه السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (I1)، هذا يسمح لنا بقيام اختبار التكامل المتزامن وحسب النتائج التي سنصل إليها نقرر إذا كان بإمكاننا تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد أم لا.

IV-2-1-1 منهجية التكامل المتزامن

يعرف التكامل المتزامن على أنه ترافق بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، حيث تؤدي التغيرات في أحدهما إلى إلغاء التغيرات في الأخرى تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن.¹ ويهدف تحليل التكامل المتزامن إلى تحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، قد تكون السلسلتين الزميتين غير مستقرتين في المدى القصير لكن يوجد تكامل بينهما في المدى الطويل، ومن أجل التعبير عن العلاقات بين المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً التخلص من مشكل عدم الاستقرار عن طريق اختبارات جذور الوحدة واستعمال نماذج تصحيح الخطأ.² وعليه يمكن القول أن التكامل المشترك يبحث على وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في المدى الطويل بالرغم من وجود اختلال في المدى القصير، لأن في الأجل الطويل ستتجه هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون اختلاف بينهم ساكناً.³

وتستخدم طريقة التكامل المشترك متعددة المتغيرات على أساس الانحدار الذاتي ومقترح من Johansen (1991)، والتي تستخدم في نموذج مكون من (أكثر من متغيرين) لاحتمال وجود أكثر من متجه لتكامل

¹ محمد مرس، "قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.

² الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009، ص 131.

³ عثمانى الهادي، هيشر أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، "اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المشترك، ويمكن التعبير عن المعادلة الأولية لطريقة (1991) Johansen والتي تأخذ الشكل التالي في نموذج VAR^1 :

$$Y_t = \mu + A_1 Y_{t-1} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

ويمكن كتابة المعادلة السابقة كالتالي:

$$\Delta Y_t = \mu + \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$\Pi = \sum_{i=1}^{p-1} A_i - I \quad \text{و} \quad \Gamma_i = -\sum_{i=i+1}^{p-1} A_i$$

حيث :

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي

Π : مصفوفة المعاملات التي تمثل آثار المتغيرات في الأجل الطويل والتي يفترض أنها متكاملة من الدرجة الأولى

Γ : رتبة المصفوفة "ب" والتي تحدد عدد متجهات التكامل المشترك

ومع ذلك تقترح طريقة Johansen استخدام اختبارين من أجل اكتشاف وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ويتم حساب كلا الاختبارين على النحو التالي:²

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^k \log(\lambda_i) \dots \dots \dots (\text{الاختبار الأول})$$

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \lambda_i) \dots \dots \dots (\text{الاختبار الثاني})$$

حيث:

λ_{trace} : اختبار الأثر

λ_{max} : اختبار القيمة المميزة العظمى

λ_i : القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين - التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية

k : عدد المتغيرات

r : رتبة المصفوفة

¹ Khalid Ahmed, Niaz Ahmed Bhutto, Muhammad Ramzan Kalhoro, "Decomposing the links between oil price shocks and macroeconomic indicators: Evidence from SAARC region", Resources Policy, Elsevier, 2019.

² سوسن كريم هودان الجبوري، "اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الأجنبي في العراق للمدة (2003-2013) باستخدام نموذج (Johansen)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، 2015، ص181.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح Johansen (1988) إجراء اختبار الأثر λ_{trace} حيث يخبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل $(q=r)$ ، ويكون اختبار Johansen على الشكل التالي:¹

➤ رتبة المصفوفة Π تساوي الصفر ($r=0$) أي $\begin{pmatrix} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{pmatrix}$ إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار

الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen فإننا نرفض H_0) ؛

➤ رتبة المصفوفة Π تساوي الواحد ($r=1$) أي $\begin{pmatrix} H_0 : r = 1 \\ H_1 : r > 1 \end{pmatrix}$ إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار

الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen فإننا نرفض H_0) ؛

➤ رتبة المصفوفة Π تساوي الإثنين ($r=2$) أي $\begin{pmatrix} H_0 : r = 2 \\ H_1 : r > 2 \end{pmatrix}$ إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار

الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen فإننا نرفض H_0) ؛

➤ في نهاية إذا رفضنا H_0 ، واختبرنا بعدها الفرضيتين التاليتين $\begin{pmatrix} H_0 : r = K - 1 \\ H_1 : r = K \end{pmatrix}$ وقمنا برفض

H_0 ، فإن رتبة المصفوفة هي $r = K$ ، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات

هي $I(0)$ ويمكن توضيح أكثر علاقة التكامل المشترك حسب رتبة المصفوفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-05): علاقة التكامل المشترك حسب رتبة المصفوفة

رتبة المصفوفة	النتيجة
$r=0$	لا توجد علاقة تكامل مشترك
$r = K$	كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن إجراء الاختبار
$k - 1 > r > 1$	توجد علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات

المصدر: أحمد سلامي، محمد شيخي، مرجع سبق ذكره ص13.

¹ أحمد سلامي، محمد شيخي، "اختبر العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)"، مجلة الباحث، العدد 13، 2014، ص07.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وقبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P للسيرورة VAR، ولتحديد عدد الفترات يستخدم عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها من أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني ومن بين تلك المعايير نذكر أهم المعايير والمتمثلة فيما يلي:¹

1- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)

$$FPE = \left(\frac{N+P-n}{n-P.n} \right)^n \cdot \det \Omega(P)$$

يكتب على الشكل التالي:

حيث Ω : مصفوفة التباينات المقدرة للبواقي

n : عدد المتغيرات الداخلية

N : عدد المشاهدات الكلية

ثم نقوم بحساب FPE الخاصة بالقيم المتتالية ل P حتى $K = \frac{N}{10}$ على الأكثر ومن ثم نحدد قيمة الأصغر

ل FPE التي تستخرج لنا عدد فترات الإبطاء المثلى أي: $FPE(P_0) = \min_{p=1}^K FPE(P)$

2- معيار المعلومات ل AKAIKE (AKAIKE Information Criterion)

$$AIC(P) = \log(\det \Omega(P)) + 2\left(\frac{n^2 P}{N}\right)$$

وهو يحسب بالعلاقة الآتية:

$$AIC(P_0) = \min_{p=1}^K AIC(P)$$

ونختار بعد ذلك P_0 التي تحقق العلاقة:

3- معيار Schwarz²

$$SC(P) = \log(\det \Omega(P)) + 2\left(\frac{n^2 P \cdot \log(N)}{N}\right)$$

يحسب عن طريق العلاقة التالية:

$$SC(P_0) = \min_{p=1}^K SC(P)$$

ونختار بعد ذلك P_0 التي تحقق العلاقة:

4- معيار المعلومات (HQ)

$$HQ(P) = \log(\det \Omega(P)) + \left(2n^2 P c \frac{\log \cdot \log N}{N}\right)$$

يحسب من العلاقة التالية:

حيث:

c : مؤشر قوة المعيار ونعتبره مساويا 2 في التطبيق العملي

$$HQ(P_0) = \min_{p=1}^K HQ(P)$$

ونختار بعد ذلك P_0 التي تحقق العلاقة:

¹ عثمان نقار، منذر عواد، "استخدام نموذج var في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي تكوين الرأسمالي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012، ص342.

² أحمد سلامي، محمد شيخي، "اختبر العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)"، مرجع سبق ذكره، ص07.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

نستطيع أن نتحصل على نتائج مختلفة عند حساب هذه المعايير، وبالتالي إذا وقعنا فهذه الحالة نقوم باختيار عدد فترات الإبطاء المثلى حسب العدد الأكبر من المعايير.

IV-2-1-2 نتائج اختبار التكامل المتزامن

قبل القيام باختبار التكامل المتزامن نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج، لأنها تعتبر من الشروط الأساسية التي ينبغي التأكد منها للقيام بهذا الاختبار، والجدول التالي يوضح نتائج عدد فترات الإبطاء والمتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (04-06): نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير

عدد الفترات (Lag)	HQ	SC	AIC	FPE	LR	Logl
0	4.959789	5.074325	4.898379	0.001576	NA	-84.17081
1	-3.353526*	-2.780844*	-3.660577	3.04e-07*	292.8832*	85.89038
2	-3.140857	-2.110028	-3.693547*	3.05e-07	24.89020	102.4838
3	-2.519113	-1.030138	-3.317444	4.88e-07	11.79406	111.7140

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم كل من SC و HQ و FPE و LR تشير إلى أن فترة الإبطاء المثالية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ هي 01، ويرمز له برمز (*) في الجدول.

وبعد تحديد عدد فترات التأخير التي تبدو مناسبة للقيام بتقدير النماذج والاختبارات اللاحقة، يمكن المرور إلى اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (لوغاريتم سعر النفط ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، لوغاريتم معدل التضخم، لوغاريتم سعر الصرف)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الجدول رقم (04-07): نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

عدد العلاقات	إحصائية اختبار القيمة العظمى Max-eigen		إحصائية اختبار الأثر Trace		الفرضيات	
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)	الفرضية البديلة	الفرضية العدمية
علاقة واحدة	31.70824	27.58434	53.57869	47.85613	$r > 0$	$r=0^*$
	12.32841	21.13162	21.87045	29.79707	$r > 1$	$r=1$
	8.435128	14.26460	9.542045	15.49471	$r > 2$	$r=2$
	1.106917	3.841466	1.106917	3.841466	$r > 3$	$r=3$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح لنا من خلال الجدول وجود علاقة تكامل مشترك واحدة، لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (Trace) كانت أكبر من القيمة الحرجة عند (5%)، كما أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمى (Max-eigen) كانت أكبر من القيمة الحرجة عند (5%)، وبالتالي نقوم برفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود شعاع تكامل مشترك عند ($r=1$)، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القول أنه توجد توليفة خطية واحدة بين كل من لوغاريتم سعر النفط ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، لوغاريتم معدل التضخم، لوغاريتم سعر الصرف.

واعتمادا على هذه النتائج المتمثلة في وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، سنمر إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) من أجل تصحيح بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الموجودة بين متغيرات الدراسة.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-2-2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) Vector Error Correction Model

بعدما تأكدنا من وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، سنتعرف على منهجية نموذج تصحيح الخطأ المتعدد، ثم نقوم بتقديره لاستقراء وتحليل مختلف النتائج التي توصلنا إليها.

IV-2-2-1 منهجية نموذج تصحيح الخطأ المتعدد

تتجه المتغيرات التي تتصف بالتكامل المشترك في الأجل الطويل نحو وضعية التوازن، ومع الانحراف المؤقت الذي يحدث لوضع المتغيرات عن مساره بسبب بعض التغيرات الطارئة، نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التصحيح بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية. يقوم نموذج تصحيح الخطأ بالتعبير عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.¹

فإذا كان هناك علاقة التوازن بين المتغيرات التالية:²

$$X_{1t} = B_1 + B_2X_{2t} + B_3X_{3t} + \dots + B_nX_{nt} + \varepsilon_t$$

فإن الخطأ والذي يحتوي على معلومات هامة عن الاتجاهات لـ X_{1t} يتضح في المعادلة التالية:

$$\varepsilon_t = X_{1t} - B_1 - B_2X_{2t} - B_3X_{3t} - \dots - B_nX_{nt}$$

ومنه فإن الخطأ في الفترة السابقة هو:

$$\varepsilon_t = X_{1t-1} - B_1 - B_2X_{2t-1} - B_3X_{3t-1} - \dots - B_nX_{nt-1}$$

والذي يشير إلى ما يعرف بعملية تصحيح الخطأ.

ويعرف نموذج تصحيح الخطأ المتعدد vecm بالمعادلة التالية:³

$$\nabla Y_t = \phi_0 + B_1\nabla Y_{t-1} + B_2\nabla Y_{t-2} + \dots + B_{p-1}\nabla Y_{t-p+1} + \alpha\hat{\varepsilon}_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع:

$$\hat{\varepsilon}_t = \beta Y_t$$

¹ عثمانى الهادي، هشير أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، "اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر

(أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² بن نافلة نصيرة، "تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 217.

³ شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص 301.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-2-2-2 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد

من بعدما تطرقنا إلى منهجية نموذج تصحيح الخطأ المتعدد، سنحلل النتائج المتمثلة في (الملحق رقم 05) والذي يمثل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبما أن عدد المتغيرات المدروسة أربعة (4)، سينتج أربعة نماذج إحصائية والمتمثلة فيما يلي:

1- النموذج الأول: معادلة لوغاريتم سعر النفط

يمكن تقييم النموذج الأول من خلال معادلة لوغاريتم سعر النفط والمتمثلة فيما يلي:

$D(LPP) = - 0.08*(LPP(-1) - 4.92*LPIB(-1) - 0.68*LINF(-1) - 0.03*LTC(-1) + 38.33)$				
(prob)	0.09068	0.74828	0.12906	0.08403
$+ 0.09*D(LPP(-1)) + 3.31*D(LPIB(-1)) - 0.008*D(LINF(-1)) + 0.25*D(LTC(-1)) - 0.03$				
	0.20017	2.27970	0.07329	0.38062
				0.06580
$R^2 = 7.76\%$		$F_{stat} = 0.52$		$N = 37$

نلاحظ من المعادلة أن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 10%، حيث قدرت قيمة الاحتمال لمعلمة تصحيح الخطأ 0.09068، وبالتالي يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ قد استوفى الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب ومعنوي أي له دلالة إحصائية، حيث أن سلوك لوغاريتم سعر النفط سيستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي $\frac{1}{0.08} = 12.5$ سنة حتي يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل، وبالنسبة لسرعة التعديل فيمكن القول أنه يتم تعديل 8% سنويا من اختلالات المدى القصير للوغاريتم سعر النفط.

النموذج يقوم بشرح التغير التي يطرأ على متغيرات الدراسة بنسبة 7.76% وهذه النسبة ضعيفة جدا، وبالتالي يوجد عوامل أخرى تدخل في تفسير تغير لوغاريتم سعر النفط.

معنوية المعلومات كل من لوغاريتم معدل التضخم المؤخر بسنة واحدة والثابت عند مستوى معنوية 10%.

اختبار فيشر للنموذج ككل نجد: $F_{stat} = 0.52 < F_{tab} = F_{4,32}^{0.05} = 2.69$ ، وبالتالي يكون النموذج غير مقبول إحصائيا.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

2- النموذج الثاني: معادلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يمكن تقييم النموذج الثاني من خلال معادلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي القومي والتي هي كالتالي:

$D(LPIB) = 0.03*(LPP(-1) - 4.92*LPIB(-1) - 0.68*LINF(-1) - 0.03*LTC(-1) + 38.33) -$				
(prob)	0.00580	0.74828	0.12906	0.08403
$0.04*D(LPP(-1)) + 0.3*D(LPIB(-1)) + 0.002*D(LINF(-1)) + 0.058*D(LTC(-1))$				
	0.01280	0.14573	0.00468	0.02433
+ 0.001				
	0.00421			
$R^2 = 60.96\%$				
$F_{stat} = 9.68$				
$N = 37$				

نلاحظ من المعادلة أن حد تصحيح الخطأ موجب ومعنوي عند 1%، حيث قدرت قيمة الاحتمال لمعلمة تصحيح الخطأ 0.00580، وبالتالي يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ لم يستوف الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب ومعنوي أي ليس له دلالة إحصائية.

النموذج يقوم بشرح التغير التي يطرأ على متغيرات الدراسة بنسبة 60.96% وهذه النسبة جيدة، والنسبة الباقية تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج.

معنوية المعلمات كل من لوغاريتم سعر النفط ومعدل التضخم وسعر الصرف المؤخرين بسنة واحدة والثابت عند مستوى معنوية 5%.

أما اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 9.68 > F_{tab} = F_{4,32}^{0.05} = 2.69$ وبالتالي يكون النموذج مقبول إحصائياً.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

3- النموذج الثالث: معادلة لوغاريتم معدل التضخم

يمكن استخلاص مجموعة من النقاط من معادلة لوغاريتم معدل التضخم المتمثلة فيما يلي:

$D(LINF) = 0.48*(LPP(-1) - 4.92*LPIB(-1) - 0.68*LINF(-1) - 0.03*LTC(-1) + 38.33)$				
(prob)	0.22975	0.74828	0.12906	0.08403
$- 0.17*D(LPP(-1)) - 3.13*D(LPIB(-1)) - 0.17*D(LINF(-1)) + 0.78*D(LTC(-1)) - 0.08$				
	0.50715	5.77581	0.18568	0.81185
				0.16672
$R^2 = 24.75\%$		$F_{stat} = 2.04$		$N = 37$

إن معامل سرعة تصحيح الخطأ في معادلة معدل التضخم ليس له دلالة إحصائية: لأنه جاء موجب كما أن قيمة الاحتمال (0.22975) جاءت أكبر من درجة معنوية 5%، نضيف إلى ذلك أن مختلف معاملات النموذج غير معنوية.

النموذج يقوم بشرح التغير التي يطرأ على متغيرات الدراسة بنسبة 24.75% ويمكن القول أن هذه النسبة منخفضة، وبالتالي يوجد عوامل أخرى تدخل في تفسير تغير لوغاريتم معدل التضخم. عدم معنوية المعلمات المكونة للنموذج الثالث (معادلة لوغاريتم معدل التضخم) عند مستوى معنوية 10%.

اختبار فيشر للنموذج ككل نجد: $F_{stat} = 2.04 < F_{tab} = F_{4,32}^{0.05} = 2.69$ ، وبالتالي يكون النموذج غير مقبول إحصائياً.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

4- النموذج الرابع: معادلة لوغاريتم سعر الصرف

صيغة النموذج الرابع تتمثل في معادلة لوغاريتم سعر الصرف والتي هي كالتالي:

$D(LTC) = - 0.04*(LPP(-1) - 4.92*LPIB(-1) - 0.68*LINF(-1) - 0.03*LTC(-1) + 38.33)$				
(prob)	0.04154	0.74828	0.12906	0.08403
$+ 0.10*D(LPP(-1)) - 2.73*D(LPIB(-1)) + 0.02*D(LINF(-1)) + 0.07*D(LTC(-1)) + 0.1$				
	0.09169	1.04420	0.03357	0.17434
				0.03014
$R^2 = 36.37\%$		$F_{stat} = 3.54$		$N = 37$

نلاحظ من معادلة سعر الصرف أن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 5%، حيث قدرت قيمة الاحتمال لمعلمة تصحيح الخطأ 0.04154، وبالتالي يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ قد استوفى الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب ومعنوي أي له دلالة إحصائية، حيث أن سلوك لوغاريتم سعر الصرف سيستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي $\frac{1}{0.04} = 25$ سنة حتي يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل، وبالنسبة لسرعة التعديل فيمكن القول أنه يتم تعديل 4% سنويا من اختلالات المدى القصير للوغاريتم سعر الصرف.

معنوية المعلومات كل من لوغاريتم سعر النفط ومعدل التضخم المؤخرين بسنة واحدة والثابت عند مستوى معنوية 10%.

النموذج يقوم بشرح التغير التي يطرأ على متغيرات الدراسة بنسبة 36.37% ويمكن القول أن هذه النسبة منخفضة نسبيا، وبالتالي يوجد عوامل أخرى تدخل في تفسير تغير لوغاريتم سعر الصرف.

أما اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 3.54 > F_{tab} = F_{4,32}^{0.05} = 2.69$ وبالتالي يكون النموذج مقبول إحصائيا.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-2-3 اختبار السببية ل Granger

سنعرض إلى منهجية اختبار السببية ثم نقوم باستقراء مختلف النتائج التي توضح لنا حقيقة العلاقات (التأثير والتأثر) الموجودة بين متغيرات الدراسة.

IV-2-3-1 منهجية اختبار السببية ل Granger

تستخدم العديد من اختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة مما يشير إلى وجود مدد للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة وبالعكس.¹

ليكن لدينا النموذج VAR (P) حيث يتكون الشعاع X_t من سلسلتين متغيرتين ومستقرتين X_{1t} و X_{2t} :²

$$\begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

حيث تمثل كل من a_0, b_0, a_i^1, b_i^1 ($i=1, \dots, p$) معالم النموذج

نواجه في هذه الحالة فرضيتين تتمثل الأولى في فرضية العدم التي تؤكد عدم تسبب المتغير الأول في الثاني والذي يمكن التعبير بفرضيتي العدم التاليتين:

$$\begin{aligned} H_0 &= b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 && \text{تكون } X_{2t} \text{ لا تسبب في } X_{1t} \text{ إذا تحققت الفرضية التالية:} \\ H_0 &= a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0 && \text{تكون } X_{1t} \text{ لا تسبب في } X_{2t} \text{ إذا تحققت الفرضية التالية:} \end{aligned}$$

أما الفرضية البديلة تكون كالتالي:

$$\begin{aligned} H_1 &= \exists b_i^1 \neq 0 \quad \forall i = 1, \dots, p && \text{تكون } X_{2t} \text{ تسبب في } X_{1t} \text{ إذا تحققت الفرضية التالية:} \\ H_1 &= \exists a_i^2 \neq 0 \quad \forall i = 1, \dots, p && \text{تكون } X_{1t} \text{ تسبب في } X_{2t} \text{ إذا تحققت الفرضية التالي:} \end{aligned}$$

ونجد ثلاثة حالات للسببية:³

➤ **السببية أحادية الاتجاه:** عندما يكون المتغير الأول يؤثر في المتغير الثاني، ولكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول؛

¹ كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 32، 2015، ص 23.

² لخضر عقي، "أثر متغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، مرجع سبق ذكره، ص 237.

³ عياش زير، حليلة بوسكي، "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM خلال الفترة (1990-2016)"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2018، ص 268.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

- السببية ثنائية الاتجاه: أي التأثير المتبادل عندما يكون كل متغير يؤثر في الآخر بشكل آني؛
- الاستقلالية (عدم وجود علاقة سببية): عندما تكون المتغيرات لا تؤثر في بعضها، أي أن المتغيرين مستقلان.

IV-2-3-2 نتائج اختبار السببية لـ Granger

بالاعتماد على طريقة جرانجر (Granger) سنقوم بتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى القصير، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (04-08): نتائج اختبار السببية لـ Granger

الرقم	الفرضية العدمية	إحصائية فيشر F-Statistic	القيمة الاحتمالية Prob
01	LPIB لا يسبب LPP	2.54090	0.0946
02	LPP لا يسبب LPIB	3.36951	0.0470
03	LINF لا يسبب LPP	1.11620	0.3399
04	LPP لا يسبب LINF	0.00912	0.9909
05	LTC لا يسبب LPP	2.04275	0.1462
06	LPP لا يسبب LTC	0.57186	0.5701
07	LINF لا يسبب LPIB	5.08087	0.0121
08	LPIB لا يسبب LINF	0.95825	0.3943
09	LTC لا يسبب LPIB	2.47742	0.0999
10	LPIB لا يسبب LTC	4.16463	0.0247
11	LTC لا يسبب LINF	2.98479	0.0648
12	LINF لا يسبب LTC	0.89939	0.4169

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

H_0 : لا يسبب (الفرضية العدمية)؛

H_1 : يسبب (الفرضية البديلة).

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أكبر من 10% ولذلك تقبل الفرضية العدمية H_0 في الفرضيات "الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والثانية عشر" (لا يسبب)، أي أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي لا يسبب في معدل التضخم، كما أن هذا الأخير لا يسبب في سعر الصرف، وتوصلنا كذلك إلى عدم وجود علاقة سببية بين أسعار النفط وكل من معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر.

فيما يخص الفرضيات "الثانية والسابعة والعاشر" كانت احتمالاتها أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وهذا يعني وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من معدل التضخم إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كما أن هذا الأخير يسبب في سعر الصرف، وبينت النتائج كذلك أن سعر النفط يسبب في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في المدى القصير عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة للفرضيات الأولى والتاسعة والحادية عشر فقد اتضح لنا من الجدول أن قيمة الاحتمالية أقل من 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرات عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني أن سعر النفط يسبب في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كما أن سعر الصرف يسبب في كل من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ومعدل التضخم في المدى القصير عند مستوى معنوية 10%.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-3 نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

إن الهدف من تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي هو دراسة الصدمات الهيكلية لأسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، على هذا الأساس سنقوم بالتعرف على مراحل تقديره ومنهجية استخدامه مع تحليل مختلف نتائج التقدير هذا النموذج.

IV-3-1 منهجية svar واختبارات الكشف عن المشاكل القياسية

سنستطرق إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي وأهم المراحل التي يجب المرور عليها ومعرفة الشروط التي يتوجب علينا تحقيقها لتقدير هذا النموذج، ثم سنقوم بالتعرف على منهجية الاختبارات التي تكشف على بعض المشاكل القياسية.

IV-3-1-1 منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

من أجل الفهم الجيد لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي نبدأ أولاً بالتعرف على منهجية نموذج الانحدار الذاتي والذي يعرف على أنه نظام معادلات يكون فيه المتغير الداخل عبارة عن دالة خطية لقيمتيه الماضية لمتغيرات داخلية من نفس النظام، والمتغيرات الخارجية تساعد على تحديد المتغيرات الداخلية وأطراف أخرى كالحث الثابت والحدود العشوائية، يبدأ هذا النموذج بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المكونة للنموذج ثم تنتهي بتحليل الصدمات.¹ ويمكن كتابة نموذج الانحدار الذاتي لظاهرة ممثلة بمتغيرين بدرجة تأخر «p» في المعادلتين على الشكل التالي:²

$$\begin{cases} y_t = b_{10} + b_{11}x_t + b_{12}y_{t-1} + u_t \\ x_t = b_{20} + b_{21}y_t + b_{22}x_{t-1} + v_t \end{cases} \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

$$u_t \sim iid(0, \sigma_u^2)$$

$$v_t \sim iid(0, \sigma_v^2) \text{ و}$$

نعبّر عن المعادلات البنوية للعلاقة (1) على شكل مصفوفة من أجل إيجاد الشكل المختزل للنموذج والمتمثل فيما يلي:

$$\begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0 & b_{11} \\ b_{21} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t \\ v_t \end{bmatrix} \dots\dots\dots(1.1)$$

¹ شحي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص39.

² محمد أدريوش دحماني، منال عطوشي، "أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي"، مرجع سبق ذكره، ص54.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

من بعد التجميع والترتيب نستطيع كتابة النموذج على الشكل المصفوفي التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t \\ v_t \end{bmatrix} \dots \dots \dots (2.1)$$

وإذا افترضنا:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix}, y_t \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix}, \lambda = \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix}, B = \begin{bmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{bmatrix}, U_t = \begin{bmatrix} u_t \\ v_t \end{bmatrix}$$

فإن الصيغة رقم (2.1) سنقوم بكتابتها حسب الشكل الأولي الذي قدمه (K.Emami, M.Adipour.2012)

وهو كتابة النموذج العام للبحث على شكل المعادلة والمتمثلة فيما يلي:

$$AY_t = \lambda + B_1 Y_{t-1} + \dots + B_p Y_{t-p} + u_t \dots \dots \dots (3.1)$$

$$AY_t = \lambda + \sum_{i=1}^p B_i Y_{t-i} + u_t \dots \dots \dots (4.1)$$

$Y_t = (Y_{1t}, \dots, Y_{kt})$ حيث $(k \times 1)$ هو متجه المتغيرات الداخلية؛

λ حيث $(k \times 1)$ هو متجه القواطع؛

$B_i (i = 1, \dots, p)$ حيث $(k \times k)$ هي المصفوفة التي تحتوي معاملات النظام؛

u_t حيث $(k \times 1)$ هي متجه الأخطاء لتشويش الأبيض (الأخطاء التي سوف تمدنا بالبواقي المحتزلة)، ويفترض

عدم وجود ارتباط بين قيمه وتفترض كذلك ثبات التباين.

إذا ضربنا كلا الجانبين بمقلوب المصفوفة المربعة (A^{-1}) نتحصل على الشكل التالي:

$$Y_t = A^{-1} \lambda + \sum_{i=1}^p A^{-1} B_i Y_{t-i} + A^{-1} u_t \dots \dots \dots (5.1)$$

$$\begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix}^{-1} \begin{bmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix}^{-1} \begin{bmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{bmatrix}^{-1} \begin{bmatrix} u_t \\ v_t \end{bmatrix} \dots \dots \dots (6.1)$$

ولتعميم العلاقة (5.1) يمكن كتابة النموذج المختزل على الشكل التالي:

$$Y_t = \theta + \sum_{i=1}^p \varphi_i Y_{t-i} + e_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث: $Y_t = A^{-1} \lambda + \sum_{i=1}^p A^{-1} B_i Y_{t-i} + A^{-1} u_t$

$\theta = A^{-1} \lambda e_t, \varphi_i = A^{-1} B_i, e_t = A^{-1} u_t$

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تساعد نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية على ما يلي:¹

- إدخال استجابة متغيرات النموذج للصدمات الهيكلية المحددة، من خلال تحليل التباين الخطأ وتقدير متوسط الفترة للصدمة الهيكلية المعنية في ديناميكيات المتغيرات؛
- تقييم الصدمات التراكمية خلال الفترة المعنية في ديناميكيات كل متغير داخل النموذج، وهذا راجع للتباين التاريخي المقدم وإجراء عمليات محاكاة حول الحالات المستقبلية، أو شروط المتغيرات اعتمادا على الصدمات الهيكلية المستقبلية المحتملة؛
- تقدير القيود في المدى القصير؛
- تقدير القيود في المدى الطويل؛
- الآثار التراكمية للصدمات بمرور الوقت (الابتكارات innovations) وهي التي تحدد التأثيرات طويلة الأجل للصدمة الدائمة الموجبة على أحد المتغيرات نموذج داخلي، من أجل فهم القيود المفروضة على المدى الطويل.

ويتوجب علينا في نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي التركيز على العلاقة $e_t = A^{-1}u_t$ لأنها تربط بين الشكل المختزل والشكل البنوي، فقد تعرضنا سابقا للمصفوفة المربعة والمتناظرة A التي تتكون من 1 في القطر و 0 في باقي قيم المصفوفة، بغية التعبير عن عدم وجود آثار متزامنة أو هيكلية بين متغيرات النموذج في نموذج الانحدار الذاتي البسيط. أما نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي فنبدأ بالتحليل والتركيب الهيكلي Factorisation structure الذي يعتمد على تعديل عناصر المصفوفة A حتى تصبح معرفة وتأخذ بعين الاعتبار آثار المتغيرات الهيكلية، وفيما يخص التعديلات التي نقوم بها على عناصر المصفوفة A لا يجب أن تكون بطريقة عشوائية، وإنما تكون مأخوذة من النظرية الاقتصادية، لأن عناصر المصفوفة A قد يعرضنا إلى الوقوع في خطر التحديد الجديد لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي والذي يؤثر على تقدير الشكل المختزل، من أجل التعامل مع مشكلة تحديد هويته يجب علينا فرض قيود على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.²

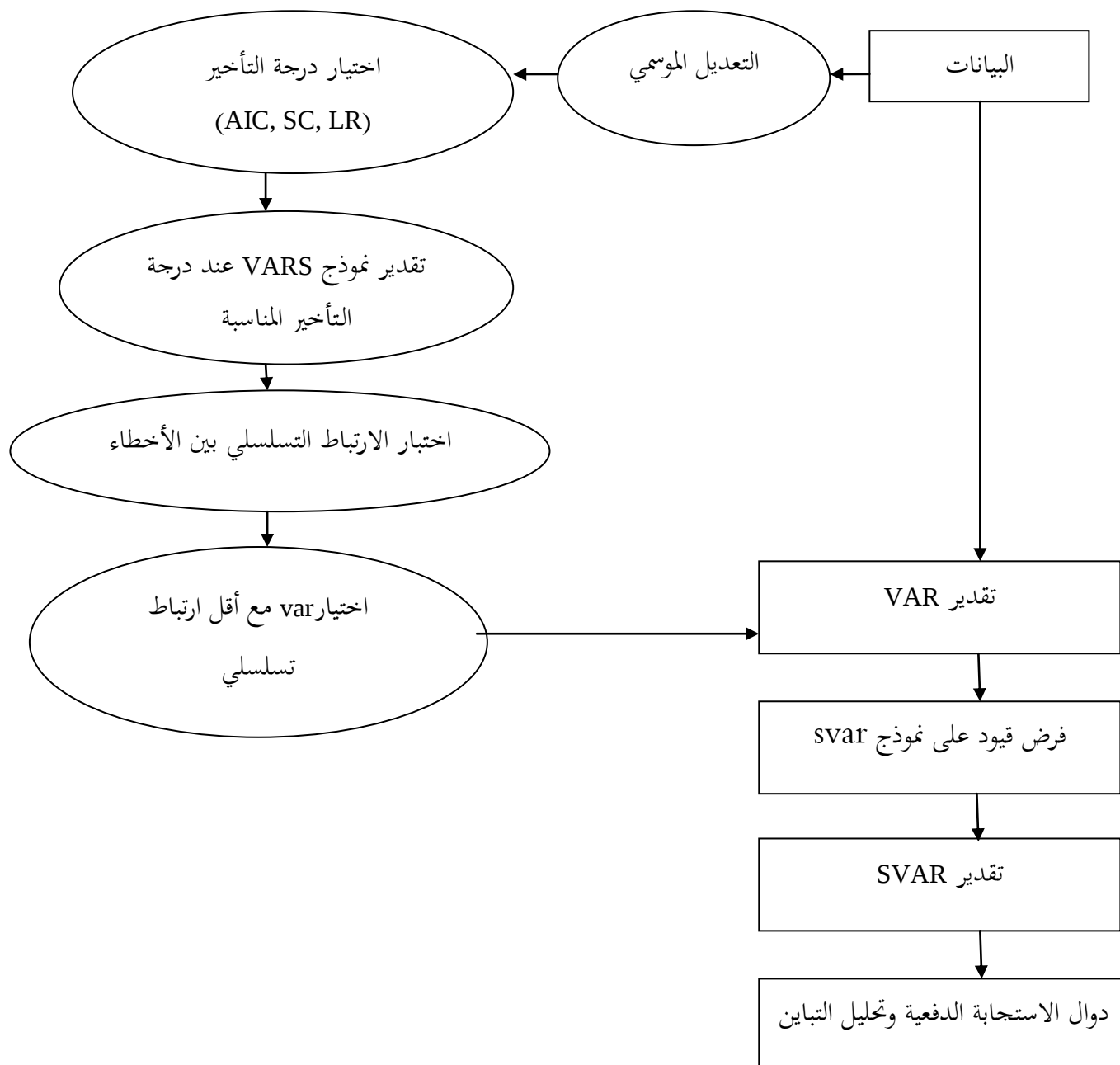
¹ بن عزة إكرام، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017"، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² محمد أدريوش دحماني، منال عطوشي، "أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أما مراحل تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04): خطوات تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي



Source : Fatemeh Razmi and others, “The role of monetary transmission channels in transmitting oil price shocks to prices in ASEAN-4 countries during pre- and post-global financial crisis”, op cit, P590.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

في صدد بحثنا عن العلاقة الديناميكية بين لوغاريتم سعر النفط (LPP) ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (LPIB) ولوغاريتم معدل التضخم (LINF) ولوغاريتم سعر الصرف (LTC) باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي ويمكن كتابته على شكل المعادلة التالية:

$$\begin{bmatrix} 1 & a_{12} & a_{13} & a_{14} \\ a_{21} & 1 & a_{23} & a_{24} \\ a_{31} & a_{32} & 1 & a_{34} \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LPP \\ LPIB \\ LINF \\ LTC \end{bmatrix}_t = \begin{bmatrix} a_{10} \\ a_{20} \\ a_{30} \\ a_{40} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} & b_{14} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} & b_{24} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} & b_{34} \\ b_{41} & b_{42} & b_{43} & b_{44} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LPP_{t-1} \\ LPIB_{t-1} \\ LINF_{t-1} \\ LTC_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t^{LPP} \\ u_t^{LPIB} \\ u_t^{LINF} \\ u_t^{LTC} \end{bmatrix}$$

يمكن تبسيط كتابة النموذج في المعادلة التالية:

$$AY_t = B_0 + B_1Y_{t-1} + e_t$$

حيث:

Y : متجه المتغيرات الداخلية (LPP، LPIB، LINF، LTC)؛

A : مصفوفة المعاملات الهيكلية أو البنيوية (تأثيرات فورية)؛

B_0 : متجه الحدود الثابتة

B_1 : مصفوفة المعاملات المرتبطة بالمتغيرات الخارجية (المحددة سابقا)؛

e_t : متجه الاضطرابات العشوائية الهيكلية والتي تفترض ثبات التباين وعدم الارتباط التسلسلي.

تحديد الحد الأدنى لعدد القيود (n):¹ عندما نقارن عدد المعلمات المحدد لتمييز الصيغة الهيكلية مع عدد

المعلمات الفعلي المقدّر ضمن var الهيكلي، فسيوضح لنا بأن الصيغة الهيكلية تحتاج إلى دمج $n = k(k-1)/2$

من القيود الإضافية حيث k عدد المتغيرات.

¹ شبي عبد الرحيم، "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص192.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-3-1-2 منهجية بعض اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية

تعد مرحلة الكشف عن المشاكل القياسية من بين أهم المراحل الموجودة في تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، على هذا الأساس سنتعرض على منهجية كل من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة اختبار عدم ثبات التباين.

1- مشكلة الارتباط الذاتي

عندما ترتبط البواقي العشوائية مع بعضها البعض أي أن قيمة المتغير العشوائي u_t في السنة t يرتبط مع قيمته السابقة u_{t-1} أو مع قيمته اللاحقة u_{t+1} هذا يعني وجود مشكل الارتباط الذاتي، ونجده في بيانات السلاسل الزمنية لأنها أكثر تعرضاً لظهور هذه المشكلة مقارنة ببيانات المقطع العرضي، وقد يرجع سبب حدوثه إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية في الظاهرة المدروسة، حيث كل ظاهرة اقتصادية لها علاقة مع الظواهر الاقتصادية السابقة.¹ ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي تساهم في حدوث مشكل الارتباط الذاتي والتي هي كالتالي:²

➤ حذف بعض المتغيرات المستقلة من النموذج: ينتج عن عدم أخذ بعين الاعتبار أو حذف بعض

المتغيرات ما يسمى "خطأ الحذف" وينعكس ذلك على قيم الخطأ العشوائي، وإذا كان المتغير المحذوف مرتبطاً ذاتياً عبر الفترات المتتالية يؤدي إلى ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي؛

➤ الخطأ في صياغة الشكل الرياضي للنموذج: يظهر الارتباط الذاتي عندما تكون صياغة العلاقة بشكل

يختلف عن العلاقة الحقيقية، فإذا افترضنا علاقة خطية بين المتغيرات في حين أن العلاقة الحقيقية غير خطية فإنه ينتج ارتباط خطي في عنصر الخطأ؛

➤ الخطأ في معالجة البيانات: يترتب عن عدم الدقة في البيانات أو وجود خطأ في طريقة تجميعها أو عند

تبويبها وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛

➤ أثر فقاعة والآثار الممتدة لها: يترتب عن حدوث عوامل عشوائية طارئة ترابط في قيم المتغير العشوائي

لعدد من الفترات مثل: الكوارث، الحروب... إلخ.

في حالة مواجهة مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي فإن المتغير العشوائي يكون على الشكل التالي:³

¹ عدنان داود العناري، "الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (تطبيق باستخدام برنامج minitab, relase 14)"، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 99.

² حسام علي داود، خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 309-310.

³ كمال سلطان محمد سالم، "الاقتصاد القياسي"، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 320.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

$$\mu_t = \rho\mu_{t-1} + \varepsilon_t [-1 < \rho < 1]$$

حيث أن:

ρ : تمثل معامل التغير الذاتي (Coefficient of autocovariance)؛

ε_t : المتغير العشوائي الاحتمالي والذي يحقق الشروط في نموذج الانحدار القياسي OLS.

ويمكن تلخيص النتائج المترتبة على مشكل الارتباط الذاتي في ما يلي:¹

- تتأثر قيمة المعلمات المقدرة بوجود مشكل الارتباط الذاتي؛
- تتأثر كذلك الأخطاء المعيارية للمعلمات بوجود الارتباط الذاتي؛
- التباين المقدر بطريقة المربعات الصغرى (OLS) للمعلمات المقدرة يكون أكبر من التباين المقدر بالطرق الاقتصادية القياسية الأخرى؛
- تقديرات طريقة المربعات الصغرى (OLS) للمعلمات لا تكون متميزة إحصائياً، وهذا يعني أن القيمة المتوقعة تساوي المعلمة الحقيقية؛
- في حالة وجود مشكل الارتباط الذاتي في قيم حد الاضطراب فإن تباين المتغير العشوائي يكون تقديره قليلاً (Underestimated) على نحو خطير وهذه الخطورة تكون أكبر في حالة وجود الارتباط الذاتي الموجب؛
- مع وجود مشكل الارتباط الذاتي فإن التنبؤات (Predictions) الحاصلة على أساس تقديرات المربعات الصغرى الاعتيادية سوف تكون غير كفؤة وهذا يعني أن أنها تمتلك تباين أكبر من ذلك التباين المقدر بطرق قياسية أخرى

ومن بين الاختبارات التي تكشف لنا على مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نستخدم اختبار (LM) Multiplicateur de Lagrange وهذا من خلال اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء $H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \dots \alpha_p = 0$ مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء. فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية لاغرانج أكبر من القيمة الحرجة (5%) نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.²

¹ محمد صالح تركي القرشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص238.

² بن عزة إكرام، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017"، مرجع سبق ذكره، ص264.

2- مشكل عدم ثبات التباين

يجب أن يكون تباين المتغير متجانسا في المجتمعات الفرعية حتى يكون تباينه في المجتمع الإحصائي ككل متجانسا وإذا حدث عكس ذلك سيؤدي إلى خرق الفرضية والوقوع في المشكلة التي تسمى بمشكلة عدم ثبات التباين أي أن:

$$E(U_i U_j) \neq 0 \dots \dots \dots i \neq j \dots \dots \dots (i, j = 1 \ 2 \ 3 \dots \dots \dots n)$$

$$E(U_i^2) = \sigma U_i^2$$

$$\sigma U_1^2 \neq \sigma U_2^2 \neq \sigma U_3^2 \neq \dots \dots \dots \neq \sigma U_n^2$$

وبالتالي فإن التشوه في التقدير حاصل لا محالة ولا يمكن الاعتماد بنتائج التقدير لاتخاذ قرارات اقتصادية أو مصيرية أو القيام بالتنبؤ المستقبلي لعدم صحة هذه التقديرات.¹

من بين الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشكل عدم ثبات التباين نلخصها فيما يلي:²

➤ تناقص الأخطاء نتيجة التراكم المعرفي؛

➤ تناقص الأخطاء نتيجة التطور والتحسين في تقنيات وأساليب جميع البيانات؛

➤ وجود ظاهرة التطرف أي الشذوذ بعض الأرقام (قيم كبيرة جدا أو قيم صغيرة جدا) تسمح بظهور

مشكل عدم ثبات التباين؛

➤ حذف بعض المتغيرات الهامة من النموذج؛

➤ وجود التواء (تركز في أحد طرفي المنحنى) بمعنى عدم اعتدالية البيانات المستخدمة؛

➤ اختيار صيغ الرياضيات غير صحيحة أو إجراء تحويل غير صحيح في البيانات.

ومن بين اختبارات التي تكشف على وجود مشكل عدم ثبات التباين نجد "اختبار White" وهذا من

خلال اختبار الفرضية العدمية التي تنص ثبات تباين الأخطاء $H_0 = \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \dots \alpha_k = \beta_k = 0$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكل عدم ثبات التباين.³ فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية

وايت أكبر من القيمة الحرجة (5%) نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

¹ عدنان داود محمد العذاري، "الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (تطبيق باستخدام برنامج minitab, relase 14)"، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² كمال سلطان محمد سالم، "الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص 269-270.

³ شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-3-2 نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

سنعرض إلى أهم الاختبارات التي تجعلنا نتأكد من استقرارية النموذج وخلوه من بعض المشاكل القياسية للإقرار بصلاحيته، ثم نمر إلى تحليل نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.

IV-3-2-1 التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

لقد قمنا سابقا بتحديد عدد فترات التأخير التي تبدو مناسبة للقيام بتقدير نموذج الانحدار الذاتي بين كل من لوغاريتم سعر النفط، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ولوغاريتم معدل التضخم ولوغاريتم سعر الصرف خلال الفترة (1980-2018).

1- استخراج المعادلات

عند تقدير نموذج الانحدار الذاتي كما يبينه ملحق رقم 07 سينتج أربعة نماذج إحصائية وفقا لعدد المتغيرات المدروسة أربعة (4)، والمتمثلة فيما يلي:

➤ النموذج الأول: معادلة لوغاريتم سعر النفط

يمكن تقييم النموذج الأول من خلال معادلة لوغاريتم سعر النفط والتي هي كالتالي:

$LPP = 0.70 * LPP(-1) + 0.96 * LPIB(-1) - 0.01 * LINF(-1) + 0.08 * LTC(-1) - 7.04$
(tstat) 5.56524 1.62973 -0.19850 1.84715 -1.56283
$R^2 = 87.02\%$ $F_{stat} = 55.32$ $N = 38$

عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم سعر النفط ما عدا معلمة هذا الأخير، لأن إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمات كانت أقل من قيمتها الجدولة ($T_{tab} = N_{0.05} = 1.96$).

قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم سعر النفط، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 87.02%، وهذه النسبة المرتفعة حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم سعر النفط المؤخر بسنة واحدة والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف)، والنسبة الباقية 12.98% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج.

أما اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 55.32 > F_{tab} = F_{4,33}^{0.05} = 2.69$ ، وبالتالي يكون النموذج مقبول إحصائيا.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

➤ النموذج الثاني: معادلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يمكن تقييم النموذج الثاني من خلال معادلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي والتي هي كالتالي:

$$LPIB = 0.02 * LPP(-1) + 0.9 * LPIB(-1) - 0.01 * LINF(-1) + 0.005 * LTC(-1) + 0.77$$

(tstat)	1.37843	18.2293	-3.26737	1.46322	2.03926
---------	---------	---------	----------	---------	---------

$$R^2 = 97.94\%$$

$$F_{stat} = 392.53$$

$$N = 38$$

عدم معنوية بعض الملاحظات المكونة لمعادلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، لأن إحصائية ستودنت المحسوبة للملاحظات كانت أقل من قيمتها الجدولة ($T_{tab} = N_{0.05} = 1.96$).

وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وقيمته المؤخر بسنة واحدة، حيث إذا ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للسنة الماضية بنسبة 1 بمائة ينجم عنه ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج للسنة الحالية بـ 0.9، نضيف إلى ذلك وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، حيث إذا ارتفع معدل التضخم بنسبة 1 بمائة يؤدي إلى انخفاض في قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج للسنة الحالية بـ 0.01، أما إذا ارتفع سعر النفط مع سعر الصرف بنسبة 1 بمائة يؤدي إلى ارتفاع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج على التوالي بـ 0.02، 0.005 بمائة.

قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 97.94%، وهذه النسبة المرتفعة جدا حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المؤخر بسنة واحدة والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (سعر النفط، معدل التضخم، سعر الصرف)، والنسبة الباقية 2.06% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج.

أما اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 392.53 > F_{tab} = F_{4,33}^{0.05} = 2.69$ وبالتالي يكون النموذج مقبول إحصائيا.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

➤ النموذج الثالث: معادلة لوغاريتم معدل التضخم

يمكن تقييم النموذج الثالث من خلال معادلة لوغاريتم معدل التضخم والمتمثلة في ما يلي:

$$\text{LINF} = 0.28 \cdot \text{LPP}(-1) - 1.04 \cdot \text{LPIB}(-1) + 0.57 \cdot \text{LINF}(-1) - 0.21 \cdot \text{LTC}(-1) + 9.07$$

(tstat)	0.81224	-0.65016	4.02255	-1.84754	0.73982
$R^2 = 50.53\%$	$F_{\text{stat}} = 8.42$	$N = 38$			

عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم معدل التضخم ما عدا معلمة هذا الأخير، لأن إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمات كانت أقل من قيمتها الجدولة ($T_{\text{tab}} = N_{0.05} = 1.96$).

قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 50.53%، وهذه النسبة مقبولة نسبياً في تفسير التغيرات الحاصلة للوغاريتم معدل التضخم المؤخر بسنة واحدة والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، سعر الصرف)، والنسبة الباقية 49.47% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج.

أما اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{\text{stat}} = 8.42 > F_{\text{tab}} = F_{4,33}^{0.05} = 2.69$ وبالتالي يكون النموذج مقبول إحصائياً.

➤ النموذج الرابع: معادلة لوغاريتم سعر الصرف

يمكن تقييم النموذج الرابع من خلال معادلة لوغاريتم سعر الصرف والتي هي كالتالي:

$$\text{LTC} = -0.002 \cdot \text{LPP}(-1) - 0.23 \cdot \text{LPIB}(-1) + 0.05 \cdot \text{LINF}(-1) + 0.99 \cdot \text{LTC}(-1) + 1.94$$

(tstat)	-0.02713	-0.72827	1.75461	44.6169	0.79187
$R^2 = 98.76\%$	$F_{\text{stat}} = 659.05$	$N = 38$			

عدم معنوية المعلمات المكونة لمعادلة لوغاريتم سعر الصرف ما عدا معلمة هذا الأخير، لأن إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمات كانت أقل من قيمتها الجدولة ($T_{\text{tab}} = N_{0.05} = 1.96$).

قدرة النموذج على شرح التغير التي يطرأ على لوغاريتم سعر الصرف، إذ تشير القيمة لمعامل التحديد حوالي 98.76%، وهذه النسبة المرتفعة حيث تفسر التغيرات الحاصلة للوغاريتم سعر الصرف المؤخر بسنة واحدة والقيم المؤخرة لكل من لوغاريتم (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم)، والنسبة الباقية 1.24% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

أما اختبار فيشر للنموذج ككل فنجد: $F_{stat} = 659.05 > F_{tab} = F_{4,33}^{0.05} = 2.69$ وبالتالي يكون النموذج مقبول إحصائياً.

يجب علينا التحقق من صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، من خلال دراسة استقرارية هذا النموذج ثم التأكد من عدم وجود بعض المشاكل القياسية في نموذج SVAR من خلال الاختبارات التالية:

➤ اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

يمثل الجدول التالي نتائج اختبار roots characteristic polynominal الذي يسمح لنا بأن نتأكد من صحة استقرارية النموذج

الجدول رقم (04-09): نتائج اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

Root	Modulus
0.966635 -0.056540i	0.968287
0.966635 +0.056540i	0.968287
0.719072	0.719072
0.507229	0.507229

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن جميع الجذور أقل من الواحد، وهذا يعني أن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية (أنظر إلى الملحق رقم 08-02)، ومنه نستنتج أن نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي مستقر لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو مشكلة عدم ثبات التباين، كما أن النتائج السابقة تبين أن النموذج ذو جودة إحصائية وبالتالي يمكن الإقرار بصلاحيته.

➤ اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية

لقد تعرضنا سابقاً لمنهجية اختبار الارتباط الذاتي أو التسلسلي، ومنهجية اختبار عدم ثبات التباين، والجدول التالي يلخص نتائج هذه الاختبارات المستخرجة من الملحق رقم 09 ورقم 10.

ومن خلال الملحق رقم (09) الذي يوضح لنا نتائج اختبار الكشف عن مشكل الارتباط الذاتي عند درجة التأخير من 1 إلى 10، نلاحظ من خلاله أن القيم الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة 5%، وهذا يجعلنا نقبل

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وبالتالي فنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي.

الجدول رقم (04-10): نتائج اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية

القيمة الاحتمالية	نوع الاختبار	
	درجة التأخير	اختبار (LM)
0.0934	1	
0.6983	2	
0.5474	3	
0.2344	4	
0.8715	5	
0.9062	6	
0.5458	7	
0.3054	8	
0.4904	9	
0.1450	10	
0.7976	اختبار Heteroskedasticity	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

أما الملحق رقم (10) الذي يوضح نتائج اختبار الكشف عن مشكل عدم ثبات التباين، نلاحظ من خلال النتائج التي توصلنا إليها أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.7976 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5%، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين في حدود الخطأ في النموذج، وبالتالي فنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-2-3-2 تقدير تأثيرات هيكلية (المرونات) في المدى القصير

من أجل تحديد الحد الأدنى لعدد القيود التي تفرض على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي من خلال الصيغة التالية: $n = k(k-1)/2$ وبالتالي عدد القيود المفروضة علينا $n=4(4-1)/2$ متمثلة في 6 قيود على الأقل على عناصر المصفوفة A أي في المدى القصير، ونقوم بإعادة كتابة نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي الخاص بالدراسة والمقيد في الشكل الهيكلي على النحو التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & 1 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LPP \\ LPIB \\ LINF \\ LTC \end{bmatrix}_t = \begin{bmatrix} a_{10} \\ a_{20} \\ a_{30} \\ a_{40} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} & b_{14} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} & b_{24} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} & b_{34} \\ b_{41} & b_{42} & b_{43} & b_{44} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} LPP_{t-1} \\ LPIB_{t-1} \\ LINF_{t-1} \\ LTC_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t^{LPP} \\ u_t^{LPIB} \\ u_t^{LINF} \\ u_t^{LTC} \end{bmatrix}$$

يفرض هذا النظام بعض القيود المتمثلة في ما يلي:

➤ سعر النفط لا يتأثر بمتغيرات النموذج في المدى القصير لأنه متغير داخلي ولا يستجيب إلا للصدمات الخاصة به؛

➤ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي لا يتأثر إلا بسعر النفط في المدى القصير، ولا يستجيب إلا للصدمات الخاصة به والصدمات سعر النفط؛

➤ معدل التضخم لا يستجيب للصدمات سعر الصرف لكن يستجيب للصدمات بسعر النفط ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وهذا يعني أن معدل التضخم يتأثر بسعر النفط ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (النمو الاقتصادي) فقط في المدى القصير؛

➤ سعر الصرف يتأثر بجميع متغيرات النموذج، ويستجيب للصدمات الخاصة به وصدمات كل من سعر النفط والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

نعلم أن $e_t = A^{-1}u_t$ نضرب المصفوفة A لكلا طرفي فتصبح لدينا $Ae_t = A^{-1}A u_t$ ، حيث $B = A^{-1}A$ ، تحت الشكل المصفوفي فإن الصيغة $Ae_t = B u_t$ (مع مراعاة القيود) تكتب على النحو التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & 1 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} e_{LPP} \\ e_{LPIB} \\ e_{LINF} \\ e_{LTC} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{11} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & b_{22} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & b_{33} & 0 \\ 0 & 0 & 0 & b_{44} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} u_t^{LPP} \\ u_t^{LPIB} \\ u_t^{LINF} \\ u_t^{LTC} \end{bmatrix}$$

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

حيث:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ a_{21} & 1 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix} \text{Et } B = \begin{bmatrix} b_{11} & 0 & 0 & 0 \\ 0 & b_{22} & 0 & 0 \\ 0 & 0 & b_{33} & 0 \\ 0 & 0 & 0 & b_{44} \end{bmatrix}$$

يجب علينا تحديد مصفوفة الانتقال S لأنها مرتبطة بتحديد الصدمات الهيكلية وتسمح لنا بإيجاد عوامل

النموذج الهيكلية وتكتب على الشكل التالي: $S = A^{-1}B$

ويمكن عرض نتائج نموذج الانحدار الذاتي الهيكلية فيما يلي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -0.009 & 1 & 0 & 0 \\ 0.74 & 2.69 & 1 & 0 \\ 0.03 & 2.93 & -0.05 & 1 \end{bmatrix} \quad B = \begin{bmatrix} 0.26 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0.02 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0.66 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0.12 \end{bmatrix}$$

$$S = \begin{bmatrix} 0.26 & 0 & 0 & 0 \\ 0.002 & 0.02 & 0 & 0 \\ -0.19 & -0.06 & 0.66 & 0 \\ -0.023 & -0.07 & 0.03 & 0.12 \end{bmatrix}$$

يمكننا اختبار معنوية المعالم المقدرة وهذا من خلال توزيع Student لاختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر تقابلها الفرضية البديلة التي تنص على أن معاملات النموذج تختلف معنويا عن الصفر. نقوم بمقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمة t الجدولية، فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية نقبل الفرضية البديلة بأن معالم النموذج تختلف عن الصفر أو من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية للإحصائية t مع مستوى المعنوية 10% فإذا كانت الاحتمالية أصغر من مستوى معنوية 10% فهذا يعني أن النموذج معنوي إحصائيا.

من خلال الملحق رقم (11) الذي يوضح تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلية، نلاحظ أن أغلب احتمالات المعلمات هي أصغر من مستوى المعنوية 10%، حيث أن 50% من معالم النموذج تختلف معنويا عن الصفر لأن القيم المطلقة t المحسوبة أكبر من t الجدولية مما يمكننا القول أن النموذج مقبول معنويا وإحصائيا، وهذه النتيجة ظهرت كذلك من خلال نتائج الصفة الإحصائية والتفسيرية القوية للنموذج وذلك من خلال المعامل الذي يظهر قيما مرتفعة تقترب من الواحد الصحيح بالنسبة لكل R^2 (معامل التحديد معادلات النموذج).

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

والجدول التالي يلخص نتائج مصفوفة الانتقال S التي توضح تقدير تأثيرات هيكلية في المدى القصير والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم (04-11): نتائج تقدير تأثيرات هيكلية في المدى القصير

MATRIX S	LPP	LPIB	LINF	LTC
LPP	0.26	0	0	0
LPIB	0.002	0.02	0	0
LINF	-0.19	-0.06	0.66	0
LTC	-0.023	-0.07	0.03	0.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من الجدول أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

- إذا ارتفع لوغاريتم سعر النفط 1% سيرتفع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بـ 0.002% في المدى القصير، حيث إذا نظرنا إلى التأثير الإيجابي لصدمة لوغاريتم سعر النفط على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي نجده مطابق للواقع باعتبار أن الجزائر من بين الدول الاربعة التي تعتمد كلياً على المداخيل النفطية فالصدمة الموجبة في الأسعار تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي؛
- إذا ارتفع سعر النفط 1% سينخفض لوغاريتم معدل التضخم بـ 0.19% في المدى القصير، وهذا راجع لتدخل البنك المركزي الذي يحاول أن يطبق سياسة استهداف التضخم عند حدوث الصدمات النفطية الموجبة من خلال رفع معدلات الفائدة واستخدام بعض أدوات السياسة النقدية التي تتمتع من حجم الكتلة النقدية، والذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض معدلات التضخم في الجزائر؛
- إذا ارتفع سعر النفط 1% سينخفض لوغاريتم سعر الصرف الرسمي بـ 0.023% في المدى القصير، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي الذي يحدثه ارتفاع أسعار النفط لسعر الصرف الرسمي (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)، بأن النفط يسعر بالدولار الأمريكي وعندما تباع الجزائر النفط الخام يرتفع رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، وبما أن نظام الصرف المتبع في الجزائر نظام التعويم المدار،

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يتدخل البنك المركزي لشراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من أجل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، فينخفض سعر الصرف الرسمي (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)؛

➤ إذا ارتفع لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 1% سينخفض لوغاريتم معدل التضخم بـ 0.06% في المدى القصير وينخفض معه لوغاريتم سعر الصرف بـ 0.07% وهذه النتيجة قد تم تفسيرها سابقا، فعندما ترتفع أسعار النفط يرتفع الدخل الكلي للجزائر، فترتفع الكتلة النقدية والتي تسبب ارتفاع في معدل التضخم، لكن مع تدخل البنك المركزي للحد من ظاهرة التضخم ومحاولة الحفاظ على قيمة العملة المحلية ينخفض كل من معدل التضخم وسعر الصرف في المدى القصير، لهذا يظهر التأثير السلبي لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي على معدلات التضخم وأسعار الصرف في الجزائر؛

➤ إذا ارتفع لوغاريتم معدل التضخم 1% سيرتفع لوغاريتم سعر الصرف بـ 0.03% في المدى القصير، حيث يفسر هذا التأثير الموجب للوغاريتم معدل التضخم على لوغاريتم سعر الصرف بأن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية) في المدى القصير فقط، وبدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الرسمي.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-3-3 دوال الاستجابة وتحليل التباين

سنحاول التعرف على منهجية كل من دوال الاستجابة وتحليل التباين، على اعتبارهم أهم العناصر في الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، واستعراض أهم النتائج التي تبين طبيعة العلاقات التي تميز متغيرات الدراسة في المدى القصير.

IV-3-3-1 منهجية دوال الاستجابة وتحليل التباين

يكمُن أهم استعمال لنماذج (var) في تحليل الاستجابة الدفعية، حيث تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي ε_t على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نماذج (var) فإذا افترضنا مثلاً النموذج التالي:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^p \beta_{x,i} x_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_{x,i} y_{t-1} + \varepsilon_{xt}$$

$$y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_{y,i} x_{t-1} + \varepsilon_{yt}$$

فإن حدوث صدمة في حد الخطأ سيؤثر حتماً في القيمة الحالية X_t كما أنه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من X و Y نظراً لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـ X .¹

كما يمكن تحليل تباين الخطأ من معرفة مدى تأثير كل تحديد في تباين الخطأ، ويمكن كتابة تباين الخطأ لفترة زمنية «h» بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدى، فإذا كانت $p=1$ و $n=2$ فيمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ الخاص بالمتغير X_{1t+h} على النحو التالي:

$$\delta_{x1}^2(h) = \delta_{x1}^2 \times [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] + \delta_{x2}^2 \times [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]$$

حيث m_{ii} : عناصر مصفوفة الأثر

إذا كانت هناك صدمة على ε_{1t} ولم تؤثر على تباين الخطأ لـ X_{2t} مهما كان مدى التنبؤ فإنه يمكن اعتبار X_{2t} متغير خارجي كونه يتغير بصفة مستقلة عن ε_{1t} .²

¹ رفيقة بوسالم، لخديجي عبد الحميد، "أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1970-2009"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، بدون سنة نشر، ص199.

² لخضر عقي، مرجع سبق ذكره، ص 242.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

IV-3-3-2 نتائج دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين

من خلال دراسة دوال الاستجابة الدفعية سنحاول إحداث صدمة في أحد متغيرات الدراسة ثم نستنتج مدى استجابة باقي المتغيرات لهذه الصدمة، كما هو موضح في الملحق رقم (13) يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- آثار صدمة أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمة) بالنسبة لنموذج $svar$ في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر النفط.

الجدول رقم (04-12): نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر النفط

الفترة	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.237397	0.002047	-0.180006	-0.021010
(Prob)	(0.03136)	(0.00373)	(0.11828)	(0.02391)
2	0.167276	0.007756	-0.034564	-0.030701
(Prob)	(0.03737)	(0.00468)	(0.10440)	(0.03101)
3	0.121755	0.009761	0.024809	-0.034336
(Prob)	(0.04214)	(0.00584)	(0.09834)	(0.03937)
4	0.091136	0.010041	0.044655	-0.035394
(Prob)	(0.04132)	(0.00671)	(0.08255)	(0.04621)
5	0.069832	0.009561	0.047409	-0.035474
(Prob)	(0.03843)	(0.00726)	(0.06632)	(0.05156)
6	0.054525	0.008779	0.043609	-0.035266
(Prob)	(0.03518)	(0.00750)	(0.05310)	(0.05569)
7	0.043190	0.007907	0.037993	-0.035037
(Prob)	(0.03217)	(0.00750)	(0.04331)	(0.05882)
8	0.034549	0.007037	0.032530	-0.034864
(Prob)	(0.02955)	(0.00733)	(0.03647)	(0.06115)
9	0.027779	0.006207	0.027908	-0.034745
(Prob)	(0.02734)	(0.00705)	(0.03195)	(0.06282)
10	0.022333	0.005426	0.024250	-0.034650
(Prob)	(0.02550)	(0.00670)	(0.02913)	(0.06396)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عند إحداث صدمة للوغاريتم سعر النفط في السنة الأولى بمقدار $LPP = 0.24$ ، سيؤدي إلى تأثير سلبي غير معنوي ضعيف على لوغاريتم معدل التضخم في السنة الأولى والثانية، لكن ابتداء من السنة الثالثة يتضح لنا تأثير

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

معنوي موجب ضعيف جدا أي (شبه معدوم) إلى غاية السنة العاشرة، حيث قدرت أعلى نسبة في السنة الخامسة قدرت حوالي $LINF = 0.04$ ، لينخفض تدريجيا لتصل درجة التأثير في المدى الطويل أي السنة العاشرة حوالي 2%.

وتأثير معنوي سلبي على لوغاريتم سعر الصرف بمقدار $LTC = -0.02$ ، ليشهد بعد ذلك المنحنى انخفاضا طفيفا إلى غاية السنة الخامسة حيث قدر في هذه السنة حوالي $Ltc = -0.036$ ، ثم يبدأ بالارتفاع التدريجي ولكن دائما عند مستويات ضعيفة حيث قدر في السنة العاشرة بـ $Ltc = -0.035$.

في حين يستجيب لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي استجابة معنوية موجبة لكنها ضعيفة حيث قدرت في السنة الأولى حوالي 0.21%، لترتفع بعد ذلك تدريجيا لتصل إلى دروتها في السنة الرابعة قدرت حوالي 1%، لتتخفض بعد ذلك تدريجيا لتصل في السنة العاشرة إلى 0.54%.

2- إحداث صدمة للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمة) بالنسبة لنموذج $svar$ في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وطبيعة استجابة باقي المتغيرات لهذه الصدمة، ويمكن تحليل هذه النتائج فيما يلي:

عند إحداث صدمة على لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بمقدار $LPIB = 0.02$ ، نلاحظ استجابة معنوية سالبة للوغاريتم سعر الصرف من السنة الأولى إلى غاية السنة العاشرة حيث ارتفعت درجة التأثير من سنة لأخرى وبلغت أعلى استجابة له في السنة العاشرة بمقدار $LTC = -0.09$.

واستجابة سالبة غير معنوية للوغاريتم معدل التضخم في السنة الأولى، لتصبح بعد ذلك استجابة معنوية سالبة إلى غاية السنة الرابعة، ليتولد بعد ذلك تأثير معنوي إيجابي للوغاريتم معدل التضخم، حيث يرتفع المنحنى تدريجيا ليصل في السنة العاشرة إلى مقدار $LINF = 0.029$.

وفي الأخير نلاحظ التأثير المعنوي الإيجابي الضعيف لصدمة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي على لوغاريتم سعر النفط من السنة الثانية إلى غاية السنة العاشرة، كما أن منحنى لوغاريتم سعر النفط شهد ارتفاع متواصلا إلى غاية السنة الخامسة قدر بـ $LPP = 0.015$ ، لينخفض بعد ذلك تدريجيا ليصل إلى $LPP = 0.013$ في السنة العاشرة.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

الشكل رقم (04-13): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

الفترة	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.000000	0.019892	-0.053505	-0.060659
(Prob)	(0.00000)	(0.00263)	(0.11565)	(0.02236)
2	0.014994	0.018398	-0.038562	-0.067563
(Prob)	(0.01239)	(0.00310)	(0.07276)	(0.02539)
3	0.023312	0.017020	-0.022954	-0.073367
(Prob)	(0.01899)	(0.00376)	(0.05765)	(0.02912)
4	0.027175	0.015646	-0.009158	-0.078060
(Prob)	(0.02254)	(0.00430)	(0.05142)	(0.03292)
5	0.028047	0.014241	0.002146	-0.081730
(Prob)	(0.02446)	(0.00472)	(0.04754)	(0.03662)
6	0.026914	0.012807	0.011028	-0.084495
(Prob)	(0.02549)	(0.00507)	(0.04436)	(0.04020)
7	0.024452	0.011356	0.017824	-0.086469
(Prob)	(0.02600)	(0.00535)	(0.04148)	(0.04360)
8	0.021132	0.009905	0.022921	-0.087753
(Prob)	(0.02619)	(0.00556)	(0.03877)	(0.04681)
9	0.017284	0.008468	0.026675	-0.088435
(Prob)	(0.02616)	(0.00571)	(0.03619)	(0.04980)
10	0.013143	0.007060	0.029380	-0.088586
(Prob)	(0.02598)	(0.00581)	(0.03373)	(0.05254)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

3- إحداء صدمة للوغاريتم معدل التضخم

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمة) بالنسبة لنموذج svar في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم معدل التضخم وطبيعة استجابة باقي المتغيرات لهذه الصدمة.

الشكل رقم (04-14): نتائج دوال الاستجابة الدفعية في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم معدل

التضخم

الفترة	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.000000	0.000000	0.617947	0.027651
(Prob)	(0.00000)	(0.00000)	(0.08162)	(0.02055)
2	-0.004274	-0.008693	0.345512	0.058052
(Prob)	(0.03252)	(0.00297)	(0.09954)	(0.02781)
3	-0.010454	-0.012547	0.192250	0.076822
(Prob)	(0.04156)	(0.00472)	(0.10130)	(0.03685)
4	-0.015436	-0.013827	0.103568	0.088806
(Prob)	(0.04164)	(0.00596)	(0.08598)	(0.04411)
5	-0.018303	-0.013726	0.050647	0.096638
(Prob)	(0.03904)	(0.00677)	(0.06971)	(0.04972)
6	-0.019060	-0.012880	0.018056	0.101788
(Prob)	(0.03625)	(0.00721)	(0.05772)	(0.05410)
7	-0.018050	-0.011636	-0.002617	0.105100
(Prob)	(0.03402)	(0.00738)	(0.05024)	(0.05757)
8	-0.015693	-0.010188	-0.016064	0.107079
(Prob)	(0.03239)	(0.00738)	(0.04587)	(0.06039)
9	-0.012379	-0.008645	-0.024969	0.108040
(Prob)	(0.03121)	(0.00729)	(0.04317)	(0.06271)
10	-0.008433	-0.007073	-0.030917	0.108191
(Prob)	(0.03032)	(0.00715)	(0.04119)	(0.06465)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

عند إحداء صدمة للوغاريتم معدل التضخم في السنة الأولى بمقدار $LINF = 0.62$ ، نلاحظ عدم تأثر كل من لوغاريتم سعر النفط ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، في حين يستجيب لوغاريتم سعر الصرف استجابة معنوية موجبة بمقدار $LTC = 0.028$ في السنة الأولى، وترتفع درجة التأثير من سنة لأخرى لتصل إلى $LTC = 0.11$ في السنة العاشرة.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وانطلاقاً من السنة الثانية يتولد تأثير سلبي معنوي عند 5% لكل من لوغاريتم سعر النفط والنمو الاقتصادي وارتفعت درجة تأثير هذا الأخير لتبلغ دروتمها في السنة الخامسة قدرت حوالي $LPIB = -0.014$ ، لينخفض بعد ذلك تدريجياً ليصل إلى $LPIB = -0.007$ في السنة العاشرة، أما لوغاريتم سعر النفط فقد بلغت دروة انخفاضه حوالي $LPP = -0.018$ في السنة السابعة، ليرتفع المنحنى بعد ذلك تدريجياً ليصل إلى $LPP = -0.008$ في السنة العاشرة.

4- إحداث صدمة للوغاريتم سعر الصرف

يمثل الجدول التالي نتائج دوال الاستجابة الدفعية (الصدمة) بالنسبة لنموذج $svar$ في حالة حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر الصرف وطبيعة استجابة باقي المتغيرات لهذه الصدمة.

الجدول رقم (04-15): نتائج حدوث صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر الصرف

الفترة	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.000000	0.000000	0.000000	0.108255
(Prob)	(0.000000)	(0.000000)	(0.000000)	(0.01430)
2	0.008208	0.000548	-0.022334	0.107609
(Prob)	(0.00457)	(0.00038)	(0.01244)	(0.01442)
3	0.014619	0.001477	-0.033197	0.105721
(Prob)	(0.00733)	(0.00074)	(0.01776)	(0.01476)
4	0.019936	0.002553	-0.038177	0.103078
(Prob)	(0.00920)	(0.00112)	(0.02011)	(0.01539)
5	0.024513	0.003659	-0.040113	0.099946
(Prob)	(0.01053)	(0.00148)	(0.02097)	(0.01630)
6	0.028537	0.004735	-0.040453	0.096471
(Prob)	(0.01150)	(0.00181)	(0.02098)	(0.01745)
7	0.032104	0.005750	-0.039936	0.092743
(Prob)	(0.01222)	(0.00211)	(0.02055)	(0.01876)
8	0.035269	0.006692	-0.038943	0.088821
(Prob)	(0.01278)	(0.00236)	(0.01993)	(0.02017)
9	0.038063	0.007553	-0.037675	0.084746
(Prob)	(0.01322)	(0.00258)	(0.01933)	(0.02162)
10	0.040508	0.008332	-0.036236	0.080554
(Prob)	(0.01361)	(0.00276)	(0.01885)	(0.02310)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

عند إحداث صدمة للوغاريتم سعر الصرف بمقدار $LTC = 0.11$ ، نلاحظ عدم استجابة باقي المتغيرات للسنة الأولى، لكن انطلاقاً من السنة الثانية نلاحظ استجابة معنوية سالبة للوغاريتم معدل التضخم إلى غاية السنة العاشرة، حيث ارتفعت درجة التأثير من سنة لأخرى وبلغت أعلى استجابة له في السنة السادسة بمقدار $LINF = -0.041$.

كما نلاحظ التأثير المعنوي الإيجابي لصدمة لوغاريتم سعر الصرف على كل من لوغاريتم سعر النفط ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ولكن دائماً في مستويات ضعيفة قدرت حوالي $LPP = 0.008$ ، $LPIB = 0.0005$ في السنة الأولى، حيث شهد منحني لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ومنحنى لوغاريتم سعر النفط ارتفاعاً متواصلاً إلى غاية السنة العاشرة بلغ حوالي $LPIB = 0.008$ ، $LPP = 0.041$. ويمكننا تفسير نتائج دوال الاستجابة الدفعية اقتصادياً على النحو التالي:

يظهر المرض الهولندي في الدول المصدرة للنفط، والذي يفسر هذا الأخير بأن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، في حين أن النتائج المتوصل إليها تبين عكس ذلك فقد وجدنا أن سعر الصرف يستجيب استجابة سالبة للصدمة النفطية الموجبة في الجزائر أي (وجود علاقة عكسية)، وهذا راجع لاتباع السلطات النقدية نظام التعويم المدار، حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الدخل الكلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف من العملة الأجنبية وعندما يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لشراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي ينخفض سعر الصرف الرسمي وتحسن قيمة الدينار الجزائري، أما في حالة انخفاض أسعار النفط تؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل الكلي لأن معظم الإيرادات الجزائرية تنحصر في تصدير المنتجات النفطية فيقلص حجم احتياطات الصرف من العملات الأجنبية مما يضطر البنك المركزي إلى تخفيض عمليات شراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وفي ظل انخفاض الطلب على العملة الجزائرية تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

وفي حالة حدوث صدمة موجبة في سعر الصرف الجزائري أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والتي تؤدي إلى تحويل النفقات الإجمالية من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع المحلية نتيجة ارتفاع أسعارها، فيرتفع الطلب على السلع المحلية محدثاً تضخم ولكن مع تدخل البنك المركزي عن طريق الأدوات السياسية النقدية التي تتحكم في ضبط المعروض النقدي يتولد الأثر السلبي لمعدل التضخم ابتداءً من السنة الثانية،

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

وعندما يلجؤون الأفراد لاستهلاك السلع والخدمات المحلية تنخفض قيمة الواردات فيرتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أي تعزيز النمو الاقتصادي.

كما يفسر المرض الهولندي بأن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، لكن النتائج المتوصل إليها أثبتت أن الصدمة النفطية الموجبة تؤثر سلباً على معدل التضخم في المدى القصير وهذا راجع لتدخل البنك المركزي من خلال رفع معدلات الفائدة (اتباع سياسة نقدية انكماشية) من أجل تحقيق التوازن النقدي، وبالرغم من تدخل أدوات السياسة النقدية في ضبطه إلا أن نتائج دوال الاستجابة أثبتت وجود تأثير موجب ضعيف جداً على معدل التضخم ليصبح شبه معدوم في المدى الطويل وتفسر هذه النتيجة بأن الصدمة النفطية الموجبة تؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية التي تساهم في رفع حجم النفقات العامة، حيث تتوسع الدولة في المشاريع الاستثمارية وكذلك بناء البنية التحتية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية ونضيف إلى ذلك أنها تشجع الاستثمارات الخاصة في القطاعات الغير النفطية، كما ترتفع نسبة نفقات التسيير (النفقات الموجهة لقطاع التعليم والصحة... إلخ)، وبالتالي زيادة النفقات العامة تساهم في زيادة المعروض النقدي التي تسبب حالة التضخم هذا ما يفسر الآثار الغير المتماثلة التي أظهرتها النتائج على هذا الأخير.

وفي حالة حدوث صدمة موجبة في معدل التضخم والذي يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (ارتفاع سعر الصرف) خصوصاً في المدى القصير، ومع عجز الجزائر في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات واللجوء إلى الاستيراد من العالم الخارجي (زيادة حجم الواردات) مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وهذا ما أثبتته نتائج دوال الاستجابة الدفعية التي توافقت مع التوقعات الاقتصادية.

إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى رفع حجم الدخل الكلي في مختلف الدول المصدرة للنفط، وبالتالي تحقق هذه الدول نمو اقتصادي معتبر (صدمة موجبة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي) الذي يقابلها ارتفاع في حجم احتياطات الصرف فيتدخل البنك المركزي لتحقيق التوازن النقدي من خلال تخفيض سعر الصرف الرسمي ومعدلات التضخم، ومع ذلك يتولد تأثير موجب لهذا الأخير ابتداء من السنة الخامسة وهذا دليل على توسع الدولة في النفقات العامة.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

يقوم تحليل تباين خطأ التنبؤ بتحديد نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه أو المتغيرات الأخرى، ومن خلال الملحق رقم (14) يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم سعر النفط

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة للوغاريتم (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف) للوغاريتم سعر النفط لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم (04-16): نتائج مكونات التباين للوغاريتم سعر النفط

الفترة	S.E	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.254748	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.312209	99.63325	0.265586	0.021581	0.079580
3	0.339916	98.82710	0.765650	0.127113	0.280141
4	0.355934	97.68126	1.369505	0.332508	0.616725
5	0.366454	96.33540	1.966548	0.600962	1.097092
6	0.374035	94.91691	2.483860	0.875868	1.723357
7	0.379869	93.51224	2.885283	1.109170	2.493308
8	0.384584	92.16251	3.162637	1.273880	3.400971
9	0.388565	90.87258	3.326022	1.364793	4.436605
10	0.392080	89.62375	3.396039	1.393699	5.586509

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن المكون الوحيد في المدى القصير هو نفسه للوغاريتم سعر النفط حيث يمثل نسبة 100%، وتنخفض هذه النسبة انخفاضا معتبرا في المدى الطويل لتصل إلى 89.62% في السنة العاشرة، حيث يساهم سعر الصرف 5.59% من تباين خطأ التنبؤ سعر النفط في المدى الطويل، ولكنه يبقى تفسيره ضعيفا جدا في المدى القصير حيث قدر في السنة الأولى حوالي 0%، ليرتفع تدريجيا ليصل إلى في السنة العاشرة 5.59%، تليها بعد ذلك مساهمة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ولوغاريتم معدل التضخم على التوالي بـ 3.40%، 1.39% في المدى الطويل أي في فترة التنبؤ للسنة العاشرة.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

2- جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة للوغاريتم (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف) للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم (04-17): نتائج مكونات التباين للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

الفترة	S.E	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.021458	1.047889	98.95211	0.000000	0.000000
2	0.031731	7.359659	83.96392	8.642116	0.034300
3	0.040422	11.24930	72.15581	16.42010	0.174793
4	0.047535	13.27255	64.65187	21.61699	0.458589
5	0.053205	14.31286	59.85727	24.91919	0.910684
6	0.057665	14.85331	56.63650	26.95864	1.551561
7	0.061153	15.13206	54.33019	28.13997	2.397791
8	0.063881	15.26479	52.55748	28.71665	3.461079
9	0.066026	15.30659	51.09182	28.85482	4.746762
10	0.067737	15.28218	49.79448	28.67120	6.252139

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن المكون الوحيد في المدى القصير هو نفسه نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حيث يمثل نسبة 98.95%، وتنخفض هذه النسبة انخفاضاً كبيراً في المدى الطويل لتصل إلى 49.97% في السنة العاشرة، حيث يصبح معدل التضخم يمثل نسبة 28.67% من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وتشير هذه النسبة إلى قوة تفسير معدل التضخم لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في المدى الطويل، بالرغم من أن نسبة مساهمته كانت ضعيفة جداً في المدى القصير فقد بلغت في السنة الأولى 0% وبدأت بالارتفاع تدريجياً لتصل إلى 28.67% في السنة العاشرة، تليها بعد ذلك مساهمة سعر النفط سعر الصرف على التوالي بـ 15.28%، 6.25% في المدى الطويل أي في فترة التنبؤ للسنة العاشرة.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

3- جدول نتائج مكونات التباين للوغاريتم معدل التضخم

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة لوغاريتم (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف) للوغاريتم معدل التضخم لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم (04-18): نتائج مكونات التباين للوغاريتم معدل التضخم

الفترة	S.E	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.693054	7.768008	0.686306	91.54569	0.000000
2	0.788323	6.225304	0.805982	92.87629	0.092424
3	0.816454	5.910024	0.842412	92.97102	0.276542
4	0.826450	6.104107	0.836295	92.54398	0.515616
5	0.830915	6.413555	0.828100	91.97988	0.778461
6	0.833673	6.686287	0.842781	91.42648	1.044451
7	0.835992	6.887071	0.890456	90.92103	1.301442
8	0.838302	7.022572	0.971646	90.46300	1.542784
9	0.840725	7.109035	1.081978	90.04385	1.765140
10	0.843269	7.161435	1.215235	89.65619	1.967136

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول أعلاه أن المكون الوحيد في المدى القصير تتمثل في معدل التضخم نفسه حيث يمثل نسبة 91.55%، وتنخفض هذه النسبة انخفاضا تدريجيا في المدى الطويل لتصل إلى 89.66% في السنة العاشرة، حيث يصبح سعر النفط يمثل نسبة 7.16% من معدل التضخم، وتشير هذه النسبة إلى قوة تفسير سعر النفط لمعدل التضخم في المدى الطويل، بالرغم من أن نسبة مساهمة سعر النفط كانت في المدى القصير أكبر من تفسيره لمعدل التضخم في المدى الطويل فقد بلغت في السنة الأولى 7.77% وبدأت هذه النسبة تذبذب في حدود 7.77 و 5.91 بالمائة لتصل إلى 7.16% في السنة العاشرة، تليها بعد ذلك مساهمة سعر الصرف ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي على التوالي بـ 1.97%، 1.22% في المدى الطويل أي في فترة التنبؤ للسنة العاشرة.

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

4- جدول نتائج مكونات التباين للواريتم سعر الصرف

يمثل الجدول التالي نسب التباين التي تشير إلى قوة تفسير متغيرات الدراسة لواريتم (سعر النفط، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، معدل التضخم، سعر الصرف) للواريتم سعر الصرف لمدة عشر سنوات.

الجدول رقم (04-19): نتائج مكونات التباين للواريتم سعر الصرف

الفترة	S.E	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.138277	2.658449	22.15980	4.604570	70.57718
2	0.206584	3.734192	22.24479	11.15595	62.86506
3	0.264384	4.222131	22.44906	16.53363	56.79518
4	0.315713	4.408151	22.78235	20.70563	52.10387
5	0.362039	4.457738	23.19340	23.95030	48.39855
6	0.404194	4.452974	23.63993	26.51774	45.38935
7	0.442742	4.432466	24.09493	28.59010	42.88251
8	0.478095	4.413523	24.54266	30.29445	40.74937
9	0.510570	4.403185	24.97453	31.71939	38.90290
10	0.540418	4.403603	25.38613	32.92754	37.28272

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يبين الجدول أعلاه أن المكون في المدى القصير يتمثل في لواريتم سعر الصرف نفسه حيث يمثل نسبة 70.58%، وتنخفض هذه النسبة انخفاضاً كبيراً في المدى الطويل لتصل في السنة العاشرة إلى 37.28%، ويساهم كذلك لواريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ما نسبته 22.16% من تباين خطأ التنبؤ لواريتم سعر الصرف في المدى القصير، لترتفع تدريجياً هذه النسبة في المدى الطويل لتصل إلى 25.39%. أما لواريتم معدل التضخم فقد بلغت مساهمته في السنة الأولى حوالي 4.61% من تباين خطأ التنبؤ لواريتم سعر الصرف، وشهدت كذلك هذه النسبة ارتفاعاً تدريجياً لتصل إلى 32.92% من تباين خطأ التنبؤ لواريتم سعر الصرف في السنة العاشرة.

وفي الأخير نجد مساهمة سعر النفط في المدى الطويل بنسبة 4.40% من تباين خطأ التنبؤ لواريتم سعر الصرف، وقد بلغت مساهمته في المدى القصير حوالي 2.66% في السنة الأولى، لتشهد بعض التذبذبات لتصل إلى 4.40% في السنة العاشرة،

IV: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

خلاصة

من بعد ما تطرقنا في هذا الإطار إلى دراسة قياسية بمهدف معرفة العلاقة التي تجمع بين متغيرات الدراسة وطبيعة استجابة التوازنات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2018، بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ونموذج الانحدار الذاتي الهيكلي حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي سنلخصها فيما يلي:

- توصلنا إلى استقرارية جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول أي متكاملين من الدرجة الأولى؛
- لقد أثبت اختبار التكامل لجوهانسن وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- أظهرت نتائج اختبار السببية عدم وجود علاقة سببية بين سعر النفط وكل من معدل التضخم وسعر الصرف في المدى القصير، في حين وجدت علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من (أسعار النفط والنمو الاقتصادي)، و(سعر الصرف والنمو الاقتصادي) في المدى القصير، وتوصلنا كذلك إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من معدل التضخم إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ومن سعر الصرف إلى معدل التضخم؛
- بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ما بين تغيرات سعر النفط ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط وكل من معدل التضخم وسعر الصرف في المدى القصير؛
- كما توصلنا من خلال نتائج دوال الاستجابة الدفعية إلى أن صدمة سعر النفط الهيكلية تؤثر إيجاباً على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وتأثير سلبي معنوي على سعر الصرف الرسمي أي تحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، أما معدل التضخم فقد استجاب استجابة سالبة غير معنوية على المدى القصير، وابتداءً من السنة الثالثة يتولد تأثير معنوي موجب ضعيف جداً أي (شبه معدوم) إلى غاية السنة العاشرة أي (المدى الطويل)؛
- كشفت نتائج تحليل التباين بأن سعر النفط يفسر الجانب الأكبر من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في المدى القصير والطويل، ويفسر نسبة ضعيفة من التغيرات التي تحدث في كل من معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر.

الخاتمة العامة

إن الهدف من هذه الدراسة هو معالجة إشكالية الموضوع التي تمحورت حول تأثير الصدمات النفطية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2018، وقد تمت معالجة هذه الإشكالية عبر الإطارات الأربعة للأطروحة، حيث تعرفنا على مختلف المفاهيم التي تمس النفط وأسواقه وكيفية التسعير فيه، لنتنقل إلى البحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية في مختلف الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وقد حاولنا تعميم النتائج على الاقتصاد العالمي ككل، لنمر بعد ذلك إلى دراسة التأثير الإحصائي والقياسي لصدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وسنقوم في بداية الأمر بعرض النتائج التي توصلت لها دراستنا ثم نمر إلى التحقق من صحة الفرضيات لنختم هذا البحث بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي قد تساعد الجزائر في التخفيف من الآثار السلبية التي تسببها الصدمات النفطية السالبة للاقتصاد، كما سنقترح بعض الأفكار التي تساعد في فتح المجال أمام بحوث ودراسات أخرى في هذا الموضوع الذي يبقى فضاءً شاسعاً للبحث والإثراء ومناقشة النتائج.

نتائج الدراسة

توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في ما يلي:

- أثبتت الدراسة الأهمية التي يحتلها النفط في حياة الفرد بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة، باعتباره الطاقة التي تؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية من قطاع النقل والزراعة والتجارة إلى القطاع العسكري، ناهيك عن استخدامه في توفير الخدمات الاجتماعية التي تحقق الرفاهية والحياة الكريمة للفرد.
- إن عملية الصناعة النفطية صعبة ومعقدة جداً، حيث يتم استخدام خمسة مراحل في حياة صناعة النفط وكل مرحلة منها تستغرق سنوات عديدة للانتقال إلى مرحلة أخرى، ومن أجل الوصول إلى مرحلة الإنتاج يجب استغراق على الأكثر 15 سنة، وقد تدوم هذه المرحلة ما بين 20 و50 سنة والتي يتم فيها استخراج الاحتياطات النفطية ونقلها للتجهيز والتوزيع مع صعوبة التنبؤ بحجم النفط الموجودة في باطن الأرض؛

- تحتل دول شرق الأوسط المرتبة الأولى عالمياً في امتلاكها للاحتياطات النفطية لكنها سجلت تراجعاً من 1997 إلى غاية 2017 قدر الانخفاض حوالي 11.2%، نضيف إلى ذلك أنها تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في الإنتاج النفطي والمرتبة الرابعة عالمياً في استهلاكه، على عكس دول أمريكا الشمالية والجنوبية حيث يمتلكون أكبر حجم من الاحتياطات النفطية في العالم بعد دول شرق الأوسط ومع ذلك احتلوا

- المرتبة الأخيرة عالميا في الإنتاج النفطي وهذا يعني عدم استفادتهم من الاحتياطات التي يمتلكونها لتتوجه هذه الدول نحو الاستيراد حيث تحتل المرتبة الأولى في استهلاك النفط؛
- يعتبر الطلب والعرض النفطي من بين العوامل التقليدية التي تؤثر في الأسعار مع وجود العوامل الأخرى المتعددة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض الكلي على النفط من بينها: العوامل المناخية والسياسية، التنظيمات الدولية، ديناميكية المؤشرات الاقتصادية العالمية... إلخ؛
- إن فترة السبعينات هي مرحلة جديدة في تاريخ النفط، حيث انتقلت السيطرة من الشركات الاحتكارية (عصر النفط الرخيص) إلى الشركات النفطية الوطنية للدول المصدرة والمنتجة للنفط والتي دافعت عن حقوقها وفرضت على السوق النفطي العالمي طريقة التسعير وفق نقطة التساوي بين الطلب والعرض الكلي للنفط؛
- من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمات النفطية الموجبة هي تخفيض مستوى الإنتاج من قبل الدول المصدرة للنفط أو ارتفاع مستوى الطلب الكلي من قبل الدول المستهلكة والذي كان له أثر إيجابي على اقتصاد الدول المصدرة للنفط وأثر سلبي على الدول المستوردة له والعكس صحيح في حالة حدوث الصدمة النفطية السالبة؛
- عممت النتائج وجود ارتباط قوي بين صدمات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، حيث ارتفاع أو انخفاض الأسعار ينعكس مباشرة على هذه الدول بما فيها الدول ذات الدخل المتوسط والدول ذات الدخل المرتفع؛
- إن ارتفاع أسعار النفط يسبب ارتفاع في معدلات التضخم (اختلال في التوازن النقدي) في الدول المصدرة للنفط، وهذا راجع لتوفر الفوائض المالية التي توجه الجزء الأكبر منها إلى النفقات العامة فيرتفع المعروض النقدي مسببا حالة التضخم، وهذه الحالة تعتبر من أهم الأعراض التي تؤكد وجود المرض الهولندي في هذه الدول، وقد تبين لنا تدخل السلطات النقدية بتطبيق بعض أدوات السياسة النقدية الانكماشية لتخفيفه؛
- أكدت النتائج وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وكل من حجم التوظيف وعوائد الأسهم والموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط؛

- توصلنا إلى وجود علاقة طردية بين اتجاهات أسعار النفط ومؤشرات التوازن الخارجي المتمثلة في (الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية) في الدول المصدرة للنفط، في حين توجد علاقة عكسية بين هذه المتغيرات في الدول المستوردة له؛
- أما فيما يخص علاقة سعر النفط بأسعار الصرف لم نستطع تعميم النتائج على مستوى دول العالم، وهذا راجع لوجود عوامل أخرى تؤثر في قيمة العملة المحلية كنظام الصرف المتبع من طرف كل دولة، اتباع سياسة تخفيض العملة وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أسعار الصرف في دول العالم؛
- إن تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المستوردة يختلف من دولة لأخرى وقد يرجع هذا الاختلاف إلى الأسباب التي تدفع بهذه الدول لاستيراد النفط، فقد توصلنا إلى وجود علاقة قوية عكسية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الدول الصناعية والناشئة، وتفسر هذه العلاقة بأن هذه الدول تعتمد على الموارد النفطية كمدخلات في عملية الإنتاج ومختلف القطاعات الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الدخل الكلي، أما الدول المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط والضعيف تبين لنا عدم وجود علاقة بين أسعار النفط ونموها الاقتصادي بسبب توجيه الموارد النفطية المستوردة نحو الاستهلاك، وستخلصنا كذلك وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وحجم الاستهلاك النفطي في كل الدول المستوردة للنفط؛
- تحدث صدمات ارتفاع أسعار النفط اختلال في التوازن النقدي الناتج عن زيادة معدلات التضخم في جميع الدول المستوردة للنفط، وهذا بسبب اتباع السلطات النقدية في هذه الدول لسياسة نقدية توسعية من أجل تشجيع الاستثمار والتوسع في المشاريع الاقتصادية لرفع الدخل الكلي الذي قد انخفض بسبب ارتفاع أسعار النفط؛
- أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وكل من حجم التوظيف وعوائد الأسهم والموازنة العامة في الدول المستوردة للنفط؛
- إن التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها كل من الصعيد الوطني والدولي، دفعت الجزائر إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية والذي انتقل بموجبها الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، حيث تبنت مجموعة من الإصلاحات الذاتية خلال الفترة 1980-1988 وقد شهدت اختلالات عميقة وتميز تخطيطها بعدم الوضوح والترابط والتي كان مصيرها الفشل خصوصا مع الصدمة النفطية لسنة

1986 التي زادت من حدة الأزمة وأدت إلى اللجوء للمديونية الخارجية، لتطبق الجزائر بعد ذلك مجموعة من الإصلاحات فرضت عليها من قبل المنظمات الدولية والتي دامت إلى غاية 1998 وكانت تسعى إلى تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد، وابتداء من سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعا متواصلا أدت إلى زيادة حجم الإيرادات العامة وتحسن مختلف المؤشرات الاقتصادية من بينها تقليص حجم المديونية الخارجية، وبالتالي أصبحت السلطات الجزائرية تقوم ببعض الإصلاحات التي تراها مناسبة لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري؛

➤ تسعى الجزائر من خلال البرامج التنموية التي تبنتها خلال عدة سنوات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث اهتمت الجزائر خلال فترة الثمانينات بتمويل الاستثمارات التي لم تستكمل في البرامج السابقة بالإضافة إلى ذلك حاولت تطوير قطاع الصناعة بما فيها الصناعة النفطية وتخصيص لها مبالغ ضخمة على حساب باقي القطاعات الأخرى، كما تميزت هذه الفترة بالندرة في الموارد المالية نتيجة الصدمة النفطية لسنة 1986 والتي أدت إلى التخلي عن بعض المشاريع الاقتصادية خصوصا في القطاع الصناعي، لتبنى مرة أخرى حزمة من البرامج التنموية ابتداء من سنة 2001 التي تهدف إلى دعم النشاطات المنتجة للثروة وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي كان لها نتائج جيدة على مردودية القطاعات الغير النفطية والتي ساهمت في رفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تستطع التخلص من سيطرة قطاع النفط على وضعية الاقتصاد الجزائري باعتباره المصدر الأول لتمويل هذه القطاعات والخزينة العمومية؛

➤ يساهم القطاع النفطي بنسبة كبيرة في هيكل النمو الاقتصادي للجزائر، حيث يمثل أكثر من نصف مجموع مساهمة باقي القطاعات الأخرى، وبالتالي ارتفاع الدخل الكلي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط يساهم في فتح مناصب الشغل والذي يؤدي إلى تخفيض مستويات البطالة، وقد يحدث العكس في حالة انخفاض المداخيل النفطية التي تؤثر سلبا على حجم العمالة في الجزائر، حيث يقوم صناع القرار في السياسة التشغيلية بتقليص مناصب الشغل خصوصا في التوظيف العمومي مما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة في الجزائر، وتوصلنا كذلك إلى وجود علاقة إحصائية بين صدمات أسعار النفط ومؤشرات سوق العمل في الجزائر؛

➤ عندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية ترتفع معدلات التضخم في الجزائر وتعتبر هذه الحالة من بين أعراض المرض الهولندي، لكن مع تدخل صناع السياسة النقدية المتمثلة في البنك المركزي باتباع

سياسية نقدية انكماشية ترتفع معدلات الفائدة التي تؤثر مباشرة على كمية النقود في السوق بالانخفاض وبالتالي يتم تحقيق استقرار الأسعار، أما في حالة انخفاض أسعار النفط تتبع سياسة نقدية توسعية هدفها تشجيع الاستثمار الخاص والعام من أجل رفع معدلات النمو في الجزائر؛

➤ لما تواجه الجزائر الصدمة النفطية الموجبة ترتفع مبالغ الإيرادات العامة التي ترجع نسبتها كبيرة للمداخيل النفطية، فيكون موقف صناع السياسة المالية بالتوسع في النفقات العامة والشروع في البرامج التنموية الضخمة التي تسعى لتشجيع باقي القطاعات الاقتصادية الغير النفطية والاتجاه نحو التنوع الاقتصادي؛

➤ إن الجزائر تعاني من وجود اختلال في مؤشرات التوازن الخارجي، حيث وصلت في أحد السنوات مساهمة قطاع النفط في الصادرات الجزائرية بنسبة 95% من إجمالي الصادرات، كما أن معظم صادرات الجزائر خارج المحروقات تتمثل في نصف المنتجات كجلود الأغنام المدبوغة والأسمدة. في حين ترجع أكبر قيمة للواردات للمنتوجات الغذائية وتليها بعد ذلك معدات التجهيز الصناعية، وهذا ما يثبت وجود خلل في هيكل الاقتصاد، حيث لم تستطع الجزائر توفير المنتوجات الغذائية المحلية بل تعتمد على العالم الخارجي لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

➤ اتبعت الجزائر نظام الصرف الثابت خلال الفترة (1964-1987)، حيث كان يتحدد سعر الصرف الجزائري تحديدا إداريا والذي كان في بداية الأمر يرتبط بالفرنك الفرنسي ليصبح في سنة 1974 يثبت على أساس 14 سلة عملة دولية، وعندما قامت السلطات الجزائرية بتبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية انتهجت سياسة تخفيض العملة أي (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) خلال الفترة (1987-1994)، ليتم إنشاء في نهاية سنة 1995 سوقا ما بين البنوك للصرف وأصبحت الجزائر تطبق نظام التعويم المدار إلى يومنا هذا، أما فيما يخص تأثير صدمات أسعار النفط على سعر الصرف الجزائري بينت الدراسة التحليلية وجود أثر إحصائي سلبي لصدمات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر؛

➤ في فترة السبعينات لجأت الجزائر إلى القروض الخارجية بهدف تمويل الاستثمارات المدرجة ضمن البرامج التنموية والتي كانت معظمها قروض طويلة الأجل، لتتصادف الجزائر خلال هذه الفترة مع أزمة الكساد التضخمي في الدول المتقدمة والتي تتميز بارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تستوردها الدول النامية (ارتفاع فاتورة الاستيراد)، نضيف إلى ذلك انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تؤثر سلبا على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي أدت هذه الأحداث إلى وقوع الجزائر في أزمة المديونية أي عدم قدرتها على التسديد وكان لحدوثها أسباب مختلفة ومن بينها الصدمات النفطية السالبة، ومع مطلع

الألفية الثالثة استطاعت الجزائر التخلص من عبئ المديونية وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط التي تساهم في زيادة حجم مداخيل الدولة لهذا نستنتج وجود علاقة إحصائية بين الصدمات النفطية وحجم المديونية الخارجية في الجزائر؛

➤ توصلت الدراسة القياسية إلى استقرارية جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول أي متكاملين من الدرجة الأولى؛

➤ لقد أثبت اختبار التكامل لجوهانسن وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛

➤ أظهرت نتائج اختبار السببية عدم وجود علاقة سببية بين سعر النفط وكل من معدل التضخم وسعر الصرف في المدى القصير، في حين وجدت علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من (أسعار النفط والنمو الاقتصادي)، وبين (سعر الصرف والنمو الاقتصادي) في المدى القصير، وتوصلنا كذلك إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من معدل التضخم إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، ومن سعر الصرف إلى معدل التضخم؛

➤ بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ما بين تغيرات سعر النفط ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط وكل من معدل التضخم وسعر الصرف في المدى القصير؛

➤ كما توصلنا من خلال نتائج دوال الاستجابة الدفعية إلى أن صدمة سعر النفط الهيكلية تؤثر إيجاباً على نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وتأثير سلبي معنوي على سعر الصرف الرسمي أي تحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، أما معدل التضخم فقد استجاب استجابة سالبة غير معنوية على المدى القصير، وابتداء من السنة الثالثة يتولد تأثير معنوي موجب ضعيف جداً أي (شبه معدوم) إلى غاية السنة العاشرة أي (المدى الطويل)؛

➤ كشفت نتائج تحليل التباين بأن سعر النفط يفسر الجانب الأكبر من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في المدى القصير والطويل، ويفسر نسبة ضعيفة من التغيرات التي تحدث في كل من معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر.

اثبات صحة الفرضيات

قد تم الاعتماد في دراستنا على أربع فرضيات رئيسية وقد اختبرنا مدى صحتها على أرض الواقع وكانت النتائج كالتالي:

1- الفرضية الأولى: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر؛

من خلال اختبار التكامل Johansen الذي يكشف عن عدد العلاقات الموجودة بين متغيرات الدراسة، توصلنا من خلال الجانب التطبيقي وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين كل من لوغاريتم سعر النفط ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، لوغاريتم معدل التضخم، لوغاريتم سعر الصرف، وهذه النتيجة تثبت لنا صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر. وهذه النتيجة توصلت لها أغلب الدراسات السابقة والمتمثلة في ما يلي:

دراسة (عبد الكريم & عراب، 2016)، دراسة (Salih Turan Katircioglu and others 2015)، دراسة (Mukhtarov & Aliyev & Zeynalov, 2019)، دراسة (K Ahmed, NA Bhutto, MR Kalhor, 2019)، (2020)،

2- الفرضية الثانية: وجود علاقة سببية واحدة على الأقل بين متغيرات الدراسة في الجزائر على المدى القصير

أظهرت نتائج اختبار السببية:

➤ وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، ويفسر ذلك بأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث يساهم قطاع المحروقات نسبة 95% من إجمالي الصادرات وبما أنها من بين الدول المصدرة للنفط أي (الجهة العارضة) تستطيع أن تؤثر على مستوى الأسعار، فعندما يرتفع سعر النفط يشجع الجزائر على زيادة حجم الصادرات النفطية من أجل زيادة الدخل الكلي فيرتفع حجم المعروض النفطي والذي يؤثر بدوره على السعر، لهذا وجدت علاقة التأثير والتأثر بين نموها الاقتصادي وأسعار النفط. واختلفت النتيجة التي توصلنا لها عن نتائج الدراسات الجزائرية في كونها وجدت علاقة أحادية الاتجاه فقط تتجه من أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت

كذلك دراسة (Nyasha & Odhiambo, 2018) إلى وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى أسعار النفط؛

➤ عدم وجود علاقة سببية بين سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر على المدى القصير، وهذا يدل على أن الجزائر لا تعاني من التضخم سببه أسعار النفط، وإنما تعاني من ارتفاع الأسعار الذي سببه ارتفاع تكاليف الواردات والذي هو عبارة عن نوع من أنواع التضخم ويطلق عليه تسمية "التضخم المستورد" نفس النتيجة توصلت لها الدراسات التالية: دراسة (سميرة شباني & أحسين عثمان، 2017)، دراسة (Eme Akpan, 2009)، دراسة (ناصرى & ساطور، 2018)؛

➤ عدم وجود علاقة سببية بين سعر النفط وسعر الصرف الجزائري في المدى القصير ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن البنك المركزي يتدخل في تحديد سعر الصرف من خلال تطبيق نظام التعويم الحر وكذلك تبني سياسة تخفيض العملة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، نضيف إلى ذلك بأن الجزائر تعاني من مشكل السوق الموازي حيث نجد انحراف كبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، لهذا غابت علاقة السببية بين سعر النفط وسعر الصرف في المدى القصير، دراسة (Eme Akpan, 2009)، دراسة (يوب فايزة، 2017)؛

➤ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من معدل التضخم إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الجزائر على المدى القصير، وجاءت هذه النتيجة مطابقة للنظرية النقدية والتي تفسر أن ارتفاع مستوى العام للأسعار يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أي (انخفاض القدرة الشرائية للعملة) والتي تؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمار والتي تؤثر سلباً على الادخار لأن المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على شكل أصول ثابتة وهذه النتائج تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي؛ وهذه النتيجة مطابقة لدراسة (مولاي بوعلام & سفير محمد، 2019)؛

➤ وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى معدل التضخم في الجزائر، وتفسر هذه النتيجة بأن الانخفاض الذي يحدث في سعر الصرف الناتج عن الزيادة في احتياطات الصرف يؤثر مباشرة على الطلب الكلي والعرض الكلي مما يؤدي إلى اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية حيث تساهم في المدى القصير إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج الوطن والتي تقابلها زيادة في المعروض النقدي داخل الوطن أي (حدوث تضخم وانخفاض قيمة العملة) وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (هيشر & محجوبي، 2019).

وهذه النتائج تثبت لنا صحة الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة سببية واحدة على الأقل بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر على المدى القصير.

3- الفرضية الثالثة: طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتمثل في علاقة طردية؛

لقد تم الاعتماد على النتائج التي توصلنا لها من خلال الدراسة التحليلية والقياسية في اختبار صحة الفرضية التالية والتي يمكن عرضها فيما يلي:

➤ علاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي في الجزائر تتمثل في علاقة طردية، حيث إذا ارتفع لوغارتم سعر النفط 1% سيرتفع لوغارتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بـ 0.002% في المدى القصير، ويساهم ارتفاع سعر النفط في توفير الموارد المالية الضخمة التي تساعد الجزائر في تطبيق البرامج التنموية التي تنعكس إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ونفس النتيجة توصلت لها دراسة (Emami and Adibpour, 2012)، دراسة (Hamdi & Sbiba, 2013)، دراسة (Salah A. Nusair, 2016)، دراسة (بوالشعور شريفة، 2016)، دراسة (موسي & مباركي، 2018)؛

➤ وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الداخلية في الجزائر، فعندما ترتفع أسعار النفط تنخفض مستويات التضخم، حيث إذا ارتفع سعر النفط بـ 1% سينخفض لوغارتم معدل التضخم بـ 0.19% في المدى القصير، وهذا بسبب تدخل البنك المركزي من خلال رفع معدلات الفائدة (سياسة نقدية انكماشية) من أجل تحقيق التوازن النقدي، وبسبب وجود المداخل النفطية (ارتفاع حصيللة الإيرادات) تتوسع الدولة في المشاريع التنموية من خلال تخصيص مبالغ ضخمة للنفقات العامة بشقيها التجهيز والتسيير، بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات المالية بفتح مناصب الشغل التي تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تتحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار النفط وهذه النتائج توصلت لها كل من دراسة (بوسالم & بن لشهب، 2017)، دراسة (قطوش & بن لوكيل، 2017)، دراسة (Yousef Alkhateeb and others, 2017)، دراسة (بوخلخال & بن عون، 2018)، دراسة (دقيش & جعفر هني، 2019) دراسة (Jalali Naini & Naderian, 2019)؛

➤ وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الخارجية في الجزائر، حيث ارتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية تنعكس بالإيجاب على التوازنات الاقتصادية الخارجية في الجزائر، فتحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار (بانخفاض سعر الصرف)، حيث إذا ارتفع سعر النفط بـ 1% سينخفض لوغاريتم سعر الصرف الرسمي بـ 0.023% في المدى القصير كما يسجل الميزان التجاري فوائض مالية التي تساهم في تخفيض حجم الديون الخارجية والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار النفط وهذه النتائج توصلت لها كل من دراسة (المومن & عبد الرحمان، 2017)، دراسة (يوب فايزة، 2017)، دراسة (بن شاعة & شريف، 2018)، دراسة (ديكان درويش & عبد الرزاق، 2018)، دراسة (Jungbo Baek and other, 2019).

هذا ما يجعلنا نثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وهذه النتيجة توصلت لها الدراسات السابقة التالية: دراسة (قويدري قویشح بوجمعة، 2009)، دراسة (Muhammad Ali Nasir and others, 2019)، دراسة (Peizhi & Vladyslav, 2020)، واختلفت دراسة (Eme Akpan, 2009) ودراسة (Mukhtarov & Aliyev & Zeynalov, 2020) على دراستنا في وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدل التضخم وهذا راجع لعدم تدخل البنك المركزي في ضبط المستوى العام للأسعار في نيجيريا.

4- الفرضية الرابعة: تؤثر صدمات أسعار النفط إيجابيا على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

توصلنا من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية (الصدمات) أن صدمة هيكلية في لوغاريتم سعر النفط بنسبة 24% تؤدي إلى تأثير إيجابي معنوي ضعيف على لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنة الأولى أي (في المدى القصير) بنسبة 0.21%، لترتفع درجة التأثير لتصل إلى دروتها في السنة الرابعة أي (في المدى المتوسط) بنسبة 1%، ليتراجع بعد ذلك تدريجيا في المدى الطويل لتصل درجة التأثير إلى نسبة 0.54%. وهذه النتيجة تتوافق مع واقع الجزائر كونها دولة مصدرة للنفط، فالنمو الاقتصادي عرضة لصدمات أسعار النفط خصوصا بعد إثبات العلاقة الطردية الموجودة بينهما. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Emami & Adibpour, 2012)، دراسة (Hamdi & Sbia, 2013)، دراسة (عماري زهير، 2015)، دراسة (Salah A.Nusair, 2016).

أما استجابة معدل التضخم لصدمة سعر النفط بنسبة 24%، فقد سجلت نتائج دوال الاستجابة الدفعية استجابة غير معنوية سالبة على المدى القصير (السنة الأولى والسنة الثانية)، وتفسر هذه النتيجة على أن بنك الجزائر قد صرح أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار بموجب القوانين التشريعية التي جاءت في الأمر رقم 04-10 المعدل للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، لهذا شهد معدل التضخم انخفاضا رغم الصدمة الموجبة في سعر النفط. لكن ابتداء من السنة الثالثة يتولد تأثير معنوي موجب ضعيف جدا أي (شبه معدوم) إلى غاية السنة العاشرة، حيث قدرت أعلى نسبة في السنة الخامسة أي في المدى المتوسط حوالي 4%، لينخفض تدريجيا لتصل درجة التأثير في المدى الطويل حوالي 2%، وهذا دليل على وجود أثر غير متماثل لسعر النفط على معدل التضخم في الجزائر وهذا بسبب السياسات الاقتصادية المستخدمة من قبل صناع القرار. وتتوافق هذه النتائج مع الدراسات التالية: دراسة (Aloui and others, 2018)، دراسة (Salah Nusair, 2019)، دراسة (Lacheheb & Sirag, 2019).

وبالنسبة لتأثير صدمة سعر النفط على سعر الصرف، فقد أدت إلى تأثير سلبي معنوي في المدى القصير والمتوسط والطويل لكن بمستويات ضعيفة جدا، وهذا يعني تحسن قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وتفسر هذه النتيجة على أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الدخل الكلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف من العملة الأجنبية وعندما يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لشراء العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (نظام التعويم المدار) ينخفض سعر الصرف الرسمي وتحسن قيمة الدينار الجزائري. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات التالية: دراسة (يوب فايزة، 2017)، دراسة (بن شاعة & شريفي، 2018).

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكننا اثبات صحة الفرضية الرابعة التي تنص على أن صدمات أسعار النفط تؤثر إيجابيا على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر على المدى القصير. وتتوافق النتائج التي توصلنا لها مع نتائج الدراسات السابقة التالية: دراسة (قويدري قویشح بوجمة، 2009)، دراسة (Muhammad Ali, 2019)، دراسة (Nasir and others, 2020)، دراسة (Peizhi & Vladyslav, 2020).

التوصيات

بعد محاولة البحث في أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، نستخلص مجموعة من التوصيات والاقتراحات وتحمل أهمها فيما يلي:

- الجزائر تملك أكبر الأراضي الزراعية في حين أن فاتورة استيرادها لهذه المنتجات كبيرة، وبالتالي يجب تسليط الضوء على قطاع الزراعة وتوفير مختلف الخدمات له، لأنه أهم قطاع الذي يوفر لأي بلد الاكتفاء الذاتي وينهي مفهوم التبعية الاقتصادية، كما يساهم في تحسين مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي بالرغم من حدوث صدمات سالبة في الأسواق النفطية؛
- الحد من وثيرة الاستهلاك أي تخفيض نسبة الواردات سواء في حالة مواجهة صدمة نفطية موجبة أو سالبة؛
- الاهتمام بالقطاع الصناعي في شتى المجالات وتشجيع الصناعة المحلية التي تشكل الاستراتيجية الأساسية للاقتصاد الجزائري؛
- تخصيص ميزانية خاصة للجنوب وفتح مجال للاستثمار فيها سواء كان استثمار خاص أو عام خصوصا في مجال الفنادق من أجل تشجيع السياحة الصحراوية التي تعمل على جلب رؤوس الأموال؛
- الاستفادة من الثروة النفطية واستثمارها داخل الوطن في القطاعات الحقيقية؛
- فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال منح التسهيلات المناسبة وتهيئة المحيط الملائم من ناحية القوانين التشريعية والإدارية والتنظيمية لجذب المستثمرين؛
- تخفيض نفقات التسيير والزيادة في نفقات التجهيز التي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الغير النفطية؛
- الاستثمار في الطاقات البديلة وذلك لوجود مختلف امكانيات نجحها في الجزائر؛
- محاولة الابتعاد عن سياسة تخفيض العملة لأن لها شروط لنجاحها في دولة ما، وهذه الشروط لا تتوفر في الجزائر والتي قد تؤدي إلى تدمير قيمة الدينار الجزائري، لهذا يجب على السلطات النقدية تغيير السياسات المستخدمة والبحث عن سياسات أخرى لتحسين قيمة العملة الجزائرية.

آفاق الدراسة

من خلال البحث في موضوع تأثير صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية اكتشفنا العديد من الأفكار الجديدة مع وجود نماذج قياسية متطورة لا يمكن للباحث أن يستخدمها كلها في دراسة واحدة، وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح الآفاق التالية:

- قد أثبتت دراستنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لهذا يستطيع الباحث المرور مباشرة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي الذي يساعد على دراسة أثر صدمة هيكلية لأسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في المدى القصير والطويل عن طريق تحليل مصفوفة S ومصفوفة F ؛
- يمكن تطبيق نماذج قياسية غير الخطية في هذا الموضوع ومقارنتها بالنتائج التي توصلت لها البحوث التي استخدمت نماذج خطية؛
- اقتصرت دراستنا القياسية على ثلاث متغيرات التي تعبر عن التوازنات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الصرف)، كما يمكن للباحث أن يضيف بعض المتغيرات كرصيد الميزانية أو معدل البطالة والميزان التجاري؛
- عدم وجود الدراسات التطبيقية تتناول تأثير صدمات أسعار النفط على الإجراءات السياسية النقدية في الجزائر، وبالتالي نسلط الضوء على هذا الموضوع ليشغل اهتمام الباحثين الاقتصاديين في الجزائر.

"وفي الختام نرجو من الله جل جلاله أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر قليل في الإثراء بموضوع الدراسة من أجل إتمام الأطروحة العلمية، كما نقدم اعتذارنا عن أي خطأ أو تقصير بدر منا"

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- أ- كتب
- 1- إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، "السياسات التنموية وتحديات الثروة في الأقطار العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017.
 - 2- أحمد آل درويش وآخرون، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.
 - 3- الأخضر أبو علاء عزي، "الواقعية النقدية في بلد بترولي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
 - 4- أموري هادي كاظم الحسنائي، "طرق القياس الاقتصادي"، درا وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
 - 5- بالكبير بومدين، "دراسات ميدانية في إدارة الأعمال"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019.
 - 6- بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
 - 7- بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008.
 - 8- جان جوزيف بوالو، "الاقتصاد الهندي"، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2011.
 - 9- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 309-310.
 - 10- دامودار جيجارتي، "الاقتصاد القياسي"، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الجزء الثاني، المملكة العربية السعودية، 2015.

- 11- سي محمد كمال، "قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017.
- 12- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
- 13- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 14- ضياء مجيد الموسوي، "ثروة أسعار النفط"، دار المطبوعات الجزائرية، بن عكنون الجزائر، 2004.
- 15- عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 16- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 17- عدنان داود محمد العذاري، "الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (تطبيق باستخدام برنامج minitab, relase 14)"، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 18- عمار بوزعرور، "السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 19- عميروش محمد شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
- 20- كمال آل شيب، "الأسواق المالية والنقدية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- 21- كمال سلطان محمد سالم، "الاقتصاد القياسي"، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.
- 22- محمد الوادي وآخرون، "الأساس في علم الاقتصاد"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- 23- محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.
- 24- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 25- مصطفى رشدي شيحة، "مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي"، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1981.
- 26- مكيد علي، "الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011.
- 27- مهدي أحمد رشيد، "جغرافيا النفط"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 28- ناصر دادي عدون، "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.
- 29- هارون العشي، "مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018.

ب- مقالات علمية

- 1- إبراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)"، مجلة الباحث، عدد 12، الجزائر، 2013.
- 2- ابن خليفة سميرة، "المؤسسة العمومية الاقتصادية بين الوصايا الإدارية وتنمية الاقتصاد الوطني في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد التاسع، 2018.
- 3- أبو بكر بوسالم، حمزة بن لشهب، "انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2015)"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2017.
- 4- أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، "أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة جامعي الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.
- 5- أحمد سلامة محمود الصرايرة، "أثر أسعار النفط الخام العالمية على الميزان التجاري الزراعي الأردني"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، الأردن، 2017.
- 6- أحمد سلامي، محمد شيخي، "اختبر العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)"، مجلة الباحث، العدد 13، 2014.
- 7- إدريس بولكعيات، "تجربة الجزائر في التنمية قراءة في انتقال من نموذج إلى نموذج مضاد"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، جامعة قسنطينة، جوان 2002.
- 8- الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن الكفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.
- 9- الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر، في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009.

- 10- الطيب داودي، ماني عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
- 11- العالية مناد، عاشور مزريق، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، الشلف، 2020.
- 12- المومن عبد الكريم، عبد الرحمان عبد القادر، "تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد 31، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017.
- 13- الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها-"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
- 14- براهيم آسية، ثابت أول وسيلة، "الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية"، التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017.
- 15- بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني-حالة الدينار الجزائري"، les cahiers du mecas، العدد 01، 07 ديسمبر 2011.
- 16- بلعباس رابح، زغبة طلال، "أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك"، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، جامعة البويرة، ديسمبر 2017.
- 17- بلقاسم منال، "أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، جوان 2017.
- 18- بلواضح الجيلاني، "تحليل وتقييم نظام الضريبة الجزافية في ظل الإصلاح الجبائي الجزائري دراسة حالة مفتشية الضرائب أولاد دراج ولاية مسيلة خلال السنوات (2006، 2007، 2015)"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، 2018.

- 19- بن الحاج جلّول ياسين، شريط عابد، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 4، عدد 4، 2016.
- 20- بن الطاهر حسين، "أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، جوان 2009.
- 21- بن دحمان آمنة، ركراك مونية، عمراني فاطمة، "أثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.
- 22- بن شاعة محمد، شرفي خيرة، "قياس تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام نموذج من المعادلات الآنية"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2018.
- 23- بن عبيزة دحو، "أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.
- 24- بوالشعور شريفة، "أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016.
- 25- بوالفول هارون، العمري علي، "آثار تغيرات أسعار النفط العالمية على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترتين (1990-1999) و(2001-2014)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، أبريل 2018.
- 26- بو الكور نور الدين، صوفان العيد، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
- 27- بورحلي خالد، بوروشة كريم، "تغير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2014"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 03، 2017.

- 28- بوحنية قوي، خميس محمد، "قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر"، دفا تر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013.
- 29- بوزيدي سعيدة، "تقييم الاصلاحات المصرفية في الجزائر (1990-2010)"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 4، العدد 3، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2013.
- 30- بوعونية مولود، هاشم جمال، "العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05، الجزائر، 2017.
- 31- جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان 2016.
- 32- جابري فاطمة زهرة، إلياس الهناي فراح، "أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج خلال الفترة 1987-2013"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018.
- 33- حسن تشوكتش كبير، مصطفى بوشامة، "تقييم اداء السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001 - 2015 باستخدام مقاربة اشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR"، مجلة الابداع، مجلد 07، عدد 8، 2017.
- 34- حسين ديكان درويش، سيف علي عبد الرزاق، "قياس وتحليل أثر صدمة الإيرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 02، 2018.
- 35- حمزة بن الزين، وليد فرونقة، "أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية خلال فترة 2000-2015"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، الجزائر، 2016.

- 36- خطاب سعد محميد، "الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق 2003-2016"، مجلة سر من رأى، المجلد 14، العدد 57، جامعة سامراء 2018.
- 37- دداش آمنة، بشني يوسف، "أهمية الاستثمار العمومي في احداث التنمية الاقتصادية بالجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد 08، 2018.
- 38- دقيش جمال، جعفر هني محمد، "أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NRDL"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، مستغانم، الجزائر، 2019.
- 39- رزين عكاشة، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51، 2015.
- 40- رفيقة بوسالم، لخديمي عبد الحميد، "أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1970-2009"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، بدون سنة نشر.
- 41- زاوي عبير، مخفي أمين، "أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2010-2016)"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ديسمبر 2018.
- 42- زايدي حسيبة، بن سماعيل حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، 2016.
- 43- زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، "تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008.
- 44- سكنه جهيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول خليج العربية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015.
- 45- سمية موري، عبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 81، جامعة بشار، 2015.

- 46- سميرة شباني، أحسين أحسين عثمان، "أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1986-2014)"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، 2017.
- 47- سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013.
- 48- سوسن كريم هودان الجبوري، "اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الأجنبي في العراق للمدة (2003-2013) باستخدام نموذج (Johansen)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 03، 2015.
- 49- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 01، 2016.
- 50- صالح تومي، رمضان جمعة، "دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة 1970-2018"، مجلة الباحث، عدد 16، الجزائر، 2016.
- 51- طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر، "المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد 07، جامعة وهران 1، جانفي 2017.
- 52- عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، "آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 200-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.
- 53- عثمان نقار، منذر عواد، "استخدام نموذج var في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي تكوين الرأسمالي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، 2012.

- 54- عثمانى الهادي، هيشر أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، "اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، 2015.
- 55- عصام هادي محمد الصالح، "نظور الاحتياطي النفطي العالمي وفق تغيرات الإنتاج والأسعار للمدة (1985-2011)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2015.
- 56- عقيل مهدي الشرع، جنان سليم هلال، "قياس وتحليل أثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2016)"، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد 15، عدد 42، 2019.
- 57- علة مراد، "دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية"، رؤى استراتيجية، يناير 2017.
- 58- علي بوخلخال، بودالي بن عون، "أسعار النفط وتداعياتها على سياسة التشغيل في الجزائر (نظرة سوسيو اقتصادية)"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07، سبتمبر 2018.
- 59- علي رجب، "تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، 2012.
- 60- عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، 2013.
- 61- عماري زهير، "أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي نموذج الانحدار الذاتي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة مسيلة، 2015.
- 62- عمر بالسعود، "الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)"، مجلة إنسانيات، العدد 22، ديسمبر 2003.

- 63- عياش زبير، حليلة بوسكي، "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM خلال الفترة (1990-2016)"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2018.
- 64- فاطمة بوسالم، نضال يدروج، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02، جوان 2018.
- 65- فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني 2016.
- 66- قادري محمد، حدوش شروق، "الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات سعر النفط، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985-2015 باستخدام نموذج svar"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 2018.
- 67- قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، الشلف، السداسي الثاني 2017.
- 68- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 32، 2015.
- 69- كربالي بغداد، "نظرة عامة على تحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005.
- 70- كريم عبد الكريم، "أثر تغيرات أسعار البترول العالمية على المؤشرات الكلية بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية بين 1970-2012"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 02، 2016.
- 71- لشح الصافية، "الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 04، ديسمبر 2016.

- 72- ماجد إبراهيم عامر، "الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على دول الأعضاء"، النفط والتعاون العربي، المجلد الأربعون، العدد 149، الكويت، (بدون سنة).
- 73- ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.
- 74- مالكي عمر، ساهل سيدي محمد، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية - حالة الجزائر -"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، ديسمبر 2016.
- 75- محمد أدريوش دحماني، منال عطوشي، "أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2018.
- 76- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخدمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2013.
- 77- محمد مراس، "قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.
- 78- مصراوي منيرة، يوسف رشيد، "واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر"، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 07، مارس 2017.
- 79- مهدي حسنية، بوظراف الجيالي، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018.
- 80- مولاي بوعلام، سفير محمد، "التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية-"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.

- 81- ناصر مراد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 47، العدد 02، 2010.
- 82- ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 9، العدد 09، 2003.
- 83- نصري مروة، ساطور رشيد، "دراسة العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة (1970-2014)"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة 2، جوان 2018.
- 84- نفين حسين، "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- 85- هجرس منصور، بزيان عبد المجيد، "واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير المركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة - حالة دراسية لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف"، مجلة علوم وتكنولوجيا، عدد 43، 2016.
- 86- هيشر أحمد تيجاني، محجوبي حمزة، ميهوبي فطيمة، "دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970-2016"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، أوت 2019.
- 87- وحيد عبد الرحمن بانافع، مؤيد حسين الرصاصي، "الأثر غير المتماثل لصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية، أبريل 2016.
- 88- يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.
- 89- يوسف بيبي، "الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 11، العدد 01، 2007.

ج- مذكرات وأطروحات

- 1- إبراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، 2015.
- 2- إدريس أميرة، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- 3- أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11 مارس 2013.
- 4- بن عزة إكرام، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019.
- 5- بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2013.
- 6- بن نافلة نصيرة، "تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

- 7- درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 8- روابح عبد القادر، "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006.
- 9- زمال وهيبة، "أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018.
- 10- شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
- 11- شبي عبد الرحيم، "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.
- 12- عبد الرحمان بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 13- عبد القادر خليل، "محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- 14- فضيلة جنوحات ز حريتي، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

- 15- قـدال زين الدين، "تحليل الجباية البترولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة على مستوى شركة SONAHES"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013
- 16- لخضر عقي، "أثر متغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 02، 2017.
- 17- موري سمية، "أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- 18- وماحنوس فاطمة، "مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في الحقوق، جامعة الجزائر، 2006.
- 19- يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

ح- الأوامر والقوانين

- 1- الأمر رقم 01-01، المؤرخ في 2001/02/27، المعدل والمتمم للقانون النقد والقرض 90-10، جريدة رسمية 2001/02/28، عدد 14، 2018/07/02.
- 2- الأمر رقم 11-03، المؤرخ في 2003/05/26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003/08/27.
- 3- الأمر رقم 04-10، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010/08/26.
- 4- الأمر رقم 17-10، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017/10/12.
- 5- المادة 06 من الأمر رقم 01-01، جريدة رسمية 2001/02/28، عدد 14، 2018/07/02.
- 6- المادة 35 من الأمر رقم 11-03، المؤرخ في 2003/05/26، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 2003/08/27.

خ- المواقع الإلكترونية

- 1- أخبار تركيا اليوم، "لماذا تعتبر تركيا دولة صناعية؟"، منشور في الاقتصاد التركي، إسطنبول، 13 أكتوبر 2018، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.first-istanbul.com>.
- 2- الموقع الخاص بأطلس بيانات العالم: ar.knoema.com/atlas.
- 3- الموقع الخاص بإحصائيات تونس: <http://www.ins.tn/ar>.
- 4- الموقع الخاص بالبنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/>.
- 5- الموقع الخاص بالبنك الدولي: <https://www.worldbank.or>.
- 6- الموقع الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات: <https://www.ons.dz>.
- 7- الموقع الخاص بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي www.cnes.dz.
- 8- الموقع الخاص بوزارة الأولى: www.premier-ministre.gov.dz.

9- الموقع الخاص بصندوق النقد العربي:

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

10- ساسة بوست، "كيف يمكن أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول

الخليج؟"، 22 أكتوبر 2014، على الموقع الإلكتروني التالي:

www.sasapost.com

د- محاضرات

1- أمينة مخلفي، محاضرات حول "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، الجزء

الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

2- دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس "الاقتصاد القياسي"، قسم العلوم

الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2012-

2013.

3- كريم عيسى حسان العزاوي، "دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي

والخارجي"، قسم علوم مالية ومصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق،

2017/04/20.

4- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، معهد العلوم الاقتصادية جامعة

عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983.

ذ- ملتقيات وندوات

1- بطاهر بختة، بكرتي بومدين، بن مكرلوف خالد، "تداعيات انخفاض أسعار النفط وأثرها

على الاقتصاد الدول المصدرة له -الجزائر كنموذج لها-"، مداخلة مقدمة ضمن

الملتقى الدولي الثاني حول ما بعد البترول التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول

الأورو متوسطية، جامعة مستغانم، الجزائر، يومي 24 و25 أكتوبر 2018.

2- بقب ليلي اسمهان، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية

السياسة النقدية"، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11 و12 مارس 2008.

- 3- بن حمود سكيّنة، "مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013.
- 4- سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، "استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014.
- 5- طارق بن قسّمي، الزهرة الفرحاني، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015.
- 6- عادل بولجنيب، "تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، المحور الأول، جامعة سطيف، 2015.
- 7- عصام جلي، "تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق"، مداخلة مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 07 نوفمبر 2015، منشورة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- 8- مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015.
- 9- موسي آسية، مياكي سماء، "دراسة تحليلية قياسية للعلاقة التي تربط بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر"، يوم دراسي حول "انعكاسات تقلبات أسعار

النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 03 ماي 2018.

ر- تقارير ومدونات

- 1- إدارة الشرق الأوسط، "التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، يناير 2015.
- 2- التقارير السنوية للبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، من 2004 إلى غاية 2017.
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات المالية"، الفصل السادس، 2018.
- 4- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015"، نوفمبر 2015.
- 5- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- 6- تقرير البنك المركزي الأردني، "أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الوطني"، 2015.
- 7- تقرير التنمية الصناعية، "دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة"، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيدو، 2015.
- 8- تقرير مركز أبحاث الطاقة والبناء، "آفاق الطاقة في دولة الكويت"، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، 2019.
- 9- مدونات البنك الدولي، "التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل 2018-2019".

A- Books

- 1- Angelos Gkanoutas-Leventis, **“Spikes and Shocks The Financialisation of the Oil Market from 1980 to the Present Day”**, Palgrave Macmillan UK, 2017.
- 2- Basak Beyazay-Odemis, **“The Nature of the Firm in the Oil Industry International Oil Companies in Global Business”**, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, 2016.
- 3- Ben j. Heijdra, **“Foundations of Modern Macroeconomics”**, Oxford university Press, Second Edition, 2017.
- 4- Charles A. S. Hall, Carlos A. Ramírez-Pascualli, **“The First Half of the Age of Oil”**, Springer Briefs in Energy, New York, 2013.
- 5- J.K. Onoh, **“The Nigerian oil economy From Prosperity to Glut”**, Routledge the Taylor & Francis Group, London and new york, 2018.
- 6- Joël Mourice, **«Prés du pétrole»**, Conseil D’analyse économique, Paris, 2001.
- 7- Helen Thompson, **“Oil and the Western Economic Crisis”**, Palgrave Macmillan SPERI, 2017.
- 8- Institut Française du pétrole, **«recherche et production du pétrole et du gaz réserves, coûts, contrats»**, Paris, Editions Technip, 2002.
- 9- **« Le marché Pétrolier »**, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin, 2001
- 10- Maher Hasan, Hesham Alogeel, **“Understanding the Inflationary Process in the GCC Region: The Case of Saudi Arabia and Kuwait”**, International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2008.
- 11- Nicolás Cachanosky, **“Monetary Equilibrium and Nominal Income Targeting”**, Routledge International Studies in Money and Banking, the Taylor & Francis Group, London and New York, 2019.
- 12- R.W. Bentley, **“Introduction to Peak Oil”**, Springer International Publishing Switzerland, 2016.
- 13- S.W Carmalt, **“The Economics of Oil, A Primer Including Geology, Energy Economics, Politics”**, Springer Briefs in Energy, 2017.
- 14- Trevor w. parfitt, Stephen p. riley, **“The African Debt Crisis”**, Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2014.

B- Articles

- 1- Abdullah shalmani and others, **“Effects of World Crude Oil Prices on Crude Oil Import: Evidence from Pakistan”**, ResearchGate, vol 04, N° 02, june 2015.
- 2- Adedeji Abdulkabir Niran and others, **“Empirical Evidence Of Oil Price Shocks And Oil Economy Asymmetric Nexus: The Cases Of Angola And Nigeria”**, Advances in Social Sciences Research Journal, vol 05, N°06, june 2018.
- 3- Ahmad Reza Jalali Naini, Mohammad Amin Naderian, **“Oil price cycles fiscal dominance and countercyclical monetary policy in Iran”**, Organization of the Petroleum Exporting Countries, Wiley Online Library, 2019.
- 4- Akhona Mili, **“The Impact of Oil Prices on the Trade Balance of South Africa”**, Euro Economica, N° 01, 2019.
- 5- Alessandro Cologni, Matteo Manera, **“Oil prices inflation and interest rates in a structural cointegrated VAR model for the G-7 countries”**, Energy economics, Elsevier, 2008.
- 6- Alexander Bass, **“Do Institutional Quality and Oil Prices Matter for Economic Growth in Russia: An Empirical Study”**, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 09, N° 01, 2019.
- 7- Anjum Siddiqui, Haider Mahmood, Dimitris Margaritis, **“Oil Prices and Stock Markets during the 2014–16 Oil Price Slump: Asymmetries and Speed of Adjustment in GCC and Oil-Importing Countries”**, Emerging Markets Finance and Trade, routledge Taylor & Francis Group, 2019.
- 8- BesmaHamdi and others, **“Relationship between the oil price volatility and sectoral stock markets in oil-exporting economies: Evidence from wavelet nonlinear denoised based quantile and Granger-causality analysis”**, Energy Economics, Elsevier, 2019.
- 9- Brian C. Prest, **“Explanations for the 2014 Oil Price Decline: Supply or Demand?”**, Accepted Manuscript, 2018.
- 10- Can-Zhong Yao, Peng-Cheng Kuang, **“A study of lead-lag structure between international crude oil price and several financial markets”**, Physica A, Elsevier, 2019.
- 11- Chaker Aloui and others, **“A Multiple and Partial Wavelet Analysis of the Oil Price, Inflation, Exchange Rate, and Economic**

- Growth Nexus in Saudi Arabia**", Emerging Markets Finance and Trade, routledge Taylor & Francis Group, 2018.
- 12- Christopher N Ekong, Ekpeno L. Effiong, **"Oil Price Shocks and Nigerias Macroeconomy: Disentangling the Dynamics of Crude Oil Market Shocks"**, Global Business Review, N° 06, 2015.
 - 13- Chuanguo Zhang, Xiaoqing Chen, **"The impact of global oil price shocks on China's stock returns: Evidence from the ARJI(-ht)-EGARCH model"**, Energy, Elsevier, 2011.
 - 14- Darko, e, **« Short guide summarising the oil and gas industry lifecycle for a non-technical audience »**, iii + EPS-PEAKS,UK, 2014.
 - 15- Ertan Yilmaz¹and others, **"The Contribution of Different Oil Consumption Sources to Total Oil Consumption in a Spark Ignition Engine"**, SAE TECHNICAL PAPER SERIES, N° 01, 2004.
 - 16- Eunírio Zanetti Fernandes and others, **"Analysis of the Energy Efficiency of Diesel Oil Consumption in the Brazilian Iron Ore Mining Company"**, Journal of Power and Energy Engineering, N° 06, 2018.
 - 17- Fatemeh Razmi and others, **"The role of monetary transmission channels in transmitting oil price shocks to prices in ASEAN-4 countries during pre- and post-global financial crisis"**, Energy, Elsevier, 2016.
 - 18- Gbadebo A. Oladosu and others, **"Impacts of oil price shocks on the United States economy: A meta-analysis of the oil price elasticity of GDP for net oil-importing economies"**, Energy Policy, 2018.
 - 19- Haider Mahmood, and others, **"Impact of Devaluation on Saudi Oil Exports: The J-Curve Analysis"**, International Journal of Economic Research, vol 14, N° 10, 2017.
 - 20- Harry Bloch and others, **" Economic growth with coal, oil and renewable energy consumption in China: Prospects for fuel substitution"**, Economic Modelling, vol 44, 2015.
 - 21- Helmi Hamdi, Rashid Sbia, **"Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economy"**, Economic Modelling, vol 35, 2013.

- 22- Ioannis Chatziantoniou and others, « **Oil prices, tourism income and economic growth: A Structural VAR Approach for European Mediterranean countries** », Tourism Management paper_GF, vol 36, jaune 2013.
- 23- James D. Hamilton, “**Oil and the Macroeconomy since World War II**”, Journal of Political Economy, N° 02, 1983.
- 24- Jamie Cross, Bao H. Nguyen, “**Time varying macroeconomic effects of energy price shocks: A new measure for China**”, Accepted Manuscript, 16 May 2018.
- 25- Javier Ordonez, Mercedes Monfort, Juan Carlos Cuestas, “**Oil prices, unemployment and the financial crisis in oil importing countries: The case of Spain**”, Elsevier Ltd, Energy, 2019.
- 26- Jean-Pierre Allegret, Valérie Mignon, Audrey Allegret-Sallenave, “**Oil price shocks and global imbalances: Lessons from a model with trade and financial interdependencies**”, Economic Modelling, Elsevier, 2015.
- 27- Jing-Yu Liu and others, “**A financial CGE model analysis: Oil price shocks and monetary policy responses in China**”, Economic Modelling, Elsevier, 2015.
- 28- Juan Carlos Cuestas, Javier Ordóñez, “**Oil prices and unemployment in the UK before and after the crisis: A Bayesian VAR approach. A note**”, Physica A: Statistical Mechanics and its Applications, Elsevier, 2018.
- 29- Juan Carlos Cuestas, Luis A. Gil-Alana, “**Oil price shocks and unemployment in Central and Eastern Europe**”, Economic Systems, Elsevier, Vol 42, N° 01, 2018.
- 30- Juan Equiza-Goñi, Fernando Perez de Gracia, “**Impact of state-dependent oil price on US stock returns using local projections**”, Applied Economics Letters, routledge Taylor & Francis Group, 2018.
- 31- Juncal Cunado, Fernando Perez de Gracia, « **Do oil price shocks matter? Evidence for some European countries** », Energy Economics, vol 25, N° 02, march 2003.
- 32- Juncal Cunado, Soojin Jo, Fernando Perez de Gracia, “**Macroeconomic impacts of oil price shocks in Asian economies**”, Elsevier Ltd, 2015.

- 33- Jungho Baek, Monday Jerry Ikponmwosa, Yoon Jung Choi, **“Crude oil prices and the balance of trade: Asymmetric evidence from selected OPEC member countries”**, The Journal of International Trade & Economic Development, 2019.
- 34- Karaki, Mohamad, **“Oil Prices and State Unemployment Rates”**, Energy Journal, Vol 39, N° 03, 2018.
- 35- Karim Emami, Mehdi Adibpour, **“ Oil income shocks and economic growth in Iran”**, Elsevier B.V. All rights reserved, Economic Modelling, 2012.
- 36- Keyi Ju and others, **“Macroeconomic performance of oil price shocks: Outlier evidence from nineteen major oil-related countries/region”**, Energy Economic, 2016.
- 37- Khalid Ahmed, Niaz Ahmed Bhutto, Muhammad Ramzan Kalhoro, **“Decomposing the links between oil price shocks and macroeconomic indicators: Evidence from SAARC region”**, Resources Policy, Elsevier, 2019.
- 38- Koki Kyo and Hideo Noda, **“Dynamic Effects of Oil Price Fluctuations on Business Cycle and Unemployment Rate in Japan”**, International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol 06, N° 06, December 2015.
- 39- Kunihiro Hanabusa , **“Causality relationship between the price of oil and economic growth in Japan”**, Energy Policy, Elsevier, 2009.
- 40- Kyoung-Min Lim and others, **“Oil Consumption, CO2 Emission, and Economic Growth: Evidence from the Philippines”**, Sustainability, 2014.
- 41- La Ode Saidi and others, **“The Effect of Crude Oil Prices on Economic Growth in South East Sulawesi, Indonesia: An Application of Autoregressive Distributed Lag Model”**, International Journal of Energy Economics and Policy, N°02, 2019.
- 42- Leili Nikbakht, **“oil prices and exchange rates: the case of OPEC”**, Business Intelligence Journal, vol 03, N° 01, 2010.
- 43- Levent Aydın, Mustafa Acar, **“Economic impact of oil price shocks on the Turkish economy in the coming decades: Adynamic CGE analysis”**, Energy Policy, 2011.

- 44- Marius Ioan Mihut, Decean Liviu Daniel, **“First oil shock impact on the Japanese economy”**, Procedia Economics and Finance, Published by Elsevier, N°03, 2012.
- 45- Masuo Nomurat, **“The displacement effect on government expenditure of two oil crises : Japan, The United Kingdom and the United States “**, The Manchester School of Economic & Social Studies, University of Manchester, vol 59, N° 04, December 1991.
- 46- M. Hakan Berument, Nildag Basak Ceylan and Nukhet Dogan, **“The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries”**, International Association for Energy Economics, Vol 31, N° 1, 2019.
- 47- Michael LeBlanc, Menzie David Chinn, **“Do High Oil Prices Presage Inflation? The Evidence from G-5 Countries”**, UC Santa Cruz Economics Working Paper, Mar 2004.
- 48- Michael R. Darby, **“The price of oil and world inflation and recession”**, The American Economic Review, 1982.
- 49- Micha Gisser, Thomas H. Goodwin, **“Crude oil and the macroeconomy: Tests of some popular notions: Note”**, Journal of Money, Credit and Banking, N°01, 1986.
- 50- Miloud Lacheheb, Abdalla Sirag, **“Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach”**, The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, 2019.
- 51- Mohamed El Hédi Arouri, Amine Lahiani, Makram Bellalah, **“Oil Price Shocks and Stock Market Returns in Oil-Exporting Countries: The Case of GCC Countries”**, International Journal of Economics and Finance, Vol 02, N° 05, November 2010.
- 52- Mohamed El Hédi Arouri, Julien Fouquau, **“On the shortterm influence of oil price changes on stock markets in GCC countries: linear and nonlinear analyses”**, arXiv preprint arXiv:0905.3870, May 2009.
- 53- Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt, **“The effects of oil price shocks on the Iranian economy”**, Energy Economics, 2009.
- 54- Mohammad R. Jahan-Parvar, Hassan Mohammadi, **“Oil Prices and Real Exchange Rates in Oil-Exporting Countries: A Bounds Testing Approach”**, Munich Personal RePEc Archive, December 2008.

- 55- Mohsen Mehraram, **“Energy-GDP relationship for oil-exporting countries: Iran, Kuwait and Saudi Arabia”**, Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2007.
- 56- Muhammad Ali Nasir and others, **“Importance of oil shocks and the GCC macroeconomy: A structural VAR analysis”**, Resources Policy, Elsevier, 2019.
- 57- Musavir Ul Habib, **“An Econometric Analysis of Relationship between Economic Growth and Petroleum Consumption in India”**, Jindal Journal of Business Research Global University SAGE Publications Reprints and permissions, india, 2019.
- 58- Nagy Eltony, Mohammad Al-Awadi, **“Oil Price fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait: A Case Study Using VAR Model for Kuwait”**, International Journal of Energy, 2001.
- 59- Naoyuki Yoshino, Farhad Taghizadeh-Hesary, **“Effectiveness of the Easing of Monetary Policy in the Japanese Economy incorporating Energy Prices”**, Journal of Comparative Asian Development, routledge Taylor & Francis Group, Vol 14, N° 02, 2015.
- 60- Nasser Al-Mawali and others, **“Modeling the Impact of the Oil Sector on the Economy of Sultanate of Oman”**, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 06, N° 01, 2016.
- 61- Nathan S. Balkea, Stephen P.A. Brown, **“Oil supply shocks and the U.S. economy: An estimated DSGE model”**, Energy Policy, 2018.
- 62- Nicholas M. Odhiambo and Sheilla Nyasha, **“oil price and economic growth in Kenya a trivariate simulation”**, unisa economic research working paper series, university of south Africa, 2018.
- 63- Nyakundi M.Michieka, RichardGearhart, **“Oil price fluctuations and employment in Kern County: A Vector Error Correction approach”**, Energy Policy, Elsevier, Vol 87, December 2015.
- 64- Oanh T. K. Tran and others, **“The Impact of Oil Shocks on Exchange Rates in Southeast Asian Countries - A Markov-Switching Approach”**, Springer Nature Switzerland A G, 2019.
- 65- Oluwatosin Adeniyi and others, **“oil price-exchange rate nexus in Nigeria : further evidence from an oil exporting economy”**,

- International Journal of Humanities and Social Science, vol 02, N° 08, April 2012.
- 66- Omer Ali Ibrahim, Sonal Devesh, Hisham Mohamed Hassan, **“Sensitivity of Fiscal Balances to Oil Price Shocks: Short and Long Term Effects in the Context of Oman”**, International Journal of Energy Economics and Policy, vol 09, N° 02, 2019.
- 67- Osaretin Kayode Omoregie, Fredrick Ikpesu, **“Effect Of Oil Price, And Exchange Rate On Current Account Balance In Nigeria”**, The Journal of Developing Areas, Volume 53, Number 4, 2019.
- 68- Ozge Kandemir Kocaaslan, **“Oil price uncertainty and unemployment”**, Energy Economics, Elsevier, 2019.
- 69- Philip Olomola, Akintoye V Adejumo, **“Oil price shock and macroeconomic activity in Nigeria”**, International Research Journal of Finance and Economics, N°03, January 2006.
- 70- Pierre Noel, Pétrole et sécurité internationale : de nouveau enjeux, **«d’économie et de politique d’énergie (CNRS)»**, Septembre 1988.
- 71- Presley K. Wesseh, Boqiang Lin, **“Exchange rate fluctuations, oil price shocks and economic growth in a small net-importing economy”**, Accepted Manuscript, Energy, 2018.
- 72- Rıza Demirer, Román Ferrer, Syed Jawad Hussain Shahzad, **“Oil Price Shocks and Financial Markets: A Comparative Analysis of Stock and Sovereign Bond Markets”**, researchgate, May 2019.
- 73- Robert H Rasche, J. Tatom, **“Energy Price Shocks”**, Aggregate Supply and Monetary, 1981.
- 74- Rodionova Tatiana, **“Impact of Energy Resources prices on the certain countries’ Balance of Payments structure and dynamics”**, Rodionova T. A. Manceva O. G, 2018.
- 75- Salah A. Nusair, **“Oil price and inflation dynamics in the Gulf Cooperation Council countries”**, Energy, Elsevier, 2019.
- 76- Salah A. Nusair, **“The effects of oil price shocks on the economies of the Gulf Co-operation Council countries: Nonlinear analysis”**, Energy Policy, Elsevier, 2016.
- 77- Salah A. Nusair, Dennis Olson, **“The effects of oil price shocks on ASIAN exchange rates: Evidence from quantile regression analysis”**, Accepted Manuscript, 2018.

- 78- Salih Turan Katircioglu and others, **“Oil price movements and macroeconomic performance: Evidence from twenty-six OECD countries”**, Renewable and Sustainable Energy Reviews, 2015.
- 79- Seyhun Dogan, murat ustaoglu, Selim Demeza, **"Relationship between Real Oil Price and Real Exchange Rate: the case of Turkey"**, Elsevier Ltd Procedia - Social and Behavioral Sciences, 2012.
- 80- Shahriyar Mukhtarov, Sannur Aliyev, Javid Zeynalov, **“The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan”**, International Journal of Energy Economics and Policy, N° 01, 2020.
- 81- Simon Neaime, Isabelle Gaysset, Nasser Badra, **« The Eurozone Debt Crisis: A Structural VAR Approach »**, Research in International Business and Finance, Accepted Manuscript, 2017.
- 82- Steven T.call and Wiliam L.Holahan, **“Micro economics”**, Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983.
- 83- Surender Kumar, **“The Macroeconomic Effects of Oil Price Shocks: Empirical Evidence for India”**, Economics Bulletin, Vol 29, N° 01, 2009.
- 84- Taghizadeh-Hesary and others, **“Oil price fluctuations and oil consuming sectors: An empirical analysis of Japan”**, Asian Development Bank Institute, N° 539, 2015.
- 85- Tarek Tawfik Yousef Alkhateeb and others, **“Oil Price and Employment Nexus in Saudi Arabia”**, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 07, N° 03, 2017.
- 86- Tokhir Mirzoev, Ling Zhu, **“Rethinking Fiscal Policy in Oil-Exporting Countries”**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2019.
- 87- Wang Peizhi, Raspopov Vladyslav, **“Research on Macroeconomics Effect from Oil Price Fluctuations Empirical Evidence from Major Oil-exporting Countries”**, International Conference on Management Science and Industrial Economy (MSIE 2019), January 2020.
- 88- Wei Qiang and others, **“The impact of international crude oil price fluctuation on the exchange rate of petroleum-importing**

- countries: a summary of recent studies**", Springer Nature B.V, 2018.
- 89- Willem Thorbecke, **"Oil prices and the U.S. economy: Evidence from the stock market"**, Journal of Macroeconomics, Elsevier, 2019.
- 90- Won Joong Kim and others, **"Oil Price Shocks and China's Economy: Reactions of the Monetary Policy to Oil Price Shocks"**, Energy Economics, Elsevier, 2017.
- 91- Xiao Yun, Seong-Min Yoon, **"Impact of Oil Price Change on Airline's Stock Price and Volatility: Evidence from China and South Korea"**, Energy Economics, Accepted Manuscript, 2018.
- 92- Young Cheol Jung and Anupam Das, **"Asymmetric effects of the WTI crude oil price on unemployment rates: a comparative study of Canadian provinces and the United States"**, Organization of the Petroleum Exporting Countries, June 2018.
- 93- Yu Wei and others, **"Oil price fluctuation, stock market and macroeconomic fundamentals: Evidence from China before and after the financial crisis"**, Finance Research Letters, Accepted Manuscript, 2019.

C- Conferences

- 1- Eme Akpan, **"oil price shocks and Nigeria's Macro Economy"**, Paper Presented at the Annual Conference of the effect of petroleum production on the agricultural development of Nigeria; a case of Oloibiri Bayelsa State, Nigeria, 2009.
- 2- Lutz Kilian, Alessandro Rebucci, Nikola Spatafora, **"Oil Shocks and External Balances"**, Research Seminar in International Economics, Discussion Paper No. 562, The University of Michigan, March 29, 2007.
- 3- Wietze Lise, Kees van Montfort, **"Energy consumption and GDP in Turkey ; is there a cointegration relationship?"**, Paper presented at EcoMod2005 International Conference on Policy Modeling, Istanbul, Turkey, June 29 – July 2, 2005.

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

الملحق رقم (01-01): اختبار ديكي فولر المدعم للسلسلة لوغاريتم سعر النفط (الحد الثابت)

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.008029	0.7407
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

الملحق رقم (02-01): اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

(بدون اتجاه عام وحد ثابت)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.301338	0.8725
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

الملحق رقم (03-01): اختبار ديكي فولر المدعم للسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (الاتجاه العام)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.104472	0.2395
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

الملحق رقم (01-04): اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم سعر الصرف (الحد الثابت)

Null Hypothesis: LTC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.449643	0.5478
Test critical values:		
1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

الملحق رقم 02: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

الملحق رقم (01-02): اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم سعر النفط (الحد الثابت)

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.832984	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

الملحق رقم (02-02): اختبار kpss للسلسلة لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (الحد

الثابت)

Null Hypothesis: D(LPIB) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.244872
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

الملحق رقم (02-03): اختبار فيليبس بيرون للسلسلة لوغاريتم معدل التضخم (الاتجاه العام)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.745776	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

الملحق رقم (02-04): اختبار kpss للسلسلة لوغاريتم سعر الصرف (بدون اتجاه عام وحد ثابت)

Null Hypothesis: D(LTC) is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.092878
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

الملحق رقم 03 : نتائج اختبار تحديد عدد فترات التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-84.17081	NA	0.001576	4.898379	5.074325	4.959789
1	85.89038	292.8832*	3.04e-07*	-3.660577	-2.780844*	-3.353526*
2	102.4838	24.89020	3.05e-07	-3.693547*	-2.110028	-3.140857
3	111.7140	11.79406	4.88e-07	-3.317444	-1.030138	-2.519113

الملحق رقم 04: نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen عند مستوى معنوية 5%

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.575558	53.57869	47.85613	0.0132
At most 1	0.283373	21.87045	29.79707	0.3057
At most 2	0.203857	9.542045	15.49471	0.3176
At most 3	0.029474	1.106917	3.841466	0.2928

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.575558	31.70824	27.58434	0.0139
At most 1	0.283373	12.32841	21.13162	0.5156
At most 2	0.203857	8.435128	14.26460	0.3362
At most 3	0.029474	1.106917	3.841466	0.2928

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 05: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد vecm

Cointegrating Eq:	CointEq1			
LPP(-1)	1.000000			
LPIB(-1)	-4.915259 (0.74828) [-6.56877]			
LINF(-1)	-0.683931 (0.12906) [-5.29942]			
LTC(-1)	-0.029672 (0.08403) [-0.35312]			
C	38.32632			
Error Correction:	D(LPP)	D(LPIB)	D(LINF)	D(LTC)
CointEq1	-0.079450 (0.09068) [-0.87615]	0.030701 (0.00580) [5.29611]	0.475832 (0.22975) [2.07110]	-0.035758 (0.04154) [-0.86090]
D(LPP(-1))	0.088847 (0.20017) [0.44386]	-0.040382 (0.01280) [-3.15590]	-0.173600 (0.50715) [-0.34231]	0.101212 (0.09169) [1.10390]
D(LPIB(-1))	3.304942 (2.27970) [1.44973]	0.298694 (0.14573) [2.04964]	-3.131849 (5.77581) [-0.54224]	-2.726246 (1.04420) [-2.61085]
D(LINF(-1))	-0.008190 (0.07329) [-0.11175]	0.002009 (0.00468) [0.42875]	-0.171588 (0.18568) [-0.92410]	0.016524 (0.03357) [0.49225]
D(LTC(-1))	0.247035 (0.38062) [0.64903]	0.057844 (0.02433) [2.37737]	0.782894 (0.96434) [0.81185]	0.072495 (0.17434) [0.41583]
C	-0.032328 (0.06580) [-0.49129]	0.001123 (0.00421) [0.26691]	-0.079489 (0.16672) [-0.47679]	0.104007 (0.03014) [3.45076]
R-squared	0.077565	0.609561	0.247541	0.363739
Adj. R-squared	-0.071215	0.546587	0.126176	0.261116
Sum sq. resids	2.460069	0.010053	15.79131	0.516128
S.E. equation	0.281704	0.018008	0.713721	0.129032
F-statistic	0.521338	9.679547	2.039650	3.544428
Log likelihood	-2.352246	99.39933	-36.74875	26.53718
Akaike AIC	0.451473	-5.048613	2.310743	-1.110118
Schwarz SC	0.712703	-4.787383	2.571973	-0.848888
Mean dependent	0.018273	0.008375	-0.033329	0.089092
S.D. dependent	0.272179	0.026743	0.763513	0.150110

الملحق رقم 06 : نتائج اختبار السببية لـ Granger

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPIB does not Granger Cause LPP	37	2.54090	0.0946
LPP does not Granger Cause LPIB		3.36951	0.0470
LINF does not Granger Cause LPP	37	1.11620	0.3399
LPP does not Granger Cause LINF		0.00912	0.9909
LTC does not Granger Cause LPP	37	2.04275	0.1462
LPP does not Granger Cause LTC		0.57186	0.5701
LINF does not Granger Cause LPIB	37	5.08087	0.0121
LPIB does not Granger Cause LINF		0.95825	0.3943
LTC does not Granger Cause LPIB	37	2.47742	0.0999
LPIB does not Granger Cause LTC		4.16463	0.0247
LTC does not Granger Cause LINF	37	2.98479	0.0648
LINF does not Granger Cause LTC		0.89939	0.4169

الملحق رقم 07: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates

Date: 02/10/20 Time: 20:58

Sample (adjusted): 1981 2018

Included observations: 38 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	LPP	LPIB	LINF	LTC
LPP(-1)	0.695265 (0.12493) [5.56524]	0.014505 (0.01052) [1.37843]	0.276062 (0.33988) [0.81224]	-0.001840 (0.06781) [-0.02713]
LPIB(-1)	0.957257 (0.58737) [1.62973]	0.901908 (0.04948) [18.2293]	-1.038947 (1.59798) [-0.65016]	-0.232191 (0.31883) [-0.72827]
LINF(-1)	-0.010309 (0.05194) [-0.19850]	-0.014294 (0.00437) [-3.26737]	0.568360 (0.14129) [4.02255]	0.049463 (0.02819) [1.75461]
LTC(-1)	0.075817 (0.04105) [1.84715]	0.005059 (0.00346) [1.46322]	-0.206308 (0.11167) [-1.84754]	0.994038 (0.02228) [44.6169]
C	-7.039001 (4.50400) [-1.56283]	0.773662 (0.37938) [2.03926]	9.065255 (12.2534) [0.73982]	1.935935 (2.44477) [0.79187]
R-squared	0.870222	0.979415	0.505309	0.987637
Adj. R-squared	0.854491	0.976920	0.445346	0.986138
Sum sq. resids	2.141580	0.015195	15.85070	0.630974
S.E. equation	0.254748	0.021458	0.693054	0.138277
F-statistic	55.32014	392.5256	8.427076	659.0455
Log likelihood	0.725142	94.74375	-37.30659	23.94378
Akaike AIC	0.224993	-4.723355	2.226663	-0.997041
Schwarz SC	0.440464	-4.507883	2.442135	-0.781569
Mean dependent	3.495474	8.235453	1.818634	3.506141
S.D. dependent	0.667830	0.141244	0.930586	1.174457
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.75E-07		
Determinant resid covariance		9.98E-08		
Log likelihood		90.60535		
Akaike information criterion		-3.716071		
Schwarz criterion		-2.854183		
Number of coefficients		20		

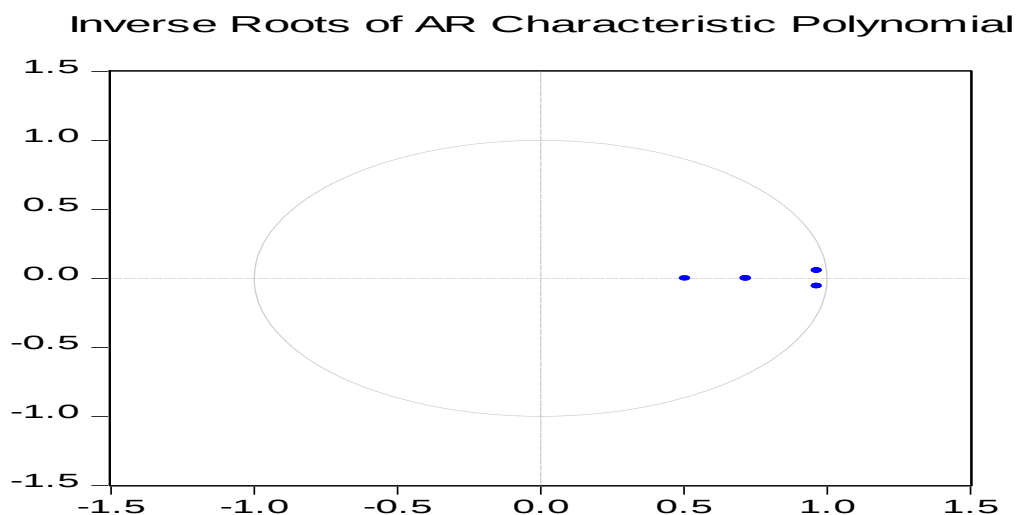
الملحق رقم 08: دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

الملحق رقم (01-08): نتائج اختبار استقرار نموذج svar

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LPP LPIB LINF LTC
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 02/10/20 Time: 20:56

Root	Modulus
0.966635 - 0.056540i	0.968287
0.966635 + 0.056540i	0.968287
0.719072	0.719072
0.507229	0.507229

الملحق رقم (02-08): مقلوب جذور svar



الملحق رقم 9: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	23.89986	16	0.0917	1.580682	(16, 80.1)	0.0934
2	12.67809	16	0.6961	0.784399	(16, 80.1)	0.6983
3	14.72820	16	0.5446	0.922316	(16, 80.1)	0.5474
4	19.75064	16	0.2317	1.274237	(16, 80.1)	0.2344
5	9.926990	16	0.8704	0.604354	(16, 80.1)	0.8715
6	9.189432	16	0.9054	0.557044	(16, 80.1)	0.9062
7	14.75010	16	0.5430	0.923807	(16, 80.1)	0.5458
8	18.37314	16	0.3025	1.175687	(16, 80.1)	0.3054
9	15.51228	16	0.4875	0.975928	(16, 80.1)	0.4904
10	22.01332	16	0.1428	1.439537	(16, 80.1)	0.1450

الملحق رقم 10: نتائج اختبار عدم ثبات النباين

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
69.30693	80	0.7976

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,29)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.121645	0.502033	0.8446	4.622511	0.7971
res2*res2	0.155644	0.668212	0.7148	5.914467	0.6568
res3*res3	0.262330	1.289123	0.2875	9.968546	0.2672
res4*res4	0.172091	0.753503	0.6450	6.539473	0.5870
res2*res1	0.263017	1.293702	0.2853	9.994644	0.2654
res3*res1	0.162005	0.700800	0.6881	6.156177	0.6297
res3*res2	0.263011	1.293663	0.2853	9.994420	0.2654
res4*res1	0.128571	0.534836	0.8205	4.885711	0.7697
res4*res2	0.159116	0.685940	0.7003	6.046413	0.6420
res4*res3	0.149970	0.639556	0.7382	5.698868	0.6809

الملحق رقم 11: نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$

A =

1	0	0	0
C(1)	1	0	0
C(2)	C(4)	1	0
C(3)	C(5)	C(6)	1

B =

C(7)	0	0	0
0	C(8)	0	0
0	0	C(9)	0
0	0	0	C(10)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.008623	0.013593	-0.634362	0.5258
C(2)	0.735056	0.424494	1.731604	0.0833
C(3)	0.029316	0.077243	0.379534	0.7043
C(4)	2.689822	5.039551	0.533742	0.5935
C(5)	2.929145	0.886153	3.305463	0.0009
C(6)	-0.044746	0.028419	-1.574542	0.1154
C(7)	0.254748	0.029222	8.717797	0.0000
C(8)	0.021345	0.002448	8.717799	0.0000
C(9)	0.663111	0.076064	8.717797	0.0000
C(10)	0.116167	0.013325	8.717797	0.0000

Log likelihood 79.88337

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.008623	1.000000	0.000000	0.000000
0.735056	2.689822	1.000000	0.000000
0.029316	2.929145	-0.044746	1.000000

Estimated B matrix:

0.254748	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.021345	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.663111	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.116167

Estimated S matrix:

0.254748	0.000000	0.000000	0.000000
0.002197	0.021345	0.000000	0.000000
-0.193162	-0.057415	0.663111	0.000000
-0.022546	-0.065093	0.029672	0.116167

الملحق رقم 12: نتائج تقدير تأثيرات هيكلية في المدى القصير

Model: $e = Su$ where $E[uu'] = I$

S =

C(1)	0	0	0
C(2)	C(5)	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.254748	0.029222	8.717797	0.0000
C(2)	0.002197	0.003472	0.632689	0.5269
C(3)	-0.193162	0.110223	-1.752463	0.0797
C(4)	-0.022546	0.022282	-1.011840	0.3116
C(5)	0.021345	0.002448	8.717799	0.0000
C(6)	-0.057415	0.107772	-0.532745	0.5942
C(7)	-0.065093	0.020834	-3.124395	0.0018
C(8)	0.663111	0.076064	8.717797	0.0000
C(9)	0.029672	0.019150	1.549472	0.1213
C(10)	0.116167	0.013325	8.717797	0.0000

Log likelihood 79.88337

Estimated S matrix:

0.254748	0.000000	0.000000	0.000000
0.002197	0.021345	0.000000	0.000000
-0.193162	-0.057415	0.663111	0.000000
-0.022546	-0.065093	0.029672	0.116167

الملحق رقم 13: نتائج دوال الاستجابة الدفعية وأشكالها البيانية بالنسبة لنموذج svar

الملحق رقم (01-13): نتائج دوال الاستجابة الدفعية بالنسبة لنموذج svar

Response of LPP:	LPP	LPIB	LINF	LTC
Period				
1	0.237397 (0.03136)	0.002047 (0.00373)	-0.180006 (0.11828)	-0.021010 (0.02391)
2	0.167276 (0.03737)	0.007756 (0.00468)	-0.034564 (0.10440)	-0.030701 (0.03101)
3	0.121755 (0.04214)	0.009761 (0.00584)	0.024809 (0.09834)	-0.034336 (0.03937)
4	0.091136 (0.04132)	0.010041 (0.00671)	0.044655 (0.08255)	-0.035394 (0.04621)
5	0.069832 (0.03843)	0.009561 (0.00726)	0.047409 (0.06632)	-0.035474 (0.05156)
6	0.054525 (0.03518)	0.008779 (0.00750)	0.043609 (0.05310)	-0.035266 (0.05569)
7	0.043190 (0.03217)	0.007907 (0.00750)	0.037993 (0.04331)	-0.035037 (0.05882)
8	0.034549 (0.02955)	0.007037 (0.00733)	0.032530 (0.03647)	-0.034864 (0.06115)
9	0.027779 (0.02734)	0.006207 (0.00705)	0.027908 (0.03195)	-0.034745 (0.06282)
10	0.022333 (0.02550)	0.005426 (0.00670)	0.024250 (0.02913)	-0.034650 (0.06396)

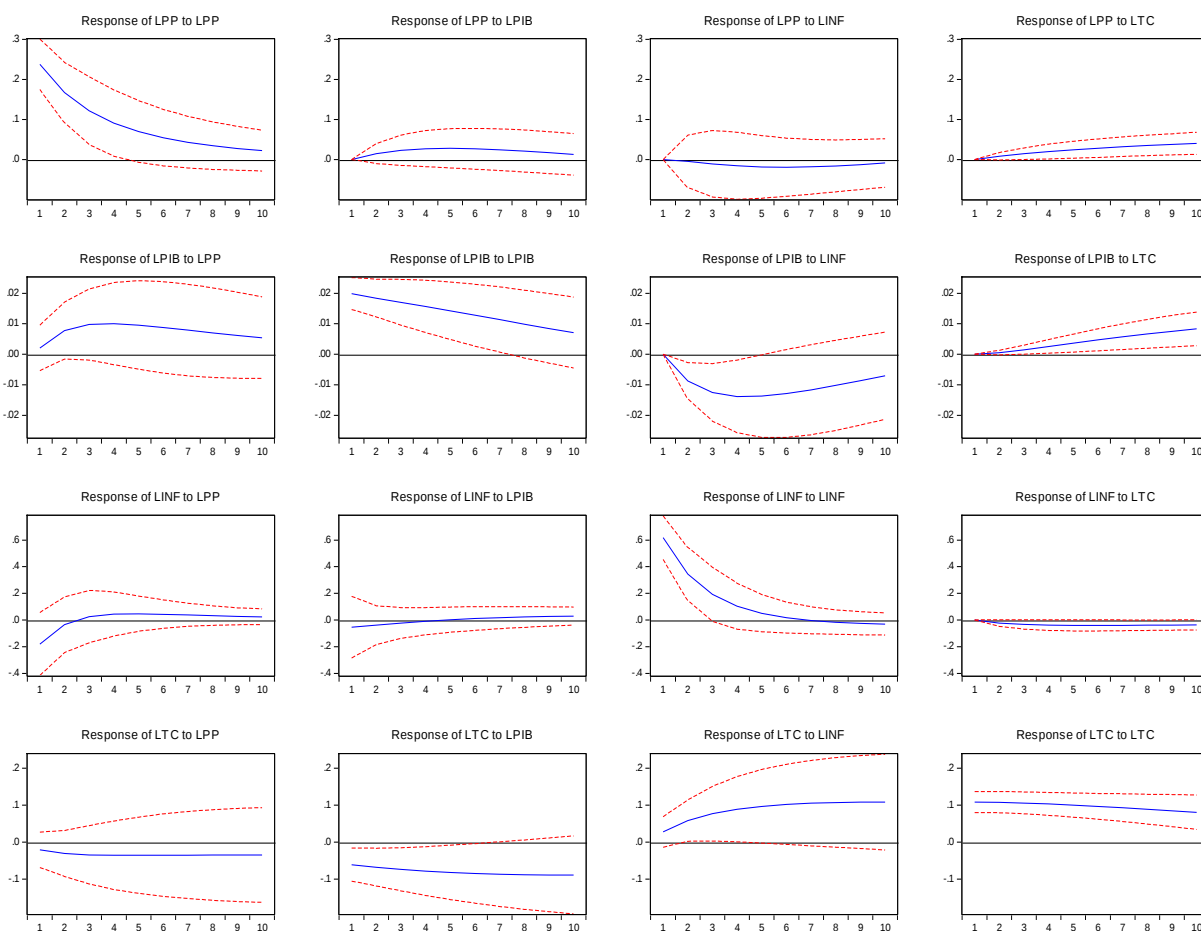
Response of LPIB:	LPP	LPIB	LINF	LTC
Period				
1	0.000000 (0.00000)	0.019892 (0.00263)	-0.053505 (0.11565)	-0.060659 (0.02236)
2	0.014994 (0.01239)	0.018398 (0.00310)	-0.038562 (0.07276)	-0.067563 (0.02539)
3	0.023312 (0.01899)	0.017020 (0.00376)	-0.022954 (0.05765)	-0.073367 (0.02912)
4	0.027175 (0.02254)	0.015646 (0.00430)	-0.009158 (0.05142)	-0.078060 (0.03292)
5	0.028047 (0.02446)	0.014241 (0.00472)	0.002146 (0.04754)	-0.081730 (0.03662)
6	0.026914 (0.02549)	0.012807 (0.00507)	0.011028 (0.04436)	-0.084495 (0.04020)
7	0.024452 (0.02600)	0.011356 (0.00535)	0.017824 (0.04148)	-0.086469 (0.04360)
8	0.021132 (0.02619)	0.009905 (0.00556)	0.022921 (0.03877)	-0.087753 (0.04681)
9	0.017284 (0.02616)	0.008468 (0.00571)	0.026675 (0.03619)	-0.088435 (0.04980)
10	0.013143 (0.02598)	0.007060 (0.00581)	0.029380 (0.03373)	-0.088586 (0.05254)

Response of LINF:				
Period	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.617947 (0.08162)	0.027651 (0.02055)
2	-0.004274 (0.03252)	-0.008693 (0.00297)	0.345512 (0.09954)	0.058052 (0.02781)
3	-0.010454 (0.04156)	-0.012547 (0.00472)	0.192250 (0.10130)	0.076822 (0.03685)
4	-0.015436 (0.04164)	-0.013827 (0.00596)	0.103568 (0.08598)	0.088806 (0.04411)
5	-0.018303 (0.03904)	-0.013726 (0.00677)	0.050647 (0.06971)	0.096638 (0.04972)
6	-0.019060 (0.03625)	-0.012880 (0.00721)	0.018056 (0.05772)	0.101788 (0.05410)
7	-0.018050 (0.03402)	-0.011636 (0.00738)	-0.002617 (0.05024)	0.105100 (0.05757)
8	-0.015693 (0.03239)	-0.010188 (0.00738)	-0.016064 (0.04587)	0.107079 (0.06039)
9	-0.012379 (0.03121)	-0.008645 (0.00729)	-0.024969 (0.04317)	0.108040 (0.06271)
10	-0.008433 (0.03032)	-0.007073 (0.00715)	-0.030917 (0.04119)	0.108191 (0.06465)

Response of LTC:				
Period	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.108255 (0.01430)
2	0.008208 (0.00457)	0.000548 (0.00038)	-0.022334 (0.01244)	0.107609 (0.01442)
3	0.014619 (0.00733)	0.001477 (0.00074)	-0.033197 (0.01776)	0.105721 (0.01476)
4	0.019936 (0.00920)	0.002553 (0.00112)	-0.038177 (0.02011)	0.103078 (0.01539)
5	0.024513 (0.01053)	0.003659 (0.00148)	-0.040113 (0.02097)	0.099946 (0.01630)
6	0.028537 (0.01150)	0.004735 (0.00181)	-0.040453 (0.02098)	0.096471 (0.01745)
7	0.032104 (0.01222)	0.005750 (0.00211)	-0.039936 (0.02055)	0.092743 (0.01876)
8	0.035269 (0.01278)	0.006692 (0.00236)	-0.038943 (0.01993)	0.088821 (0.02017)
9	0.038063 (0.01322)	0.007553 (0.00258)	-0.037675 (0.01933)	0.084746 (0.02162)
10	0.040508 (0.01361)	0.008332 (0.00276)	-0.036236 (0.01885)	0.080554 (0.02310)

الملحق رقم (13-02): الأشكال البيانية للصدمات العشوائية بالنسبة لنموذج svar

Response to Cholesky One S.D. (no d.f. adjustment) Innovations ± 2 S.E.



الملحق رقم (14): تحليل تباين الخطأ وأشكاله البينانية لنموذج SVAR

الملحق رقم (1-14) : نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

Variance Decomposition of LPP:					
Period	S.E.	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.254748	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.312209	99.63325	0.265586	0.021581	0.079580
3	0.339916	98.82710	0.765650	0.127113	0.280141
4	0.355934	97.68126	1.369505	0.332508	0.616725
5	0.366454	96.33540	1.966548	0.600962	1.097092
6	0.374035	94.91691	2.483860	0.875868	1.723357
7	0.379869	93.51224	2.885283	1.109170	2.493308
8	0.384584	92.16251	3.162637	1.273880	3.400971
9	0.388565	90.87258	3.326022	1.364793	4.436605
10	0.392080	89.62375	3.396039	1.393699	5.586509

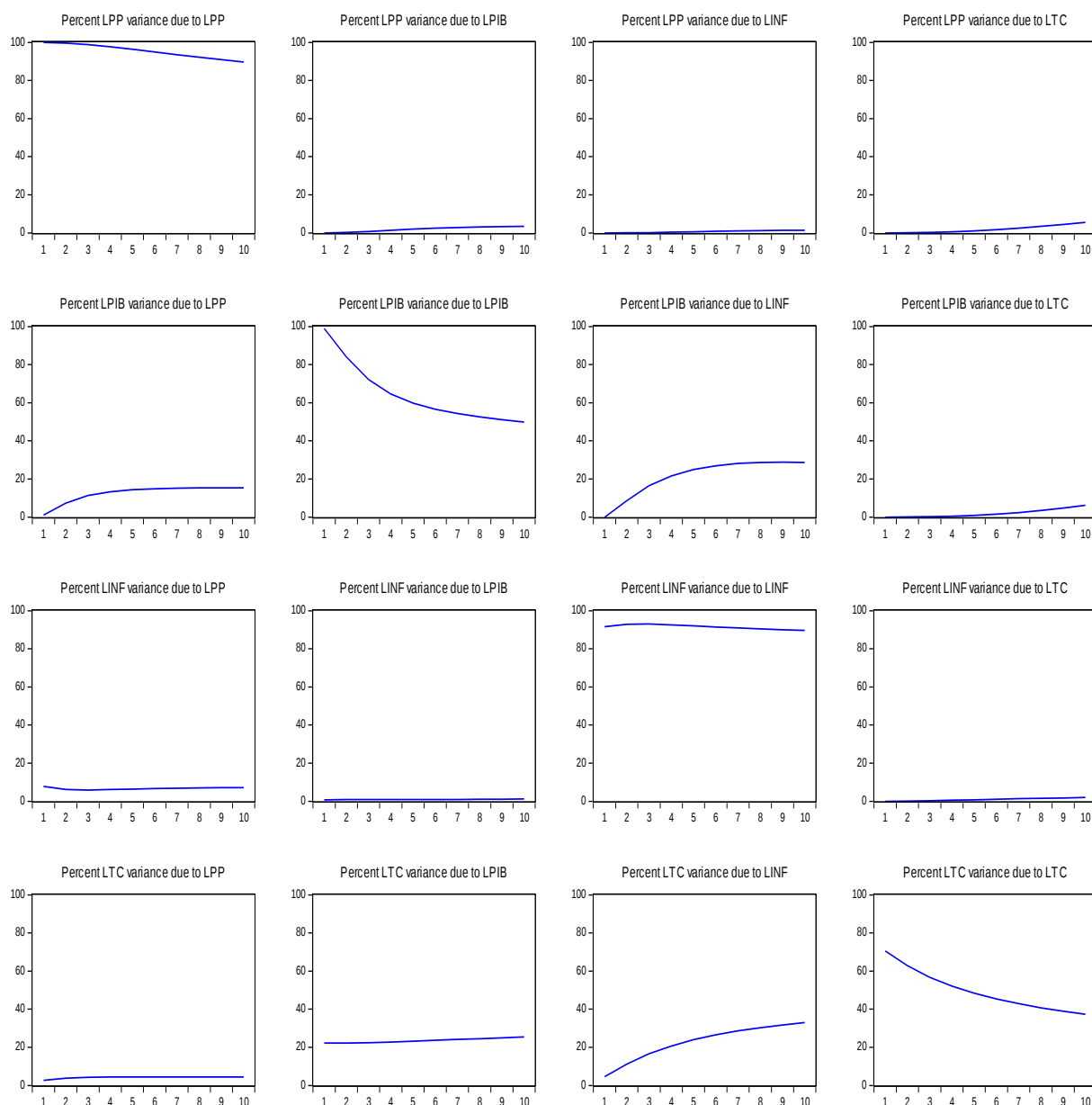
Variance Decomposition of LPIB:					
Period	S.E.	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.021458	1.047889	98.95211	0.000000	0.000000
2	0.031731	7.359659	83.96392	8.642116	0.034300
3	0.040422	11.24930	72.15581	16.42010	0.174793
4	0.047535	13.27255	64.65187	21.61699	0.458589
5	0.053205	14.31286	59.85727	24.91919	0.910684
6	0.057665	14.85331	56.63650	26.95864	1.551561
7	0.061153	15.13206	54.33019	28.13997	2.397791
8	0.063881	15.26479	52.55748	28.71665	3.461079
9	0.066026	15.30659	51.09182	28.85482	4.746762
10	0.067737	15.28218	49.79448	28.67120	6.252139

Variance Decomposition of LINF:					
Period	S.E.	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.693054	7.768008	0.686306	91.54569	0.000000
2	0.788323	6.225304	0.805982	92.87629	0.092424
3	0.816454	5.910024	0.842412	92.97102	0.276542
4	0.826450	6.104107	0.836295	92.54398	0.515616
5	0.830915	6.413555	0.828100	91.97988	0.778461
6	0.833673	6.686287	0.842781	91.42648	1.044451
7	0.835992	6.887071	0.890456	90.92103	1.301442
8	0.838302	7.022572	0.971646	90.46300	1.542784
9	0.840725	7.109035	1.081978	90.04385	1.765140
10	0.843269	7.161435	1.215235	89.65619	1.967136

Variance Decomposition of LTC:					
Period	S.E.	LPP	LPIB	LINF	LTC
1	0.138277	2.658449	22.15980	4.604570	70.57718
2	0.206584	3.734192	22.24479	11.15595	62.86506
3	0.264384	4.222131	22.44906	16.53363	56.79518
4	0.315713	4.408151	22.78235	20.70563	52.10387
5	0.362039	4.457738	23.19340	23.95030	48.39855
6	0.404194	4.452974	23.63993	26.51774	45.38935
7	0.442742	4.432466	24.09493	28.59010	42.88251
8	0.478095	4.413523	24.54266	30.29445	40.74937
9	0.510570	4.403185	24.97453	31.71939	38.90290
10	0.540418	4.403603	25.38613	32.92754	37.28272

الملحق رقم (14-02): أشكال تحليل تباين الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين 1980 و2018، بالاعتماد على نموذج متجه تصحيح الخطأ ونموذج الانحدار الذاتي الهيكلي. أظهرت النتائج على المدى القصير وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعدم وجودها بين كل من سعر النفط ومعدل التضخم وبين سعر النفط وسعر الصرف في المدى القصير، وأثبتت دوال الاستجابة الدفعية أن صدمة سعر النفط الهيكلية تؤثر إيجابيا على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وكشفت نتائج تحليل التباين بأن سعر النفط يفسر الجانب الأكبر من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي في الجزائر، كما يفسر نسبة ضعيفة من التغيرات التي تحدث في كل من معدل التضخم وسعر الصرف في المدى القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، التوازنات الاقتصادية الكلية، نموذج متجه تصحيح الخطأ، نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي، الجزائر.

Abstract:

This study attempts to know the extent impact of oil price shocks on macroeconomic balances in Algeria based on annual data from 1980 to 2018, using the vector error correction model (VECM) and the structural vector auto-regression model (SVAR). The main findings indicate in the short term that there is a bidirectional causality relationship between oil price and economic growth in Algeria, while this effect disappears between both oil price and inflation rate; oil price and exchange rate. The impulse response function (IRF) showed that the structural oil price shock is great and positively affects the overall economic balances in Algeria in the short term. Likewise, the results of the variance decomposition revealed that the oil price explains most of the changes that occur in economic growth in Algeria, as well as the weak percentage of the changes that happen in both inflation rate and exchange rate in the short and long term.

Key words: oil price, macroeconomic balance, model (VECM), model (SVAR), Algeria.

Résumé:

L'objet de cette étude c'est d'analyser l'impact des chocs pétroliers sur les équilibres macro-économique de l'Algérie durant la période 1980 - 2018, à l'aide d'un modèle de vectoriel correction d'erreurs et le modèle d'auto-régression structurelle. Les résultats à court terme ont montré l'existence d'une relation causale à double sens entre le prix du pétrole et la croissance économique en Algérie, et son absence entre le prix du pétrole et le taux d'inflation, et le prix du pétrole et le taux de change. Aussi, on a démontré que les fonctions de réaction suite à un choc pétrolier structurel à un impact positif sur les équilibres macro-économiques en Algérie à court terme, or que l'analyse de la variance ont révélé que le prix du pétrole explique la plupart des changements qui se produisent dans la croissance économique en Algérie, ainsi que des changements qui se produisent à la fois dans le taux d'inflation et le taux de change à court et à long terme.

Mots clés : prix de pétrole, les équilibres macro-économiques, le modèle de vectoriel correction des erreurs, le modèle d'auto-régression structurelle, Algérie.